



المحررة

كتاب

د. محمد الشافعي

سلطات الدولة

بين الفكر الدستوري والفكر الإسلامي

وفكر الجماعات الإسلامية

(دراسة مقارنة)

(الجزء الثاني)

٣٥



0095533



Bibliotheca Alexandrina

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي،
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي،
وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي،
يَقُولُوا قَوْلِي»

صدق الله العظيم

سلطات الدولة

بين

الفكر الدستوري والفكر الاسلامي

وفكر الجماعات الاسلامية

(دراسة مقارنة)

الجزء الثاني

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩

عنوان الكتاب: سلطات الدولة بين الفكر الدستوري والفكر الإسلامي
"الجزء الثاني"

اسم المؤلف : د. محمد محمد الشافعي

الناشر: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ ش ٩ المعادي - ت: ٣٣٠٣٢٥٣

سلسلة كتاب المحروسة (٣٥)

المدير العام والمشرف على السلسلة: فريد زهران

مسئول الطباعة: محمد سعيد

رقم الإيداع: ٩٨/١٧٠٩٦

الترقيم الدولي I.S.B.N: 004-5 - 313 - 977

تنظيم سلطات الدولة فى فكر الجماعات الاسلامية

بيّنا فى الجزء الأول أن الدولة الاسلامية عرفت فى طورها الأول شكل السلطات ونظمت اختصاصاتها وتشكيلها فى إطار العقيدة الاسلامية وفى ضوء ما أشتملت عليه من مبادئ نظم الحكم والسياسة ، فى تناسب وتناسق راعى ظروف البيئة وحالة المسلمين الاجتماعية والثقافية وبساطة نمط حياتهم الأولى ، ثم طور شكل هذه السلطات واختصاصها حتى تتلاءم وتتواءم مع تطور ونمو الدولة الاسلامية وما ترتب على تطور المدنية وتعدد وتشابك الحياة العامة ، ومراعاة للمستجدات التى طرأت على أنماط حياة مواطنيها وانتقالهم من البساطة إلى نمط الحياة التراكمية المعقد ، وما صاحبه من تطور الأنظمة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية ومن بينها مفاهيم مجالات سلطة الدولة واختصاصها منعكساً على شكل وتنظيم السلطات فيها وحدود العلاقة بينها.

وكانت الدعوة للعودة لمبادئ الاسلام وأصوله الثابتة هى دوماً ملجأ المسلمين لمواجهة حالة ضعف دولتهم وطغيان حكامهم ورغبة فى إصلاح أمورهم ، إذا اعترت عوامل الوهن والضعف هذه الدولة وإنعكس ذلك على الدولة وعلاقتها بالمواطنين ، وتغيرت أيضاً معها نظم الحكم وأشكاله وسلطاته بشكل يخرج بها عما عرفت من أسس اسلامية ثابتة، وعلى مدى حقبات التاريخ الاسلامى الممتد أصبح شعار العودة للإسلام هو الأمل للمسلمين برفع الظلم عنهم ...

هذا بالإضافة إلى أنه عندما تتحرك الأزمات وتشتد وطأتها وتطبق من كل جانب وناحية يلجأ الأفراد والجماعات للبحث عن يقين يقيهم آثار الأزمات ونتائجها.

والأزمات الضاغطة المتنوعة سواء أكانت على العقل والقلب ، الروح والجسد ، أو حتى على المعدة والأعصاب ، أو على الفكر والرؤية والهوية ... تدفع الناس للبحث سريعاً عن أرضية تقف عليها وتتحصن فيها وتحتمى بها من عاصفات الريح وداهمات الشر .

والدين ، الدين هو وحدة هذه الأرضية التي تمنح أصحابها ذلك اليقين النهائى الضرورى للتغلب على هذه الصعاب ومواجهتها وإستمرار بقائهم فى الحياة.

والإسلام كدين هو يقين المسلمين - وقد أثبت الإسلام قديماً وما يزال حتى الآن ورغم كثير من التطورات والتجارب والأفكار أنه يقين حى وقادر على التوجيه والتعبئة والخلق والإبداع .

لذا فإن التاريخ الإسلامى يشهد كثيراً من الفرق الإسلامية والجماعات التى كانت تخرج يوماً ترفع شعار إقامة دولة الإسلام كحل وحيد لما تتعرض له الدول الإسلامية ، وما يعيش فيه المسلمون من حال سيئ ، بإعتبار أن ماتحتويه شريعة الإسلام من قواعد ونظم تكفل إنتظام حركة المجتمع .

وقد اكتسبت هذه الجماعات فى العصر الحالى أهمية ، من حيث رفعها جميعاً لشعار الإسلام ، وإعلان هدفها فى إقامة الدولة الإسلامية ، ولجؤ البعض منها لأسلوب العنف فى حركتها .

وإذا كان هدف إقامة الدولة الإسلامية هو محرك الجماعات في حركتها ،
فكيف تنظر هذه الجماعات لتنظيم السلطات في الدولة ؟؟ وكيف تقيمها !!!
لذا فإننا سوف نعرض أفكار هذه الجماعات في مجال شكل وتنظيم سلطات
الدولة من خلال مايلي:-

الفصل الأول : - نتناول فيه المقصود بهذه الجماعات.

والفصل الثاني :- نخصصه لدراسة أهم المنابع والجنور الفكرية لهذه
الجماعات .

والفصل الثالث :- نقرب فيه لأفكار بعض هذه الجماعات في هذا المجال في
بعض الدول العربية والإسلامية ونختمه بعرض لتنظيم
السلطات في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

على أن كثير من هذه الجماعات لاتعلن عن برامج سياسية واضحة وتكتفى
في هذا المجال بشعارها الذي هو هدفها المعلن وهو تطبيق الشريعة الإسلامية ،
وإقامه دولة إسلامية ، في نفس الوقت الذي تتداول فيه سراً وبشكل محدود بعض
الأوراق التي لها طابع النظرية السياسية كدستور عمل لها وكبرنامج سياسى غير
معلن.

ويترتب على ذلك نتائج هامة لعل أبرزها هنا :-

١ - قدر كبير من صعوبة للوصول إلى هذه البرامج السياسية الغير معلنة
والمحدودة في أعدادها وحائزها .

٢ - محاولة انتقاء وفصل أفكار السلطة وتنظيمها من خضم الكم الهائل من

الأفكار والفتاوى التى تطلقها هذه الجماعات فى كافة ميادين الحياة العامة وخاصة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بالإضافة طبعاً للفتاوى الدينية التى لن تتعرض لها لأن طبيعة المسائل الدينية والفقهية يجب أن نتناولها عن دراسة شاملة وعميقة وأن تكون فى إطار من الحكمة والبصيرة بالإضافة إلى أنها يجب أن تكون صادرة من شخص يحوز أهلية الإجتهد العامة ، فضلاً عن أنها خارج موضوع هذه الدراسة.

٣ - أن هناك خلط بين هدف هذه الجماعات وهو إقامة الدولة الإسلامية وبين مناهج وأسلوب العمل الذى تنتهجه لتحقيق الهدف وهذا الأسلوب يختلف ويتنوع من جماعة لأخرى وحتى داخل الجماعة الواحدة يختلف أيضاً من وقت لآخر .

٤ - حدث تداخل فى المدلول والمفهوم بين بعض الجماعات والجمعيات التى لها وجود شرعى وتعمل فى مجال الخدمة العامة وبشكل علنى، وبين تلك الجماعات التى لاشرعية لوجودها وتعمل بشكل سرى وتداخلت حدود الفصل بينهما فتلاشت فى بعض الحالات وتحولت تدريجياً إلى النوع الثانى .

الجماعات الإسلامية

(النشأة والأصل)

ونتناول في هذا الفصل أولاً التعريف بمدلول الجماعات الإسلامية ومفهومها ووجودها التاريخي ونشأتها ثم نعرض ثانياً الجذور التاريخية لها من خلال فكر الخوارج ثم من خلال فكر الشيعة ثالثاً .

أولاً : الجماعات الإسلامية ومفهومها ومدلولها : -

تعبير الجماعات الإسلامية تعبیر واسع يشمل العديد من الجماعات والجمعيات والمنظمات التي تعمل تحت شعار الدين الإسلامي في المجالات العامة ، وتضم فيما بينها العديد من جمعيات الأسوة الحسنة ، والدعوة الإسلامية ، وجماعات الوعظ والأرشاد الديني ، وتهدف لتقديم الخدمات الأهلية ، وخدمات الدعوة الدينية وتعاليم وإعانة المسلمين ، وحسبهم على التمسك بالدين ، ويفترض إنها جمعيات شرعية تعمل تحت سمع وبصر سلطات الدولة ، وتخضع لأشرافها وفقاً للنظم القانونية السائدة في الدولة. وقد شاع منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية واستخدام بعض الجماعات للعنف في حركتها وصف هذه الجماعات بالاصوليين أو الجماعات الأصولية وأصبح هذا المصطلح هو الوصف الدارج والمتداول إعلامياً وسياسياً وفكرياً لهذه الأنشطة ، وأصبح الوصف الدارج لهذه الجماعات هو وصف الجماعات

الأصولية أو الأصوليين وذلك للربط بين هذه الجماعات وبين الإسلام كعقيدة دينية خاصة عقب تزايد عنف هذه العناصر وأرتباط بعضها بحادث اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فلم تعد تعرف هذه الجماعات إلا بالأصوليين^(١) Fundementalists .

وقد أثار استخدام مصطلح الأصولية والأصوليين عدة تحفظات بين علماء المسلمين فقد إنقسموا إلى عدة إتجاهات وذلك بحسب وجه النظر التي يبدونها كل منها فى مدلول مصطلح الأصولية وذلك على النحو الآتى :-

أولاً : الإتجاه الأول : -^(٢)

ويرى أن استخدام الأصولية هو خطأ شائع فى استخدام هذا المصطلح بالنسبة للعناصر الإسلامية باعتباره مصطلحاً كنسياً نشأ من خلال الحركة المحافظة التى ظهرت من نشاط جماعات البروتستانت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما كانت جماعات الإصلاح الكنسى تحاول بعث مبادئها ونشاطها وكانت تواجه بنشاط جماعات من طوائف البروتستانت خاصة الطوائف الأنجيلية المهتمة بالوعظ فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى وعقدت الجماعات المحافظة مؤتمراً سنة ١٨٧٦م واستمدت منه فكرة قيام جماعات محافظة ، زاد نشاط هذه الجماعات مع

(١) نبيل شبيب - دراسة عن الأصولية الإسلامية منشورة بمجلة الرائد الإسلامية تصدر فى ألمانيا الغربية عام ١٩٨٩

(٢) الدكتور على إبراهيم النملة - أستاذ علم المكتبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - محاضرات غير منشورة - ١٩٩٠ ص ١٥

بداية القرن العشرين الميلادي من خلال مجسوة من المؤتمرات . وكان من دوافع هذه المؤتمرات الرد على ماظهر على الساحة من دراسات تاريخية تحليلية نقدية للإنجيل ، وظهور محاولات للتوفيق بين النظرة التقليدية للعقيدة ومبادئها ، وبين التجربة الأنسانية والمعرفة المعاصرة القائمة على العلم ، وخاصة منها مايدور حول بروز نظرية النسوءوالارتقاء . وكانت هذه المحاولات موضع رفض من قبل الطوائف البروتستانتية المحافظة مما أدى إلى أستبعاد عدد ممن تبدو عليهم السمة التحررية من رجال الدين من المؤسسات الدينية ، ودعا هذا أيضا إلى إقامة المؤسسات التربوية لنشر المبادئ المحافظة وسميت هذه الجماعات بالحركة الأصولية .

وبدأت الحركة الأصولية تتطور منذ ١٩٠٩ م مع طباعة أثنى عشر كتابا تحت عنوان «الأصولية» وزع منها مع خروج الكتاب الثانى عشر ثلاثة ملايين نسخة فى الولايات المتحدة وخارجها ، وفى هذا الوقت بدأت معاهد الإنجيل فى لوس أنجلوس وشيكاجو فى تدريس الأصولية من حيث مبادئها وعقائدها . وانتشرت الأصولية فى العشرينات من القرن الميلادى الحالى فى الأرياف ، والقرى الواقعة على الحدود الجنوبية من كاليفورنيا والولايات المتحدة مؤكدة على عصمة الإنجيل وتنزيهه عن النقد أو عرضه للتحليلات العلمية .

وتفانم هذا الوضع مع قيام التوجه العلمانى الذى ينادى بتدريس النظريات العلمية الحديثة فى المدارس العامة ، خاصة وأن بعض الولايات

مثل ولاية تنسى قد أقرت هذا الرأي عام ١٩٢٠ م. وترتب على هذا أن فقدت الحركة الأصولية شيئاً من قوتها عندما إنتشرت القوانين التي تسمح بتدريس نظرية أصل الأنواع لداروين في الثلاثينيات ، وصاحب هذا سوء تنظيم الحركة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية كلها وتعرضها للإهتزاز.

وفي الأربعينات إتجهت الأصولية إلى وسائل الاعلام بخاصة الأذاعة . أخذت تنشئ منها ، اميج انجيلية ، كما أنشأت مركزاً وطنياً للمصادر طة والثانوية والجامعية ، ونشطت لهذا الجمعية الوطنية للمبشرين .

بـ دولية مركزها امستردام في هولندا أسمها « المجلس الدولي للكنائس » ، وهي مدعومة من قبل خمس وأربعين طائفة من ثمانى عشرة دولة ^(١)

وقد قام فكر الجماعات الأصولية المسيحية على مايلي : - ^(٢)

- ١ - الأنجيل معصوم من كل خطأ وغير قابل للنقد أو تطوير ما جاء به .
 - ٢ - أن المسيح عيسى عليه السلام مولود من مريم العذراء ولادة عذرية وأنه ضحى بحياته تكفيراً عن ذنوب جميع الناس وأنه سيعث مره أخرى .
- ولكن مصطلح الأصولية في الأوساط المسيحية أستخدم كتعبير له ثلاث إتجاهات رئيسية هي:- ^(٣)

(١) المرجع السابق ص ١٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نبيل شبيب - مرجع سابق

أ - الجمود الفكرى الناتج عن تمسك الأصوليين الكنسيين بحرفية
نصوص الأنجيل والتوراة .

ب - معاداة التحرر الفكرى بإعتبار أنه معول هدم للفكر الكنسى .

ج - الانشقاق الدينى نظراً لأصل التسمية جاءت لمواجهة الجماعات
المنشقة على الكنيسة .

وأصبح هذا المفهوم الكنسى لتعبير الأصولية يطلق مشاعاً على أى فئة من
الناس تتمسك بفكرة أو مبدأ قديم يرفضون معه قبول ما يعارضه من أفكار أو
مبادئ حتى ولو كانت أصح وأفضل وهم يميلون لاتباع منهج فى التفكير أو
السلوك عفى عليه الزمن مع رفض المنهج الحديث ليس فى الفكر فقط وإنما فى
العمل والسلوك الأخلاقى^(١)

ثانياً : الاتجاه الثانى^(٢)

وأزاء هذا المفهوم التاريخى لمصطلح الأصولية ، فإن بعض الدارسين
الاسلاميين استخدم تعبیر الأصولية للتعبير عن التيار الذى يتشدد فى
التمسك ببعض شكليات الاسلام ويتطرف فى وجهات نظره بالقوة والعنف
ويطلق عليه الأصولية الاسلامية مهما اختلفت روافده ، ويقسم الأصولية إلى
إتجاهين ويفرق بينهما على النحو التالى : -^(٣)

١ - تيار الأصولية العقلية : - وهو ذلك التيار الذى يرمى للعودة لأصول

(١) د. عبد الله المؤيد - مدير مكتب رابطة العالم الاسلامى فى الرياض - محاضرات عن التطور الإسلامى -
غير منشورة ١٩٩١ .

(٢) المستشار محمد سعيد العشماوى - الاسلام السياسى ١٩٨٩ من ١٢٩ .

(٣) المرجع السابق من ١٢٩ .

فهم الإسلام كما فهمه المسلمون الأوائل أتباعاً لأوامر القرآن الكريم وسنة النبي، وإتخاذ هذا الفهم سبيلاً لتجديد الحياة الروحية للمسلمين، وإعادة تقدير قيم العمل والاجتهاد والسعى للإسهام فى الحضارة العالمية بدور وتوجيهها لكى يكون الإنسان محوراً، وتقدير السلطة السياسية ومؤسسات العلم وإتجاهات الفقه تقديراً سليماً بلا مغالاة تؤدى لتقديمها أو تطرف يدفع لإفسادها .

٢ - تيار الأصولية الحركية : - ويقصد بذلك التيار الإتجاهات التى تتبعها الحركات بغير تقديم أى برامج مدروسة أو أى نظم علمية ويعمل على أن يكون الدين سياسة، والشريعة حزباً، والإسلام حرباً .
والفارق بين الإتجاهين واسع وكبير ينعكس بشكل أساسى على حركة كل من التيارين : -^(١)

أ - الأصولية العقلية تهدف لاتباع الأصول التى وضعها القرآن وانتهجها المسلمون الأوائل فى تفسير آياته بربط كل أیه بأسباب التنزيل وتفسيرها على أساس الوقائع التى أنزلت من أجلها ، أما الأصولية الحركية فتعمل على إنتزاع بعض الآيات من السياق القرآنى وفصلها عن أسباب التنزيل وأستعمالها تبعاً للتركيب اللغوى وحده أو وفقاً للتركيب اللفظى دون سواه ، أستناداً للقاعدة التى ترى أن العبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب - بالرغم من أن حقيقة هذه القاعدة أنها قاعدة فقهيّة استنتها بعض الفقهاء

(١) المرجع السابق من ص ١٢٠ إلى ص ١٣٩

وهى ليست قاعدة شرعية نص عليها القرآن أو اشتملتها السنة -
وهى تؤدى إلى تقطيع الآيات من السياق والفصل بين آيات القرآن
وتباعد بين أجزائه .

ب - الأصولية العقلية تأخذ بالالتزام بمعنى اللفظ كما ورد فى القرآن
الكريم حتى لا يحدث لبس بين ما جاء من الله وما صدر عن الناس
أو يحدث اضطراب فى فهم القرآن الكريم بمعان غير التى نزل
عليها أو يقع تحريف فى تفسير الآيات وتطبيقها ، أما الأصولية
الحركية فهى تأخذ باستعمال حرفية النص مع ما ينتج عن ذلك من
الخلط والاضطراب والتحريف.

ج - جوهر الاسلام هو الحركة للمستقبل والتقدم لإنشاء حضارة
إنسانية شاملة وعلى هذا فإن التيار العقلى يتمسك بروح الاسلام
وجوهره ويتعلق بأصل الدين وصميمه ونظرته للمستقبل ، أما
التيار الحركى فلا ينظر للمستقبل ولا تتعدى نظرته إلا للماضى
وتتجمد أفكاره عند أوضاع لا يفارقها ويعادى ما غيرها ويرفض أى
حركة أو تجديد .

د - الأصولية العقلية ترى تنقية الفهم الإسلامى وتنقيح الفكر
السياسى فى الاسلام بالعودة للقرآن الكريم وأعمال وأقوال
المسلمين الأوائل فى اعتبار السلطة السياسية سلطة مدنية صادرة
عن إرادة الناس وليست لها أية عصمة أو قداسة ، وأن من حق
الناس المساهمة فيها ورقابتها وعزلها إن أخطأت فى إطار التنظيم
الإسلامى لمبادئ نظم الحكم ، أما الأصولية الحركية فإنها تؤمن

بأن السلطة السياسية هي عماد أعمدة الدين وركن من أركان الإسلام وهذا ليس صحيحاً إلا في فكر طوائف الشيعة التي إعتبرت السلطة السياسية جزءاً من مكونات العقيدة الدينية.

هـ - ترى أيضاً الأصولية العقلية أن كل من يتفقه في علوم الدين إنما هو فرد بشر وما يبيديه رأيه هو لا رأى الإسلام وما يقوله هو قوله لا قول القرآن وما يقضى به قضاؤه هو ليس حكم الله ، في حين أن الأصول الحركية تتصرف وتعمل كما لو أن رأى من تتخذه أميراً أو مرشداً أو إماماً هو رؤيا من عند الله وأن قوله منزه لا يخطئ ، وأن أمره نافذ لا يناقش ، وأن فعله معصوم لا يعارض ، ومن ذلك فهم يلتزمون بطاعته طاعة عمياء .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الأصولية ليست تياراً واحداً أو إتجهاً موحداً وإنما هي في حقيقة الأمر تيارين متضادين وإتجاهين متعارضين لذا لا يجب أن يطلق عليهما معاً تعبير الأصولية الإسلامية وإنما يقصد بإستخدام الأصولية هي تيار الأصولية الحركية ويعتبرها في جوهرها خروجاً على الإسلام وتعاليمه .
ثالثاً : الإتجاه الثالث : - ^(١)

ويرى أن هناك مفهوماً إسلامياً خاصاً بالأصولية يبدأ هذا المفهوم من الرجوع لأصل الكلمة في اللغة العربية ، فالأصولية هي مصدر من الأصول وهو جمع أصل ، ومادة الكلمة في اللغة العربية لها ثلاث معان متباعدة هي : -

(١) الشيخ الدكتور/ مانع القطان - مدير الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود - محاضرات غير منشورة ١٩٨٩ .

١ - أساس الشيء .

٢ - الحبة .

٣ - ما كان من النهار بعد العشى .

إلا أن الاستعمال الشائع في الأصل أنه ما بنى عليه غيره ويفيد الحيثية.
وفي مجال العلوم الإسلامية يقصد به علم أصول الفقه وهو العلم الذي يبحث
الأحاطة بالقواعد والبحوث التي تحكم استنباط الأحكام الشرعية وتعين على
التعامل مع الواقع المتغير .

وقد برز هذا المصطلح إسلامياً في القرن الثاني الهجري عقب اتساع الدولة
الإسلامية ، وإختلاط العرب بغيرهم ، وتداخل اللغات ، وإستجداد مصالح ، وتعدد
المضارب ، والمدارس اللغوية والبحوث والحاجة إلى أستمداد أحكام تواجه
متطلبات الحياة وتكون مستمدة من الأدلة الشرعية التي تكون منها علم أصول
الفقة .

وأصبحت الأصولية والأصوليين بالمفهوم الإسلامي لفظ يصدق على العلماء
الباحثين في علم أصول الفقه ولكنه اتسع مع الزمن ليطلق اتساعاً على الباحثين ثم
المتمسكين بأصول الدين^(١)

فالأصولية في الإسلام كلمة تنسب إلى علم الأصول الذي هو علم الفقه
والذي يضع قواعد الاستنباط للأحكام الشرعية لمواجهة المستجدات في الحياة
ويدعو إلى تحرر الفكر والنظر في المستجدات وإستنباط الأحكام لها^(٢).

(١) المرجع السابق .

(٢) د. حلمي القاعود - الكلية المتوسطة بالرياض محاضرات - غير منشورة ١٩٩١

الا أن مفهوم الأصولية حالياً أصبح له مدلول سياسى وفكرى مرتبط بمجموعة من السلبيات وأصبح له مفهوم يخالف مفهومه الإسلامى خاصة بعد ظهور إتجاهات سياسية تحمل الشعارات الإسلامية على هيئة برامج سياسية وتضاربها مع بعض الإتجاهات السياسية المناوئة لها وأخذ المصطلح مدلولات جديدة من أهمها تصوير المطالبين بالعودة إلى الشريعة الإسلامية كخطر داهم على الحضارة الإنسانية ، وكتيار سياسى تعارضى يهدف للجمود والتحجر ، بل أصبح يصور هذا المذلول الإتجاه الإسلامى على أنه المسئول عن كافة مايجرى على الساحة السياسية فى العالم الإسلامى ، قالعنف والأرهاب والحروب والفوضى والأضطرابات أصبحت تنسب بصورة أوبأخرى إلى الجماعات الأصولية بل إن بعض الجماعات المفرضة أصبحت تقوم ببعض العمليات الإرهابية والابتزاز بإسم الجماعات الأصولية .

رابعاً : الإتجاه الرابع : -

ويرى أن مفهوم الجماعات الإسلامية الواسع قد إنصرف تحديداً إلى نوع من التنظيمات الدينية الإسلامية التى لاكتفى بمجرد الخدمات الجماهيرية ، أو مجال الدعوة الدينية ولكنها تحمل مضموناً سياسياً يتبلور أساساً فى تقديم صورة فكر سياسى يستند لتفسير بعض القواعد الإسلامية ، ويناهض النظم السياسية فى الشكل والمضمون ويعتمد على

رفع شعار تطبيق شرع الله في الدولة والمجتمع ، وهذه الجماعات لاتحوز صفة الشرعية أو القانونية ، وتقدم فكراً إسلامياً يمكن وصفه بأنه فكر اعتراضى على الأنظمة السائدة باعتبارها خارجة عن الدين كما تراه هذه الجماعات ، وقد يطلق عليها البعض جماعات الإسلام السياسى باعتبار أن هذه الجماعات تقدم منظوراً سياسياً بصيغة خاصة ومحاولة أن تطابق بين ماتقدمه وما تقترحه من فكر مع الإسلام وأصوله وثوابته ، ويشاع وصفها بجماعات التطرف الدينى أو جماعات المتطرفين فى أحيان أخرى ويسمىها البعض جماعات السياسة المتدينة أو بتغيير أخر جماعات الدين المسيس .

وتمارس نشاطها بصفة سرية ولاتتورع عن استخدام كافة أنواع وأساليب العنف والأرهاب لذا يطلق عليها أيضاً جماعات العنف أو الجماعات الإرهابية .

وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسيه وجماعات الضغط

على النحو التالى : -

الأحزاب السياسية : -

بدأ نظام الأحزاب السياسية فى أوائل القرن التاسع عشر فى أوروبا وذلك عن طريق جماعات النواب داخل البرلمان أو الأندية الخاصة بين نوى الاتجاه الفكرى والسياسى المشترك ولم تكن الأحزاب فى هذا الوقت تسعى للفوز بالانتخابات بقدر ماكانت تسعى إلى الانتصار بالرأى داخل البرلمان ، وكانت تبدأ فى

التشكيل من خلال أنديسة أقليلية تضم نواب نفس المنطقة ذوى المصلحة المشتركة والرأى المشترك وذلك قبل أن تتحول إلى حركة رأى أو مذهب سياسى ^(١).

على أن الأخذ بمبدأ الاقتراع العام كان له الأثر الأكبر فى الإعلان عن قيام الأحزاب السياسية . وقد تعددت تعريفات الحزب السياسى فقد عرفه البعض بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقاً لمبادئ خاصة متفق عليها جميعاً ، كما عرفه ديزرالى بأنه جماعة من الناس مترابطة فيما بينها وتسعى نحو أهداف ومبادئ معينة ، ويراه البعض بأنه مجموعة من الناس لهم نظامهم الخاص ومبادئهم التى يلتفتون حولها ويدافعون عنها ويعتبر أحد مؤسسات النظام السياسى التى تعمل على ترجمة الأهداف والخلافات التى تسود المجتمع إلى قرارات لتحقيق هذه الأهداف وحسم تلك المنازعات ^(٢) . وأيا ماكان تعريف الحزب السياسى فأنه ينبغى أن يشتمل على المكونات الآتية ^(٣).

- ١ - أن يكون منظمة لها بناء تنظيمى
- ٢ - أن ينحدر أعضاؤه من جماعات إجتماعية متعددة
- ٣ - أن يسعى هؤلاء إلى نيل تأييد الجمهور وثقة الناس بزعامة

(١) د. الشافعى أبو راس - التنظيمات السياسية الشعبية - ١٩٧٤ - ص ١٢ .

(٢) د. سعيد أمين سراج - الرأى العام مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة - ١٩٧٨ - ص ٢٢٥

(٣) د. محمد عبد الحميد أبو زيد - مبادئ القانون الدستورى ١٩٨٦ - ص ١٥٢

حزبهم سعياً لتولى السلطة والقبض على زمامها ومنافسة الأحزاب الأخرى فى تحقيق أهداف الحزب .

٤ - يلتزم أعضاء الحزب بتحقيق أهدافه وفق مبادئ وأسس معينة تكون الصرح العقائدى للحزب .

٥ - أن يكون للحزب برامج محددة يشيد على صرحها أهداف ومصالح المجتمع وطموحات مواطنيه إلى حلول متفقة مع رغبات الشعب وأمانى البلاد .^(١)

وتلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى إعداد السياسة العامة وتستخدم خطط الدعاية لتكوين رأى عام يخضع لتوجيهها ولذا تحاول دائماً دراسة اتجاهات الجماهير ثم ترسم برامجها ومبادئها وعن هذا الطريق تلجأ إلى إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد لها ولبرامجها .

تنتقد الأحزاب السياسية للأسباب الآتية :-

١ - تزيد عوامل الانشقاق والاضطراب فى الدولة .

٢ - تؤدى إلى تشتيت قوى الدولة .

٣ - صب الحياة السياسية فى قالب آلى .

الا أن الأحزاب لها مبررات هامة خاصة بعد إنتشار النظم الديمقراطية وسقوط النظم الشمولية فى أوروبا الشرقية وإنهيار الإتحاد السوفيتى حيث أصبحت الأحزاب :-

١ - مدرسة الشعوب ومعهد لتكوين نخبة ممتازة يعهد إليها بالحكم .

(١) د. إبراهيم درويش - علم السياسة - ١٩٧٥ - ص ٣٧٦

٢ - تعد همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين .

٣ - من عناصر الإستقرار فى الحياة السياسية للدولة .

جماعات الضغط : -

والجماعات الضاغطة يقصد بها التنظيمات النقابية أو المهنية أو الفئوية وما فى حكمها، وتضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد ، ولايعنى بالضرورة أن تقوم هذه الجماعات بنوع من النشاط المعارض للسلطة الحاكمة .

والفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية أن الجماعات الضاغطة تتمتع عادة بتأييد أعداد قليلة من الناس أما الأحزاب السياسية فتتمتع عادة بتأييد شعبى كبير ، كما أن النواحي المادية فى هذه الجماعات تكون عادة أضيق من النواحي المادية فى الأحزاب ، فضلاً عن ذلك فإن جماعات الضغط تحاول كسب موضوع معين كإصدار قانون لصالحها أو إلغاء قانون يضر بمصالح أعضائها فهدفها محدود جداً أما الأحزاب السياسية فأهدافها عديدة ويرامجها الحزبية تتناول كافة الموضوعات المتعلقة بالمسائل العامة للدولة ، وأيضاً فإن جماعات الضغط تحاول التأثير على السياسة العامة لصالحها وهى خارج الحكم أما الأحزاب السياسية فهى تحاول كسب تأييد الرأى العام للإستيلاء على السلطة .

الجماعات الاسلامية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط:-

١ - تعتبر الجماعات الاسلامية أحزاباً سياسية فى حالة عملها وفق

أطار المشروعية والعلنية وتحت مظلة الدستور والقانون متى
استوفت الشروط اللازمة لعملها كأحزاب سياسية ، وذلك فى
الحالات التى يسمح فيها بتكوين الأحزاب على أسس عقائدية
مثل حزب الله فى لبنان ، والأحزاب السياسية فى أفغانستان
كالحزب الإسلامى ، أو حزب الإصلاح فى اليمن ، وغالباً
ما تنشأ هذه الأحزاب من تطور جمعيات الخدمة العامة
وجمعيات الوعظ والإرشاد وتتحول من جمعيات معترف
بنشاطها فى الخدمة العامة إلى أحزاب سياسية لها صفة
الشرعية .

٢ - فى حالة عدم شرعية عمل الجماعات الإسلامية كأحزاب
سياسية لعدم دستورية وقانونية وجودها فهى فى حقيقة الأمر
تعتبر نوعاً من جماعات الضغط - غير المشروعة - فى المجتمع .

ظهور الجماعات الإسلامية

يرى البعض أن هذه الجماعات وليدة ظروف بعينها فى الوقت المعاصر، وإن
أسباب انتشارها وبلورة نشاطها يمكن تعددها على النحو التالى :-^(١)

١ - قصور المؤسسات الإسلامية الرسمية عن مواجهة هذه الجماعات بالفكر
والأسلوب المتطور وتمحور نظرة هذه الجماعات الإسلامية لتلك المؤسسات

(١) منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور حسين فوزى النجار الدولة والحكم فى الإسلام ١٩٨٥ - المستشار
محمد سعيد العشماوى الإسلام السياسى ١٩٨٩ - الدكتور حسن حنفى الحركات الدينية المعاصرة ١٩٨٨
- نعمة الله جنيته تنظيم الجهاد هل هو البديل الإسلامى فى مصر ١٩٨٨ - د . هالة مصطفى الدولة
والحركات الإسلامية المعارضة ١٩٩٧ .

الإسلامية الرسمية القائمة على أنها جزء من مؤسسات النظام تعاونه وتساعده وتواليه ، أو إعتبار علماء هذه المؤسسات مجرد فقهاء السلطة وعلماء الشرطة ولم تفلح هذه المؤسسات فى الحد من تزايد الهوة بينها وبين الجماعات الاسلامية .

٢ - أن جمعيات الدعوة والآسوة الحسنة أيضاً أصبحت غير ذى دور فعال فى مجال اجتذاب الشباب وإحتواء طاقاتهم وتحولت تدريجياً إلى شبه مؤسسات حكومية تدار بعقلية روتينية فضلاً عن أن بعضها لم يصمد أمام محاولات هذه الجماعات فى إحتوائها والسيطرة عليها .

٣ - عجز أجهزة الاعلام عن مواجهة أفكار الجماعات الاسلامية أو مواكبة تطورها وانتشار هذه الجماعات فعلى الرغم من إتساع رقعة البرامج الدينية فى أجهزة الاعلام العربى والاسلامى الا أن هذه البرامج لاتفى بالغرض منها من حيث :-

أ - عدم تناولها فكر هذه الجماعات بأسلوب التحليل والتقييم وإقتصار هذه المعالجة على مجرد الهجوم الأجوف دون معالجة الأسلوب الفكرى لها .

ب - رتابة المعالجة وتناول الموضوعات بشىء من التسطح الفكرى وعدم شمولها للأسس الفكرية لهذه الجماعات بأسلوب موضوعى أو عرض أساسها وجذورها التاريخية .

ج - تناول هذه المعالجة بأسلوب الكم لا بطريقة الكيف فكثرت البرامج التى تدور فى نفس السياق وبأسلوب واحد مع شغل مساحات واسعة

من البرامج الإعلامية دون أن تتعمق فى الكيف .

٤ - عجز أجهزة الأمن هى الأخرى عن الملاحقة الفكرية الفعالة أو الاحتواء الناجح للجماعات الاسلامية التى تطرح أفكاراً مختلفة وتصورات لم تألفها أجهزة الأمن فى مجالات الفكر السياسى أو مجال التفسير الدينى أو حتى مجال إجتذاب الشباب إليها وفى تطويرها المستمر لأسلوب عملها والتعديل الدائم لخططها .

٥ - قصور السياسة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة بداية بالتعليم الأساسى فى غرس القيم الاسلامية الحقيقية وإقتصار الدروس الدينية على الهوامش دون أن يتعدى ذلك إلى خلق الوازع الدينى لدى الأفراد .

٦ - إستفادة الجماعات الاسلامية من خلال تجاربها السابقة وتطويرها لأسلوب عملها لتشكيل جماعات أكبر أو على العكس تبرز نوعاً من الانقسامات حتى تتعدد فى مواجهة قوى الأمن هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجماعات الاسلامية دائماً تسعى لبناء أسس تنظيمية جديدة لها وكسب أجيال من الشباب سواء :-

أ - من نوى الثقافة الدينية التقليدية .

ب - من نوى الثقافة الانتقائية خاصة من خريجى التعليم الحديث .

ومن هنا فإن أجيال جديدة ومختلفة ومتلاحقة من عناصر

الشباب انخرطت فى العمل السياسى فى دوائر هذه الجماعات .

٧ - افتقاد الشباب للقذوة الحسنة والأسوة الطيبة فى نفس الوقت الذى

تتصاعد فيه مشكلات العثور على العمل المناسب وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ووقوعه فى دائرة الفراغ الفكرى والسياسى والدينى مما يسهل عملية إحتوائه وإجتنابه لنشاط هذه الجماعات .

٨ - نجاح التجربة الإيرانية فى إقامة الدولة الإسلامية - وبعض النظر عما يمكن أن يقال عن هذه التجربة - والتي فى حقيقة الأمر قد أعطت مثلاً حياً لهذه الجماعات عن إمكانية النجاح فى تحقيق أهدافها والاستيلاء على السلطة بالعمل الجماهيرى متحدية أجهزة الأمن وقوى السلطة القوية .

٩ - تأثير العوامل الخارجية حيث ما تزال النظم السياسية العربية والإسلامية تعتمد وبشكل كبير ودرجات متفاوتة على قوى خارجية سواء فى المجال الأقتصادى أو السياسى أو العسكرى وهذه القوى الخارجية تقوم بالعمل على دعم القوى السياسية التى فى السلطة وتعمل أيضاً على منع ظهور قوى سياسية معادية لها فى هذا النظام السياسى حتى لا تؤثر هذه القوى فى العلاقات الموجودة وتهدد مصالحها فى هذا النظام ، وتستغل التيار الدينى إما كوسيلة هجوم على الأنظمة القائمة أو تحرك الأنظمة القائمة ضد هذا التيار .

١٠ - بل أن بعض الآراء ذهبت إلى أن أسباب ظاهرة الجماعات الإسلامية يرجع الى جذورها الحديثة حيث لم يبدأ نشاطها إلا من تاريخ إنشاء الشيخ حسن البنا عام ١٩٣٨ جماعة الإخوان المسلمين ، وإن جميع

الجماعات الاسلامية خرجت نتاج لها « تعد فترة الستينات هي الحقبة التي شهدت التشكيل الجيني للجماعات الاسلامية المتشددة ، ورغم نمو هذه الجماعات خارج نطاق الإخوان ، إلا أنها خلف الجماعة الأم التي خرجت من تحت عبايتها الجماعات المتشددة »^(١).

ويلاحظ أن جميع هذه الآراء كانت تنور حول جزئية واحدة غالبية بذاتها وهي بحث أسباب الإنبعث في موجات هذا التيار وتعليل نشاطه وتبرير وجوده وأضاف البعض إلى السابق أسباباً مثل حدوث متغيرات اقليمية ساحقة في تأثيراتها مثل فورة عوائد البترول وما أدت اليه من إختلال في هيكل التوازن الإقليمي في المنطقة العربية وبروز دول البترول التي ترفع لواء الإسلام كعامل مؤثر على صعيد الصراعات الداخلية والخارجية في الدول العربية بالإضافة الى تعاصر هذه المتغيرات مع متغيرات داخلية في كل الدول العربية أهمها إدخال أنماط سلوكية وقيمية جديدة أدت لإعتبار الإطار الديني وسيلة للهروب من الواقع الدنيوى ، أو مايراه البعض من اسهام القيادات السياسية في بعض الدول العربية والإسلامية مثل مصر في إدخال الإسلام السياسى في الساحة السياسية كجزء من عمليات صراعها مع القوة المناوئة لها داخلياً كالقوى الناصرية والقومية والماركسية لأحداث ترتيبات وتوزانات داخلية تساعد على إستقرار نظم حكمها أو ما طرحه البعض الآخر من أسباب راجعة إلى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

(١) دراسة بعنوان الحالة الدينية في مصر - إعداد مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧ - ص ١٨١

وما أدت اليه من دخول غالبية الإتجاهات السياسية تحت عباءة الإعتراض
الإسلامى على تلك الخطوة السياسية .

ولكننا نرى أن هذه الأراء خلطت بين مفهومين معا الأول وهو ما يمكن أن
نسميه التيار الإسلامى السياسى ، والثانى هو نشاط الجماعات الإسلامية وما
إنبثق عنها من فروع وتنظيمات ، هذه الجماعات قد تشهد فترات من الركود
النسبى والسكون لفترة ما ، وقد تنبعث بعد جمودها ورقودها ، وهو خلط كان
يمكن تفاديه إذا وضعنا الأمر فى مجاله الحقيقى وهو أن هذه الجماعات
الإسلامية إنما هى جماعات تمارس السياسة من منظور اسلامى خاص بها ،
وهى ليس ظاهرة جديدة أو وافدة على المجتمع العربى والإسلامى ، بل - على
العكس - فهى أحد الثوابت الأساسية فى التكوين الحضارى والسياسى للمجتمع
الاسلامى والعربى ، بصرف النظر عن مدى تطابق هذا الفكر والسلوك مع الإسلام
فى أصوله وثوابته ، وأيا كانت المسافة بين نقاء الأصول وبين مظاهر التدين الذى
تم فيه الخلط بين التصورات والممارسات اليومية للناس ، وبين الإسلام كعقيدة
وكشريعة .

لأنه بمقتل الخليفة عثمان بن عفان وتصاعد حالة الفتنة أصبح دين الإسلام
جزءاً من مقومات الصراع على السلطة الذى إستخدم فيه العديد من الأساليب
وإنعكس ذلك على كافة أطرافه على نحو سمح بتعديل كل طرف لأساليبه وطرائقه
سواء فى المواجهة أو التهاون أو التعاون ، إستطاعت السلطة والقوة المعارضة لها

أن تنفذ كل منها إلى الطرف الآخر وكانت أبرز هذه الملامح إنتهاك أساليب عنيفة من كلا الطرفين ضد الآخر ، مما طبع بعض الحركات الإسلامية بطابع العنف ، وشهد بوادر تشكيل الجماعات الإسلامية ، والتي أصبحت جزءاً من خريطة القوى السياسية فى المجتمع العربى الإسلامى منذ تلك الحادثة - حادثه الفتنة الكبرى- . وأصبح نشاط الجماعات الإسلامية وحركتها هو إنعكاس حقيقى لحركة التيار السياسى الإسلامى وتفاعله مع واقع المسلمين ، وليس وليد الصدفة المعاصرة وإنما هو ممارسة تفاعل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية بل والأحداث الخارجية أو الداخلية التى يعيشها العالم الإسلامى والعربى ، فحديثاً عندما كانت الدول العربية والإسلامية تكافح للحصول على الإستقلال والحرية كانت القوى الإسلامية فى مقدمة الصفوف ، إلا إنه فى فترة أخرى خاصة فى الخمسينات وعقب صدام ثورة ٢٢ يوليو فى مصر مع جماعة الإخوان المسلمين وبرز الفكر الناصرى ومحاولته إقامة المشروع القومى العربى محتوياً به الفكر الإسلامى وطارحاً نفسه كبديل عن الإسلام السياسى تطور هذا الصدام إلى عنف السلطة ضد التيار الإسلامى فعاش التيار الإسلامى فترة سكون إمتد به على طول الوطن العربى والعالم الإسلامى .

ولكنه وعقب هزيمة عام ١٩٦٧ تقدم الإسلام السياسى للأمام مرة أخرى ليلعب دور المدافع عن الأمة العربية والإسلامية بعد هزيمة النظام الناصرى وما لحق بالعرب خاصة وبالعالم الإسلامى ككل من آثار هذه الهزيمة .

ونرى أيضاً أنها حقيقة ثابتة ومرتبطة بأن الإسلام دين ودولة وإنها ليست

مجرد تعبير عن ردود أفعال ولا عن فراغ ديني ، ولا حتى عن عجز مؤسسات الدين التقليدية فحسب هذا أو غير ذلك من الأسباب التي سبقت من قبل ، فإن الجماعات الإسلامية ظاهرة قديمة ومتبلورة مع ظهور جماعات الخوارج التي صاحبها صعود نوع جديد مستحدث عن الفقه الإسلامي الأصيل تمثل في :-

أ - صعود فقه إسلامي ذا صبغة سياسية يمكن أن نطلق عليه تعبير « فقه فحص الإيمان » وذلك من خلال وضع مجموعة من الأفكار والمعايير العقائدية تستخدم في الحكم على الفرد وهل هو مسلم أم لا حتى ولو كان مسلم الديانة والأبوين وبالتالي أصبحت دائرة إعتقاد المسلمين وإيمانهم جزءاً لا يتجزأ من أفكار الجماعات الإسلامية منذ القدم ويستخدم لفرز دائرة ومجتمع المسلمين ودون أن يتلائم أو يتناسق مع حقيقة الإسلام .

ب - صعود نوع آخر من الفقه يمكن أن نسميه « فقه الغضب الإسلامي » وهو تيار إمتاز باستغلال مواهبه في الخطابة وإستطاع أن يكسب شعبية خاصة من خلال ممارسة المعارضة للسلطة واضعاً في الإعتبار أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الفيصل بين حد الغضب على السلطة وإعتبارها خارجة على الدين وبين تأييدها والإنطواء تحت لوائها وهو ما كان له أثر كبير في دفع ظاهرة التيار الإسلامي إلى الأمام ، على مراحل التاريخ .

وظاهرة مزج الأهداف السياسية بشعارات تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية لم تكن وليدة العصر وإنما نراها ترجع لبداية خروج الخوارج على الامام علي بن أبي طالب ، وما تركته مبادئهم وأهدافهم من مؤثرات هامة في مجال ظواهر الاسلامى السياسى.

ثانياً : الخوارج وأثرهم فى ظاهرة الإسلام السياسى :-

لا جدال فى أن البذور الحقيقية للجماعات الاسلامية ترجع لفكر الخوارج الذين ظهوروا لأسباب سياسية ، حيث أنهم فى بدء أمرهم شكلوا حزباً سياسياً يهدف لتحقيق غرض سياسى ، أما الطابع الدينى الذى غلفوا به دعواتهم لم يكن إلا ستاراً لإخفاء نوايا قاداتهم ، لانه ماكان لها أن تتجح أو تجد لها أنصاراً ما لم تتخذ الإسلام لبوساً والقرآن شعاراً^(١) .

ومما يستدعى النظر أيضاً ويقلل من أهمية الأسباب الدينية وراء نشأة الخوارج وغلبة الأسباب السياسية لديهم ، وما أجمع عليه المهاجرون والأنصار من ضرورة قتالهم وعدم إنضمام الصحابة اليهم^(٢) . وقد غلب الطابع السياسى والعسكرى على تحركات الخوارج الحزبية حتى عندما خرج من بينهم علماء وفقهاء عمدوا إلى مزج نظرياتهم وأفكارهم السياسية بمعتقدات دينية ، ونظراً لعجزهم عن تحقيق أهدافهم السياسية بقوة السلاح فقد تحولوا عنها إلى المؤلفات الفقهية التى حاولوا إبراز أفكارهم السياسية من خلالها .

فقد أثار قتل عثمان الخليفة الثالث العديد من القضايا وكان من أبرزها الخلاف بين على الخليفة الرابع وبين معاوية والى عثمان على الشام ، وتطور الخلاف إلى قتال ، وظهر التحكيم كوسيلة لرأب الصدع ، والى أصحاب على على قبوله التحكيم بالرغم من معارضته له . ولما أطاعهم كارها وقبل التحكيم وما أدى اليه من موقف خرجوا عليه تحت شعار

(١) د . نايف محمود معروف - الخوارج ونشأتهم وعقائدهم رسالة دكتوراه من الجامعة اليسوعية بيروت ١٩٧٧

(٢) أبو الفرج الحافظ ابن الجوزى - تلبيس ابليس - القاهرة ١٩٣٨ ص ٩٢

(لاحكم الا الله) ، فكانت بداية إستخدام الحاكمية لله التى قال عنه على كلمة حق أريد بها باطل) .

وقد ذهب الخوارج نتيجة إما لسوء فهم للقرآن أو لتطرف فى اتجاهاتهم ومعتقداتهم - الى تكفير المسلمين وتحليل دمائهم وأموالهم وتقسيم بلاد المسلمين إلى دار الهجرة ودار الكفر والحرب وجعلوا لأنفسهم الأولى ولباقى المسلمين الثانية^(١).

وقد تفرق الخوارج فيما بينهم واختلفت آرائهم وتشعبت مذاهبهم وتأويلاتهم ، إلا أنهم إتفقوا على بعض المسائل الهامة التى تشكل نواة الفكر السياسى لدى الجماعات الاسلامية المعاصرة ، منها فكرة سلطة الدولة من خلال تنظيم مسألة الإمامة أو الخلافة^(٢).

وموقف الخوارج من إمامة المسلمين هو الذى أبرزهم إلى حين الوجود حيث كان هذا المنصب لفترة طويلة محور إهتمامهم وكان سبباً مباشراً ورئيسياً لجميع تحركاتهم ، فبإسم الخلافة خرجوا ولأجلها حاربوا ، وللإنصاف فإنه يجب القول أن إهتمام الخوارج الزائد بهذا المنصب الخطير لم يكن طمعاً بما يجره من مغنم لأصحابه بل كان الدافع لذلك إقامة دولة الحق التى يحلمون بتحقيقها ، ولكن فكرتهم فى الخلافة كانت أقرب للخيال منهم لواقع الحياة الإنسانية، حيث فشلوا

(١) د . نايف محمود معروف - المرجع السابق ص ١٨١

(٢) من المسائل التى إتفق عليها فقهاء الخوارج على إختلافهم مسائل :-

١ - الإيمان والتوحيد .

٢ - الوعد والوعيد .

٣ - خلق القرآن .

٤ - التأويل والقياس .

وهى من المسائل المتعلقة بالعلوم الشرعية والفقهية المتعلقة بالتفسير ويراجع بصفة خاصة د . نايف محمود معروف - مرجع سابق ص ٢٠٤ وما بعدها .

إيران ساهم فى إنتقال ظاهرة عنف بعض الجماعات الاسلامية فى حركتها وفى دعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وإعتبار نموذج الجمهورية الاسلامية الايرانية هو النموذج واجب التطبيق .

واتسع نطاق عمليات العنف الدينى فى البحرين لتدخل إلى عمليات المواجهة المباشرة بين السلطات وبين عناصر التيار الدينى من خلال المظاهرات وعمليات التفجيرات والاغتيالات والتصفية المتبادلة تتسع ويزيد عدد ضحاياها .

لم يبلور ذاك التيار أى فكر سياسى لإقامة الدولة التى يسعى اليها سوى اعتبار النموذج الايرانى الذى يراه واجباً للتطبيق .

٩ - السعودية :-

النظام السعودى يستند فى شرعية حكمه وفى شريعته القانونية المطبقة الى الدين الاسلامى الأمر الذى حد من مبررات الدعوة لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بالإضافة للمكانة الروحية الخاصة للسعودية بإعتبارها أرض المقدسات الاسلامية فإن النظام السعودى أيضاً من خلال مشروعات تطوير الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة قد إكتسب الاحترام والتعاطف الاسلامى معه الأمر الذى أدى لتقليص كثيراً من مبررات نشاط أى جماعات اسلامية فيها .

إلا أنه يجب القول بأن عملية إقتحام المسجد الحرام^(١) والتى قادها جيهمان العتبى عام ١٩٧٩ كانت المحاولة الأولى لابرار مظهر تأثير

(١) قامت على أساس فكر شيعى وهو وجود المهدي المنتظر وهى تحالف الأصول السنية السلفية المستقرة فى السعودية التى يسودها المذهب الوهابى السلفى .

الجماعات الإسلامية في المجتمع السعودي ، وكان من المعتقد أنه بعد تصدى رجال الدين في السعودية للفكر الديني وراء هذه الجماعة قد أفقدها عنصر الجذب لدى الشباب وبالتالي قضى على إمكانية تواجدها ، إلا أن الأحداث التي شهدتها المنطقة الشرقية في عام ١٩٨٠ بهدف أحياء النشاط الشيعي بين الأقلية الشيعية في هذه المنطقة ، فضلاً عن أحداث التفجيرات الأخيرة وآخرها حادث الخبر عام ١٩٩٦^(١)، تؤكد على أن هناك تياراً إسلامياً سواء أكان شيعياً أم سنياً يدعو لإقامة الجمهورية الإسلامية في شبه الجزيرة العربية ويتخذ من نظام الجمهورية الإيرانية نموذجاً واجباً التطبيق وأياً ماكان السبب في هذا التحرك وأياً كان حجة فقد تحول من تيار غير محسوس إلى تيار ملموس .

هذا بالإضافة للنشاط السياسي المعارض للسلطات السعودية والذي تمارسه قوى سياسية تتخذ لندن مقراً لها مثل الدبلوماسية السعودية السابق محمد المسعري والذي يغلف نشاطه السياسي بالدين داعياً لتطبيق مبادئ الإسلام الحق ولم يقدم هذا التيار أى فكر سياسى محدد.

١٠ - العراق :-

ويعانى العراق من مشكلة الانقسام القومى فهو كمجتمع يتكون من عرب وأكراد وتركمان ويعانى أيضاً من التعدد الدينى فهناك الديانة الإسلامية والمسيحية واليهودية والأقليات الدينية مثل البهائية والصائبة واليزيدية والتركيب الطائفى من سنى وشيعى الأمر الذى أدى لوجود العديد من الجمعيات الدينية المختلفة وكان نشاطها مقصوراً على البرامج التثقيفية الدينية، ولم يظهر أى نشاط سياسى لها الا اعتباراً من فبراير ١٩٦٠ أثناء

(١) الحادث كان موجه ضد القوات الأمريكية التى قتل فيها ١٩ أمريكياً بتفجير المبنى الذى كانت تتواجد فيه

القوات أعلن حزب الله السعودى مسئوليته عنه .

حكم الرئيس عبد الكريم قاسم عندما:-

١ - أسس زعيم الإخوان المسلمين الشيخ نعمان السامرائي أول حزب سياسي إسلامي في العراق باسم الحزب الاسلامي العراقي وضم اليه عناصر كثيرة من السنة والشيعة.

٢ - أسس الشيخ عبد العزيز البدرى حزب التحرير الاسلامي العراقي. ولكن اعتباراً من ١٩٦١ منعت السلطات العراقية النشاط السياسي الحزبي وحرمت الممارسة الحزبية وحلت الأحزاب الدينية واعتقلت قادتها وكوادرها. لجأت الحركات الاسلامية منذ هذا التاريخ إلى العمل السري والتنظيمي الصامت وبدلاً من اختفاء الأحزاب السياسية الإسلامية في ظل هذا المناخ فقد شهدت الساحة العراقية بروز عدة أحزاب سياسية إسلامية أخرى كان أبرزها فضلاً عن الحزب الاسلامي العراقي حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي العراقي كلاً من :-

١ - حزب الشباب المسلم العقائدي بزعامة الشيخ عبد الكريم الجزائري وهو حزب سني.

٢ - حزب الدعوة الاسلامية وهو حزب شيعي. واتبعت جميع هذه الأحزاب والجماعات الاسلامية استراتيجية واحدة تقوم على تجنب العمل السياسي المباشر والاصطدام بالسلطة والاكتفاء بالعمل من خلال مؤسسات دينية فقط.

وفي عام ١٩٦٨ خاض جناح حزب البعث الحاكم في العراق معركة شرسة

ضد الحركات الاسلامية المختلفة واعتقل وأعدم الكثير من أعضائها وصفى المعاهد والمدارس والكلية الاسلامية فى محاولة لتحجيم التيار الاسلامى مما أدى إلى أن تجمد الحركات الاسلامية حركتها تحت وطأة عنف ملاحقة السلطات لها.

الا أنه وبعد انتصار الثورة الاسلامية وإقامة نظام الجمهورية الاسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تفجرت المواجهة بين السلطات العراقية والحركات الدينية الشيعية وراح ضحيتها العديد من كبار رجالها الذين اتهمت السلطات بتدبير تصفيتهم وعلى رأسهم السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٨٠، ورددت منظمة العمل الاسلامى الشيعية بالقيام بعده عمليات حاولت فيها اغتيال عدد من رموز النظام وتفجير بعض المراكز الحساسة ولكنها كانت محاولات فردية ومحلية ومحدودة.

بعد نشوب الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠ أسست بعض الحركات الاسلامية الشيعية العراقية فى طهران تنظيم « الجيش الاسلامى الثورى لتحرير العراق » تحول فيما بعد إلى « المجلس الاسلامى الأعلى للثورة الاسلامية العراقية » بقيادة محمد باقر الحكيم وحاول القيام بعده عمليات عسكرية ضد النظام العراقى، الا أن توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ قد انعكس على نشاط الحركات الاسلامية العراقية التى جمدت إلى حد كبير من نشاطها.

على أنه وبعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وماتلاها من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وبداية الأزمات الخطيرة فى المنطقة من جراء السياسة العراقية وآخرها فى فبراير ١٩٩٨ فإن اتجاهات كثيرة للمناداة بتفكيك العراق على أساس

دينى طائفى وقومى بدأت تظهر قد يكون لها عواقب وخيمة^(١) بالإضافة إلى أنه صاحبها أيضاً تطورات فى اتجاهات السلطة والجماعات الاسلامية على النحو

(١) بالرغم من تسوية أزمة العراق فى ١٩٩٨ بشكل جنب منطقة الخليج والمنطقة العربية حدة أزمة طاغية، إلا أنه كشف عن وجود مخطط يهدف إلى تقسيم العراق إلى ٢ دويلات على أساس دينى طائفى وقومى وهى:-

١ - دولة شيعية فى الجنوب

٢ - دولة كردية فى الشمال

٣ - دولة سنية فى باقى مناطق العراق

باعتباره وضعاً أفضل بالنسبة للمنطقة والعالم من حيث :-

١ - أن تقسيم العراق يوضع حداً نهائياً للتهديد الذى يشكله على منطقة الخليج وعلى موازين القوى فى الشرق الأوسط لأنه يسعى إلى الهيمنة على منطقة الخليج وهى ليست سياسة جديدة اخترعها صدام حسين بل سياسة قديمة للعراق منذ الخمسينات.

٢ - ثبوت فشل السياسة التى قامت على أساس أن العراق الموحد يشكل عنصر استقرار فى المنطقة ويساهم فى المحافظة على موازين القوى فيها بينما يشكل العراق المفكك عنصر تهديد لهذه المنطقة، إذ أن الأمر الأساسى ليس أن يكون العراق مستقر أو غير مستقر فى الداخل بل الأمر الأساسى هو وضع حد نهائى وفعلى للتهديد الذى يشكله ولا يتحقق هذا الهدف، إلا بإنهاء العراق وتفكيكه، كما حدث بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا.

٣ - إن تجارب السنوات الماضية أثبتت أنه من الخطأ الاعتماد على العراق كحاجز لمنع إيران من الهيمنة على الخليج أو كقوة رادعة لأية أطماع إيرانية توسعية فى المنطقة لأن العراق قام باستغلال انتصاره فى حربه مع إيران فى غزو الكويت كخطوة أولى فى طريق السيطرة على منطقة الخليج وتغيير موازين القوى فيها .

٤ - أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات يحجر الشيعة والاكرد وحتى السنة من اضطهاد النظام العراقى، يسهل إقامة علاقات مع هذه الطوائف.

هناك عدة أخطار جسيمة من وراء تقسيم العراق يجب أخذها فى الاعتبار وهى:-

١ - خطر شيعى يتمثل فى قيام الدولة الشيعية فى الجنوب العراقى بإقامة علاقات وثيقة بإيران لتشكّل تحالفاً شيعياً فى المنطقة ينتقل تأثيره إلى البحرين والمنطقة الشرقية فى السعودية إن لم يكن دافعاً للأكثرية الشيعية فى العراق للاستيلاء على كل الحكم فى العراق وتكوين كتلة شيعى مع إيران .

٢ - الخطر الكردى فى حالة تفكيك العراق وإقامة دولة كردية فى شمال العراق تجذب إليها أعداد كبيرة من أكراد تركيا وإيران وسوريا وتشكّل كياناً كردياً يثير المتاعب فى المنطقة كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه قد يدفع تركيا خوفاً من نشاط حزب العمال الكردستانى للتحرك عسكرياً لضم شمال العراق قبل أن يستقل كدولة كردية وتعيد أيضاً المطالبة بمنطقة الموصل ذات الانتاج البترولى التى كانت تزعم أنها كانت جزء من أراضي النولة العثمانية.

٣ - اتحاد السنة العراقيين مع الأردن أو سوريا أو نشوب نزاع بين الدولتين على ضم ماتبقى من العراق عند تقسيمه وهو الجزء الأفقر ويضم السنة بعد فصل الجنوب والشمال الذين يضمنان الثروات النفطية.

٤ - أن تقسيم العراق وتفكيكه كدولة دينية أو عرقية يعنى خلق أفغانستان أخرى فى المنطقة مع ما يودى ذلك من أخطار ماثلة طوال كافة أطراف المنطقة ومصالحهم وقد تزكى حرباً دينية طائفية.

التالى:-

أولاً: بدأت الحركات والجماعات الاسلامية فى اعادة بلورة نشاطها واحياء

حركاتها من جديد على النحو التالى :-

١ - اعادت حركة الإخوان المسلمين تنظيم صفوفها وتم تشكيل تنظيمين

لحركة الإخوان هما:-

أ - تنظيم الكتلة الاسلامية بزعامة فلاح السامرائى والشيخ محمد
الالوسى.

ب - الاعلان عن نشاط الحزب الاسلامى العراقى مجموعة لندن بزعامة
الدكتور اسامة التكريتى واصداره نشرة شهرية باسم دار السلام.

٢ - ظهور حركة اسلامية بين الاكراد العراقيين على النحو التالى :-

أ - تبلور نشاط الحركة الاسلامية الكردية بزعامة الشيخ عثمان عبد
العزیز.

ب - ظهور نشاط ما يعرف باسم الاتحاد الاسلامى فى كردستان
العراق.

٣ - نشاط الحركات الاسلامية الشيعية حيث نشطت:-

أ - حركة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية قوات بدر بقيادة
محمد باقر الحكيم.

ب - حركة جند الإمام والتى يرأسها الشيخ عبد اللطيف الخفاجى.

ج - حزب الدعوة الشيعى^(١) الذى انشقت عنه مجموعتين:-

(١) وبالرغم من أن حزب الدعوة الاسلامية هو الفصيل الاكبر والأتم من القوى الاسلامية العراقية المعارضة للنظام العراقى إلا أنه يعانى من حالة من الانشقاق والخلافات الداخلية عقب طرح الشيخ محمد مهدى الأصغى عضو المكتب السياسى منهج جديد يحالف منهجية الحزب والتى قامت على الشورى والانتخابات الهرمية داخل الحزب إلى ضرورة أن يقوم الحزب على البيعة لولى الأمر وحدده بمرشد الثورة الايرانية خامنئى. وقد قام الحزب بعدة عمليات كان أبرزها محاولة إغتيال عدى النجل الأكبر للرئيس العراقى صدام حسين عام ١٩٩٦.

* حزب الدعوة - خط الولاية ويرى ضرورة الارتباط بالولى الفقيه ويتزعمه كاظم الجائزى.

* حزب الدعوة - مجموعة لندن - ويتمسك بمبادئ الحزب القديمة ويرفض الارتباط بالولى الفقيه وعلى رأسه نزار الأصفى.

ثانياً : وإذا كانت جميع الحركات الاسلامية ممنوعة من العمل بشكل رسمى وعلى فى العراق فإن السلطات العراقية فى نفس الوقت تسعى للبس الثوب الاسلامى واستقطاب أى اتجاهات اسلامية حيث يقوم حزب البعث العراقى بما يمكن أن نسميه الحملات الايمانية ومضاعفة دروس الدين فى المدارس وإصدار الأوامر لأعضاء الحزب بالأنخراط فى صفوف الحركة الدينية، بل إن نائب الرئيس العراقى عزت الدروى يتأسس أحد الحركات الصوفية السلفية التى تحظى بدعم السلطات العراقية.

١١ - الأردن :-

السلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها خاصة من أنتسابها الى الرسول الكريم فضلاً على إعتمادها على العشائر كقاعدة مستقرة للدولة .
وأيضاً فإن الجماعات الدينية وضع خاص فى الأردن لا يتمثل فى نشاطها ضد السلطات الأردنية بل لتنوعها بالرغم من حظر نشاطها ولا ارتباطها ببعض الحسابات السياسية الإقليمية مثل :-

أ - حزب التحرير الاسلامى :- وهو من أصل أردنى ومحظور نشاطه حالياً بها .

ب - الإخوان المسلمين :- وللإخوان المسلمين تواجد فى الأردن تتحكم فيه عدة إعتبارات منها :-

* جماعة الإخوان الأردنية وإن كانت تمارس نشاطها فى مجال الخدمات الجماهيرية والاقتصادية فإنها تمارس نشاطها حالياً

فى إطار حزب جبهة العمل الاسلامى الذى يعد أكبر الأحزاب
المعارضة فى الأردن^(١).

* جماعة الإخوان المسلمين السورية وتدخل فى لعبة الشد والجذب
بين الأردن وسوريا وكان النظام الأردنى يحتضنها أثناء خلافه
مع النظام السورى ويقوم بإعتقال عدد كبير من أعضاء هذه
الجماعة المعادية لسوريا وذلك كخطوة لبدء حسن النوايا
تجاهها.

ج - منظمة الجهاد الاسلامى وإن كانت لم تمارس نشاطاً فى الأردن إلا
أنها عام ١٩٨٤ هددت النظام الأردنى فى حالة إستمراره فى تقديم
الدعم والمساندة للعراق ضد إيران .

د - حركة حماس والجهاد الفلسطينى ولهما تواجد مقيد بالأردن بعدم
ممارسة أى نشاط يضر بمصالح الأردن وخاصة فى العلاقات مع
اسرائيل .

هـ - المنظمات والجماعات الاسلامية المعارضة للأنظمة الحاكمة فى
الخليج.

ولم يتبلور نشاط ملموس للتيار الاسلامى إلا فى حملات المعارضة
المنظمة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والرد على الاستفزاز الاسرائيلى
لمشاعر المسلمين وقاد هذا التيار المظاهرات الشعبية العارمة فى الأردن ضد
حكومة الكباريتى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادى وفى
مظاهرات معن عام ١٩٩٨ احتجاجاً على التهديد الأمريكى للعراق.

(١) وتمتاز حركة الإخوان المسلمين فى الأردن عن غيرها من فروع الجماعة فى البلاد العربية والاسلامية بأنه
خلال أكثر خمسين عاماً من وجودها على الساحة الأردنية احتفظت بعلاقات طيبة بالعرش الأردنى، فلم
مارست العنف ضده ولا هو أيضاً مارس العنف ضدها اللهم ، بعض الحالات التى انسحبت من الحركة
وانضمت لحزب التحرير فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وطاردتها السلطة بعنف فأنرت الانسحاب
إلى الهدوء.

تعرض حزب جبهة العمل الاسلامى الجناح السياسى لحركة الإخوان المسلمين لحالة من الانقسام للخلاف حول عدة قضايا كان من بينها مثلاً المشاركة فى الانتخابات الأردنية الأخيرة عام ١٩٩٧ وانحصر بين تيارين الأول للشيوخ فى الجماعة والثانى للشباب وهو الأمر الذى إنعكس على قوة الجماعة وتأثيرها .

وتحركات بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين الأردنية من أجل حشد حملة شعبية لمقاطعة الانتخابات التشريعية واستطاعت :-

١ - اقناع مجلس شورى جبهة العمل الاسلامى بتأييد قرار جماعة الإخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات على الرغم من وجود خلافات قوية بين عناصر الجماعة حول هذا القرار^(١)

٢ - ضم ٦ أحزاب معارضة سياسية إلى مقاطعة الانتخابات .

٣ - الحصول على موافقة قيادات النقابات المهنية الأردنية على عدم الاشتراك فى هذه الانتخابات .

٤ - أيدت بعض الشخصيات السياسية المستقلة وعلى رأسهم رئيسا وزراء و٧ وزراء سابقين و١٢ عضو فى مجلس النواب وشخصيات هامة ومؤثرة مقاطعة الانتخابات .

ويرجع هذا الموقف الذى أتخذه حزب جبهة العمل الاسلامى تحت تأثير

(١) وبالرغم من تصاعد موجه مقاطعة الانتخابات فى الأردن التى قادتها جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الجماعة نفسها قد حاولت أيضاً وضع شروط قاسية لاتتمس الحكومة فقط بل النظام كله فى الأردن حين طرح الشيخ عبد المجيد ذنبيات المراقب العام للإخوان إمكانية المشاركة إذا قبلت الحكومة بالحوار حول عدة قضايا أهمها عدة قوانين صدرت عن البرلمان الأردنى منها :-

- معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية وقانون الانتخابات النيابية الحالى وخطوات الإصلاح الاقتصادى .
رفض الملك حسين فكرة الحوار مع الجماعة حول أى موضوع يمس الشئون الدستورية ووصفها بأنها الثوابت الأردنية التى لا حوار فيها خاصة أنها موضوعات طرحت بالطريق الديمقراطى واتخذ فيها قرار بأغلبية أعضاء مجلس النواب وترفضها جماعة الإخوان .

وبالرغم من ذلك فقد تقدم للإنتخابات ٥٦١ مرشحاً لشغل ٨٠ مقعداً فى ٢١ دائرة مقاعد فى المجلس منهم ٨ نوازل لتمثيل الأقليات المسيحية والشركية والشيشانية بالأردن .

جماعة الإخوان مع إلى فقد حركة الإخوان سيطرتها على الشارع الاسلامى وفقد قدرتها على فرض رؤيتها السياسية والاستراتيجية على التيار الاسلامى الأردنى الأمر الذى أدى إلى أن تفقد الكتلة الاسلامية فى البرلمان الأردنى قبل انتخابات ١٩٩٧ قدرتها على السيطرة والتحرك داخل المجلس كما وأنها فشلت فى تحديد موقف يساعد على بلورة توجيهاتها.

وأيضاً فشلت فى تمرير أيا من القوانين الهامة التى سعت إليها مثل منع التصديق على معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أو منع إصدار قوانين مثل قانون الانتخابات أو إلغاء قانون حظر التعامل الاقتصادى مع اسرائيل .

وقد أدت هذه الخلافات أيضاً إلى حدوث عدة إنشقاقات واستقالات هامة ومؤثرة داخل الحركة وداخل حزب جبهة العمل الاسلامى وبزيادة هذه الانشقاقات والخلافات المستمرة وتزايد أعداد المستقلين تبلور إتجاه يرمى إلى انشاء حزب جديد يكون بديلاً عن حزب جبهة العمل الاسلامى ليعلن عن مرحلة أخرى لانشقاق التيار الاسلامى الأردنى ويمثل مرحلة جديدة لتواجهه فى الأردن^(١).

وقد أدت عدة عوامل سياسية إلى إعتبار الأردن هو الساحة الخصبة للجماعات الاسلامية سواء للإعتراض على سرعة التطبيع الأردنى الاسرائيلى وحرارة العلاقات بين البلدين فى ظل تدهور العلاقات الاسرائيلية العربية وتعثر

(١) بالرغم من مقاطعة الإخوان وحزب جبهة العمل الاسلامى للانتخابات بعد أن كان لهم ١٦ مقعداً فى انتخابات ١٩٩٣ فإن بعض الأعضاء الذين انشقوا عن الجماعة قد رشحوا أنفسهم كمستقلين وهم عبد الله العكايلة ومحمد الأزايدى وراتب القرا له وعلى الدراوشة مما دفع الجماعة بلسان المتحدث الرسمى عنها جميل أبو بكر إلى الاعلان أن مجلس شورى الجماعة المكون من ٣٠ قرر فصلهم من عضوية الجماعة.

عملية السلام وتوفر ظروف التيار الاسلامى من ظروف اقليمية مناسبة لتحقيق هدفه إلى تزايد عدد التنظيمات الاسلامية الأردنية على الساحة ودخولها فى الخلاف مع السلطات الأردنية مثل تنظيمات :-

- التوابون - العروة الوثقى

- مؤسسة الشهيد - جيش محمد

- حملة الايمان الاسلامية - تنظيم بيت المقدس^(١)

- حزب التحرير الاسلامى . - جماعة الإخوان المسلمين.

وقد أسفرت مقاطعة جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن الانتخابات النيابية وما أعقبها من مواقف أدت إلى ضعف الجماعة جماهيرياً خاصة عقب :-

١ - قيام الجماعة بفصل ٤٠ من قادتها الذين لم يلتزموا بقرار مقاطعة الانتخابات

٢ - رفض الملك حسين تعيين أياً من عناصر الجماعة فى مجلس الأعيان كنوع من العقاب لها على موقفها من النظام .

٣ - تدهور تمثيل عناصر التيار الاسلامى وعناصر الجماعة وحزب جبهة العمل الاسلامى .

ولجأت إتجاهات فى أوساط جماعة الاخوان لإعادة صياغة خط الاخوان المسلمين فى الأردن وعقد إنتخابات داخل صفوف الجماعة تشمل :-

١ - إعادة انتخاب مجلس شورى الجماعة بعد إسقاط عضوية أو استقالة

(١) تردد أن تنظيم بيت المقدس قام بإرسال مايقرب من ٢٥ أردنى من أصل فلسطينى للتدريب العسكرى فى معسكرات حزب الله على العمليات الانتحارية.

عدد من الأعضاء لموقفهم من مقاطعة الانتخابات^(١)

٢ - إعادة انتخاب مراقب عام للإخوان بالأردن .

٣ - إعادة تنظيم حزب جبهة العمل الاسلامى الذى تسيطر عليه الجماعة واختيار أمين عام للحزب بدلاً من الدكتور اسحق الفرحان الذى إستقال إحتجاجاً على تأييد الحزب لقرار جماعة الإخوان بمقاطعة الانتخابات. وسعى جناح فى الجماعة يمثل جيل الشباب إلى احداث تطوير يدخل الجماعة فى نوع من الاستقرار والاعتدال وتجذير أصولها فى المجتمع وترسيخ وجودها وفاعليتها عن طريق :-

١ - تغيير خطها الاستراتيجى المتمثل فى مواجهة التطبيع مع اسرائيل ومعارضة عملية السلام والمطالبة بإصدار بعض القوانين ذات الصلة الاسلامية مثل منع تقديم الخمر على الطائرات المدنية الأردنية وغيرها....

٢ - تبنى خط فى الجماعة يقوم على نوع من الواقعية من خلال :-

- تطوير العلاقة مع الحكم والمشاركة فيه والحصول على مكاسب

(١) أدت انتخابات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامى بالأردن فى أواخر ديسمبر ١٩٩٧ إلى تأكيد فشل التيار الإخوانى المتشدد الذى سيطر على الحزب وفرض اتجاهات مقاطعة الانتخابات النيابية ونجاح الاتجاهات المعتدلة والداعية إلى تصحيح مسار الحزب فى السيطرة على مجلس الشورى بالحزب. ولم يحقق التيار المتشدد وخاصة السيد عماد أبودية الذى كان يعدّه التيار المتشدد لمنصب أمين عام الحزب وأيضاً كلاً من داود قوجك وعلى العتوم النجاح اللازم لعضوية مجلس شورى الحزب. يتجه التيار المعتدل من الشباب والذى نجح فى السيطرة على مجلس الشورى أن على الحزب أن يشترك فى العمل السياسى وعدم الانغلاق وأن التيار المتشدد فى الحزب حجمه الاعلامى أكبر من تأثيره الفعلى ويقود هذا الاتجاه عدة قيادات نجحت فى انتخابات مجلس الشورى وعلى رأسها الدكتور اسحق الفرحان والدكتور عبد اللطيف عرييات وحزبه منصور ويدر الرياطى وخلف الله المومنى وسليمان السعد. ويخطط عناصر هذا التيار المعتدل بعد نجاحه فى مجلس الشورى لقيادة الحزب بعيداً عن جماعة الإخوان مما يعطى الحزب حرية فى الحركة والمناورة.

وظيفية لكوادر وعناصر الجماعة .

- الاتجاه للجانب الاقتصادي بغرض الانتشار الأوسع بين الجماهير .

٣ - تنشيط دور الجماعة داخل مؤسسات الضغط المدنية خاصة النقابات

وقوى المعارضة الأخرى .

وانعكس ذلك على حزب العمل الاسلامي الأردني أيضاً خاصة بعد تبلور اتجاه من غالبية المعتدلين الناشطين في الحزب الى الاستقالة من الحزب وتشكيل حزب اسلامي جديد في حالة استمرار هيمنة قيادة جماعة الاخوان المسلمين على قرارات الحزب .

يقود هذا الاتجاه في الحزب العناصر الاخوانية أعضاء الحزب والسابق فصلها من جماعة الاخوان لعدم مقاطعتها للإنتخابات الأردنية عام ١٩٩٧ ولم يقيم الحزب بفصلهم من عضويته في إطار تصفية الحسابات بين تيارات الاخوان المسلمين في الأردن وتسعى حركة الإخوان حالياً إلى بذل المحاولات لتجميد الاتجاه الرامي لإنشاء حزب اسلامي جديد بالأردن يكرس حالة إنشقاق في جماعة الاخوان المسلمين .

١٢ - سوريا :-

تعد جماعة الإخوان المسلمين في سوريا هي أبرز الجماعات الاسلامية التي تسعى للعب دور سياسي ولذلك فقد دخلت الجماعة في صراع طويل مع السلطة في سوريا إلى أن تعرضت لفقد شرعيتها وحظر نشاطها منذ وصول حزب البعث للسلطة في عام ١٩٦٣ .

إلا أن حركة جماعة الإخوان المسلمين لم تستكن لهذه الإجراءات فقد

قادت عدة أعمال إحتجاجات ومظاهرات ضد النظام البعثى فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٣.

دخلت جماعة الإخوان المسلمين فى صراع مع السلطة السورية إنتقل بها من الصراع لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الى نوع من الصراع الطائفى من جانب جماعة الإخوان السنية وتصويره على أنه صراع مع طائفة العلويين الحاكمة فى سوريا ، واستطاعت الجماعة أن تشحن الرأى العام السورى ذا الأغلبية السنية لتمرير نص فى مشروع الدستور السورى بأن « الاسلام دين رئيس الدولة ».

الا أن هذا التحول فى طبيعة المواجهة بين الإخوان المسلمين والنظام السورى وانتقالها من مواجهة فكر اسلامى إلى نوع من الأعمال الطائفية ترتب عليه عدة نتائج هامة منها :-

١ - تبلور فكرة العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين وبدأت فى تنفيذها بداية بعمليات اغتيال عدد من المسئولين والشخصيات الحزبية والعسكرية حيث كانت أول العمليات المنفذة عام ١٩٧٧ بإغتيال رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ السورى وأحد قيادات حزب البعث السورى، الأمر الذى حققت معه العناصر المتشددة فى الحركة بعض نجاحات لها فى هذا السياق .

٢ - تتطور أسلوب العنف إلى القيام بعملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب عام ١٩٧٩ وراح ضحيتها مايقرب من ثمانين ضابطاً من الضباط العلويين.

٣ - أدى نجاح هذه العملية إلى تولد شعور لدى العناصر المتشددة بالقرب

من نجاح هدفهم فى الاستيلاء على الحكم فعمدوا الى تشكيل الجبهة الاسلامية فى سوريا عام ١٩٨٠ حيث ضمت جماعة الإخوان ومعها بعض فئات الدعاة والعلماء السنيين .

٤ - أعلنت الجبهة الاسلامية عن تشكيل قيادة الثورة الاسلامية وأطلقت بيان اشتمل على هدف هذه الثورة الذى تمثل فى الآتى :-

- اطلاق الحريات السياسية بلا قيود .
- تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الشعب السورى .
- رفع مستوى معيشة المواطنين وإقامة النظام الاقتصادى الإسلامى على دعائم تواجد القطاع العام والقطاع الخاص .
- تحرير فلسطين عن طريق تحقيق الوحدة العربية التى لا تعارض بينها وبين وحدة العالم الإسلامى .

٥ - فى عام ١٩٨٠ نظمت الجماعة إضراباً عاماً فى مدينة حلب فى إطار سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف ضد السلطة استمرت من شهر مارس حتى شهر يوليو حتى قامت السلطات السورية بالتصدي له بأقصى أنواع القمع .

٦ - نظمت الجماعة عدة مواجهات مع السلطات فى مدينة حماة خلال أعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٢ قامت عناصر بالمدينة بإعتقال وإعدام المسئولين التنفيذيين بالمدينة وممثلى حزب البعث وقائد قوات سرايا الدفاع مما أدى فى شهر فبراير الى قيام القوات المسلحة وسرايا الدفاع والقوات الجوية بإقتحام المدينة ووقعت ضحايا بالآلاف ليس فقط من عناصر وكوادر الجماعة بل أيضاً من الأهالى والمواطنين.

٧ - ترتب على هذه الأحداث والمواجهات العنيفة مع السلطات السورية الى

انحصار نشاط الاخوان المسلمين داخل سوريا في مراكز تقليدية للأغلبية السنية خاصة مدينة حماة وحلب وضعف تأثير هذا النشاط .

٨ - أدت هذه المواجهات أيضاً الى إنهاء حركة الإخوان المسلمين وفقدانها

الكثير من كوادرها وأنصارها لأرواحهم أو حرياتهم لاعتقالهم مما أدى لضعف حركة الاخوان ونفوذها وهروب قياداتها ونقل نشاطها من سوريا الى الخارج مما أدى الى حدوث إنقسام وخلافات داخل الجماعة أدت إلى ازاحة الدكتور عصام العطار مرشد الجماعة عن مكانه وتشكيل لجنة تتولى شؤون الحركة^(١).

٩ - وتوصف حركة الإخوان المسلمين في خارج سوريا بصفة الحركة

السياسية المعارضة مما أدخلها ضمن أدوات المصالحة السياسية بين النظام السوري وبعض الأنظمة الأخرى وهو ما انعكس على موقف بعض الدول من حركة قياداتها فالأردن عندما تدهورت علاقته بسوريا سمح لعناصر الجماعة بالتواجد والتحرك على أرضه وعند تحسن علاقته بسوريا قام بالقبض وإعتقال هذه العناصر مما أدى لنجاح

(١) الدكتور / عصام العطار كان يعد الزعيم التاريخي لحركة الإخوان المسلمين - ويقع في ألمانيا الغربية هرباً من السلطات السورية ثم تمت ازاحته عن مكانه كمرشد عام للإخوان المسلمين أثناء المؤتمر العام عقدته حركة الإخوان المسلمين في مدينة آخن بألمانيا الغربية عام ١٩٨٢ وشكل مكتب أرشاد للحركة مكون من ثلاثة هم سعيد حوا ، علي البيانوني ، عدنان سعد الدين على أن مشاكل الدكتور / عصام العطار قد تزايدت وتعمدت عقب تولى شقيقته الدكتورة / نجاح العطار - عضوة القيادة القطرية لحزب البعث السوري - منصب وزير في الحكومة السورية ، وتعرضه لعدة محاولات اغتيال دبرتها له أثناء تواجده في ألمانيا الغربية والنمسا فضلاً عن الاتهام الذي وجه اليه من قبيل عناصر الحركة بأنه كان السبب وراء مذبح حماة . ويمارس الدكتور / عصام العطار نشاطاته من خلال المركز الاسلامي في مدينة آخن من خلال تنظيم الطلبة الاسلامية ويتخذ من مسجد بلال بمدينة آخن مقراً له ، ويعد هذا المقر مركزاً لتجمع والتقاء العديد من العناصر الاسلامية ومن جنسيات مختلفة في أوروبا .

السلطات السورية فى النهاية الى الحد و بشكل كبير و واضح من نشاط هذه الجماعة و تهمش نشاطها من الساحسة السورية من ذلك التاريخ. على أنه منذ بداية عام ١٩٩٠ جرت عدة محاولات لتحقيق نوع من الحوار والوفاق فى سبيل انجاز مصالحة بين جماعة الاخوان المسلمين السورية والنظام السورى .

ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت هذه المحاولات تأخذ شكلاً وإيجابياً أثر محاولات قام بها بعض الشخصيات العربية والاسلامية وقد أسفرت هذه المحاولات والمبادرات عن إيجاد قنوات إتصال شبه دائمة بين جماعة الاخوان المسلمين والسلطات السورية^(١).

ثم تطورت محاولات التوفيق بين النظام وجماعة الاخوان المسلمين عبر حوارات غير مباشرة قامت بها جبهة العمل الاسلامى الأردنية وجماعة الاخوان المسلمين بالأردن خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٧ .

إلا أن الحوار غير المباشر بين الطرفين قد وصل إلى طريق مسدود ولم يستكمل حيث حددت جماعة الإخوان المسلمين السورية عدة مطالب

أهمها:-

(١) من أبرز هذه الشخصيات كلاً من:-

- فتحى يكن
 - زعيم الجماعة الاسلامية اللبنانية
 - محفوظ تحناح
 - زعيم حركة مجتمع السلم (حماس سابقاً) الجزائرية
 - أمين مكى
 - القيادى الاخوانى السورى السابق
 - الدكتور اسحق الفرحان
 - زعيم جبهة العمل الاسلامى الأردنى
- وكان لهذه المحاولات عدة تأثيرات هامة أبرزها :-
- ١ - فى عام ١٩٩٥ اصدر الرئيس السورى حافظ الأسد عفواً عاماً شمل ١٢٠٠ معتقل سياسى من جماعة الاخوان بمناسبة الذكرى ٢٥ للحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد .
 - ٢ - عودة المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة للإقامة بحلب فى عام ١٩٩٦ من منفاه الاختيارى بالسعودية .
 - ٣ - قيام الحكومة السورية بإتخاذ ترتيبات نقل جثمان المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة عند وفاته فى السعودية فى فبراير ١٩٩٧ أثناء زيارة خاصة لها .

- ١ - السماح لقادتها فى الخارج بالعودة الى سوريا وعدم ملاحقتهم أو التعرض لهم وتأمينهم واستردادهم حريتهم السياسية .
 - ٢ - السماح بإنشاء حزب سياسى اسلامى سورى .
 - ٣ - السماح بإصدار جريدة يومية اسلامية تعبر عن جماعة الإخوان .
- إلا أن السلطات السورية أصرت على أن الإخوان المسلمين لايشكلون أى ورقة ضغط وأن عودتهم محكومة ومشروطة بالشروط الأمنية والسياسية والتي تضع حركة الاخوان المسلمين كحركة ممنوعة وغير معترف بها ولا يحق لها أن تحدد أى مطالب أو شروط وأنه يجب على الجماعة أن تتخذ بعض الخطوات أولاً:-

- ١ - إعتراف الجماعة بالخطأ الذى ارتكبته فى أوائل الثمانينات .
 - ٢ - القبول بعودة قادة الجماعة على أساس أفراد وليس كجماعة .
 - ٣ - صرف النظر عن المطالبة بتأسيس حزب اسلامى وصحيفة باسمها .
- وإزاء فشل الحوار بين النظام السورى وجماعة الاخوان المسلمين حدث انقسام فى جماعة الاخوان المسلمين السورية حيال رد السلطات السورية حول مطالب الجماعة إلى تيارين هما :-

- ١ - مجموعة دمشق وهى مجموعة متشددة فى موقفها ضد النظام وعلى رأسها الدكتور العطار والدكتور حسن هريدى نائب المرشد العام لتنظيم الإخوان المسلمين الدولى .
- ٢ - مجموعة حلب وهى تمثل خط الاعتدال وعلى رأسها المراقب العام الحالى للجماعة فى سوريا على البيانونى .

وأستطاع جناح الدكتور عصام العريان من إقناع مجلس شورى جماعة الإخوان باتخاذ قرار بالدخول والعودة للعمل من خلال الساحة اللبنانية مستغلاً العلاقة الوثيقة بين الجماعة وبين الجماعة الاسلامية اللبنانية^(١).

وبالرغم من فشل تحقيق أى مصالح مباشرة بين النظام السوري وجماعة الإخوان المسلمين إلا أن هناك نوع من تهدئة الأوضاع وتخفيف حدتها حيث :-

١ - تركت السلطات السورية الباب أمام الجماعة للتوغل والعمل من داخل لبنان وتأسيس شركات تجارية وتوسيع نشاطها فيه بالرغم من النفوذ السوري الواسع والقوى فى لبنان .

٢ - عودة الإخوان المسلمين السوريين إلى لبنان وتوسيع نشاطهم بشكل غير معروف من قبل فى لبنان والانفتاح من لبنان على تنظيمات اسلامية بعضها متطرف وبعضها معتدل .

الا أنه ولاعتبارات كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها الموقف السياسى السوري من العلاقات مع اسرائيل وعلاقته الوثيقة بإيران ودول الخليج فإن الحركة الاسلامية لاتمارس نشاطاً يذكر حالياً ضد النظام فى سوريا وبالتالي فلم يبلور فكراً سياسياً يذكر فى هذا الشأن.

١٣ - الصومال :-

بالرغم من اعلان استقلال الصومال عام ١٩٦٠ إلا أن هذا الاستقلال قد بلور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأكثر من ذلك جاء بمشاكل عصره فى الفترة التى اشتهرت بوصف الحرب الباردة، التى احتدمت فيها معارك نفسية وسياسية وعسكرية خاضتها القوتان العظميان فى ذلك الوقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع عنيف بين

(١) الجماعة الاسلامية اللبنانية - لها تمثيل نيابى فى مجلس النواب اللبنانى ويمثلها النائب خالد العنانه. وفى إطار هذه العلاقة قامت عناصر الإخوان المسلمين السورية بتأسيس عدة شركات هندسية ومعمارية وتجارية فى لبنان تمارس من خلالها نشاطاً تجارياً واسعاً وأسست مجموعة تجارية باسم " المنار " تعمل من لبنان .

العلاقات بين القرن الإفريقي وخاصة الصومال وأثيوبيا^(١).

ولم يعرف الصومال منذ عام ١٩٩١ عندما سقط نظام حكم الرئيس محمد سياد بري أى نظام شرعى حتى الآن ويعانى الصومال الكثير من جراء الحرب الأهلية بين العناصر التى شكلت المعارضة العسكرية

(١) ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل أن مأساة الصومال لها جذور قديمة أشار إليها فى كتابه المقالات اليابانية - القاهرة ١٩٩٧ فى ص ٦٦ ومابعدها حيث يرى أنه :-

اتفق « روزفلت » و « تشوريل » فى كانابلاتكا فى شهر يناير ١٩٤٣ على مصير المستعمرات الإيطالية بعد الحرب، وكانت عملية غزو إيطاليا على وشك أن تبدأ، وعرض « روزفلت » اقتراحاً مؤداه أن الولايات المتحدة مستعدة عند تسوية تركه الحرب لتحمل مسئوليات الإدارة والانتداب فى اثنتين من المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت، وهما: ليبيا على البحر الأبيض، والصومال عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

وكانت نهاية العهد البريطانى فى أثيوبيا نهاية شبه كوميدية. فالإمبراطور العجوز الذى ينسب نفسه إلى الملك « سليمان » والذى كان يبدو كشخصية من شخصيات قرون غابرة - أبدى عدم رضاه عن عمل البعثة البريطانية التى كان يرأسها البريجادير « آدموند لاش » وعبر عن عدم رضاه علناً بعد استعراض عسكري لقواته. وتضايق الضابط البريطانى وقال للإمبراطور إنه كان يتوقع أن يتلقى الشكر بدل التكريع. ولم يكن الإمبراطور سعيداً بهذا الزد. وعلى أى حال، فإنه دعا البريجادير البريطانى إلى العشاء معه فى قصره مساء اليوم التالى، وذهب البريجادير إلى مواعده، فإذا الإمبراطور يقول له إنه عرف أن اسم « لاش » يعنى « السوط » وأنه قرر أن يدعوه إلى عشاء من نوع اسمه - وأمر بجلده، وتولى الحرس الإمبراطورى تنفيذ الأمر. واستطاع الاتحاد السوفيتى الحصول على مركز ممتاز فى الصومال، ثم حدث بعد ذلك أن انقلبت الموازين فى القرن الإفريقى تماماً وبالكامل حين قادت مجموعة من الضباط الماركسيين نوعاً من الانقلاب العسكرى على الإمبراطور « هيلاسلاسى ». وبدورهم أعطوا للاتحاد السوفيتى موطناً قداماً آخر فى أثيوبيا.

وعندما أصبح الاتحاد السوفيتى صاحب النفوذ فى العاصمتين المؤثرتين فى القرن الإفريقى: أديس أبابا ومقدشيو، لجأت الولايات المتحدة إلى الدول العربية الإسلامية التقليدية - بالذات السعودية التى انضمت إليها مصر - وجرى استغلال تناقضات قديمة تخلفت من تاريخ مظلم ودام، وأندلع نوع من صراع الذئاب بين الكاتبين « هيلامريم » قائد انقلاب أثيوبيا ضد « هيلاسلاسى » وقد وضع « هيلامريم » صورته إلى جانب صور « ماركس » و « لينين » و « ستالين » وبين الجنرال « محمد سياد بري » الذى راح يطرد خبراء الاتحاد السوفيتى من الصومال أملاً فى مساعدات دول إسلامية وعربية معينة.

وتحول الصراع بين الكاتبين الأثيوبيين والجنرال الصومالى فى خريف الحرب الباردة إلى حرب مشتتة على أرض القرن الإفريقى إلى النهاية بين نظامين ورجلين، ثم أن كلا النظامين وكلا الرجلين حاولا فى حربهما أن يستثير النزعات العنصرية والقبلية والدينية والشخصية، وكلاهما أيضاً راحا يستريذان من تورط دول الإقليم كى تساعد، وتمول، وتقديم السلاح، وتؤجج الحرب.

وقباً انتهت الحرب الباردة، وانسحب الاتحاد السوفيتى من القرن الإفريقى، وسقط بالتالى هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على مساندته ونفوذه، واختفى من الساحة كل من « منجستو هيلامريم » و « محمد سياد بري ». ونتيجة لهذا التغيير فى طبيعة الصراع خففت القوى الإقليمية السعودية ومصر وغيرهما من تدخلاتها فى الحالة الصومالية.

وارتفع الستار عن مشهد جديد فى مأساة القرن الإفريقى والصومال بالذات ذلك أنه بانسحاب القوى الكبرى وبتردد القوى الإقليمية، وباختفاء الذئاب الكبار فى المعركة لم يتبق على الساحة غير مشايخ الحرب المحليين الذين كانوا يلقون السلاح والمال، ويبيعون الولاءات فى مقابلها لقوى كبيرة أو صغيرة اختفت من الساحة. ثم تحولوا كى يحتفظوا بنفوذهم وقواتهم وتلك طبيعة الأمور إلى باعة أمن عن طريق فرض الإتاوات. كانت المأساة فى واقع الأمر جرحاً من جراح الحرب الباردة، لم يكلف أحد نفسه عناء تطهيره أو تضميده أو علاجه، وإنما مضى الكل إلى شواغلهم فى حقبة جديدة، وتركوا الصومال مع جرحه المفتوح، وزحفت وحوش المرض والجوع والفوضى.

والسياسية لنظام سياد برى وأسقطته ثم اختلقت فيما بينها ودخلت فى إطار حرب شرسة مدمرة للصومال نفسه.

وقد برزت من خلال الحرب الأهلية الصومالية عدة فصائل متصارعة

تلاشى بعضها واندمجت بعضها فى بعض وأبرز هذه الفصائل هى :-

١ - التحالف الوطنى الصومالى والذى كان يقوده اللواء محمد فارح عديد ويتولاه حالياً ابنه حسين.

٢ - مجموعة الأربعة عشر المعروفة باسم التحالف لانقاذ الصومال ويرأسه على مهدى محمد.

٣ - جمهورية أرض الصومال ويرأسه ابراهيم عقال .

٤ - الفصائل المستقلة ويرأسه عثمان على عاتو .

٥ - الاتحاد الديمقراطى الاسلامى .

وقد أدت عدة عوامل الى فشل جميع المحاولات والمساعى لاييقاف

الحرب الأهلية وإنقاذ الشعب الصومالى من أثارها بما فيها محاولات دولية وعربية واسلامية حيث :-

١ - لايمك أى فصيل من الفصائل المتصارعة برنامجاً سياسياً

واضحاً أو حتى مشروع برنامج اصلاح سياسى واقتصادى

لانقاذ الصومال .

٢ - أن قادة الفصائل الصومالية يمثلون قوى قبلية مختلفة مما جعل

التصارع بينهما شبه صراع قبلى وقد يكون زعماء الفصائل من نفس القبيلة ولكن من عشائر مختلفة من ذات القبيلة مثل حسين عبيد وعلى عثمان عاتق وهما من نفس القبيلة .

٣ - أن الاختلافات بين الفصائل المتصارعة ليست نابعة من اختلافات فكرية أو ايديولوجية بقدر ما هي صراع زعامات وصراع على السلطة بين زعماء هذه الفصائل.

٤ - أن جميع الفصائل المتصارعة رفعت الشعار الاسلامى وأعلنت عن عزمها تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتالي اكتسبت جميع تعاطف التيارات الاسلامية وبالرغم من ذلك فشلت جميع المحاولات التى بذلت باسم الاسلام لتحقيق المصالحة بين هذه الفصائل .

الا أن الحرب الصومالية كانت فرصة لبعض الجماعات الإسلامية وخاصة تلك التى عرفت بالأفغان وكانت تبحث عن المأوى الأمن أو الاشتراك فى الجهاد تعاطفاً مع بعض الفصائل الصومالية للإقامة بالصومال وتحويل نشاطها اليه وتأمين إقامتها فى الصومال بالدخول مع بعض الفصائل الصومالية فى تحالفات أو عن طريق المصاهرة والتزواج لضمان حرية

الإقامة الآمنة بها ، كما لجأ بعضهم الى الدخول كأعضاء مسلحون فى هذه التنظيمات.

وقد شكلت هذه العناصر بالمشاركة مع العناصر الإسلامية الصومالية تنظيماً بأسم الاتحاد الإسلامى العالمى وهو تنظيم مسلح يضم عناصر من تنظيم الاتحاد الإسلامى الصومالى المطالب باستقلال أقليم أوغادين عن إثيوبياً وعناصر عرب الأفغان الذين رحلوا الى الصومال .

وأثر تزايد نفوذ العناصر الإسلامية المتطرفة اللاجئة للصومال واجتذاب الصومال للعديد من أعضاء هذه التنظيمات من بلاد كثيرة تسابقت الفصائل الصومالية فى الإعلان عن قيامها بتطبيق نظام المحاكم الإسلامية فى المناطق التى تسيطر عليها لإثبات شرعيتها الإسلامية واكتساب قوة تعاطف من الاتجاهات الإسلامية وتدعيم مواقفها .

ولم يتعدى موقف الفصائل الصومالية الاعلان عن تطبيق نظام المحاكم الإسلامية إلى الاعلان عن إقامة الدولة الإسلامية، على أنه فى حالة إنفراج الوضع على الساحة الصومالية فقد يفتح الباب أمام تحقيق الاستقرار الداخلى وانتهاء الحرب الأهلية فإن الأمر قد يحمل رياح التغيير بالنسبة للجماعات من حيث عدم جدوى نشاط بعضها فى الصومال أو استقرار بعض عناصر هناك تحت تأثير تغيير الحالة الإجتماعية وهو أمر متعلق

بإمكانية استقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية^(١) تبدو احتمالات

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والأمال التي عقدت على إمكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لانتقاد الصومال إلا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ - الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لانتقاد الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الإسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لانتقاد الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سوري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ - القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحنوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لانتقاد الصومال والتي تحاول تقليص نفوذ قوات عيديد في مقديشيو .

في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل إدارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو ماترفضه الفصائل الأخرى .

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتصارعة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الآخر ، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأهالي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم أثار المشكلة الصومالية وتوابعها .

وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ - السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في إعادة الاستقرار .

٢ - المغرب باستقلال وصيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ - مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .

٤ - أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال .

٥ - إيطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها .

٦ - اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبارات جيوية اجتماعية .

٧ - ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحة الوطنية .

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في إعتبارها مايلي :-

١ - تحقيق مصالحة بين علي مهدي محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الانتقاد وبين حسين عيديد حتى يمكن العمل على أنجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ - عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لا يقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتناحرة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة .

٣ - ضرورة تبني موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمة الصومالية .

٤ - أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة وتفوذ الاتحاد الإسلامي الصومالي الذي يمثل تياراً إسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ - ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أي حكومة وطنية .

ومن ناحية أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتناحرة وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أي ارتباط سياسي بآيا من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذي استطاع عقد تصالح بين قبائل ميرجود والمريخان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما .

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمى أو حسمها عسكرياً^(١).

وفى ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بمدينة بيداوہ بالصومال بدلاً من مدينة بوصاصو باثيوبيا .

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة فى مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلى .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتجارية .

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسى من ١٣ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسى الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أى خلاف بعيداً عن الحل العسكرى .

وبعد مقاروضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة فى يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ والى تشكل مجلس الانقاذ الوطنى الصومالى والى تعرف باسم مجموعة سودرى فى إجتماعات الوفاق مع فضيل حسين عيديد فى نوفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومى صومالى يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً .
يشكل البرلمان الانتقالى حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور فى الصومال .

بانهاء النزاع فى الصومال ووضع حد للحرب الاهلية فيه وضمان وحدة اراضيه وذلك من خلال^(١):-

* وضع أسس أقتسام السلطة بين الأطراف المتنازعة من خلال تشكيل برلمان يراعى فيه التركيب القبلى العشائرى وتمثيل الأطراف المتصارعة.

* وضع أسس تشكيل الحكومة الانتقالية والحكومة الدائمة واختيار رئيس منتخب للبلاد.

* الاتفاق على توحيد العاصمة مقديشيو ضمن وحدة أراضى الصومال.
* منع الاقتتال بين الميلشيات المسلحة ودمجها فى اطار القوات الصومالية الموحدة.

* بذل الجهود لضم الأطراف الصومالية وخاصة جمهورية أرض الصومال بزعامة ابراهيم عقال للانضمام إلى جهود تشكيل الحكومة الموحدة للصومال فى إطار وحدة الصومال ويتوقف تطبيق هذه الاتفاقات على صدق النوايا بين الأطراف المتحاربة ورغبتها فى السلام^(٢).

(١) وبالرغم من الاتفاق على تلك المبادئ والاسس فقد تعثرت المساعي السلمية لحل المشكلة الصومالية واتفقت الأطراف المتصارعة فى مايو ١٩٩٨ مرة أخرى على تأجيل عقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة إلى أجل غير مسمى وكأنها اتفقت على ألا تتفق...
وتعثر تنفيذ اتفاقيات المصالحة يهدد بإتساع نطاق الحرب الاهلية وحدث إنشقاقات جديدة حيث أن القوة العسكرية لن تحسم الموقف لصالح طرف بعينه...

(٢) ومع ذلك فقد حدث خلاف بين أعضاء مجلس الرئاسة فى مجلس الانتقاذ الصومالى - مجموعة سودرى - وانقسم إلى فريقين:-

أ - اتجاه معارض لنصوص اتفاق القاهرة ويضم اللواء عبد الله يوسف واللواء آدم عبد الله نور وقد أعلن هذا الفريق انسحابه من الاتفاق لعدم قناعته بما تم التوصل اليه من حلول جزئية ليست جذرية للصراع.
ب - اتجاه يؤيد ما تم التوصل فى مؤتمر القاهرة باعتباره بداية الطريق لحل الأزمة الصومالية وأنه لم يكن متوقعاً أن يتفق جميع الأطراف اتفاقاً كاملاً على كل الأمور ولكن يكفى أن تتفق الأطراف على مبادئ لتوحيد الصومال وتبذ العنف والاقتتال وارساء مبادئ من أجل مستقبل أفضل للصومال وأن تلتزم الأطراف بالتنفيذ الدقيق والأمين لما يتم الاتفاق عليه وأن تستمر فى السعى للوصول لاتفاق لما لم يتم الاتفاق فى المرحلة الحالية.

إلا أن طبيعة الصراع الصومالي وما يحيط به من عوامل ومؤثرات يجعل من الصعب التفاوض بإمكانية تنفيذ هذه الإجراءات بسهولة ويحيط بالشك إمكانية وضع حل شامل وسريع لهذه الأزمة وأثارها المتعددة^(١)

ولحقيقة الأمر فإن الاسلام قد أقحم فى الصراع الصومالى الذى كان صراعاً بين أطراف قبلية وعشائرية على السلطة والنفوذ ولم يكن للاسلام علاقة به وبالتالي لم تكن للجماعات الاسلامية فى الصومال أى فكر سياسى أو نظريات حيال تنظيم سلطات دولة تسعى كل جماعة لإقامتها كما تدعى وهذا الصراع لم يكن له علاقة قريبة أو بعيدة بالاتجاهات الاسلامية سوى أن الجماعات الاسلامية وجدت فيه مرتعاً لها.

ثالثاً : فى بعض الدول الاسلامية :-

١ - أفغانستان :-^(٢)

يلعب الإسلام الدور الحيوى والمؤثر فى الحياة الأفغانية وفى فلكه تدور المجريات اليومية وتفرض هذا الدور عوامل عديدة ليس أقلها أهمية تأصل النزعة الدينية والتمسك بأهداب الدين وثوابته فضلاً عن طبيعة التكوين الاجتماعى القائم على النظام القبلى والعشائرى والتركيب العرقى وترسخ

(١) من ذلك مثلاً التأخير فى تنفيذ ما أسفر عنه مؤتمر القاهرة من الدعوة لعقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة لعدم إتفاق الصومالية على الخطوات الاجرائية لخلافتات شخصية بين الزعماء الصوماليين ، بالإضافة إلى محاولات أطراف دولية مثل أثيوبيا ودول إيغاد التقليل من أهمية إتفاق القاهرة ومحاولة إعاقه تنفيذه باعتباره قد تجاهل دورها فى حل الأزمة الصومالية

(٢) يراجع بصفة خاصة كتاب Afghanistan : Du Communisme Au Fondamentalisme Sylvie Gelinas طبع بباريس ١٩٩٧. وترجمة بيروت ١٩٩٧ بعنوان أفغانستان بين الشيوعية والحرية

نظام المشايخ والملأى .

وقرتب على هذا الدور ظهور العديد من الجماعات والجمعيات الاسلامية فى أفغانستان كانت تدور فى إطار جماعات الدعوة الى القرآن والسنة وكان نشاطها ينصب على تصحيح العقائد والمفاهيم وإصلاح السلوك وبعضها كان يعمل كأحزاب سياسية لم يكن لها ثقل سياسى أو وزن جماهيرى يحسب حسابه .

الا أن هذه الجمعيات والجماعات والأحزاب تحولت الى تنظيمات عسكرية وسياسية بعد الانقلاب الشيوعى والغزو السوفيتى لأفغانستان فى ١٩٧٨ .

ولاعتبارات مختلفة وظروف متنوعة من دولية وإقليمية وعقائدية كالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى قبل إنهياره ، وكسياسة أمريكا فى محاولة إحتواء ايران بعد الثورة الاسلامية ومحاولة فرض طوق عليها ، يقابله الرغبة الايرانية فى نشر النموذج الذى تطبقه للشريعة الاسلامية فى خارج أراضيتها ، ومنها أيضاً لجو الكثير من الجماعات الاسلامية تحت شعار الجهاد لإتخاذ أفغانستان ملجأ لها هرباً من بلادها ، وعديد من العوامل الأخرى ، أصبحت أفغانستان موقعاً هاماً للجماعات الاسلامية سواء أكانت جماعات الدعوة والأسوة الحسنة ، أم جماعات العنف والقوة ، تلاقت من مواقع جغرافية متعددة وتبادلت الآراء والخبرات ، وتمرست على القتال والمواجهة الشرسة، وزادت خبرتها ، بل أن كثير من الدول بأجهزتها

المختلفة ساعدتها ودربتها وسلحتها فى مواجهتها مع الجيش السوفيتى ،
الأمر الذى كان له إنعكاسات هامة على القدرة القتالية للجماعات الاسلامية .
وكانت أبرز الجماعات الاسلامية الأفغانية هى :-

١ - الجمعية الإسلامية :-

تعد أول الجماعات الاسلامية التى ظهر لها نشاط سياسى
إعتباراً من عام ١٩٧٢ ، وقد أسسها علماء الدين الذين كانوا يقومون
بالتدريس بالجامعات وعلى رأسهم برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول
سياف وكانت تباشر نشاطها فى الجامعة وإجتذبت اليها العديد من
طلاب الجامعة .

والجمعية تدعو لإقامة الدولة الاسلامية ذات النظام الرئاسى ،
وتؤيد أن تكون دولة ذات تعددية حزبية على أن تكون الأحزاب فيها
اسلامية . والجمعية لها مجلس شورى منتخب من أعضائها ولها
دستور مكتوب ولها مجلس قيادة . وتعتمد على مصادر التشريع
الإسلامية الأساسية من الكتاب والسنة والرأى .

٢ - الحزب الإسلامى :-

تأسس عام ١٩٧٦ برعاية الجماعة الإسلامية الباكستانية
وتولى تأسيسه المهندس قلب الدين حكمتيار ومولوى يونس خالص .
الحزب يدار من خلال مجلس شورى منتخب من أعضائه ومجلس
تنفيذى يتم انتخاب أعضائه وأمين الحزب كل أربع سنوات - معظم

قيادات الحزب من الشبان والمثقفين والمتخصصين ويقل فيه العلماء التقليديون وشيوخ القبائل .

يدعو الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية التي تعتمد على الكتاب والسنة والشورى ولكن ليس له برنامج واضح فى شئون الحكم والسياسة والاقتصاد .

يجسد الحزب فى تكوينه التركيب العرقى إذ يعتمد على العنصر الباشتونى فى تركيبه وتشكيل كوادره وإن كان يعلن أنه حزب لا يعتمد على القبلية أو العرقية.

٣ - الحزب الإسلامى :- (مجموعة خالص)

فى عام ١٩٨٠ وأثر تأزم العلاقة بين مؤسسى الحزب الإسلامى وخاصة بين قلب الدين حكمتيار ومحمد يونس لإعتراضه على إنضمام الحزب الإسلامى إلى حركة الاتحاد الإسلامى الأفغانى ويدعو الحزب الإسلامى مجموعة خالص الى إقامة دولة اسلامية على الكتاب والسنة دون أن يقدم تفاصيل هذه الدولة ويتحفظ على أساليب الحكم الحديثة كالانتخابات الحزبية ويدعو الى حل الأحزاب بعد إقامة الدولة الإسلامية.

٤ - الاتحاد الإسلامى لتحرير أفغانستان :-

فى عام ١٩٨٠ وأثر خلاف بين برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول سياف إنشق الأخير عن الجمعية الإسلامية وشكل الحزب لأول مرة .

أعيد تشكيله عام ١٩٨٣ وأعيد تكوينه مرة ثالثة عام ١٩٨٥ وهو

يضم غالبية خريجو الجامعات السعودية ، ولم يقدم هذا الحزب أى برنامج أو فكر سياسى .

٥ - حركة إنقلاب إسلامى :- (حركة الثورة الإسلامية)

تأسست عام ١٩٧٨ بعد الأنقلاب الشيوعى مباشرة ويرأسها مولوى محمد نبيه محمدى ويعيش الحزب على التأييد القوى من شيوخ القبائل وخاصة القوى التى لم يستهويها الفكر الإصلاحى الجديد ويسيطر على الحزب العلماء وشيوخ القبائل ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية غير أنه لا يقدم طرحاً سياسياً مفصلاً حول كيفية قيام هذه الدولة وليس له أى تشكيلات تنظيمية.

٦ - الجبهة الوطنية الإسلامية :- (محان ملى إسلامى)

تأسست عام ١٩٧٩ ويقودها بير أحمد جيلان وتدعو الجبهة إلى إقامة دولة اسلامية وطنية وتؤيد تشكيل حكومة برلمانية منتخبة وتضم الكثير من القيادات القديمة ورجال الجيش السابقين وليس لها برنامج سياسى واضح .

٧ - الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان :- (جبهة نجاه ملى أفغانستان)

تم تأسيسها عام ١٩٨٠ فى مكة المكرمة بالسعودية برئاسة صبغة الله مجددى وتضم الجبهة مجموعة من الوزراء السابقين وأعضاء البرلمان السابق والعلماء التقليديون وهى أضعف الأحزاب والتنظيمات الأفغانية .

٨ - حزب شورى إتفاقى إسلامى :-

حزب شيعى تأسس عام ١٩٨٠ وضم كافة الحركات الشيعية المتفرقة فى أفغانستان تحت رئاسة أية الله على بهشتى ، ولكن حدث

صراع عنيف بين العناصر الشيعية الأفغانية أدى إلى أضعاف قوة الحزب وإنشاقه الى حزين صغيرين هما:-

أ - سازمان نصر - منظمة النصر ويدعمه حزب الثورة فى إيران .
ب - حركة إسلامى بقيادة آية الله محسنى .

٩ - مجموعة أحزاب اسلامية صغيرة :-

وهى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير أو ثقل حركى ولكنها تشكل وجوداً ولو محدوداً على الساحة :-

١ - الاتحاد الاسلامى للمجاهدين الأفغان برئاسة القاضى أمير وقاد .

٢ - حركة إنقلاب إسلامى برئاسة مولوى نصر الله منصور .

٣ - حركة إنقلاب إسلامى (مجموعة مؤذن) برئاسة رفيع الله مؤذن .

١٠ - مجموعة الأحزاب الشيعية :-

وهى مجموعة من الأحزاب الشيعية المحدودة الصغيرة سياسياً وعسكرياً وليس لها كوادى وليس لها فكر وإطار سياسى مثل :-

أ - حزب الله برئاسة فارى محمد .

ب - حزب جبهة متحدة إنقلابى إسلامى .

ج - حزب النهضة الإسلامية حزب شيعى برئاسة على إنتحارى .

د - دعوة الاتحاد الاسلامى حزب شيعى .

هـ - حزب النور الاسلامى حزب شيعى .

١١ - جماعة طالبان (حركة طلاب الشريعة - أو نوى العمام البيضاء)

وهى تنظيم نشأ فى باكستان تحت رعاية الجماعة الاسلامية الباكستانية من بين طلاب الشريعة الأفغان المعروفون باسم المللى وهو

على أننا نرى مايلي :-

١ - أن الحقائق السياسية والاجتماعية أن ما ينسب من آراء ابن تيمية قد حدث فيها نوع من التداخل بين الآراء التي ذكرها بناء على الحقائق السياسية والاجتماعية التي سادت في وقته وبين بعض الآراء الدينية التي هي من شريعة الله استنبطها ابن تيمية من الكتاب والسنة ومن ثم فهي حقائق اسلامية في السياسة والاجتماع وأنها حقائق ربانية وليست وضعية ونسبة هذه الحقائق لفكر ابن تيمية يخالف حقيقة هامة وهي أن ابن تيمية كان متبعاً للسلف وليس مبتدعاً لفكر^(١).

٢ - وأيضاً فإنه من المهم التقرير أنه بدراسة فكر ابن تيمية يتضح أنه لم يكن هدفه نظرية الدولة وسلطاتها ولكنه كان يحاول إبراز الأصول الاسلامية في كافة ما أثير حوله من آراء سياسية واجتماعية وفلسفية^(٢).

٣ - أنه يجب عند دراسة فكر أو آراء أى مفكر فى أى مسألة الا نعزل قائلها عن مجتمعه ولا أن نفصل أفكاره عن منابعها أو آثارها، والا نغفل الجذور الثقافية له، فلا يصح مثلاً أن نقيس ظروف وحال اليوم وحكام المسلمين الآن على الظروف والحال كحكام التتار فى وقت ابن تيمية عند إصدار فتاويه ونغفل اختلاف الظروف وتماثل الأحوال.

٤ - وقد تعرض فكر ابن تيمية لنقد شديد حول عدم منهجية الآراء التي قال

(١) ممدى لاوست - نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية ترجمة محمد عبد العظيم - ١٩٧٦ ص ٧

(٢) محمد المبارك - آراء ابن تيمية فى الدولة ومدى تدخلها فى المجال الاقتصادى - ١٩٧٠ ص ١٧

بها وأبحاثه فهو قد يثبت شيئاً ثم ينفيه، الأمر الذى طرح معه البعض ضرورة بحث آراء العلماء المسلمين بحثاً موضوعياً وناقداً^(١)

ثانياً :- فى فكر أبو الأعلى الموددى^(٢) :-

طرح أبو الأعلى الموددى فكراً دينياً يتميز بطابع خاص فى مجال الدولة وإقامتها وسبل تحقيقها يجعله ذا بناء محدد يعتمد على محاور محددة هى :-

١ - فكرة الحاكمية لله :-

يبنى أبو الأعلى الموددى فكر الحاكمية نقلاً عن أفكار الخوارج باعتبار أن الله وحده خالق الكون وحاكمه الأعلى، وأن السلطة العليا المطلقة له وحده، أما الانسان فهو خليفة هذا الحاكم، والنظام السياسى لابد وأن يكون تابعاً للحاكم الأعلى، ومهمة الخليفة تطبيق قانون الحاكم الأعلى فى كل شئ، وإدارة النظام السياسى طبقاً لأحكامه.

فهو يرى أن الله قمة الكون خلقه ويحكمه ويسيطر عليه فيقول »

(١) رسالة ماجستير - بعنوان فكرة الكرامة عن ابن تيمية - للباحث طاهر كوكيتيش - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين أغسطس ١٩٩٧

(٢) أبو الأعلى الموددى - مفكر اسلامى باكتستانى من أصل هندى - رأس جمعية نامى اسلامى الباكستانية وأصدر مايزيد عن ٣٢ مؤلف باللغة الأردية - ترجمت كلها للغة العربية - تنور حول بناء الدولة الاسلامية وهدفها وأسلوبها وطريقة إقامتها نذكر منها حسب أهميتها :-

١ - الحكومة الاسلامية - معرب - المختار الاسلامى - ١٩٧٧ ٢ - منهاج الانقلاب الاسلامى - معرب - دار الفكر دمشق ١٩٧٢

٣ - نظرية الاسلام السياسية - دار الفكر دمشق ١٩٧١ ٤ - الدستور الاسلامى - دار الفكر دمشق ١٩٧١

اشترك فى الدعوة لإنشاء دولة باكستان الاسلامية وكان من مؤسسيها مع الزعيم الباكستانى محمد على جناح.

الأرض كلها لله وهو ربها والمتصرف فى شئونها^(١)، فالأمر والحكم والتشريع لله وحده فلا مجال فى حظيرة الاسلام لدولة يقوم فيها المرء بوظيفة خليفة الله ولا تتأتى هذه الخلافة الا أن يكون ذلك الخليفة يتبع ما جاء به الشرع ويستتبع ذلك ما يلى:-

- حتمية طاعة النبی وحكمه بوصفه مبلغاً عن السلطان الاعلى والحاكم المطلق وهو الله.

- أن القانون والحكم الذى يقرر التحليل والتحریم فى جميع الميادين هو قانون الله وليس للعباد حق المساءلة والنقاش فى أحكام الله فما حرمه الله يكون حراما وما حله يكون حلالا.

وتتضمن الحاكمية لله رفض حاكمية البشر وضرورة الثورة عليها، وكأن عصيانها أمر الهى. وتتمثل حاكمية البشر فى ثلاثة نظم : العلمانية، والقومية والديمقراطية وهى النظم التى سيطرت على الحياة السياسية فى الغرب.

١ - فالعلمانية تعنى عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد وقصره فقط بين العبد وربّه.

٢ - أما القومية فانها تقوم على مصلحة الامة ورغباتها بصرف النظر عن مصالح الامم الاخرى ومن ثم نشبت الحروب بين القوميات.

(١) يراجع بصفة خاصة أبو الأعلى المودودى - كتاب الحكومة الاسلامية تعريب أحد أدریس - المختار

الاسلامى - القاهرة من ١٩٨٠ من ص ٢٢ إلى ص ٤٣

(٦٧)

٢ - أما الديمقراطية فهي سيادة الاكثرية على الاقلية.

وهو يرى أن الدولة - العلمانية القومية الديمقراطية هي الدولة الحديثة التي تتمثل فيها حاكمية البشر ويرغب المسلمون في تقليدها، وهي دولة ترفض الحاكمية لله وتكون دولة كافرة.

وأيضاً فالدولة الاسلامية ليست دولة ثيوقراطية لانها ليست دولة رجال الدين، وليست دولة ديمقراطية لان الحكم فيها ليس للشعب، ولكنها دولة «ثيوديمقراطية» الحاكمية فيها لله طبقاً لاختيار الشعب، فإله هو المشرع والمسلمون هم المنفذون.

ودولة الاسلام أيضاً دولة فكرية ودولة مبادئ، أساساً لاتقبل حاكمية البشر وتقبل فقط بحاكمية الله. وقد استند أبو الأعلى المودودي إلى نفس منهج الخوارج في تقرير الحاكمية بمدلولها السابق إلى آيات قرآنية:-

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ »

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ »

« وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ »

وذهب إلى أن الله قد أصدر ثلاثة أحكام في شأن من لا يحكمون بقانون الله الأول أنهم كافرون، والثاني أنهم ظالمون، والثالث أنهم فاسقون.

ومعنى هذا أن من يترك حكم الله وقانونه، ويحكم بقانون آخر وضعه هو بنفسه أو وضعه أناس غيره يرتكب ثلاثة جرائم : الاولى رفض حكم الله

وهذا كفر والثانية مخالفة العدل والانصاف لان الحكم الذى يطبق لا يستقيم مع العدل الذى اصدره الله فان حاد عنه فقد ظلم بكل تأكيد ويقين والثالثة انه مع كونه عبدا فقد عصى قانون سيده ومالكه ونفذ قانونه الخاص أو قانون غيره من البشر ومن ثم فقد خرج فعلا عن دائرة العبودية لله وشذ عن إطار الطاعة وهذا فسق.

ويرى أن الكفر والظلم والفسق يدخلون بالضرورة تحت الانحراف عن حكم الله وتتفاوت درجات الكفر والظلم والفسق باختلاف درجات الابتعاد عن حكم الله فمن لا يحكم بقانون الله لانه يعتبر هذا القانون خطأ ويرى حكمه هو وقانونه أو قانون غيره صوابا فهو كافر وظالم وفاسق ومن يعتقد أن حكم الله حق لكنه يحكم فى الواقع بقانون وحكم آخر فهو ظالم فاسق. وبالنسبة لمن حاد عن حكم الله فى كل الامور فهو كافر ظالم فى كلها ومن أطاع الله وقانونه فى بعضها وانحرف عنه فى بعضها الآخر فحياته خليط من الايمان فهو فاسق.

ويضيف أبو الاعلى الموددى : وقد حاول البعض قصر هذه الايات على بنى اسرائيل، لكن كلام الله لا يقبل مثل هذا التاويل واسترشد بما قاله حذيفة رضى الله عنه حين قال له رجل أن هذه الايات الثلاث تختص ببنى اسرائيل وحدهم بمعنى أن من لم يحكم من اليهود بما أنزل الله فهو كافر وظالم وفاسق فرد عليه حذيفه رضى الله عنه : « نعم الأخوة لكم بنو اسرائيل أن كانت لهم كل مرة ولكم كل حلوة كلا والله لتسلكن طريقهم ».

ويرى أبو الأعلى أيضاً أن القرآن يؤكد على أنه لاحق لأحد في التحريم والتحليل غير الله ومن يجترئ ويقرر للناس ما هو مشروع وما هو غير مشروع وما هو حلال وما هو حرام فقد تجاوز حدوده اللهم الا اذا اتخذ القانون الالهي اساسا وسندا ومصدرا .

ويضيف ان على الانسان المسلم الا يؤدي فروض الولاء والطاعة والعبادة لأحد غير الله أو ان يقبل احدا يدعى لنفسه حق الحكم.

ويرى أن الحكومات التي تحلت من شريعة الله التي نزل بها الرسول وراحت تدعى السيادة القانونية سواء جعلت الحاكم ام الشعب مصدرا للقانون والتشريع هذه الحكومات اختارت ان يسرى على البلاد حكمها وقانونها لا حكم الله وشريعة رسوله وهي حكومات كافرة.

فضلاً عن أنه يرى أن الحاكم الذي يتجاوز حد عبوديته لله ويدعى سيادة نفسه ويجعل عباد الله عباداً له ورعايا يحكمهم يعد متمرداً على الله وتمرد العبد وعصيانه وبغيه على الله له مراتب ثلاث:

١ - اذا اعترف العبد بحق الله في الحكم ومارس في الواقع أحكاماً تخالفه يعد فسقاً.

٢ - اذا ألقى بحكم الله أصلاً ثم صار مطلق العنان في شئون أو راح يطيع ويعبد أحداً سواه فهذا كفر.

٣ - اذا بقى على الله وطقق ينفذ قانونه وحكمه الشخصى في ملك الله ورعيته وهذه المرتبة الاخيرة اذا وصل اليها سمي «طاغوتا»

ومن المستحيل أن يؤمن الانسان ايمانا صحيحا دون أن يرفض
هذا الطاغوت وينكره.

ويضيف على أنه قد يراد بالطاغوت أيضا الحاكم الذى يحكم بقوانين
أخرى غير قانون الله وشرعه وكذلك نظام المحاكم الذى لايطيع سلطة الله
العليا ويستند الى كتاب آخر غير كتاب الله انما يقتضى الايمان بالله وكتبه
أن يرفض الانسان التسليم بشرعية هذه المحاكم.

وخلص بعد هذا العرض إلى أن تصور القرآن للحاكمية أنها لله وحده
وأنه لم يعط للانسان أى حظ منها.

٢ - الطاعة ومفهومها ^(١) :-

يعرف المودودى الاسلام بأنه الانقياد والاستسلام، أما الكفر فهو
العصيان والجهل والظلم، ويقرن بين الايمان والطاعة، فيجعل الطاعة
هى مدخل الايمان، والانسان المؤمن من كان مطيعا منفذا للوامر
والاحكام، ومن لا يؤمن بالله يكون رافضا عاصيا خارجا عن طاعة
الله.

واقتران الايمان بالطاعة مبدأ يقوم عليه أى تنظيم اجتماعى لابد أن
يقوم على الايمان الراسخ لاعضائه وعلى طاعة أميره، والطاعة
مطلقة ودون مناقشة لما تقتضيه الحاكمية لله، لان مرجع الطاعة هنا
يكون مرتبطاً بالايمان بوجود الخالق وقوانينه وشرائعه، وأن تتبع
كافة الطاعات فى الدولة هذه الطاعة الأساسية، ومفهوم الطاعة

(١) أبو الأعلى المودودى - الحكومة الاسلامية ص ١٠٨ إلى ص ١١٢

يشمل مايلي:-

١ - أن الله وحده هو المطاع الرئيسى فى النظام الاسلامى، وحكم الله وطاعته هما محور حياة المسلم الفردية ومركز نظام المسلمين الجماعى.

أما بقية الطاعات الأخرى فتقبل لكونها خاضعة وتابعة لها. وكل طاعة تتعارض مع هذه الطاعة الأساسية الرئيسة على الانسان أن ينزع أغلالها من أعناقها ويطيع بها بعيداً عنه.

٢ - أن طاعة الرسول هى الأساس الثانى فى بنية النظام الاسلامى، وهى ليست طاعة مستقلة وإنما هى استكمالاً لطاعة الله. وأغفال طاعة رسول الله، والاعراض عنها بغى على الله وعصيان.

٣ - تأتى بعد هاتين الطاعتين وتتدرج تحتها طاعة ثالثة وهى طاعة أولى الأمر، وهم من المسلمين أنفسهم وتجب طاعة كل من كان صاحب أمر بين المسلمين بشرط أن يكون من المسلمين، وأن يطيع الله وأن يكون معلماً لحاكمية الله رافضاً لحاكمية البشر. ويرى المودودى أيضاً أنه لايجب القول بعدم الخروج على الحاكم مادام يقيم الصلاة لأن المراد بإقامة الصلاة فى الحقيقة هو إقامة نظام اسلامى حقيقى مبنى على قواعد الاسلام فلا يكفى أولى الأمر أن يكونوا مصلين، ولكن يجب أن ينظموا قاعة إقامة المجتمع الاسلامى، ويجعلونها قاعدة فى نظام حكمهم لأنها الدليل على أن حكومتهم حكومة اسلامية.

وبناء على مفهوم الطاعة يجب على العاملين فى الحركة الاسلامية الخضوع للاوامر والنواهي فواجب المسلم أولا هو الالتزام بالسمع والطاعة ويلتزم بالانقياد فى كل حين ومجلس بناء على طلب من أمير الجماعة المحلية له .

٣ - مفهوم الحكم والخلافة ^(١) :-

ثم يذهب أبو الأعلى الموددى بعد ذلك فى تصور لمفهوم الحكم والخلافة إلى أن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله، وأن حكم سواء مذموم وممنوع، وأن ذات الله هى المصدر الرئيسى والمنبع الأول الأساسى للحكم، ويظهر فى الخلافة معنى الحاكمية والسلطان باعتبار أنها خلافة الهية والانسان هو حاكم الأرض لكن حكمه لها ليس فى ذاته وأصله، بل هو حكم مفوض اليه Delegated ومن ثم عبر الله عن سلطاته المفوضة إلى الانسان بلفظ «الأمانة» وعلى هذا سمي الله من يستخدم هذه السلطات المفوضة اليه من جانبه تعالى «خليفة» والخليفة هو الشخص الذى يستخدم السلطات المفوضة له.

وأن حكم الله ونهج رسوله لهما وضع السلطة النهائية والقانون الرئيسى فى النظام الاسلامى. فكل ما يحدث من نزاع بين المسلمين وأنفسهم، أو بين الحكومة والرعايا لابد من الرجوع إلى القرآن والسنة للفصل فيه. وعلى هذا فالإقرار والتسليم بكتاب الله وسنة

(١) أبو الأعلى الموددى - نظرية الاسلام السياسية - تعريب محمد عاصم الحداد دار الفكر دمشق ١٩٧١

رسوله مرجعا رئيسيا وسلطة أساسية فى كل أمور الحياة ومشاكلها هو الأساس الأول فى النظام الإسلامى، وفى نظام لا توجد فيه هذه الخاصية فهو نظام كافر غير إسلامى.

والنظام الإسلامى يجب عليه أن يرجع لله ولرسوله الكريم أولاً وقبل كل شئ فى كل أمر وشأن. فإن وجد عندهما حكماً نفذه، وأطاعه وإن لم يجد فله حرية العمل والتحرك بشرط ألا يخرج عن الروح العامة، وحصوله على حرية التشريع فى بعض المجالات يرجع إلى أن سكوت الشارع عن إصدار حكم فيها دليل فى حد ذاته على منحه حرية التحرك فيها.

وأن للمسلمين الحق فى أن ينازعوا أولى الأمر، وتصفية هذا النزاع متروكة لكتاب الله وسنة رسوله، وعلى جميع الأطراف الأذعان والخضوع لما يصدر عنهما من أحكام، سواء كانت فى جانب أولى الأمر أم فى جانب الرعايا، ويقتضى تنفيذ هذا الحكم بالطبع وجود هيئة يرفع إليها النزاع تحكم فيه بكتاب الله وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

والشريعة لم تحدد شكلاً محدداً ينظم هذه الهيئة فلتكن مجلس علماء أو محكمة عليا أو ما إليها. المهم وجود هذه الهيئة وتخويلها سلطات الاحتكام إليها ضد الهيئات التنفيذية والتشريعية ودوائر القضاء ومؤسساته، وأن يكون أساس مهمتها الفصل فى القضايا والمنازعات، وتوضيح الحق والباطل وفق أحكام كتاب الله وسنة رسوله.

٤ - الدولة الإسلامية ^(١) :-

ويعد أن يحدد أبو الأعلى المودودي مفهوم الخلافة والحكم، يحدد ضرورة قيام الدولة الإسلامية بأنها ضرورة دينية بإعتبار أن الإسلام لا يقبل أن يعلن الإنسان إيمانه بأن الله رب العالمين ثم يصرف أمور حياته وشئونها وفق قانون غير الهى فالمطالبة بالحكومة الإسلامية والدستور الإسلامى تنبع من الشعور الأكيد بأن المسلم اذا لم يتبع قانون الله، كان ادعاؤه الإسلام باطلا.

وأيضاً فإن تنفيذ أوامر أحد غير الله أو حكم أحد سواه انما هو باطل والصواب أن يحكم الحاكم بقانون الله.

ومهمة الانسان تتركز فى اتباع القانون الذى سنه الله وأباح الإسلام له الاستنباط والاجتهاد، لكن بشرط الا يخرج عن أطار حدود الله كذلك أعطى له حق التقنين فيما لم يرد فيه حكم صريح من الله ورسوله، مع مراعاة الشريعة ولأن سكوت الشارع عن اصدار حكمه فى بعض المسائل يعنى الحق القانونى للناس فى سن أحكامها وضوابطها.

والدولة الإسلامية دولة دينية والحكومة الصحيحة العادلة هى التى تحكم بالقانون الذى بعثه الله وأن كل ما يصدر من أعمال من قبل أية حكومة تقوم على أساس شريعة أخرى غير شرعة الله وقانونه باطل

(١) أبو الأعلى المودودي - الدستور الإسلامى - دار الفكر دمشق ١٩٧١ ص ١٢٥ ومابعدها

ولا قيمة له ولا وزن، مهما اختلفت هذه الحكومات فيما بينها من تفاصيل فى الشكل والنوع.

والجهاد فى سبيل تكوين الدولة الاسلامية وايجادها ليس مجرد أمر مشروع فحسب بل هو واجب دينى مفروض.

هـ - الحكومة الاسلامية^(١) :-

وإذا كانت الدولة الاسلامية ضرورة دينية فإن الحكومة التى تقوم فى هذه الدولة يجب بالضرورة أن تكون حكومة اسلامية تنبع من الوضع والاعتبار الدينى.

ويكون هدف الحكومة الاسلامية ما حدده القرآن الكريم من أن عليها إقامة وتنفيذ القانون الالهى وتحقيق العدل ونشر الخير، وأعضاء الحكومة عليهم تكريس حكومتهم لخدمة وأعلاء شأن الدين لا تقويضه وذبحه والخط من قدره، واستخدام سلطتهم فى كف الشر وبتره والقضاء عليه.

والاصلاح الذى يبغيه الاسلام فى الدنيا لايتأتى بالوعظ والارشاد فقط، وانما لابد من وجود قوة سياسية لتنفيذه وتحقيقه، ولابد أن يكون الجهاد فى سبيل الحصول على الحكومة من أجل تطبيق الشريعة الالهية، واقامة الدين، وتنفيذ حدود الله وهذا الجهاد ليس جائزاً فقط وإنما هو واجب وفرض عين ويجب أن تقوم به كل حكومة فى الدولة الاسلامية.

(١) أبو الأعلى المودبى - الحكومة الاسلامية - المرجع السابق ص ١٢٤

٦ - منهج الانقلاب الاسلامى ^(١) :-

ويرى المودودى أنه لكى نقيم الحكم الاسلامى فلابد من القيام بانقلاب اسلامى دون أن تكون هناك حاجة لاتباع طريق التدرج والاصلاح أو مايعرف بالنهج الديمقراطى، وهذا الانقلاب لا يتم إلا بإقامة الحزب الاسلامى وهو حزب الله الذى عليه أن يقضى على الشر والعدوان وهذا الحزب يعمل من خلال الهدف الهجومى لأنه يضاد ويعارض النظم القائمة على المبادئ المناقضة للإسلام ^(٢).

ويحدث الانقلاب عن طريق تكوين جماعة من الصفوة تتحول هذه الصفوة شيئاً فشيئاً إلى حركة شعبية شاملة تنهض وتقوى حتى تغير بجهادها المستمر العنيف أسس الجاهلية الفكرية والخلقية ^(٣).

ويرى أبو الأعلى المودودى أن للطلبة دور بارز فى إقامة هذه الدولة، فالطلبة هم قادة الوعى القادرون على الفكر والمؤهلون للزعامة وعلى عاتقهم يقع تحويل التراث الحضارى الاسلامى للأجيال المتتالية بما

(١) يراجع بصفة خاصة كتابه منهاج الانقلاب الاسلامى - تعريب محمد عاصم الحداد - دار الفكر

بدمشق-١٩٧١

(٢) المرجع السابق من ص ٤١ إلى ٥١

(٣) المرجع السابق ص ٢٠

يضمن استمرار الجهاد لاحداث الانقلاب الاسلامى^(١)

على أننا نرى أنه يجب أن نأخذ أفكار وأراء أبو الأعلى الموددى فى ضوء ظروف المكان والزمان والبيئة التى عاصرها وعاشها وهى :-

١ - ما شهدته الهند من أعمال عنف ضد المسلمين الهنود وخاصة المذابح الجماعية والاعتقالات المستمرة التى قامت بها الأغلبية الهندوكية والأقلية السيخ لأسباب دينية بحتة، الأمر الذى تصاعدت معه أراء بعض المسلمين بضرورة الأخذ بأحد أسلوبين هما :-

أ - انفصال المسلمين بدولة فى الهند مستقلة تعلو فيها كلمة الاسلام.

ب - مواجهة العنف ضد المسلمين بعنف انتحارى مضاد واعتباره نوع من الجهاد المقدس.

٢ - شاع فى أوساط المسلمين الهنود الاتجاه الرامى بأن المسلم الهندى مطالب بالثورة على نظام الحكم الاستعمارى الذى لا يحقق الأمن والأمان للمسلمين وهذا الاتجاه هو الذى شكل

(١) المرجع السابق ص ٤٦ وقد اصدر كتاب مستقل فى هذا المجال بعنوان دور الطلبة فى بناء مستقبل العالم الاسلامى تعريب دار الانتصار بالقاهرة ١٩٧٧ ويجدر بنا أن نشير إلى ظاهرة انضمام كثير من الطلبة لنشاط الجماعات الدينية إن لم يكن معظم كوادرها من الطلبة فعلاً.

الأساس النفسى والسياسى والعقائدى لفكرة دولة باكستان أى
حتمية انفصال المسلمين بدولة تحقق لهم مشروعية حياتهم فى
ضوء الاعتبار الدينى.

٣ - أن أبو الأعلى المودبى قد خرج من الجنسية الهندية عندما
اشترك مع محمد على جناح فى تأسيس دولة باكستان المسلمة
الا أن هذه الدولة المسلمة لم تستمر موحدة بل سرعان ما
انقسمت إلى دولتين مسلمتين^(١).

٤ - يجب الا يغيب عن الذهن أن كتابات أبو الأعلى المودبى كانت
كلها باللغة الأردية يخاطب بها مسلمى الهند وباكستان حيال
مواقف محددة بعينها لا يجب أن تعم كسياسة عامة تصلح لكل
زمان ومكان وفى كل ظروف.

٥ - فضلاً عن أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية لذا يجب الرجوع
للغة العربية وأصولها لمعرفة معانى القرآن واستعمالاته فى
الحقيقة والمجاز وغيرها من أساليب العرب وهى كلها أمور قد
لا تتوفر فيمن لا يتقن العربية ويجيدها إجابة تامة فتكون تفسيراته
فى حدود اللفظ لا فى حدود المعنى.

(١) محمد جلال كشك - خواطر مسلم عن الجهاد - ١٩٨٥ ص ٧٠

ثالثاً :- أفكار الإخوان المسلمين^(١) :-

أسس الشيخ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى العشرينات من

(١) تمج المكتبات بالمؤلفات المؤرخة لتاريخ حركة الإخوان المسلمين سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية منها مؤلف د. ميتشيل ايدىووجيا الإخوان المسلمين - مترجم مكتبة مدبولى - القاهرة ونلاحظ أن غالبية هذه المؤلفات تناولت حركة الإخوان المسلمين من زاويتين هما :-

أ - مدى تعرضها وأعضائها لعنف السلطة سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو عقب صراعها مع ثورة ٢٣ يوليو فى عام ١٩٥٤ وتعرضها لأبشع أنواع التعذيب البدنى والنفسى فى السجون الناصرية مما أدى بالقضاء المصرى بعد ذلك الى دمج ماتعرضوا له بصفات اللاتسانية فى المعاملة.

ب - الزاوية الأخرى من حيث دراسة أثر حركة الإخوان المسلمين على نشوء ظاهرة العنف فى الجماعات الإسلامية وهى دراسات أغلبها دراسات أمنية أو صادرة من مفكرى الناصرية لدفع تهمة اللاتسانية عن النظام الناصرى فى معاملته للإخوان المسلمين الصاق وصف العنف بحركة الإخوان وارتباطها بالتنظيم السرى للإخوان.

وقد جاء تقرير وزارة الداخلية قبل ثورة ٢٣ يوليو لتبرير حل الجماعة والمنشور فى جريد الوثائق المصرية فى العدد ١٨٦ فى ١٨/١٢/١٩٤٨ عن أسباب حل جماعة الإخوان المسلمين نظراً لقيامها بالآتى :-

* تدريب الشباب وخاصة عشيرة الجلالة على أعمال العنف والتخريب العسكرى.

* تجميع الأسلحة والقنابل والمفرقات لاستخدامها فى عمليات العنف من بينها العمليات الآتية :-

- فى تاريخ ٦ يوليو ١٩٤٦ وقم صدام فى مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة وخصوم لهم استعملت فيه القنابل والأسلحة وأسفر عن قتل أحد خصومهم واصابة آخرين وتحرر عن ذلك واقعة الجناية رقم ٦٧٩ سنة ١٩٤٦ قسم ثانى بورسعيد.

- بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة بورسعيد يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقات.

- كما وقعت بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حوادث القاء قنابل انفجرت فى عدة أماكن بمدينة القاهرة وضبط من مرتكبيها اثنتان من هذه الجماعة قدما لحكمة الجنائيات فقضت بأدانة أحدهما (قضية الجناية رقم ٧٦٧ سنة ١٩٤٦).

- وقد تعددت حوادث اشتباك أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل والاعتداء عليهم وهم يؤلون واجبههم فى سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام مثال ذلك ماحدث فى يوم ٢٩ يونية سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم الخليفة من اعتداء فريق من جواله الإخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله.

- وقد ثبت من تحقيق الجناية رقم ٤٧٢٦ - الاسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة ألقى قنبلة بفندق الملك جورج فانفجرت وأصيب من شظاياها عدة أشخاص كما أصيب ملقئها نفسه باصابات بالغة.

- وحدث فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ أن ضبط خمسة عشر شخصاً من جماعة الإخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقات والقنابل وكانوا يحزنون كميات كبيرة من هذه الانواع وغيرها من أدوات التدمير والقتل.

- فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم فى الرأى بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية قتلت أحدهم وكان ذلك بناحية كوم الثور مركز ميت غمر وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٨.

- كما عشر بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعزبة محمد فرغلى رئيس شعبة الإخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية على صندوق يحتوى على قنابل مما استدعى تفتيش منزله فوجد بأرض إحدى الغرف سردابان بهما كميات ضخمة من القنابل والمفرقات والمتفوقات النارية والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعاً.

- كما عثر فى فجوة بأرض الغرفة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال ارامية واسعة النطاق شديدة الخطر على كيان الدولة وأمنها وضبطت لذلك قضية الجناية العسكرية رقم ٢٨ سنة ١٩٤٨ قسم الاسماعيلية.

- وحرقت فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٨ أخطايا لأحد الملاك بناحية كفر بداوى واتهم بوضع النار فيها فريق من شعبة الإخوان المسلمين بتلك القرية ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشبهة تبين أن أحد أعضائها مقدم لحكمة الجنائيات فى جريمة شروع فى قتل شيخ خفراء البلد.

هذا القرن وحدد لها تصور سياسى وفكر خاص مميز فيما يتعلق بسلطة الدولة.

وتعد جماعة الاخوان المسلمين المصرية بمثابة المركز الأم لكافة الجماعات الاخوانية الأخرى فى جميع البلاد العربية والاسلامية.

فضلا عن أنها تعد أيضا الجماعة الأم من حيث النشأة التاريخية فى نهاية عقد العشرينيات من هذا القرن، وهى الأكثر تجربة وراثا على مستوى التنظيم والسلوك سواء فى التعامل مع القواعد الجماهيرية أو مع الأنظمة السياسية وهى الجماعة الأم بحسب أن أغلب الجماعات الأخرى قد خرجت من عباءة الاخوان المسلمين، أى من عناصر وكوادر إخوانية، تأزمت مع الحركة الأم لوجود تحفظات لها على الجماعة سواء فى التنظيم أو الممارسة أو القيادة وبعضها راجع لرؤيا البعض بضرورة تعديل الخط الفكرى ليلائم مستجدات الواقع وخاصة بعد تجربة السجون ثم شكلت بعد

ومن الاساليب التى لجأت اليها الجماعة ارسال خطابات تهديد لبعض الجهات والشركات والمحال التجارية لابتزاز اموال منها على رغم منها مقابل الاشتراك فى جريدتهم اقتنعوا بالفعل أموالا بهذه الوسيلة.

- حدث بيندر دمنهور فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ بمدرسة الصنائع أن أعتدى تلاميذ من الاخوان المسلمين على أحد المخالفين لهم فى الرأى وشرعوا فى قتله بطعنه بسكين وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم ١٢٤٨.

- وفى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ حرض بعض التلاميذ من أعضاء هذه الجماعة زملائهم من مدرسة الزقازيق الثانوية على الاضراب والتى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت وأصابت بعض رجال البوليس وضبطت قنبلة أخرى قبل انفجارها.

أما عن تلك المؤلفات التى صدرت بعد عام ١٩٥٤ فهى كثيرة نعتقد أن من أهمها ما نشرته الصحف وأجهزة الاعلام ومرافعات الادعاء والمحاكم العسكرية وخاصة محاكم الدجوى حول قيام جماعة الاخوان على دعائهم العنف والدم وما سرده من أسانيد ووقائع بذلك.

ذلك مصدرا لأفكار جديدة ذات أصول اخوانية، ارتبطت برؤيا تاريخية

للإخوان المسلمين خاصة في مصر.

النشأة والفكرة :-

أسسها المرحوم الشيخ حسن البنا^(١) في العشرينات من هذا القرن. وقد حدد الشيخ البنا البناء الفكري لجماعة الإخوان المسلمين ومضمون نشاطها ونطاق أهدافها ومعرفاً بها حين أوضح أنها^(٢) :-

١- دعوة سلفية : لأنهم يدعون إلى العودة بالاسلام إلى معينه الصافي في كتاب الله وسنة رسوله.

٢ - طريقة سنية :- لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة في كل شيء وبخاصة في العقائد والعبادات ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

٣ - حقيقة صوفية :- لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب والمواظبة على العمل والأعراض عن الخلق والحب في الله والارتباط على الخير .

(١) الشيخ حسن البنا هو حسن بن أحمد بن عبد الرحمن البنا - ولد بمدينة المحمودية بحيره عام ١٩٠٢ - تخرج من مدرسة دار العلوم بالقاهرة - اشتغل بالتعليم متنقلاً بين مدينة وأخرى - واستقر بعد ذلك في مدينة الاسماعيلية حيث أسس فيها أول دار للإخوان دعا منها للعمل بالقرآن الكريم والاستمسك بسنة النبي العظيم - أنشأ بعدها (معهد أمهات المسلمين، لتربية البنات تربية اسلامية. نقل للعمل بالقاهرة فانتقل معه المركز العام ومقر قيادة الإخوان المسلمين فأنشأ جريدة الإخوان المسلمين اليومية فكانت منبر نشاط حركة الإخوان - اغتيل عام ١٩٤٩

(٢) رسالة الشيخ حسن البنا في المؤتمر الخامس البورى الذى القاه بمناسبة مرور عشر سنوات على عمل الإخوان المسلمين ١٣٤٧ - ١٣٥٧هـ

ملحوظة :- فضلنا الاعتماد كلية في تحليل المضمون السياسى وفكرة تنظيم السلطات في فكر الإخوان المسلمين على أقوال الشيخ البنا مؤسس الجماعة بون الاخذ بغيرها من أقوال أو تحليلات.

٤ - هيئة سياسية :- لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم فى الداخل وتعديل النظر الى صلة الأمة الاسلامية بغيرها من الأمم فى الخارج وتربية الشعب على العزة والكرامة والحرص على قوميته الى أبعد حد .

٥ - جماعة رياضية :- لأنهم يعنون بأجسامهم ويعلمون أن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف ويعنون بتشكيلاتهم وفرقهم الرياضية .

٦ - رابطة علمية ثقافية :- والاسلام يجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وتكون أندية الإخوان بمثابة مدارس تعليم وثقافة ومعاهد لتربية الجسم والعقل والروح .

٧ - شركة إقتصادية :- لأن الاسلام يعنى بتدبير المال وكسبه وتوظيفه المال فى خدمة المسلمين.

٨ - فكرة إجتماعية :- لأنهم يعنون بالمجتمع الاسلامى ويحاولون الوصول لعلاج أمراضه وشفاء الأمة منها.

مراحل عمل الإخوان :-

حدد الشيخ البنا نطاق عمل جماعة الإخوان ومسار حركتها وذلك فى رسالته المعنونة « دعوتنا فى طور جديد » حيث جعل مسار عمل الإخوان للإرتقاء بالدين واعلاء شأنه على ثلاث مراحل هى :-

١- الفرد : وذلك بإنشاء الفرد كما يريد الاسلام وجداناً شاعراً

يتنوق الجمال والفبح وإدراكاً صحيحاً يتصور الصواب
والخطأ وإرادة حازمة لاتضعف ولاتلين يقوم بأعباء
واجباته الإنسانية حق القيام كما حددها له الاسلام .

٢ - الأسرة :- التى هى مجموعة أفراد فإن صلح الرجل وصلحت
المرأة وهما عماد الأسرة استطاعاً أن يكونا بيتاً
نموذجياً على القواعد التى وضعها الاسلام .

٣ - الأمة :- إذا صلحت الأسرة فقد صلحت الأمة التى هى
مجموعة الأسر .

الفكر السياسى لجماعة الإخوان :-^(١)

لا جدال أن الشيخ حسن البنا كان له رؤيا خاصة وتصور
سياسى لحركة جماعة الإخوان يحمل مضمون ومعنى الفكر السياسى
كانت أول مراحل هذا المضمون السياسى هى :-

١ - الدولة الاسلامية :-^(٢)

عرض الشيخ حسن البنا فكرة الدولة الإسلامية فى فكر الإخوان
المسلمين فى عدة رسائل وفى عدة مراحل فعرض :-

١ - الدولة الاسلامية :- التى أقامها الاسلام والتى قامت على
قواعد النظام الاجتماعى الذى وضعه الاسلام وأساسه مبادئ

(١) نعيد التاكيد على مايلى :-

أ - لن نتناول من فكر الإخوان الا مايتعلق بالفكر السياسى دون الدخول فى مسائل العقائد والفقه .
ب - سيكون تناولنا للمحتوى السياسى لفكر الإخوان من خلال ماحدده منشئ الجماعة ومرشدها الاول
الشيخ / حسن البنا .

(٢) رسالة الشيخ / حسن البنا بعنوان بين الامس واليوم ص ٢٣١

التكافل والتضامن الاجتماعى بين المسلمين أفراداً وحكاماً يعمل جميع المسلمين بعقيدة واحدة ووحدة اجتماعية شاملة فى ظل نظام القرآن ولغته ووحدة سياسية شاملة فى ظل أمير المؤمنين وتحت لواء الخلافة فى العاصمة ولم يحل دونها أن كانت الفكرة الاسلامية فكرة لامركزية فى الجيوش وفى بيوت المال وفى تصرفات الوحدة مما أدى لسيادة دولة الاسلام .

ثم شرح عوامل التحلل فى كيان الدولة الاسلامية التى أدت لتحللها لكيانات ودويلات صغيرة أبرزها :-

أ - الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه وعدم الإخلاص لله تعالى وحب الشهرة .

ب - الخلافات الدينية والمذهبية والانصراف عن الدين كعقائد والتمسك بمصطلحات ميتة لأرواح فيها ولا حياة والتعصب لآراء بعيدة عن الإسلام .

ج - الأنغماس فى الترف والنعيم والاقبال على الشهوات من جانب حكام المسلمين .

د - إهمال العلوم والمعارف والانصراف الى العلوم الخيالية السقيمة .

هـ - الغرور بالسلطان والانخداع بالقوة دون النظر للتطور الاجتماعى فى الأمم الأخرى مما أدى لاتساع الهوة بينهم وبين المسلمين .

وأدى فى النهاية الى ضعف كيان الدولة الاسلامية وتلاشيها

وأنقسامها الى دويلات وضعت تحت يد الاستعمار .

٢ - فكرة الجهاد :-(^(١))

حدد الشيخ حسن البنا مضمون فكرة الجهاد لدى جماعة الإخوان المسلمين من خلال الرسالة التي كتبها بنفسه بإسم رسالة الجهاد . وقد تناول الشيخ البنا فى رسالة الجهاد الموضوعات الآتية :-

- ١ - أن الجهاد فريضة على كل مسلم .
- ٢ - أورد بعض آيات الجهاد فى كتاب الله وعددها ٨ آيات على سبيل المثال موضحاً بها فضل الجهاد وحث الله المؤمنين عليه وتبشير أهله بالثواب .
- ٣ - أورد بعض نماذج من الأحاديث النبوية فى الجهاد وعددها واحد وثلاثون حديثاً وذكرها على سبيل المثال .
- ٤ - ثم تناول حكم الجهاد لدى الفقهاء فى الأمة الاسلامية سواء فى مذهب الأحناف ، ثم عرض له فى مذهب الإمام مالك ، وتناول فكرة الجهاد لدى الشافعية وفكرة الجهاد لدى الحنابلة، وعرض أيضاً لها فى فكر ابن حزم الظاهري ، وأيضاً لما تناوله الشوكاني وختم هذا العرض بقوله « ها أنت ذا ترى من ذلك كله كيف أجمع أهل العلم مجتهدين ومقلدين سلفيين وخلفيين على أن الجهاد فرض كفاية على الأمة

(١) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا - مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ من ص ٤٠ إلى ص ٦٩ .

الاسلامية لنشر الدعوة وفرض عين لدفع هجوم الكفار عليها»^(١).

٥ - ثم استكمل بعد ذلك عرضه فكرة الجهاد متناولاً موضوع لماذا يقاتل المسلم؟ فأوضح قائللاً « فرض الله الجهاد على المسلمين لا أداة للعدوان ولا وسيلة للمطامع الشخصية ولكن حماية للدعوة وضماناً للسلم »^(٢).

٦ - واستكمل عرض فكرة الجهاد لدى الإخوان المسلمين فتناول تحت موضوع الرحمة فى الجهاد الاسلامى قائللاً « أن الغاية فى الجهاد الاسلامى أنبل الغايات فإن وسيلته كذلك أفضل الوسائل فقد حرم الله العدوان » .

وأورد بعدها عدة أحاديث تدور حول الرحمة فى الجهاد مثل نهى النبى عن قتل النساء والصبيان والشيوخ والإجهاز على الجرحى ومهاجمة الرهبان والمنعزلين ومن لا يقاتل من الأمنين.

٧ - ثم ختم رسالته بذكر ما يلحق بالجهاد من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر موضحاً أن أهمية الجهاد تأتى من خلال الاستعداد الدائم للقتال دفاعاً عن أرض المسلمين ورداً للعدوان عليهم وصوناً لكرامتهم لا أن يكون الجهاد قتالاً لمصلحة خاصة أو مغنمة شخصية وجلباً للمال أو السلطة .

(١) المرجع السابق ص ٦١

(٢) المرجع السابق ص ٦٣

٨ - ثم تناول في موضوع آخر^(١) مسألة القوة العسكرية في الدولة

فذكر « تحتاج الأمم الناهضة للقوة وطبع ابنائها بطابع
الجندي لاسيما أن السلم لا يضمن الا بالاستعداد للحرب لأن
القوة أضمن طريق لاحقاق الحق » .

وأضاف « والاسلام جعل من هذه الناحية فريضة محكمة من
فرائضه حيث أمر باعداد القوة لأرهاب الأعداء » .

واستكمل « الا أن الاسلام الذي قدس القوة هذا التقديس هو
أيضاً الذي أثر عليها السلم فقال تبارك وتعالى بعد أية القوة
مباشرة : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله »

لكنه بعد ذلك استطرد قائلاً « العسكرية في الاسلام هي
بوليس العدالة وشرطة القانون والنظام وليست جيش الظلم
وجدد المطامع » .

٣ - الحكومة في الاسلام :-^(٢)

أوضح الشيخ / حسن البنا فكرة الحكومة في الاسلام قائلاً
« يفترض الاسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام
الاجتماعي الذي جاء به النص فهو لا يقر الفوضى ولا يدع الجماعة
المسلمة بغير إمام » .

(١) رسالة موجهة منه في رجب ١٣٦٦ هـ بصيغة النصيحة للملك فاروق ملك مصر ورئيس الحكومة المصرية
مصطفى النحاس وقتها .

(٢) من رسائل الشيخ / حسن البنا بعنوان مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظم الاسلامي - رسائل الامام حسن
البنا - بيروت ١٩٨١ من ص ٢٨٨ الى ص ٤٢٠

والدولة كما يراها الشيخ البنا لا تقوم إلا على أساس الدعوة حتى تكون دولة رسالة لا تشكيل إدارة ولا حكومة مادة جامدة لا روح فيها .

٤ - دعائم الحكم الاسلامى :-

حدد الشيخ البنا دعائم الحكم الاسلامى وأوردها فى الدعائم الآتية:-

أ - مسئولية الحاكم :- فالحاكم مسئول بين يدى الله وبين الناس وهو أجير لهم وعامل لديهم وعلاقة الحكم بالامة تقوم على فكرة العقد الاجتماعى والحاكم يقوم على رعاية مصالح المسلمين فإن أحسن فلة أجره وإن أساء فعليه عقابه .

ب - وحدة الامة :- الامة الاسلامية أمة واحدة يجمعها أصل ايمانى اسلامى يقوم على إخوة المسلمين التى لاتمنع حرية الرأى وبذل النصيح من الصغير للكبير ومن الكبير للصغير ، ويقتضى مبدأ وحدة الامة أن المنصوص عليه لا إجتهااد فيه ، وما لانص فيه فقرار ولى الأمر يجمع الامة عليه .

ج - احترام إرادة الامة :- ومن حق الامة الاسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة وأن تشير عليه بما ترى فيه الخير وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها وأن يأخذ بالصالح من آرائها .
ويضيف أن النظام الاسلامى لا يعنيه الأشكال ولا الأسماء ولكنه يهتم بالقواعد الأساسية التى لا يكون الحكم صالحاً بدونها

ومتى طبقت تطبيقاً يحفظ التوازن بينها ولا يجعل بعضها يطغى على بعض .

الا أن الشيخ البنا استطرد أيضاً مضيفاً « لقد تحقق هذا النظام بأكمل صورة في عهد الخلفاء الراشدين وهو القائم على الدعائم الثلاث الآتية :-

أ - مسئولية الحاكم.

ب - وحدة الأمة.

ج - احترام إرادتها.

ويستكمل الشيخ البنا وضع التصور السياسي لفكر جماعة الإخوان المسلمين قائلاً « يقول علماء الفقه الدستوري إن النظام النيابي يقوم على مسئولية الحاكم وسلطة الأمة ، وإحترام إرادتها... وعلى هذا فليس في قواعد هذا النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الاسلام لنظام الحكم وهو بهذا الاعتبار ليس بعيداً عن النظام الاسلامي ولا غريباً عنه ، بهذا الاعتبار يمكن القول في إطمئنان إن هذه القواعد الاساسية التي اذا تضمنها أى دستور فإنه لا يتنافى مع قواعد الإسلام».

ويضيف الشيخ البنا أيضاً « أنه لا مانع في النظام النيابي المتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية من تحمل رئيس الدولة المسئولية وإعتبار الوزارة تابعة له في ذلك وبهذا تشير كتب الفقه الاسلامي ».

هـ - الموقف من الدستور :-

أوضح الشيخ حسن البنا موقف الأخوان المسلمين من الدستور

فحدده قائلاً « أولاً نفرق دائماً بين الدستور الذى هو نظام الحكم العام الذى ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالمحكومين، وبين القانون الذى ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض...»

أضاف أيضاً « أن نظم الحكم الدستورى التى تتخلص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات ، فإذا ما أشتمل الدستور على هذه المبادئ فسيكون أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله للإسلام.

على أنه أضاف أيضاً « أن الدستور الذى تكون نصوصه مبهمه غامضة وتضع مجالاً واسعاً للتأويل والتغيير هو الدستور الذى سيبذل الإخوان المسلمون جهدهم حتى تحدد النصوص المبهمه وتعديل بطريقة لاتسمح بأن تكون غامضة أو مبهمه .

٦ - فكرة القانون :-

يرى الشيخ حسن البنا « أن لكل أمة قانوناً يتحاكم اليه أبنائها وهذا القانون يجب أن يكون مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية مأخوذاً عن القرآن الكريم متفقاً مع أصول الفقه الاسلامى وإن فى الشريعة الاسلامية وفيما وضعه المستشرعون المسلمون مايسد

الشجرة ويفى بالحاجة وينفق الغلة وإن في حدود الله لو نفذت
لزاجراً يردع المجرم وإن إعتاد الإجرام ويريح الحكومات من عناء
التجارب الفاشلة ...»^(١) .

ثم أوضح الشيخ البنا^(٢) موقف الإخوان من القانون الوضعي بقوله
«إن الاسلام لم يجيء خلوا من القوانين بل هو أوضح كثيراً من
أصول التشريع وجزئيات الأحكام سواء أكانت مدنية أو تجارية
أو جنائية أو تولى وليس من المفهوم أو المعقول أن يكون القانون في
أمة إسلامية متناقضاً مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها» .
وعلى ذلك فقد حدد موقف الإخوان برفضهم كل قانون لا يتفق وأحكام
الشريعة الاسلامية بل أضاف « وسيعملون بكل سبيل على أنه يحل
مكانه التشريع الاسلامى العادل الفاضل فى نواحى القانون » .

٧ - حقوق الأقليات :-

ويرى الشيخ البنا أنه قد يظن الناس أن التمسك بالاسلام وجعله
أساساً لنظام الحياة يناهى وجود أقليات غير مسلمة في الأمة
المسلمة وينافى الوحدة بين عناصر الأمة

إلا أن حقيقة الاسلام أنه لم يشتمل على الحماية لهم فقط بل
أوصى بالبر والإحسان اليهم ، وقدم الوحدة الانسانية العامة ...

(١) من رسالة الشيخ حسن البنا بعنوان إلى أى شيء ندعو الناس المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٢) من التقرير الذى القاه الشيخ / البنا فى المؤتمر الخامس الدورى لجماعة الإخوان المسلمين - مرجع سابق .

وقضى على التعصب وفرض على أبنائه الإيمان بالأديان السماوية
جميعاً^(١)....

٨ - الوصول الى الحكم :-^(٢)

أوضح الشيخ حسن البنا نظرة الاخوان المسلمين للحكم « بإعتبار
الحكم معدود فى كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات
والفروع فالاسلام حكم وتنفيذ كما هو تشريع وتعليم وكما هو قانون
وقضاء » .

وأضاف « الأخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا
من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة والحكم
بمنهاج إسلامى قرأنى فهم جنوده وأنصاره وأعوانه وإن لم يجدوا
فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة
لاتنفذ أوامر الله » .

وحدد شروطاً لاستيلاء الاخوان المسلمون على الحكم حيث أضاف
« الاخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على
هذا الحال ، فلا بد من فترة تنشر فيها مبادئ الاخوان وتسود

(١) من خطاب بعث به الإمام الشيخ / حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين فى رجب ١٣٦٦ هـ للملك
فاروق ملك مصر والسودان وصاحب المقام مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية وبعض ملوك
ورؤساء وأمراء بلاد العالم الاسلامى مقدمها بقوله « لسنا نبيغى من وراء ذلك شيئاً الا أن تكون قد أدينا
الواجب وتقدمنا بالنصيحة وثواب الله خير وأبقى » .

(٢) من التقرير الذى القاه الشيخ / حسن البنا فى المؤتمر الخامس النورى لجماعة الإخوان المسلمين بمناسبة
مرور عشر سنوات ١٣٤٧ - ١٣٥٧ هـ على نشاط الجماعة .

ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة». وهكذا فإن الهدف الذى لا يمكن أنكاره لجماعة الإخوان المسلمين كان الوصول للسلطة والاستيلاء على الحكم.

تنظيم السلطات فى فكر الإخوان المسلمين :-

احقاقاً للحق وانصافاً للحقيقة يجب بداية التأكيد على أن جماعة الإخوان قد وضعت لنفسها برنامجاً اجتماعياً اقتصادياً سياسياً له قدر متميز من الرؤيا والتنظيم الفكرى يجعله فى مصاف البرامج الحزبية المتكاملة بغض النظر عن أسلوب عملها السرى من خلال التنظيم السرى وأهدافه التى تتناقض مع أهداف الجماعة المعلنة.

ومن واقع هذا الفكر المتميز الذى أبرزه المرشد الأول للجماعة الشيخ حسن البنا وأعلنه وأكد عليه وما سارت عليه الجماعة على مراحل تواجدها ونشاطها سواء أكان مشروعاً أو محظوراً، علنياً أم سرياً فإنه يمكن بسهولة استخلاص أفكار تنظيم السلطات فى فكر الإخوان التى هى على النحو التالى :-

١ - ترى جماعة الإخوان المسلمين الأخذ بالنظام النيابى باعتباره النظام المتوافق مع الاسلام مع تقرير مسئولية رئيس الدولة وإعتبار الوزارة تابعة له فى ذلك^(١). وذلك باعتبار أن هذا النظام يقوم على الدعائم الثلاث التالية:-

أ - مسئولية الحاكم.

(١) رسائل الامام الشهيد حسن البنا - مرجع سابق ص ٤٠٠

ب - وحدة الأمة

ج - احترام إرادة الأمة.

٢ - تأخذ الجماعة بفكرة الفصل بين السلطات وبيان حدود كل سلطة من السلطات مع الحفاظ على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وهى لاتأخذ بفكرة تركيز السلطة بل توزيعها والفصل بينها^(١).

٣ - السلطة التشريعية :-

و يتمحور رأى جماعة الإخوان فى شأن السلطة التشريعية فى الآتى:-
أ - تؤيد الجماعة تشكيل السلطة التشريعية فى المجتمع والى تتولى إصدار القوانين المنظمة لحياة المجتمع وفقاً لحاجته.

ب - كان مطلب الإخوان تعديل قانون الانتخابات وتعديل النظام الحزبى حتى لايتعارض مع فكرة الوحدة الاسلامية القائمة على الإخاء الاسلامى^(٢).

ج - تقبل الجماعة فكرة الدستور بشرط أن يحافظ على الحرية الشخصية والشورى وينص على استمداد السلطة من الأمة ومسئولية الحكام أمام الشعب والفصل بين السلطات^(٣).

(١) المرجع السابق ص ٣٠١

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢، ص ٤٠٧ وماسبق أن أوضحناه من وجود تعديل فى هذا الموقف من جانب الجماعة وقبول دخولها مجلس الشعب على أساس التعدد الحزبى

(٣) المرجع السابق ص ٣٠١

٤ - السلطة التنفيذية :-

تأخذ الجماعة فى شأن السلطة التنفيذية بمبدأ المسئولية الكاملة للحاكم باعتبار أن :-

أ - مسئولية الحاكم أمام الله وأمام الأمة الإسلامية هى أساس تولية الأمر فإن أحسن رعاية مصالح الأمة فله أجره من الله ومساندة الأمة له وإن أساء فعليه عقاب الله وللناس تقويمه وعزله وخلعه^(١).

ب - لآمائع من أن يفوض رئيس الدولة - الحاكم - أى كان شكل الحكم غيره فى مباشرة السلطة المخولة له وتحمل مسئولية الحكم على أن يبقى رئيس الدولة هو صاحب المسئولية واعتبار المفوض اليه تابعاً للحاكم^(٢).

ج - أساس مسئولية الحاكم هى عقد بينه وبين الأمة توليه أمرها مقابل رعاية مصالحها وهو ذاته فكرة العقد الاجتماعى فى الفكر السياسى المعاصر^(٣).

٥ - السلطة القضائية :-

وتقوم نظرية الجماعة بالنسبة للسلطة القضائية من خلال:-

أ - القانون الواجب التطبيق :- ترفض الجماعة أى قانون لا ينبع من الشريعة الإسلامية ومطلبها الأول هو تطبيق الشريعة الإسلامية^(٤).

(١) المرجع السابق ص ٣٩٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٣) المرجع السابق ص ٣٩٠

(٤) المرجع السابق ص ٣٠٤

ب - أنه لا يقبل فى أمة إسلامية قانون يتناقض مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها .

ج - غير المسلمين فى دولة الاسلام لهم كافة الضمانات والحريات التى للمسلمين من حريات شخصية وحرية العقيدة وتطبق عليهم قوانين أحوالهم الشخصية^(١)

٦ - ترى جماعة الإخوان المسلمين أن هناك شروطاً عاماً لتولى مناصب الوظائف فى السلطات الثلاث تتمحور فى^(٢) :-

أ - أن توزن كل الأعمال بميزان الأحكام والتعاليم الاسلامية فلا توكل الا لمن يستوفى شرط الخلق القويم والدين السليم .

ب - عدم الفصل بين السلوك الشخصى لأصحاب السلطة وبين النواحي الموضوعية فى عملهم .

ج - بث الروح الاسلامية بحيث يشعر أصحاب الوظائف العامة بأنهم مطالبون بتعاليم الاسلام .

وقد مرت جماعة الإخوان المسلمين بعدة أحداث جسيمة وصفها البعض بالحن القاسية لعل أهمها^(٣) :-

١ - المحنة الأولى عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وذلك عقب دخول الجماعة

(١) المرجع السابق ص ٢٠٦

(٢) جاءت فى رسالة بعنوان بعض خطوات الإصلاح العملى موجهة من الشيخ حسن البنا لملك مصر فاروق الأول ومصطفى باشا التحاس رئيس الوزراء المصرى فى رجب ١٣٦٦ هـ

(٣) د . سعد الدين ابراهيم فى تقديمه لكتاب نعمه الله جنيته - تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامى فى مصر - ١٩٨٨ ص ١٠ وما بعدها .

فى مواجهة دموية عنيفة مع النظام الملكى فى مصر وتمت
إغتيالات متبادلة راح ضحيتها رئيس وزراء مصر فى وقتها
محمود فهمى النقراشى ومؤسس ومرشد الجماعة نفسها
الشيخ حسن البنا وقد أعتقل مئات الاخوان وعذبوا فى تلك
الفترة .

٢ - المحنة الثانية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك عقب دخول جماعة
الإخوان فى مواجهة عنيفة مع ثورة ٢٣ يوليو عقب اكتشاف
محاولة اغتيال جمال عبد الناصر والى نسبى لما عرف
بالجهاز السرى لجماعة الإخوان وتم فى أعقابها إعتقال
ومحاكمة وتعذيب آلاف من أعضاء الجماعة كما أعدم بعض
قياداتها ومنهم المرحوم عبد القادر عوده .

٣ - المحنة الثالثة عام ١٩٦٥ :- وذلك عقب المواجهة العنيفة بين
الرئيس جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان وزج بالآف من
أعضائها فى المعتقلات والسجون وحوكم منهم عدداً كبيراً
وصدرت عليهم أحكام بالسجن وأعدم بعض قيادات
الجماعة كان من بينهم المرحوم سيد قطب .

وفى أثناء السجن جرى حوار داخلى بين أعضاء الجماعة حول مسيرة
الجماعة منذ نشأتها وحول استراتيجية الأهداف ووسائل التكتيك فى ظل
الهدف الأسمى للجماعة وغايتها وهى إقامة المجتمع الاسلامى الذى يحكم

بما أنزل الله ويطبق الشريعة الاسلامية كما جاءت فى القرآن الكريم والسنة
المحمدية .

وأسفر هذا الحوار عن تبلور خلاف حول وسائل عمل حركة الإخوان
لتنفيذ أهدافها فقد ذهب الاتجاه المحافظ من قيادات الجماعة الى التمسك
بأن يكون السبيل لتنفيذ غايات الجماعة هو الجهاد بالطرق السلمية والقنوة
والتربية الاسلامية الرشيدة والموعظة الحسنة بينما رأت بعض العناصر
الشابة أن تجربة السجون والمعتقلات وما لاقتته من تعذيب فيها أكدت على
أن الطريق السلمى الذى تأخذ به قيادات الجماعة وتتمسك به يعيبه إما
أنه:-

- بطئ فى وقت لا يتحمل الابطاء وإن يؤدى لتحقيق أهداف الجماعة.

- غير فعال فى مجتمع جاهلى لا يعرف ولا يجدى معه غير لغة القوة.

وبدأت بعض العناصر الإخوانية الشابة تنشق وتخرج من عبادة
الإخوان ومن الجسم الرئيسى للحركة وتميل لإعتناق الفكر الأكثر تطرفاً
خاصة فى مجال اتباع وسائل وأساليب تحقيق إقامة دولة الاسلام وتطبيق
الشريعة الاسلامية^(١).

وبقيت العناصر القيادية المحافظة للإخوان المسلمين تحتفظ بخط ثابت
للجماعة يعتمد على مبدأ الجهاد السلمى والمعارضة السلمية السياسية التى

(١) جماعة الإخوان قد تعرضت لعدة إنشقاقات أبرزها:-

أ - انشقاق مجموعة باسم «شباب محمد» عن الجماعة ودعت لاستخدام العنف ضد السلطة.

ب - فى عام ١٩٥٨ انشق الشاب الإخوانى نبيل البرعى وشكل تنظيماً منشقاً عن الجماعة ضمن اسماعيل
الطنطاوى وحسن الهلوى ومصطفى علوى.

ج - فى عام ١٩٧٣ انشق الشاب الإخوانى مصطفى علوى عن التنظيم السابق المنشق عن جماعة الإخوان
وشكل تنظيم باسم الجهاد وجعل هدفه الحرب مع اليهود على حدود القناة.

بلوره المرشد الثالث المرحوم عمر التلمساني ثم مرشدنا الرابع حامد أبو النصر فمارست السياسة بالأساليب الدستورية المتاحة وفقاً للدستور المصرى وأقرت بمبدأ التعددية السياسية^(١).

بل أن الجماعة قد خاضت الانتخابات النيابية كما لو كانت حزباً سياسياً فى مرحلتين:-

١ - انتخابات عام ١٩٨٤: حيث دخلت فى تحالف مع حزب الوفد ونجح هذا التحالف فى الفوز بعدد ٦٥ مقعداً من مقاعد البرلمان بنسبة ١٤,٢٪ فاز فيها ممثلو الجماعة بعدد ٧ مقاعد من مقاعد التحالف أى بنسبة ١٠,٧٪ من مقاعد المعارضة ومثلت تلك المقاعد نسبة ١٥,٨٪ من مقاعد مجلس الشعب وكانت تلك هى المرة الأولى التى تمثل فيها الجماعة فى أحد البرلمانات المصرية بشكل صريح.

٢ - انتخابات ١٩٨٧: حيث غيرت الجماعة من تحالفها تاركة حزب الوفد متآلفة مع حزبى العمل والاحرار تحت شعار «الاسلام هو الحل» ونجح هذا التحالف الجديد للجماعة فى الفوز بعدد ٦٠ مقعداً خص جماعة الإخوان منها ٣٥ مقعداً - أى أن الجماعة قد تضاعف تمثيلها فى مجلس الشعب بمعدل خمسة أمثال خلال ثلاث سنوات وأصبحت تمثل نسبه ٧,٦٪ من مقاعد المجلس ككل. وتمثل نسبة ٢٨,٨٪ من المقاعد

(١) نعتقد أن هذا الإقرار يمثل تعديلاً لاتجاهات مؤسس الجماعة الشيخ/ حسن البنا حيث كان قد دعا لحل الأحزاب المصرية ودعا لعدم الاعتراف بالنظام الحزبى وضرورة بناء النظام السياسى على أسس غير حزبية باعتبار أن وحدة الأمة هى الأساس فى النظام الاجتماعى الإسلامى وأن الحزبية تحول دون هذه الوحدة وأن الحزبية قد أهكت فى مصر الحرث والنسل - من رسالته بعنوان مشكلاتنا الداخلية فى ضوء النظام الإسلامى - نظام الحكم.

التي حصلت عليها الأحزاب المعارضة كلها (الوفد وتحالف العمل والإخوان).

ولم تقف حركة جماعة الإخوان المسلمين عند ذلك الجد من الأداء السياسي^(١) بل أن الجماعة تعمل على محورين هما:-

١ - مع الأنظمة الحاكمة: تحاول الجماعة إبراز الوجه المعتدل لها القادر على الحوار المتميز عن الجماعات الإسلامية الأخرى التي تعلن جاهلية المجتمع وتأخذ بالعنف ومن هنا برزت بعض الاصطلاحات التي أطلقها الجماعة مثل «الطلاق البائن مع العنف» تعبيري عن عدم استخدامها وأقرارها لأساليب العنف.

٢ - مع الجماعات الإسلامية الأخرى: تحاول جماعة الإخوان المسلمين أن

(١) يجب القول بأنه من الإنصاف أن يذكر لاتجاهات عناصر الجماعة أنها تحاول إقامة بعض المؤسسات سواء في مجال الاقتصادي أو الخدمي والتي تقدم في مجملها خدمات متنوعة وفرص عمل متزايدة لا لأعضاء الجماعة فقط بل لشرائح عريضة من الطبقات الوسطى والدنيا مما أتاح للجماعة مستوى النجاح الذي حققه والذي نعتقد أنه أخذ في التزايد سواء في النواحي السياسية أو الخدمية مما سيكون له بعض الأثر في اجتذاب العناصر الشابة إلى جانب الجماعة دون غيرها من الجماعات الإسلامية وفي نفس الوقت تحقيق مكاسب للتيار الإسلامي ككل في حركته داخل المجتمع على أنه وفي المقابل وأنصافاً فإن الجماعة تعاني بعض عناصر الضعف والتفكك التي تؤثر في حركتها أبرزها:-

١ - مشكلة القيادات التي تستطيع قيادة الحركة وتجذب قبولاً من أعضاء الجماعة خاصة الأجيال الشابة.
٢ - كبار سن أعضاء مكتب الإرشاد وما ترتب عليه من بطء في الحركة وعدم الاستجابة السريعة للمتغيرات المحيطة بالجماعة.

٣ - عدم القدرة على احتواء الانشقاقات المستمرة بين أعضاء الجماعة.
٤ - رد الفعل السيئ على أثر اتهامات شركات توظيف الأموال بالتلاعب بأموال المودعين ومحاولة الربط بين هذه الشركات وجماعة الإخوان.

٥ - الاتهامات الأمنية المتلاحقة للجماعة بأنها وراء تغذية أعمال العنف التي تقوم بها العناصر المتطرفة.
٦ - تزايد عدد الجماعات الإسلامية التي تعمل في نفس المجال مما يقلل من فرص الانضمام إليها وزيادة نشاطها.

٧ - المواجهة الفكرية للعناصر اليسارية والناصرية (على الرغم من عدم أهميتها أو جدواها) والتي تهدف لتصفية حسابات قديمة مع الجماعة والحد من نشاطها.

تطرح على هذه الجماعات خبرتها وإمكانياتها ودعمها وتحاول إقامة جسور الثقة معها بهدف:-

أ - الحفاظ على تماسك الجماعة الداخلى من مزيد من التصدع والانشاق.

ب - محاولة احتواء هذه الجماعات وتقليل فرص الصراع بين فصائل التيار الدينى والحركة الاسلامية خاصة مع تبلور وجود صراع بين الجماعة وبعض التنظيمات الذى يراه البعض أخطر ما يواجه الحركة الاسلامية.

الا أن الخلافات فى جماعة الإخوان المسلمين قد وصلت إلى حد الأزمة الداخلية التى تفاقمت أثر وجود خلاف بين تيارين فى الجماعة بسبب عدم وجود مشروع أو أفكار لتطوير الجماعة يواكب المتغيرات السياسية والاجتماعية.

١- التيار الأول ويتزعمه مجموعة الشباب والذى يرى أن الجماعة لم تطرح مشروعاً بديلاً للتفاعل مع المعطيات الجديدة وخاصة ارتباط العنف بموجات الحركات الإسلامية الجديدة واتهام الجماعة بذلك ويرى العمل على تأسيس حزب سياسى يضم لصفوفه بعض الأقطاب بهدف الإنفتاح على الواقع السياسى والخروج للمجتمع.

٢ - التيار الثانى فى جماعة الإخوان وهو تيار شيوخ الجماعة ويرى الحفاظ على الذات دون التعرض إلى تداعيات التفاعل فى محيط جماهيرى وسياسى عام ويتصدى لفكرة الحزب السياسى بل قام بتحويل بعض أعضاء الجماعة إلى لجنة داخلية للتحقيق معهم أثر تبينهم فكرة الحزب

السياسى.

٣ - أثر هذا الخلاف إنقسم الإتجاه فى الجماعة وتقدم بعض قادة الإخوان باستقالتهم وأعلن بعض القادة الآخرين إنحيانهم لفكرة الحزب السياسى.

٤ - ويرى هذا الفريق أن فشل تجربة الإخوان فى التحرك جماهيرياً داخل النقابات المهنية بعد السيطرة عليها بالانتخابات مثل نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين والصيدالة والتجارين أو نواى هيئات التدريس فى الجامعات حيث استغلت الجماعة سيطرتها على نقابة الأطباء والصيدالة فى توفير الحماية والملجأ للعناصر المتطرفة للسفر إلى خارج مصر ضمن قوافل الإغاثة الإنسانية وخاصة إلى أفغانستان مما دفع السلطة إلى إتخاذ مواقف ضد هذه النقابات وضد التيارات الإخوانية بها وسجن أبرز هذه العناصر.

٥ - على أن أهم إنعكاس للخلافات داخل جماعة الإخوان المسلمين هو إنتقال هذا الخلاف للتنظيم الدولى للإخوان^(١):-

أ - يرى تنظيم الإخوان فى اليمن ويؤيده فى ذلك تنظيم الإخوان فى الكويت بضرورة دعم التنظيم الدولى للإخوان لأى جماعة إخوانية

(١) التنظيم الدولى للإخوان يضم فى عضويته كافة تنظيمات الإخوان فى البلاد العربية والإسلامية وكذا بعض الشخصيات الإسلامية الهامة فهو يضم جماعة الإخوان فى مصر والأردن وسوريا واليمن وبعض المسلمين فى دول الخليج وتونس والجزائر والمغرب وباكستان والعراق والسودان ويتخذ من لندن مقراً إعلامياً له. يهدف التنظيم الدولى للإخوان التنسيق بين العناصر الإخوانية فى الأماكن المختلفة وبحث وتدارس شئون الدعوة الإسلامية وحال المسلمين والعمل على توفير الدعم والتمويل اللازم للحركة الإسلامية وإغاثة المسلمين فى إطار الظروف التى تمر بها الحركات الإسلامية والعمل على تنقية صورة الإسلام مما يوجه إليه من انتقادات واتهامات وما تتعرض له القيادات الإسلامية من حملات. وشكل التنظيم هيكلأ قيادياً ضم ١٥ عضواً وأصبح المرشد العام للإخوان فى مصر مرشداً عاماً للتنظيم الدولى كما أن للتنظيم مجلس شورى مكون من ٣٨ عضواً يمثلون فروع التنظيمات الإخوانية الجغرافية.

تخوض الانتخابات داخل دولها خاصة الدعم المالى اللازم حيث أن التنظيم الدولى للإخوان له استثمارات مالية ضخمة فى بنوك ومؤسسات وشركات فى دول العالم مما يراه البعض إنتصاراً لرأى المشاركة فى الحياة السياسية ولو فى إطار أحزاب سياسية قائمة ودخول الحياة السياسية عند الانتخابات أو إنشاء أحزاب سياسية خاصة بالجماعة.

ب- إزاء الإنتقادات الموجهة لقيادة الإخوان فى مصر من جانب الإتجاه المعارض لها بدأت قيادات الإخوان فى منطقة الخليج وبعض القيادات الإخوانية فى أوروبا واليمن والأردن فى توجيه إنتقادات حادة لقيادة التنظيم الدولى للإخوان على النحو التالى:-

* إحتكار المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر لقيادة الهيكل القيادى للتنظيم الدولى منذ تأسيس التنظيم الدولى للإخوان،
* ضرورة توسيع الهيكل القيادى للتنظيم الدولى ليكون ٢٠ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً وضرورة أن يكون نائب المرشد العام من جنسية أخرى غير جنسية المرشد العام المصرى.

* توسيع مجلس الشورى الخاص بالتنظيم الدولى ليصبح ٤٥ عضواً بدلاً من ٣٨ عضواً بحيث يضم المجلس جميع التنظيمات الإخوانية فى الدول العربية وإمتدادها فى أوروبا وأمريكا.

٦ - إزاء هذه المطالب وفى محاولة من المرشد العام للتنظيم الدولى للإخوان حفظ الأزيمة المتصاعدة فى التنظيم تم مؤخراً تعيين السيد حسن هريدى المراقب العام السابق للإخوان المسلمين فى سوريا نائباً للمرشد العام للتنظيم الدولى للإخوان.

رابعاً :- أفكار سيد قطب (١) :-

إلا أن سيد قطب أحد مفكرى وقيادات الإخوان قد طرح فكرأ متشدداً كان له أثر هام فى أفكار الجماعات الاسلامية وكان مبنياً على أفكار الحاكمة التى طرحها من خلال ثلاث مدلولات فى فكره هى :-

١ - حاكمية التشريع من أجل اقامة المجتمع الاسلامى أى سمو التشريعات القانونية من أجل انتظام حركة المجتمع.

٢ - حاكمية لاقامة المجتمع على الربانية والتوحيد وعلى الوحدانية.

(١) المفكر الاسلامى سيد قطب من مفكرى جماعة الإخوان المسلمين مواليد أسيوط ١٩٠٦ - تخرج من كلية المعلمين - ثم كلية دار العلوم وتخرج منها أيضاً عام ١٩٢٥ - عمل بسلك التدريس حتى وصل إلى درجة مفتش بوزارة المعارف - برز فى الأربعينات ككاتب امتاز أسلوبية بالقوة وحدة النقد وانضم لعباس العقاد فى هجومه الشديد على الدكتور/ طه حسين والملاحظ أنه بدأ حياته شاعراً، أديباً، روائياً قد صدر أول مؤلفاته كتاب فى النقد الأدبى «مهمة الشاعر فى الحياة» عام ١٩٣٢، ثم أصدر ديوان شعره الأول «الشاطئ المجهول» عام ١٩٣٤، ثم أصدر بعد ذلك قصته الأولى «أشواك» - بدأ فى الكتابة الدينية بكتاب «التصوير الفنى فى القرآن» ثم كتاب «مشاهد القيامة فى القرآن».

عمق بعد ذلك مؤلفاته الاسلامية وخاصة فى الميدان الاجتماعى فأصدر «العدالة الإجتماعية فى الاسلام» ثم «معركة الاسلام والرأسمالية» وبعد ذلك كتاب «السلام العالمى والاسلام». ببداية خلاف ثورة ٢٣ يوليو مع الإخوان المسلمين أصدر كتاب «دراسات اسلامية» ووضع نواة كتابه القيم «فى ظلال القرآن»

الا أنه فى هذه الفترة كان محط الشكوك من الاخوان وكان منهم من يتهمه بالخروج على أفكار حسن البنا وتأثره بالاتجاهات اليسارية.

وضع أثناء فترات اعتقاله مؤلفه الهام «معالم فى الطريق» الذى كان ثمرة تجارب السجن والاعتقال الفكرية والتى تعبر عن فكر المضطهدين وتردد أن الرئيس الراحل/ جمال عبد الناصر كان يقرأ كتاب معالم فى الطريق أثناء سفره إلى موسكو فأحس أن الكتاب يحمل فكرأ يستلزم وجود تنظيم يسعى هذا الفكر فأصدر تعليماته لرجال الأمن بضرورة بحث الموضوع بجدية وهو ما أدى فى النهاية إلى اعدام الشيخ/سيد قطب حسب ما أورده د. حسن حنفى.

ويصور كتاب معالم فى الطريق على ابراز الصراع بين الاسلام والجاهلية والجهاد والصفوة ويقع فى ثلاثة عشر فصلاً منها أربعة مستقاة من كتابه «فى ظلال القرآن» والباقى كتب على فترات متلاحقة، وتميز جهات الأمن المصرية فكره تحت مسمى الفكر القطبى وتضيف إلى فكره فكر الجماعات الدينية المتطرفة التى شهدتها الساحة المصرية منذ عام ١٩٧٤ من منطلق انشقاقها عن جماعة الإخوان المسلمين ويبرز ذلك فيما تقدمت به من أدلة ومعلومات لجهات القضاء التى تولت التحقيق والاثام والمحاكمة لهذه الجماعات.

٢ - الحاكمية لله والقائمة على وجود الصراع بين الاسلام والجاهلية^(١).
إلا أن مفهوم الحاكمية قد انصرف تحديداً إلى المدلول الأخير وهو
الحاكمية لله التى ساق مفهومها فى كتابيه معالم فى الطريق وفى ظلال
القرآن.

فقد ذهب إلى إعتبار أن الحاكمية فكرة مستنبطة من العقيدة
الاسلامية، عقيدة الالهية التى تنتج عنها العبودية «أن الالهية تعنى
الحاكمية العليا ... وان توحيد الالهية وافراد الله سبحانه بها معناه نزع
السلطان الذى يزاوله الكهان ومشيوخ القبائل والامراء والحكام ورده كله
إلى الله، السلطان على الضمائر والسلطان على الشعائر، والسلطان على
واقعيات الحياة، والسلطان فى المال، والسلطان فى القضاء، والسلطان فى
الارواح والابدان .. ان «لا اله الا الله» ثورة على السلطان الارضى الذى
يغتصب أول خصائص الالهية، وثورة على الاوضاع التى تقوم على قاعدة
من هذا الاغتصاب وخروج على السلطات التى تحكم بشرعية من عندها لم
يأذن بها الله»^(٢).

« فالحاكمية تحرراً قبل أن تكون قيداً، وانطلاقاً قبل أن تكون كبتاً،
واقديماً قبل أن تكون احكاماً، أتى الاسلام ولم تكن الغاية اقامة دولة
بالرغم من اتساع الصحراء وتششت القبائل ولكن تحريراً للنفوس عربياً
وفرساً وروماً، وليس استبدال طاغوت عربى بطاغوت فارسى أو رومى
فالناس عبيد لله وحده. للاحاكمية الا لله، ولا شريعة الا من الله والسلطان

(١) د. حسن حنفى - الحركات الدينية المعاصرة - ١٩٨٨ ص ٢٥٧

(٢) سيد قطب - معالم فى الطريق ص ٢٦، فى ظلال القرآن ج ٢ ص ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٤١، ٣٦١، ٢٨٧

كله لله^(١).

ويرى أيضاً أن الاسلام يبغي تحرير الانسان بصرف النظر عن جنسيته وقوميته ولونه عن طريق اقرار عقيدة «لا اله الا الله» ورد الحاكمية لله في الامر كله، وطرد المعتدين على سلطان الله بادعاء هذا الحق لانفسهم، وقرارها في ضمائرهم، وقرارها في أوضاعهم وواقعهم^(٢) والحاكمية مازالت تشريعية أقرب منها الهية فالله يحكم من خلال الشريعة وذلك راجع حسبما يرى لأن نظام الله خير في ذاته لانه من شرع الله، وإن يكون شرع العبيد يوماً ما كشرع الله، ان أصول الاسلام هي قبول شرع الله وحده ايا كان، ورفض كل شرع غيره ذلك هو الاسلام وليس له مدلول سواه^(٣).

ويضيف أيضاً أن نقيض الالهوية هو الشرك، والشرك يكون أما في صورة الاعتقاد والعبادة وأما في صورة الحاكمية والاتباع. وعلى ذلك تكون الحاكمية تعبير عن التوحيد العملي وحقيقة الاسلام هو أنه اسلام العباد لرب العباد واخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، واخراجهم من سلطان العباد في حاكميتهم وشرائعهم وقيمهم وتقاليدهم إلى سلطان الله وحاكميته وشريعته وحده في كل شأن من شئون الحياة^(٤).

ويضيف في أسانيده لنظرية الحاكمية أن الناس محكومون بقوانين

(١) المصدر السابق من ٢٩، في ظلال القرآن ج ٦ من ٨٨٧ - ٨٩١

(٢) معالم في الطريق من ٤٠، في ظلال القرآن من ٧، من ١٥٦، ١٠٥٨، ١٤٤ ج ١٠ من ١٥٦١ - ١٥٦٣

(٣) المصدر السابق من ٤١ - ٤٢

(٤) المصدر السابق من ٥٠

نظرية من صنع الله وهم لا يملكون تغيير سنة الله وقوانينه الكونية ولكن يجب عليهم أن يجعلوا شريعة الله هى الحاكمة فى كل شأن من شئون هذه الحياة لذلك يصبح العمل بشريعة الله واجبا^(١)، وجوهر الحاكمية - لديه - أنها أساس يقوم عليه المجتمع الاسلامى^(٢).

ومن المنطلق السابق فإن الحاكمية تتضمن فى جوهرها الحاكمية لله ثم الرسول ثم الشريعة.

ويصنف سيد قطب المجتمعات التى لاتطبق الحاكمية لله والتى يراها مجتمعات جاهلية تماثل تلك التى كانت قبل الاسلام فى اربعة مجتمعات هى المجتمعات الشيوعية والمجتمعات الوثنية والمجتمعات اليهودية والمجتمعات التى تزعم أنها مسلمة على النحو التالى:-

١ - المجتمعات الشيوعية وهى مجتمعات ملحدة تنكر وجود الله اصلا، وتقيم نظام العبودية فيها للحزب على فرض أنه ممثل للقيادة الجماعية وما يترتب على ذلك من اهدار لكرامة الانسان، فهو مجتمع ينكر وجود الله ويفسر التاريخ تفسيراً ماديا ويطبق مايسميه الاشتراكية العلمية نظاما وتكون المادة فى أية صورة هى القيمة العليا سواء فى النظرية كما فى التفسير الماركسى للتاريخ دون أن تكون هناك قيمة للروح وتكون هذه المجتمعات متخلفة أى بالمصطلح الاسلامى جاهلية ما قبل الاسلام.

(١) المصدر السابق ص ١١١ - ١١٢

(٢) المصدر السابق ص ٩٢

فضلاً عن أن المجتمعات الشيوعية ترفض الدين وتلجأ الى الطبيعة مما يؤدي إلى الانهيار فى أساسها.

٢ - أما المجتمعات الوثنية فى الهند واليابان والفلبين وأفريقيا فيقوم تصورهما الاعتقادى على تأليه غير الله كما تقوم الشعائر التعبدية لشتى الآلهة والمعبودات وتقيم الأنظمة والشرائع المستمدة من الكهنة والسدنة والسخرة أو هيئات مدنية علمانية تملك سلطة التشريع دون الرجوع الى الله وتكون لها الحاكمة العليا باسم الشعب أو باسم الحزب أو باسم كائن من كان ولا تكون الحاكمة العليا فى هذه المجتمعات لله الحاكم الأسمى.

٣ - أما المجتمعات اليهودية فى أرجاء الارض جميعاً فانها تقوم على تصور اعتقادى محرف يجعل للالهية شركاء وتنبثق شعائرها التعبدية عن هذه الاعتقادات الضالة. وقد وصفهم الله بالشرك لانهم جعلوا هذا الحق للأخبار يشرعون لهم من عند أنفسهم ويقبلون ما يشرعون لهم.

٤ - أما المجتمعات التى تزعم لنفسها انها مسلمة فبالرغم من أنها تعتقد بالهوية الله تقيم الشعائر التعبدية له الا أنها لاتدين بالعبودية له فى نظام حياتها، وتعطى اخص خصائص الالهوية لغير الله، فتدين بحاكمية غير الله، وتتلقى من هذه الحاكمة نظامها وشرائعها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها وكل مقومات حياتها تقريباً.

هذه المجتمعات المفترض أنها مسلمة لاتنكر وجود الله ولكنها لاتطبق شريعته فى نظام الحياة فتبيح للناس أن يعبدوا الله فى الكنائس والمساجد ولكن تحرم عليهم أن يطالبوا بتحكيم شريعة الله فى حياتهم وهى بذلك تنكر أو تعطل الألوهية، هذه المجتمعات إما أن تعلن العلمانية وعدم علاقتها بالدين أصلاً وإما أنها تحترم الدين ولكن تخرجه من نظامها والاسلام يرفض الاعتراف باسلامية هذه المجتمعات كلها وشرعيتها. وليس لاحد أن يقول بشرع يشرعه هذا شرع الله ويجب أن يكون مصدر السلطات هو الله لا الشعب ولا الحزب ولا أى من البشر. وليس المجتمع الاسلامى هو الذى يضم من يسمون أنفسهم مسلمون بينما شريعة الاسلام ليست هى قانون هذا المجتمع وأن صلى وصام وحج البيت الحرام. وليس المجتمع الاسلامى هو الذى يبتدع لنفسه اسلاماً من عند نفسه^(١).

والأصل - لديه أيضاً - أن علاقة المجتمع الاسلامى بالمجتمع الجاهلى علاقة انفصال وتضاد وحرب فلا وجود لاحدهما مع وجود الآخر. ولا واسطة بينهما ولا انصاف حلول ولا تعايش سلمى، فليست وظيفة الاسلام اذن أن يصطلح مع التصورات الجاهلية السائدة فى الارض فالجاهلية هى الجاهلية، وهى الانحراف عن العبودية لله وحده.

ويرى أيضاً أن وظيفة الاسلام الأساسية كانت ولاتزال نقل الناس من الجاهلية إلى الاسلام فنظرة الاسلام واضحة فى أن الحق لا يتعدد وان ماعدا هذا الحق هو الضلال فأما حكم الله وأما حكم الجاهلية أى إما الحكم بما أنزل الله وإما الفتنة عما أنزل الله وعلى ذلك فوظيفة الاسلام

(١) المصدر السابق ص ١١٦

اذن هي اقضاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولى هذه القيادة على منهجه الخاص.

وعلى المسلمين تنفيذ هذا المنهج وعليهم سلك طريق الجهاد لإزاحة الحاكم الكافر والسلطة الكافرة لإعلاء الحاكمية لله تعالى.
فهو لا يعترف بأى سلطة تشرع الا الله، ولا يعترف بأى سلطة لا تنفذ شرع الله ولا يعترف بأى قانون غير قانون الله.

الفصل الثالث

تنظيم سلطات الدولة في فكر الجماعات الاسلامية

نعرض في هذا الفصل لـ كيفية تنظيم سلطات الدولة في فكر بعض الجماعات الاسلامية سواء في مصر أو في بعض الدول العربية والاسلامية وخاصة الدول التي تأثرت وأثرت في اتجاهات الجماعات الاسلامية على النحو التالي:-

أولاً : في مصر :-

١ - تنظيم الفنية العسكرية :-^(١)

تنظيم شكلة د. صالح سرية^(٢) الذي كان أحد عناصر الإخوان المسلمين

في الأردن ثم تحول إلى عضوية حزب التحرير الاسلامي^(٣).

حاول الدكتور صالح سرية إعادة الاتصال بقيادة جماعة الإخوان

(١) هي جماعة « شباب محمد » التي أصبحت تعرف اعلامياً بتنظيم الفنية العسكرية عقب فشله في اقتحام الكلية الفنية العسكرية عسكرياً.

(٢) د. صالح سرية - مواليد حيفا بفلسطين كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين الاردنية انضم لحزب التحرير الاسلامي في الأردن - درس بالقاهرة وحصل على دكتوراه في التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣ عمل بعد ذلك في جامعة بغداد ثم هرب منها عقب اكتشاف تكوينه خلية لحزب التحرير الاسلامي في بغداد وعمل بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

(٣) حزب التحرير الإسلامي أنشأه الشيخ تقي الدين النبهاني في عام ١٩٥٠ في الاردن وكان الحزب يرتبط بعلاقة خاصة بالتنظيم السري لجماعة الاخوان، في نفس الوقت الذي كانت له ملاحظات هامة على جماعة الاخوان خاصة مايراه من اختلال في مسار حركة الجماعة وبنائها التنظيمي وتمت بعض الاتصالات بينهم الا أنها لم تتوصل لشيء، والحزب ممنوع في جميع الدول العربية الا أن له نشاطاً سرياً في بعضها ومركزة في لندن حالياً

المسلمين للعمل على تعديل مسار الحركة وفقا لتصور حزب التحرير الاسلامى وخرج بأفكار جديدة للعمل السياسى والحركى الا أن تصوراته لم تلق قبولا لدى قيادات حركة الإخوان حيث كان صالح سرية قد التحق بعدة تنظيمات فلسطينية متعددة لها ارتباطات ببعض النظم العربية وقتها مثل ليبيا والعراق والتي كان لها موقف مناهض من جماعة الإخوان المسلمين ومن حزب التحرير أيضاً.

وقد صاغ الدكتور صالح سرية أفكار التنظيم فى رسالة الايمان^(١) الذى يعبر عن ايدىولوجية التنظيم وفكره وهى على النحو التالى:-

١ - شخص الدكتور سرية حالة الكفر الذى وقع فيه المسلمون سواء عن علم أو عن جهل وأن حالة الكفر هذه والتي تشكل ردة جماعية هى أخطر ما يواجه الاسلام وأن الحكم القائم فى جميع بلاد الاسلام هو حكم كافر لاشك فى ذلك والمجتمعات فى هذه البلاد كلها مجتمعات جاهلية.

٢ - أن السبيل لتغيير الحكم الكافر هو الجهاد فالجهاد لتغيير هذه الحكومات وإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم

(١) رسالة الايمان - المؤلف السرى لصالح سرية يقع فى ٦٠ صفحة من الحجم الصغير - تم تداوله بصورة سرية وترويجه بين الأوساط الطلابية وقد طبعه اتحاد طلاب كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٧ بون الإشارة لمؤلفه.

ومسلمة لأن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وهو الطريق لإقامة الدولة الإسلامية ولا يجوز موالاة الكفار والأنظمة الكافرة.

٣ - رفض فكرة الديمقراطية والحزبية باعتبار أن الديمقراطية منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام كما أن كل من اشترك في حزب عقائدى فهو كافر لاشك في كفره، فهذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد الإسلام، كما تلخص الجماعة هذا الموقف بإشارتها إلى أن هناك حكومات وأحزاب وجماعات كافرة، وفي مقابلها جماعات تعمل لإقامة الدولة الإسلامية.

ويرى أيضاً أنه بالإضافة إلى أن المذاهب السياسية كالاشتراكية والديمقراطية والوطنية والقومية هي كفر صريح لأن الديمقراطية تقوم على أن الشعب هو صاحب السلطة فى التشريع الذى له أن يحل ويحرم ما يشاء فى حين أن الشعب فى الاسلام لا صلاحية له فى تحليل الحرام وتحريم الحلال وهى تناقض فكرة الحاكمية لله.

٤ - وإذا كانت المجتمعات القائمة بشكل عام فى مرحلة جاهلية والحكومات كافرة، ولكنه لم يأخذ بفكرة امتداد حالة الكفر من الحكومة إلى المجتمع الذى اعتبره ضحية للنظام السياسى انما كفر من أفراد المجتمع كل من أمن بأن هذه الحكومات على حق وأن

الاسلام يقتصر على قضايا العبادة.

٥ - رفض فكرة المؤسسات الحديثة والجمعيات الاصلاحية حتى الدينية منها ويعتبر كل من اشترك فى حزب عقائدى غير إسلامى كافر كذلك من اشترك فى جمعية عالمية كالماسونية أو اعتنق فلسفة مخالفة كالوجودية.

٦ - ومع ذلك أجاز اللجوء لجميع الوسائل التى تحقق إقامة الدولة الإسلامية بما فى ذلك المشاركة فى الانتخابات البرلمانية والوزارة من جانب حزب إسلامى صريح الهوية ليتمكن التغلغل فى مناصب الدولة لاستغلال النفوذ لصالح الجماعة المسلمة وصولاً إلى التخطيط لإنقلاب عسكرى.

٧ - يجب على المسلم أن يتدخل فى كل اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الإسلامية لمساعدة الجماعة للحصول على السلطة أو التخفيف عن الجماعة فى حالة المحنة أو إفادتها بأى طريق ولا مانع أن يصبح وزيراً حتى مع حكم طاغية إذا كان بهذه النية.

٨ - الذين يحاربون دعاة الإسلام لأنهم يمزجون الدين بالسياسة كفار لأنهم قصرُوا الإسلام على جانب وكفروا بالجوانب الأخرى.

٩ - المعارضون لأحكام الإسلام والذين يتهمون الدين بالتخلف والرجعية كفروا كذلك.

١٠- كل القوانين المخالفة للإسلام فى الدولة هى قوانين كفر وكل من

أعدها أو ساهم فى إعدادها أو جعلها تشريعات ملزمة فهو كافر
وكذلك من طبقها دون اعتراض عليها أو إنكار لها.

١١- تحية العلم والجندي المجهول والسلام الجمهورى من طقوس
الجاهلية وهى صورة من صور الشرك.

١٢- أن إقامة الدولة الإسلامية يجب أن تتم عن طريق تغيير النظام فى
الدولة بتغيير رأس القيادة السياسية بالقوة أو الاغتيال، أولاً ويمكن
أن تكون عن طريق الأسلوب التقليدى للانقلاب العسكرى من خلال
التغلغل فى الجيش للوصول للسلطة تفضيلاً عن أسلوب حرب
العصابات ضد مؤسسات الدولة ورموزها^(١)

على أنه بتحليل مضمون الخطاب والبيان السياسى الذى كان قد أعدته
التنظيم لاداعته على الشعب المصرى فى حالة نجاحه فى الاستيلاء على السلطة

(١) بناء على تلك الفكرة كون الدكتور صالح سرية تنظيماً مسلحاً عرف فيما بعد بجماعة الفنية العسكرية بنفس
طريقة تشكيل خلايا حزب التحرير الإسلامى من حيث التجنيد الفردى لأعضاء التنظيم وعدم تكوين خلايا
جماعية والاقتصار على الخلايا الفردية وعدم فتح التنظيم بشكل مباشر وفى إبريل ١٩٧٤ تحرك التنظيم
بهدف الهجوم على الكلية الفنية العسكرية والاستيلاء على الأسلحة والذخائر منها ثم الزحف على قاعة
اللجنة المركزية واغتيال الرئيس والوزراء والاستيلاء على السلطة وذلك بالاتفاق والتنسيق مع بعض أعضاء
التنظيم من طلبة الكلية الفنية العسكرية وعلى رأسهم كرم الأناضولى وطلال الأنصارى.
فشلت العملية وقبض على مايزيد عن التسعين متهماً - صدرت أحكام ببراءة ستين منهم - وأعدم الدكتور
صالح سرية عام ١٩٧٥.
تشتمت التنظيم إلا أن معظم أعضائه قد انضموا بعد ذلك لتنظيمات دينية مختلفة فكارم الأناضولى انضم
لتنظيم التكفير والهجرة وبعضهم انضم لجماعة الجهاد.

نجد مايلي^(١):-

١ - أن البيان قد صيغ بطريقة مبهمه بعيدة عن التفصيلات وتداول
مبادئ عامة غير محددة.

(١) من مضبوطات قضية الفتية العسكرية ونص البيان كالآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير

إنك على كل شيء قدير » (صدق الله العظيم)

أيها الشعب الحبيب - أيتها الأمة المجاهدة الصابرة - لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم في السيطرة
على الحكم وإعتقال جميع المسؤولين عن النظام السابق - بدأ عهد جديد - ونحن لانكيل الوعود لكم -
لكننا نعلن أن النظام الجديد سيقوم على المبادئ التالية:-

(١) ستقوم مبادئ الدولة على أسس جديدة لا ليس فيها ولا تناقض.

(٢) سوف لا تكون الثورة مقصورة على الجوانب السياسية والعسكرية فقط وإنما تشمل جميع نواحي
الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والوظيفية والاجتماعية وغيرها.

(٣) سوف تهتم الدولة اهتماما خاصا بالإيمان والأخلاق والفضيلة.

(٤) سوف تهتم الدولة في كل سياستها بمصلحة الأمة أولا ثم المواثيق والاتفاقات.

(٥) ستعمل الدولة على تحرير كل الأجزاء السليبية من وطننا وعلى مساعدة كل المحرومين والمظلومين في كل
مكان وستقاوم الاستعمار بجميع أشكاله في العالم.

(٦) ستعمل الدولة جاهدة على قيام الوحدة بكل الطرق بون الاتفاق بالادعاءات اللفظية وستقوم بكل جهدها
لدفع التنمية من أجل رفع مستوى السكان.

(٧) سوف نطلق الحرية للمجتمع ليقدم كل شخص ما يريد ونقد كل أجهزة الدولة عدا للكذب والافتراء
والبهتان.

(٨) سنعيد تقييم كل المبادئ والأشخاص والوظائف.

(٩) سوف تحمي الدولة مبادئ العدل المشهورة في تراثنا.

توقيع رئيس الجمهورية

صالح عبد الله سرية

٢ - لم يوضح البيان كيفية تنفيذ هذه المبادئ العامة ووضعها موضع التنفيذ.

٣ - ذكر البيان مسأله الوحدة ولم يحدد مفهوم الوحدة لديه وإطارها ونطاقها فهل هى وحدة عربية أم وحدة اسلامية

٤ - أكد البيان على ضرورة حماية مبادئ العدل المشهورة فى تراثنا ولم يحدد ما يقصده بالتراث أو ما هى تلك المبادئ وتركها مجرد عبارة فضفاضة لاتحمل مضموناً محدداً.

أما فيما يتعلق بنظرة هذا الفكر من خلال وثائقه السرية والمعلنة لفكرة تنظيم السلطات فنجدها تدور فى الحدود الآتية :-

١ - لا يعترف بسلطة التشريع للبشر ويقصرها على الله وحده ويعتبر أن المجتمع الذى يشرع لنفسه وينفسه مجتمعا جاهليا كافرا.

٢ - السلطة التنفيذية يجب أن تكون سلطة اسلامية تعمل على تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتعلن الدولة الاسلامية.

٣ - القضاء لديه لا يحكم الا بما أنزل الله ويرفض كل الشرائع غير شريعة السماء وأى تشريع أو دستور لا يتفق مع الشريعة مطعون فيه.

٤ - لم يحدد طرق التشريع اللازمة لسد ما يظهر من حاجة لاصدار قوانين وتشريعات تنظم ما يستجد من أمور.

٥ - لم يتطرق هذا الفكر لبيان أى تفاصيل خاصة بالسلطة التنفيذية سوى أنها تعمل على إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية.

٦ - لم تتضمن أفكاره حتى مجرد التأكيد على قواعد نظم الحكم فى الاسلام وجعل كل همه وجل اهتمامه بإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة وذلك بعد استيلائه هو على الحكم وتطبيق مايراه متفقاً مع فكره.

ويرى كثير من الدارسين أن هذا التنظيم يعد أول نهج لأسلوب تنظيم الجهاد وأنه كان الأصل له وروافده بعد ذلك وأنه كل يمثل تيار الجهاد الذى ضم العديد من الجماعات والفروع التى تنوعت أفكارها السياسية والتنظيمية ولكنها اشتركت فى الفكرة المحورية التى تتعلق بالدور الحاسم للجهاد فى الهدف الأساسى الذى تسعى اليه أى قيام الدولة الاسلامية.

وأن الفكرة التى تبناها التنظيم فى تغيير النظام وإقامة الدولة الاسلامية بتغيير رأس القيادة السياسية هى مجرد طرح جديد منه لتعديل مسار الحركة الاسلامية.

بالاضافه أن انتقال فكرة المغامرة العسكرية باغتيال رأس الدولة كوسيلة للتغيير لتنظيم الجهاد الذى تبناها باغتيال الرئيس السادات مايكفى لإعتبار تنظيم صالح سرية هو أصل تنظيم الجهاد.

٢ - تنظيمات التكفير والهجرة :-

وهي ما تعرف باسم « جماعة المسلمين » وقد نشأت هذه التنظيمات أثر تأزم بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وخلافهم مع باقى أعضاء الجماعة داخل السجون المصرية عام ١٩٦٧^(١) ونقدتها العنيف لكافة الحركات الاسلامية وخاصة لجماعة الإخوان المسلمين باعتبار أنها قامت على أساس التعايش الكامل مع الجاهلية والتلقى من مناهجها التعليمية وأسسها الإجتماعية .

واستمرت هذه العناصر فى الدعوة المحدودة جداً لأرائها وأفكارها وعملت على إعداد كوادرها وإنشاء تنظيمها بطريقة سرية غير معروفة وقد بلور نشاط هذه الجماعة أميرها شكرى احمد مصطفى^(٢) الذى جمع تصوراتها فى مخطوط

(١) تعود نشأة هذا التنظيم الذى عرف أصلاً بجماعة المسلمين وأطلق عليه إعلامياً جماعة التكفير والهجرة الى يونيو ١٩٦٧ عندما أعلن الإخوان المسلمون فى المعتقلات والسجون المصرية تأييد نظام حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (الذى كان قد أعتقلهم فى عام ١٩٦٤ وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب فى سجونهم) فى مواجهة العدوان الاسرائيلى على مصر ، الا أن مجموعة صغيرة من شباب الإخوان كان على رأسهم أحد الشباب من علماء الأزهر وهو الشيخ على عبده اسماعيل أعلنت أن رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر إنما هو كافر ككفر بن جوربون وليقى أشكول وأن مضر تعيش عصر جاهلية الاسلام برىء منها وتم عزل هذه الجماعة بعيداً عن الآخرين وبعد انتهاء مدة عزلهم خرجت عناصراً معلنة أفكارها فى تكفير جماعة الإخوان المسلمين لأنهم أيدوا الحاكم الكافر وأن المجتمع ككل قد كفر هو الآخر لموالاة الحاكم الجاهلى ولانتفع حملاتهم أو صياهم وأن الخروج من حالة الكفر يكون بالانضمام لجماعتهم .

(٢) شكرى احمد مصطفى - مهندس زراعى - من شباب جماعة الإخوان المسلمين - قضى أكثر من عشر سنوات فى المعتقلات والسجون وقد تأثر بفكر الشيخ على عبده اسماعيل وانضم اليه - وقد أعدم ومعه ثلاثة من قيادات التنظيم عام ١٩٧٨ فى قضية الشيخ الذهبى .

باليد جمع فيه التحليل الذى انطلقت منه تصورات هذه الجماعة وتحليلها لأوضاع المسلمين ومجتمعاتهم باعتبارها مجتمعات جاهلية هى بعينها مجتمعات ما قبل الرسالة المحمدية ووضع شكرى مصطفى هذا التصور فى مخطوط الخلافة^(١).

وقد تبلور نشاط جماعات التكفير والهجرة وبدأ يأخذ شكلاً علنياً ومباشراً منذ عام ١٩٧٧ عقب قيام الشيخ الذهبى^(٢) بتناول البناء الفكرى للجماعة بالنقد والدحض خاصة فكر هذه الجماعة فى تفسير نصوص القرآن .

وبغض النظر عن فكر هذه الجماعة فى المسائل الدينية فإن البناء الفكرى السياسى لها يبلوه ماتناولة أميرها شكرى مصطفى فى مخطوطة « الخلافة » حيث أوضح فكر الجماعة الآتى :-

١ - الرجوع - كسلفيين - مباشرة الى المصادر الاسلامية الرئيسية (القرآن والسنة) وليس للمذاهب الفقهية التقليدية ، وبالتالى فتفسير الاسلام وفق هذه النزعة يكمن فى هذين المصدرين فقط ، وعلى الجماعة أن

(١) كتاب الخلافة - أعده شكرى مصطفى - ويعد من الأدبيات السرية لجماعات التكفير والهجرة وهو منسوخ بخط اليد ويروج بصفة سرية بين بعض الجماعات الاسلامية ويقع فى ٤٢ صفحة من حجم أوراق كراسات المدارس .

(٢) الشيخ محمد حسين الذهبى - وزير الأوقاف المصرى السابق وأحد علماء الأزهر البارزين - أصدر كتيباً هاجم فيه طريقة تفسير الجماعة للقرآن وتم طبعه وتوزيعه بمعرفة وزارة الأوقاف على أئمة المساجد ووعاظها وقامت الجماعة - بإختطاف الشيخ الذهبى - ثم قتله فى يوليو ١٩٧٧ - تحت فتاوى دينية أصدرها أعضاء التنظيم تحلل دمه وتبيح قتله من خلال صياغات دينية وأحكام فقهية وفقاً لتفسيراتهم لنصوص القرآن .

تحصر الاسلام داخلها فقط على نمط إحصاره فى اتباع الرسول
العهد المكى ، وكانت حركة الجماعة تقوم على التقليد الحرفى للتج
الاسلامية الأولى بما فيها من عملية هجرة فعلية^(١).

٢ - اتباع نمط التكفير الاجتماعى الشامل ، وهو الأكثر تطرفاً حيث ي:
المجتمعات والنظم السياسية على حد سواء فهو لا يكتفى بتكفير النذ
السياسى بل تزيد عليه بتكفيرها لباقى المجتمع ، حيث لا ترى الجما
فرقاً بين النظام السياسى والمجتمع فى مجموعة استناداً الى
المجتمع الفاسد يقود الى نظام فاسد ، أو ما يسميه بالجاهلية الجدي
حيث ترى الجماعة أن العدو ليس هو الهيئة الحاكمة فقط ولكنه الكي
الاجتماعى والتشريعى كله.

٢ - قام فكر الجماعة على أن العمل الاسلامى يقوم على الترك والاعتزا
فإزالة المجتمع الكافر تكون بالهجرة منه والابتعاد عنه والاقامة فـ
مجتمع اسلامى مماثل للمجتمع المكى^(٢).

(١) من هذا المنطلق فإن الجماعة قامت بهجرة المجتمع أسوة بما فعله الرسول [صلعم] حين هاجر من مكة الى
المدينة لتكوين أنصار له ثم العودة اليه مرة أخرى بعد استكمال الجماعة لقوتها لإقامة المجتمع المسلم ، وة
مارست الجماعة هذه العزلة حين لجأت مجموعة منها الى الاقامة بالمدينة منذ عام ١٩٧٣ فى حالة شبه منعزلة
عن الجميع .

(٢) بالرغم من أن هذه التصورات كانت الأقرب للخيال إلا أنها كانت ذات قوة كافية بحيث جمعت حولها آلاف
الشباب تخلوا بإرادتهم عن التعليم والوظيفة ، تطبيقاً لقاعدة الهجرة ، ليعيشوا حياة بسيطة فى غرف
وشقق مفروشة عمادها الإخلاص المتبادل والإنعزال العائلى عن المجتمع .

٤ - ترى الجماعة ضرورة بناء الكيان الاسلامى خارج الأطر الجاهلية وهو أحد مهام العمل الاسلامى الحركى ووجود كيان اسلامى مغلق على نفسه خارج ضغوط الجاهلية هو هدف لإعادة نشر الاسلام وهو ما يجب أن تسعى اليه الحركة الاسلامية من أول يوم .لذلك فإن فكر الجماعة يحكم على الأفراد بالكفر إذا بلغهم الإسلام الحق ولم يلتحقوا به ومن يرفض منهم الالتحاق بالتنظيم حكم بكفره.

٥ - ترتب على نمط التكفير والهجرة الذى تأخذ به الجماعة أن اتبعت أسلوباً سياسياً وحركياً مهماً فهو يحدد الموقف من المجتمع القائم وبناء عليه يحدد أسلوب الحركة داخله وصولاً الى الأهداف التكتيكية على إعتبار أن الهدف النهائى المعلن يظل دائماً هو قيام الدولة الاسلامية، لذلك كانت أفكارها تنادى بإتباع سياسة النفس الطويل لأن الحكم بالكفر لم يكن قاصراً على النظام وإنما على المجتمع أيضاً ، وبالتالى فإن الانقلاب السريع لم يكن من مبادئها ، حيث سيتم إعتزال المجتمع وعدم الدخول فى مواجهة عنيفة مع السلطة فى المراحل المكية - مراحل الهجرة من المجتمع - وذلك حين تتوسع الجماعة وتقوى وتستطيع إقامة الدولة الاسلامية بعد ذلك ^(١).

(١) بالرغم من هذا الفكر إلا أن ذلك لم يمنعها من الاصطدام المباشر مع النظام السياسى بعد حادث الدكتور الذهبى وقد فسر أعضاء الجماعة قرار الخطف بأنه رد فعل لإلقاء القبض على بعض أعضاء التنظيم دون تقديمهم للمحاكمة ، وفسروا قرار القتل بأنه إضطرابى بسبب عدم إستجابة الحكومة لمطالبهم .

٦ - يترتب على فكر الجماعة الزام الأعضاء بإعتزال الأجهزة الحكومية ومؤسساتها ، والامتناع عن أداء الخدمة العسكرية ، أو قبول الوظائف العامة التابعة للدولة ، ومقاطعة الصلاة فى المساجد العامة التى تنتشر فيها البدع .

وينظرة تحليلية عن مضمون هذا الفكر فى شقه المتعلق بالفكر السياسى والحركى وبعيداً عن ما تناوله من مسائل الدين نجد ما يلى :-

١ - إعتقاد البناء الفكرى لهذه التنظيمات على تحليلها للمجتمع الإسلامى من منطلق التساؤل عن مدى اسلامية المجتمع ورجال الحكم فيه والانطلاق بالتحليل الى نهاية مطافه بوصف المجتمع بالمجتمع الجاهلى .

٢ - هاجمت كافة الجماعات الاسلامية كالأخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الاصلاحية الأخرى التى كانت تعتمد على مرحلة الحركة فى دعوتها وتحركها ، حيث ترى أن هذه الجماعات قد أخطأوا حين ظنوا أن الجاهلية تقلع حجراً حجراً وأن التسليم لله يكون لبنة لبنة.

- يرى هذا الفكر أن له أسلوباً مميزاً لأساس العمل الإسلامى الحركى غير أسس الحركات الاسلامية الأخرى وهذا الأسلوب يعتمد على :-
أ - تكفير المجتمع الجاهلى الحالى .

- ب - رفض هذا المجتمع الجاهلى والهجرة منه وبعيداً عنه .
- ج - بعد هاتين المرحلتين تعود الجماعة المسلمة قوية لإزالة هذا المجتمع الكافر وإزاحته وإنشاء المجتمع المسلم والدولة الاسلامية لأن الدولة الكافرة والمجتمع الكافر لاتزول بفكرة وانما يواقع أشد منه .

تنظيم سلطات الدولة فى هذا الفكر :-

- جاء هذا الفكر فقرأ فى مجال تنظيم سلطات الدولة فلم يتعرض لها الا من حيث :-
- ١ - عدم الاعتراف بسلطة التشريع للبشر وتكفير المجتمع الذى يشرع لنفسه .
 - ٢ - الدعوة لإقامة الخلافة الاسلامية - دون أن يبين أسس إقامة هذه الخلافة أو مهامها أو أسس اختيار القائمين بها والإكتفاء فقط بذكر هدفها وهو إقامة الدولة الاسلامية فى عبارات هلامية غير محددة .
 - ٣ - لم يتعرض لسلطة القضاء فى الدولة الاسلامية التى يسعى لإقامتها بشكل صريح وإن كان قد أناط بها مسئولية تطبيق شرع الله وبالتالى يكون قد دمجها فى السلطة التنفيذية ولم يجعل بينهما حدود أو لآى منهما ملامح مستقلة واضحة .
 - ٤ - ولكن التنظيم نفسه إعتمد على تشكيل مجلس شورى يتولى مسئولية القيادة الجماعية كان مكوناً من ١٩ عضواً ويرأسه أمير الجماعة

ويكون بمثابة السلطة التقديرية للأحكام الشرعية وشكل عدة لجان تعمل
كسلطة تنفيذية متخصصة^(١).

٥ - فصل التنظيم سلطة خاصة داخلية تتولى أعمال المحاكم والقضاء ولكنها
شكلت من أعضاء مجلس الشورى .

إلا أنه يلاحظ أن هذا التنظيم ليس له الفاعلية المؤثرة أما أنه قد جمد
نشاطه جزئياً ، أو لوجود بعض الشواهد على قبول بعض عناصره الدخول في
حوار من داخل السجون مع بعض العلماء ، وأما لتحول غالبية عناصره لتنظيم
الجهاد ، خاصة بعد :-

١ - تصدى سلطات الدولة له بالعنف عقب حادث اغتيال الشيخ الذهبي
وصدامها معه في وقت لم يكن فيه التنظيم في مرحلة العمل بالعنف
ولم يكن قد بدأ تنفيذ مراحل الهجرة الفعلية من الجميع .

٢ - معارضة قوى دينية كثيرة سواء أكانت جماعات إصلاحية أو فكر
اسلامى آخر للشق الدينى فى هذا الفكر وأفكاره فى تفسير
النصوص القرآنية مما أضعف هذا التنظيم وعرضه لنقد واستهجان
شديد الأمر الذى أثر فى فاعليته وقوته .

(١) كانت هذه اللجان على النحو التالى :-

- الدعوة	- الزواج
- الشؤون الطبية	- الهجرة
- الاتصالات	- التمويل
- الشؤون الإدارية	- المحاكم والقضاء

إلا أن الحقيقة مع ذلك أن هذا التنظيم يحاول على فترات متقاربة تجديد نفسه وتطوير نشاطه معتمداً على تجاربه السابقة حيث عدل من أسلوبه السابق مستفيداً منها فعمد الى محاولة توسيع رقعة نشاط التنظيم خارج مصر وذلك عن طريق :-

- محاولة ضم عناصر غير مصرية لعضوية التنظيم خارج مصر.
- محاولة اتاحة الفرصة أمام عناصر التنظيم من المصريين للعمل خارج مصر فى البلاد التى يوجد بها بعض عناصر التنظيم مثل دول البلقان وأفغانستان والبوسنة والهرسك .

أثناء محاولة التنظيم إعادة تجديد نفسه خرجت عنه عدة تنظيمات منها « جماعة الاستحلال » وجماعة التوقف والتبين.

٣ - تنظيمات الجهاد:-

فى أعقاب إنبعاث ظاهرة المد الاسلامى فى المجتمعات العربية والاسلامية بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت بعض الجماعات الاسلامية فى طرح تصوراتها وإعتبرت مبدأ الجهاد هو الفكرة المحورية فى حركتها لأن المجتمعات الاسلامية كلها تعيش عيشة الجاهلية وأنه لابد من الجهاد لإقامة الدولة الاسلامية التى تصلح من شئون المسلمين بتطبيق الشريعة الاسلامية .

وخلطت بعض التنظيمات بين الجهاد كإسلوب ومنهاج وفقاً لتفسيرها له

وبين مسمى يطلق للتعريف عليها كجماعات ، فتعددت الجماعات الجهادية وكثرت ، واختلقت تشكيلاتها ، ومواقعها الجغرافية وأيضاً أسس وهيكل قيامها ، وأسلوب حركتها ، الا أن الجهاد كان يجمع بينها ولو حتى فى الاسم

وبدأت هذه الجماعات تطرح مفهومها للجهاد بأنه استخدام القوة لإحداث التغيير تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية والجهاد فريضة دائمة ومستمرة بإعتبار أن الجهاد هو « غضبة لله » بغض النظر عن نتائجها مادامت تصل لأحد نتيجتين إما :-

أ - الاستشهاد ودخول الجنة .

ب - الانتصار وإقامة مجتمع يحكم بما أنزل الله .

ورأت أن الجهاد أيضاً لايد وأن يأخذ الطابع العسكرى أو شبه العسكرى لمناهضة المبادئ الأساسية التى تقوم عليها المجتمعات الإسلامية التى يراها فكر هذه الجماعات بأنها مجتمعات جاهلية وأنه يجب أعمال الجهاد لتغييرها (أن الجهاد فى سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين فقد أهمله علماء العصر وتجاهلوه بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد ، لأن طواغيت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف) .

ومن هنا تسبغ هذه الجماعات شرعية دينية على العنف المسلح لمواجهة النظام القائم .

وعرفت جميع البلاد الاسلامية والعربية منذ ذلك الوقت عدة تنظيمات اسلامية أطلقت على نفسها اسم «الجهاد الاسلامي» أو «الجهاد»، مارست نشاطات ضد الأنظمة منها وحتى بعض الدول الأوروبية ولكن شهرة هذه التنظيمات الواسعة تأتي من خلال قيام أحد روافدها وهو تنظيم الجهاد المصري بإغتيال الرئيس الراحل / أنور السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١^(١)

(١) تعود روافد هذا التنظيم الجهاد الى مرحلة ما بعد الكشف عن مجموعة الفنية العسكرية حيث كون شخص يدعى يحيى هاشم فصيل جهادي آخر عام ١٩٧٥ انضم اليه عصام القمري ، وأيمن الطواهي وكان هذا الفصيل لا يعتقد بإمكانية إحلال البديل الإسلامي بغير إختراق القوات المسلحة ، وقد انضم لمجموعة يحيى هاشم ٢٠ عضواً من الإسكندرية . وحاولت هذه المجموعة تنظيم إقتحام للسجن الموجود به مصالح سرية لإطلاق سراحه ، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل ثم لقي يحيى هاشم مصرعه بعد ذلك في أحد جبال الدنيا في مطاردة مع الشرطة .

وقد تشكلت مجموعتان تنظيميتان أخريين خلال عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، وتشكلت المجموعة الأولى على يد اثنين من أعضاء جماعة الفنية هما سالم الرحال - كان طالب بجامعة الأزهر وأردني الجنسية - وحسن الهلاوي بعد أن تمكنا من الهروب أثناء إعتقال أعضاء الجماعة عام ١٩٧٤ ، وتم الكشف عن هذا التنظيم في شهر أغسطس ١٩٧٧ ، أما التنظيم الثاني فقد أسسه شخص يدعى ابراهيم سلامة في الاسكندرية أيضاً ، وكان من بين أعضائه محمد عبد السلام فرج والذي إنتقلت اليه قيادة التنظيم بعد القبض على مؤسسة الأول ، بينما إنتقلت قيادة تنظيم ١٩٧٩ الى كمال السعيد حبيب . وقد توحدت المجموعتان عام ١٩٧٩ ليكونا نواة تنظيم الجهاد الذي قام بإغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ والتي عرفت فيما بعد بجادث المنصة أو قضية الاسلامبولي نسبة إلى الملازم أول خالد الاسلامبولي الذي قاد عملية الاغتيال وقد قيدت برقم ٧ أمن دولة عسكرية عليا ١٩٨١ وبلغ حجم مستندات القضية مايقرب من ١٥٠٠ صفحة ، وأحداث أسويط والتي نظر القضاء وقائمها في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة غير أن ذلك التوحيد بين تلك الجماعات والمجموعات لم يعنى أنه قد ضم جميع فصائل هذا التيار ، فافكار الجهاد كانت قد إنتشرت بصورة ملحوظة خلال تلك الفترة حتى شكلت تياراً فكرياً جديداً ومستقلاً غير عن نفسه من خلال جماعات وتنظيمات مختلفة .

الإطار الفكرى للجهاد :-

تبلور فكر الجهاد فى كتيب الفريضة الغائبة^(١) الذى وضعه محمد عبد السلام فرج^(٢)

يبدأ فكر الجهاد بتشخيص حالة المسلمين وحال حكامهم على النحو الآتى:-

أ - جاهلية المجتمع وإعتباره دار حرب ورفض القوانين المعمول بها بإعتبارها قوانين كفر لأن هذا المجتمع لايطبق الحاكمية لله وإنما جعل الحاكمية للبشر، ويرى :-

١ - أن الجاهلية الغربية الحديثة بماديتها الجامحة وأيديولوجيتها الآتمة، إن هى الانتاج لكفر أوروبا بالدين ومن ثم نشأت أوروبا الوثنية .

٢ - أن الديمقراطية فكرة جاهلية وقد تمخضت عن تطور المجتمع

(١) كتيب الفريضة الغائبة يعد الوثيقة الفكرية الرئيسية للجهاد وقد لخص فيه أفكار التنظيم حول قيام الدولة الاسلامية وعودة الخلافة ، ويعد الكتيب الدليل الفقهي الذى اعتمد عليه تنظيم الجهاد فى إباحة القتل، وإستحلال المال العام، ومحاولة قلب نظام الحكم ، وتجدر الإشارة إلى أن " الفريضة الغائبة " ظلت منذ وضعها عبد السلام فرج ، هى المنبع الرئيسى لأفكار تيار " الجهاد فى مصر رغم التغيرات التنظيمية التى طرأت عليه منذ نشأته فى أواخر السبعينيات ، إذ ظلت الوثائق والبيانات المتفرقة التى صدرت باسم " تنظيم الجهاد " بعد ذلك تأخذ عن كتاب " الفريضة الغائبة " وتعتبره المصدر الفكرى الرئيسى لها .

(٢) محمد عبد السلام فرج مواليد الدلتجات بحيرة خريج كلية الهندسة - جامعة القاهرة من عائلة لها جزور فى الاخوان المسلمين - عمل بشركة هايدلكو بالاسكندرية - انضم لتنظيم دينى عام ١٩٧٨ وقبض على قيادات هذا التنظيم فى أحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٧٩ عداه - ويقى بعيداً عن عيون الامن . فى عام ١٩٨٠ وضع مخطوطه - الفريضة الغائبة وصور منه ١٥٠ نسخة وزعت على أعضاء التنظيم - وهو يعد أمير جماعة الجهاد الذى خطط لاغتيال الرئيس / السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وقد أعدم فى القضية ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا .

فى حين يعد الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم ..

الأوروبي على طوال تاريخه منذ زمن الإغريق وهي تسعى لتحكيم منهج الأغلبية ولو كان باطلاً ودون وضع ضوابط .

٣ - أن القومية فكرة غربية تتناقض مع الاسلام .

لذا فإن العناصر المسلمة عليها أن تعمل للقضاء بإذن ربها على الجاهلية التي أقبلت لتتال من الدين .

ب - تطبيقاً لمبدأ الحاكمية وإنطلاقاً منه وإعلاء الحكم لله ورفض حكم من لم يحكم بما أنزل الله من أنظمة الحكم في بلاد المسلمين فقد صنف الحكام المسلمين على النحو التالي :-

١ - الحاكم الكافر :- وتدور آراء جماعات الجهاد حول أن « الأمة أجمعت على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ... فلو طرأ على الوالى أو الخليفة كفر سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل » .

٢ - الحاكم المستبدل :- ويقصد به الحاكم المستبدل لشرع الله وترى الجماعة مايلي « فاستبدال الشرع كفر فى أى مجال من المجالات ، وبأى صورة من الصور ، وتحت أى دعوى من الدعاوى ، قليلاً كان أو كثيراً ، بتحليل الحرام أو تحريم الحلال ، أو تعطيل بعض الشرع أو تغيير العقوبة ، وأشنع صورة إستبدال مصدر

استخراج الأحكام كأن يجعل مرد الأمر إلى الدستور بدلاً من القرآن
أو السنة وأن الحاكم المستبد يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله فلا
يحكم سواء في قليل ولا كثير أو يخلع .»

٣ - الحاكم العاص :- ووصف الحاكم العاص يتحقق « إذا ترك الحاكم
المسلم الحكم بما أنزل الله في واقعة أو أكثر ، على سبيل المخالفة ،
والعصيان ، لا على سبيل الجحود والنكران - ولا على سبيل
الاستبدال فهو مسلم عاص ليس بكافر ، أما أقوال العلماء في
الخروج عليه فهي أقوالهم في الخروج على الحكم الجائر .. فحكمه
حكم الحاكم الجائر الذي يجب الخروج عليه وعزله .
وبالرغم من تصنيف الحكام على النحو السابق فإن النتيجة التي
انتهى هذا التصنيف هي نتيجة واحدة للحالات الثلاث وهي الخروج
على الحاكم وخلعه وإستبداله .

وبعد أن يكفر فكر الجهاد الحكام المسلمين في كل بقاع الأرض يعرض
طريق الجهاد كحل وحيد لإقامة الدولة الإسلامية معتمداً القوة والعنف كوسيلة
لتغيير نظام الحكم فالجهاد أمر حتمي « حتمية يفرضها الشرع وحتمية تملئها
طبيعة هذا الدين وحتمية تدفع إليها الجاهلية وحتمية يحكيها التاريخ .»

وقد ذهبت المؤلفات^(١) والمخطوطات الفكرية لهذه الجماعات وأغلبها مخطوطات ونشرت سرية الى ابراز أهمية الجهاد بإعتباره ركن الدين وحجر الزاوية فى العمل الاسلامى وأنه سبيل إصلاح الأمة ومناطق الأخذ بيدها وأكدت على أن مفهوم الجهاد وفقاً لما تراه وتأخذ به راجع لما استقته من خلال ما توصلت

(١) ١ - يمكن تبويب المؤلفات الفكرية لتنظيمات الجهاد الاسلامية فى أحد الموضوعين الآتيين :-
أ - المؤلفات الفقهية :- وهى المؤلفات التى تتناول الجانب الفقهى والعقائدى فى فكر هذه الجماعات والتى تدور فى أغلبها حول التحليل السياسى لأوضاع المسلمين حالياً ونقد الأنظمة السياسية فى البلاد الاسلامية والدعوة لفكرة الجهاد وفقاً لمفهوم الجماعة وإقامة الدليل عليها ومن بين هذه المؤلفات :-
١ - الفريضة الغائبة :-

لمحمد عبد السلام فرج - مخطوط محظور نشره - من ضمن مضبوطات قضية اغتيال الرئيس / السادات .

٢ - ميثاق العمل الاسلامى :-
مخطوط بخط اليد ويوزع على أعضاء الجماعات الاسلامية فقط وهو سرى ومؤلف ثلاثة من أعضاء تنظيم الجهاد هم عصام الدين درباله - ناجح ابراهيم - عصام عبد الماجد .
٣ - أصناف الحكام وأحكامهم :-

للدكتور عمر عبد الرحمن مفتى جماعة الجهاد وهو عبارة مجموعة الفتاوى التى القاها الدكتور عمر عبد الرحمن مكتوبة على الآلة الكاتبة وتوزع على أعضاء الجماعات الاسلامية فقط بدون تاريخ نشر - وموقع باسم الجماعة الاسلامية أحد جماعات الجهاد .

٤ - منهج الجهاد الاسلامى :-
مخطوط بدون تاريخ نشر أو مؤلف ويتردد فى محيط عناصر جماعة الجهاد أن مؤلفه المقدم عبيد الزمر أحد القيادات العسكرية لتنظيم الجهاد وفيه يؤكد على أن حل كافة مشاكل المجتمعات الاسلامية تكون بالأخذ بالحل الاسلامى .

٥ - فلسفة المواجهة لطارق الزمر .

٦ - وثيقة الجهاد .

٧ - معالم العمل الثورى .

٨ - الحاكمية تأليف أسامة قاسم .

٩ - الجهاد والعمل الثورى .

ب - المنشورات السياسية الثورية :- وأهمها نشرة « كلمة حق » التى تعد بمثابة النشرة الداخلية السرية التى كانت توزع على الكوادر النشطة فقط من أعضاء الجماعات أو فى إطار حركة الدعوة لهذه التنظيمات بين الشباب بهدف إيجاد صلة بين الجماعات وأكبر قدر من المجموعات الشبابية بهدف اجتذابها واحتوائها داخل صفوف الجماعة وتدور غالبية موضوعاتها عن العمل السياسى وخاصة نقد النظام السياسى المصرى فى إطار التحليل السياسى من وجهة نظر الجماعة وفى إطار أفكارها - ويمكن اعتبارها منبر الأفكار السياسية للجماعة حيث أنها لم تكن تتناول الموضوعات الدينية الفقهية الخالصة حتى من وجهة نظر الجماعة .

اليه من أراء فقهية بإعتبار أن الجهاد وفقاً لمنظورها الخاص :-

- ١ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر .
 - ٢ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب قتال أى طائفة ذات شوكة تتمتع عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام حتى تلتزم به .
 - ٣ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين .
 - ٤ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام وإسترداد ماأستولى عليه الكفار منها .
 - ٥ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسارى المسلمين فى السجون والمعتقلات فى كل بقاع الأرض .
- ويكون الجهاد لازماً لإقامة الدين ودولة الاسلام وذلك لمفهومها للاسلام الذى بلورته فى :-

« أن الإسلام ليس مجرد عقيدة فى القلب فقط حتى نقنع بحكايتها باللسان والدفاع عنها بالقلم والبرهان » فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » لا ... هذا فهم أعوج مبتور .. إن الإسلام منهج حياة ، إنه شرع الله الذى جاء ليسير حياة الخلق .. لذا فنحن لا نكتفى بخطبة أو موعظة نقول فيها (عقيدتنا) وندافع عنها وكفى .. أو نتعلم بعض المناسك والشعائر وكفى .. لابد أن ننطلق بهذا الدين دعوة باللسان ، وحجة بالبيان ، ودعوة بالحسنى ، وجهاداً بالسيف أما اللسان والبيان والحسنى فالقلوب والعقول ، فإن اقتنعت فيها ونعمت ، وإن أبت فالجزية وعلو أحكام الإسلام على الديار ، فإن استكبرت وعاندت ولم تسلم لنا القياد فالسيف .. السيف حتى تتزاح هذه الطواغيت » بل أن

الجماعة تذهب إلى تكفير الحكم وترى ضرورة الخروج على هذا الحاكم. ومن هذا المنطق الفكرى فهى تحدد العدو القريب والعدو البعيد فالعدو القريب هو نظام الحكم الداخلى وتكون الأولوية للخروج عليه قبل مواجهة أى تحد لل قوى الخارجية (هناك من يقول بأن ميدان الجهاد اليوم هو تحرير القدس كأرض مقدسة ، والحقيقة أن تحرير الأراضى المقدسة أمر شرعى واجب على كل مسلم ولكن يجب توضيح أن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد .. لأن دماء المسلمين التى ستنزف حتى وأن تحقق النصر لن تكون لصالح الدولة الإسلامية . وإنما لصالح الحكم الكافر القائم .. وهو تثبتت لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله ، لأن أساس وجود الاستعمار فى بلاد الإسلام هم هؤلاء الحكام . فالبدء بالقضاء على الاستعمار هو أمر غير مجد وغير مفيد مالم يتم القضاء أولاً على الحكام الكفرة) .

أى أن التركيز على قتال الحكام فى البلاد الإسلامية بهدف تحرير البلاد من الداخل أولاً عن طريق إزالة الحكام المسلمين ثم الانطلاق تحت قيادة إسلامية لتحرير الأراضى الإسلامية المستعمرة فالعدو الأول هو الحكام الكفرة بإعتبارهم العدو القريب ثم الاستعمار بعد ذلك بإعتباره العدو البعيد^(١) .

(١) إذا كان هدف تنظيمات الجهاد الأول وهو إزالة حكام المسلمين فإن أسلوب انتقاء كوادر التنظيم تجرى وفق مايلي :-

أ - مراعاة أن يكون العضو ما بين العشرين والثلاثين حيث يكون الشاب نضلياً صافى القلب نقى الفطرة قوى الايمان .

ب - أن تتوافر فيه صفات الشجاعة والاقدام والمحافظة على السرية والحذر وبعد تجنيد الشاب تبدأ مراحل تلقينه فكر الجماعة وتدريبه عسكرياً .

ج - ربط الشاب تنظيمياً بزملائه فى نفس الجماعة بعد ذلك .

وهى أقوال محمد عبد السلام فرج - تحقيقات القضية ١٠ أمن دولة عسكرية ١٩٨١ .

شكل الدولة الاسلامية فى فكر الجهاد :-^(١)

يحيط بشكل الدولة فى فكر جماعات الجهاد مايلى :-

١ - أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد بشر بإقامة الدولة الاسلامية ، وأن اقامة الدولة الاسلامية أمر من أوامر المولى عز وجل وهى واجب على كل مسلم ، ونظراً لأن الحكم فى البلاد الاسلامية الحالى انما يمثل فكر طواغيت الأرض فلن يزول إلا بقوة السيف ، ودولة الاسلام لن تقوم إلا بالقتال ، فوسيلة قيام الدولة الاسلامية هى القتال .

٢ - أنه يجب البدء بقتال حكام الدول الاسلامية وإقتلاعهم أولاً حيث أنهم يمثلون ردة عن الاسلام وتبدأ مراحل إقامة الدولة الاسلامية بإقتلاع هؤلاء الحكام .

٣ - أن شكل الدولة لدى هذا الفكر هو الجمهورية الاسلامية التى تتشابه فى كل شىء مع النظام الجمهورى الاسلامى فى ايران وأن هذه الجمهورية الاسلامية هى الغاية الاستراتيجية لتنظيم الجهاد^(٢)

٤ - أن هناك طريقاً اسلامياً يمكن أن يكون بديلاً اسلامياً فى حالة عدم امكانية

(١) من الملاحظ أن هناك تطور حدث فى فكر الدولة لدى الفكر السياسى الاسلامى فبعد أن كانت المقارنة تجرى على أساس مدى انطباق نظم الحكم فى الاسلام على الدولة القائمة أو بتعبير آخر الدولة فى الاسلام أصبح التعبير المستخدم هو تعبير الدولة الاسلامية أى تصنيف وتقسيم الدول الى دول إسلامية وأخرى لاينطبق عليها الوصف الاسلامى ونرى أن استخدام تعبير الدولة الاسلامية تعبير جديد على مصطلح الفكر السياسى الاسلامى ظهر بعد قيام الجمهورية الاسلامية فى ايران وأن التعبير الأوفق هو الدولة فى الاسلام لأن الاسلام لم يحدد نظاماً بعينه محدداً وانما وضع أسس لقيام نظم حكم صالحة لكل زمان ومكان وتصلح لكل دولة مما يجعل القول الأقرب للوصف هو الدولة فى الاسلام وليس الدولة الاسلامية الذى ينصرف الى نمط محدد من الدول وبشكلأ بذاته حدده الاسلام .

(٢) من أقوال المقدم عبود الزمر فى التحقيقات التى أجريت معه فى القضية ٤٨ جنايات أمن الدولة العليا

لسنة ١٩٨٢ والخاصة بمحاكمة أعضاء تنظيم الجهاد .

إزاحة الحكم الكافر وهذا البديل هو الثورة الشعبية المسلحة^(١)

سلطات الدولة في فكر الجهاد :-

١ - يرفض هذا الفكر مبدأ حق التشريع في الدولة لأي سلطة فيها ، بل أن هذا الفكر هاجم بشدة مجرد إجراء الانتخابات البرلمانية^(٢) فالجماعات الجهادية ترى أن التشريع لا ينبغي لغير الله دون سواه من حاكم أو هيئة تأسيسية أو مجلس فالاسلام لا يعرف حكم الديمقراطية ، بل الكل منقاد لحكم الله أما الشورى فتتعلق بالعاملات المأثون في التصرف فيها ، وفي المسائل الاجتهادية لاستنباط الصواب . على هذا الأساس « تتبرأ دعوة الأنبياء ومنهج السلف ممن دخلوا هذه المجالس الشركية كبراءة الذنب من دم يوسف عليه

(١) استكمال الأقوال السابقة لعبود الزمر مع ملاحظة مايلي :-

أ - إن بعض تنظيمات الجهاد الاسلامية في بعض البلاد العربية تعلن صراحة عن ارتباطها بالنظام الإيراني بل وتعمل بعضها لتنفيذ بعض عمليات اختطاف رعايا أجاناب لصالح النظام الإيراني ، وبعضها تستغله إيران كعابئ لتصدير الثورة الاسلامية الى دول اسلامية وعربية.

ب - هذا الفكر لا يتفق مع اتجاهات الجماعات الاسلامية الاصلاحية أو المتطرفة ولا يمثل خطأ فكرياً حتى جهادياً ولا يعد من استراتجية تنظيمات الجهاد ولكنها يمثل نقلاً عن التجربة الإيرانية التي واضح مدى انعكاسها على فكر تنظيمات الجهاد .

(٢) في بيان بعنوان (القول السديد في بيان أن دخول المجلس مناف للتوحيد) وقد أصدرته الجماعة في مصر تعليقاً على مبدأ الانتخاب لمجلس الشعب وقد أصدره الشيخ سيد القبايشي أحد قيادات الجماعة ويلاحظ أن البيان قد استغرق بعد ذلك ليركز على الخلاف بين الجماعة واتجاهات الإخوان المسلمين التي قبلت بفكرة الانتخابات فأضاف « أن العجب كل العجب هو موقف أولئك الذين يرفعون شعار الاسلام والقرآن ومنهج السلف ، وماخلجوا أو منعهم اسلافهم من الخوض في تلك الأحوال التي خاض فيها الجاهلون للحصول على مقاعد في مجالس الفسوق والعصيان ، وقد قالوا مقابل ذلك ان في دخول هذه المجالس من المصالح ما لا يتحقق خارجة ، مثل المطالبة بشرع الله تعالى . ولكن هذا الأمر يتضمن قضيتين ، قضية المصالح ، وقضية المطالبة بالشرع من خلال المجلس ، أما القضية الأولى ، فليس كل ما فيه مصلحة يكون مشروعاً حتى لو كان نافعاً نفعاً جزئياً ، فإله يقول إن للخمر والميسر منافع مع تحريمها ، أما القضية الثانية المتعلقة بالمطالبة بالشرعية من خلال قانون المجلس ، فلا يخرج الأمر عن كونه شركاً وكفراً أيضاً ، وذلك في وقت أصبحت فيه الدعوة لتطبيق الشريعة من خلال قانون يصدر عن هيئة ما وليس من خلال قانون الهى . »

السلام ، وذلك لأن هذه المجالس أعدتها الطواغيت ، وأوجدتها لالهائ الشعوب ، وعلى رأسهم الدعاة ، ليقتلوا فيهم ملة إبراهيم ، وينتزعوها من نفوسهم ، فهم يتمنون أن يسلك الدعاة هذه الطرق المعوجة التي فيها سكوت عن بعض باطلهم ، بل التخطيط لتحلى أعمالهم ، بعيداً عن ملة إبراهيم ، التي تغريهم بتقسيم الناس لفريقين ، أولياء للرحمن وأولياء للشيطان ، ويتريض انصار الفريق الثانى بمن يسلك الطريق الأول تمشياً مع نهج اسلافهم فرعون وهامان وقارون وقوم هود وقوم ابراهيم وغيرهم من طغاة الأرض وشياطينها .

٢ - موقف الجماعة من القضاء لا يخلو من اتجاهين :-

١ - رفض تطبيق كل القوانين الوضعية بإعتبارها « كفر بواح » ورفض مآخذ به الأحكام من جعل مصدرها الدستور بدلاً من القرآن والسنة .

٢ - مهاجمة الفقهاء ورجال القانون والدين بمقولة إنهم جزء من « البلاء الذى نزل بساحتنا - نحن المسلمين - إن السلاطين قد وجدوا المئات من علماء السوء على استعداد لبيع دينهم فى مقابل دراهم معدودة ومناصب حقيرة » .

بل وترى الجماعة أن هؤلاء الفقهاء ورجال الدين والقانون يستغلون الإفتاء فى إضفاء الشرعية أو تسويغ سياسات وقرارات وقوانين السلطة الحاكمة وأنهم « يفتون بالشئ ونقيضه ويأتون بالفتوى وضدها » .

٣ - إلا أن فكر الجهاد قد قام أيضاً فى البناء التنظيمى له على أن يشكل مجلساً للشورى يعد بمثابة الهيئة الرئيسية فى التنظيم وتكون له كل الوظائف التشريعية والإدارية والتنفيذية المتعلقة بالتنظيم وتتبع منه لجان

لكل منها مسئولية ومهمة محددة تتسق مع تكوينها واختصاصها مثل^(١)

١ - لجنة الإعداد ٢ - لجنة الدعوة ٣ - اللجنة الاقتصادية

يعتمد التنظيم فى عمليات العنف التى ينفذها على وجود جناح عسكرى يعرف باسم طلائع الفتح يقوم بالتخطيط والتنفيذ لكافة عمليات التنظيم سواء أكانت عمليات اغتياالات وهى أحد الأساليب الرئيسية التى يلجأ لها لشخصيات سياسية أو شخصيات عامة أو ضد مسئولين فى أجهزة الأمن والشرطة أو عمليات السرقة للتمويل وذلك بالسطو على محلات الذهب لتمويل نشاط الجماعة^(٢)

الخلافا بين تنظيمات الجهاد والتنظيمات الأخرى

وتنظيمات الجهاد تعد حقيقة هى أول التنظيمات والجماعات الإسلامية التى عملت بالعنف وتعلن عنه كاسلوب لعملها وكمرادف لفكرة الجهاد لديها ، ومن هنا يأتى الخلافا فى المنهاج والعمل بين جماعات

(١) مثل ماكان عليه تنظيم الجهاد المصرى المتهم فى قضية إغتيال الرئيس السادات وكان عدد الذين ألقى القبض عليهم ١٠١ عضواً هذا خلافا عدد ٩ إرهابين .
وتعد تنظيمات الجهاد أكثر الجماعات الدينية نشاطاً وحيوية واستخدماً للعنف ليس مع السلطة أو المواطنين فقط بل مع عناصرها عند اختلافهم مع بعض فحواث التصفية الجسدية لأعضاء التنظيم عند اختلافهم أصبحت أسلوب حل هذه الخلافات .

بالإضافة الى وجود نوع من التشابك التنظيمى بين الجماعات والتنظيمات المختلفة وبالرغم من صعوبة القطع على مدى الارتباط العضوى بينها فإنه يوجد نوع من التداخل بينها حيث شهدت بعض هذه الجماعات تنقلات عديدة بين أفرادها من جماعة الى أخرى كما يظهر فى حالة جماعة " الفنية العسكرية " حيث تحول بعض أعضائها الى " جماعة « المسلمون » " التى ظهرت بعدها بخمس سنوات ، وقام بعضها الآخر بتأسيس تنظيم " الجهاد " وإلى جانب هذا التداخل والتحول يجدر التذكير بالانتماء السابق لبعض قيادات ومؤسسى هذه الجماعات الى جماعة الإخوان المسلمين أصلاً .

(٢) عمليات السرقة للتمويل أفتى بها الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم ويلاحظ تزايد هذه العمليات عند انقطاع مصادر تمويل التنظيم الخارجية والداخلية.

الجهاد وغيرها من الجماعات الاسلامية سواء الاصلاحية منها أو

المتشددة على النحو التالى :-

الخلاف مع الإخوان المسلمين :-

جوهر الخلاف مع الإخوان المسلمين كما تطرحه جماعة الجهاد بحسبانها الجماعة الاسلامية وحدها - فيتمثل فى أن هدف الجماعة هو إزالة الحكم الحالى فى البلاد الاسلامية لأنه غير اسلامى ، وإقامة الحكم الاسلامى ، ومنهجها فى ذلك هو الجهاد ، أما ما يتبناه الإخوان فهو عدم جواز الخروج على الحاكم بل وجوب طاعته والالتزام بالدستور القائم والتحرك من خلال المؤسسات التى يرسم إطارها هذا الدستور ، وأن المخالفات التى يصنعها الحكم القائم لاتستوجب الخروج عليه .

الخلاف مع حزب التحرير الاسلامى :-

تختلف هذه التنظيمات مع اتجاهات حزب التحرير الاسلامى حيث ترى أن الدعوة لإقامة حزب اسلامى يدخل فى قائمة الأحزاب الموجودة هى دعوة غير ذات محل بإعتبار أن هذا الحزب لن ينجح فى السيطرة على الحكم وإزالة دولة الكفر بل على العكس سوف يكون هذا الحزب مجرد لبنة وأسهماً فى بناء الكفر حيث سيشارك هذا الحزب فى عضوية المجالس التى تشرع من نون الله ويساعد فى تطبيق غير شرع الله وهو الكفر بعينه .

الخلاف مع جماعات التكفير والهجرة :-

ترى جماعات الجهاد أن دعوة جماعات التكفير إلى اعتزال المجتمع والهجرة منه على أمل الحصول على القوة ثم العودة للمجتمع فاتحين ومقيمين لدولة الاسلام

انما هي آراء وشطحات لاناس تنكبوا الطريق لإقامة دولة الإسلام وأن طريق إقامة هذه الدولة هو الجهاد بالقوة وإزالة حكام الكفر أولاً .

وترى أيضاً جماعات الجهاد « أن هناك من يدعى إننا نعيش في مجتمع مكى مجتهداً في ذلك كى يحصل على رخصة ترك الجهاد في سبيل الله ، فإن من يضع نفسه في مجتمع مكى لكى يترك فريضة الجهاد فعليه أن يترك الصوم والصلاة وأن يأكل الربا لأن الربا لم يحرم إلا في المدينة والصواب أن مكة هي فترة نشأة الدعوة وقول الله سبحانه وتعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » - قد نسخ هذه الأفكار التبسيطية بحجة أننا مكيون فنحن لانبدأ كما بدأ النبي صلى الله عليه وسلم ولكن نأخذ بما إنتهى به الشرع ».

الخلاف مع فكر جماعة الفنية العسكرية :-

بالرغم من إتفاق فكر الجماعات الجهادية مع فكر جماعة الفنية العسكرية وخاصة ما جاء في رسالة الإيمان للدكتور صالح سرية من تحليل ووصف لحال المجتمع المعاصر ، وقصر التكفير على الحكومات دون المجتمعات ولكن فكر الجهاد يختلف عن فكر د . صالح سرية في أن جماعة الجهاد ترفض التعامل مع كافة مؤسسات الدولة بالإضافة لرفض إقامة حزب إسلامى حيث أن ذلك لا يؤدي لتجسيم دولة الكفر ولكن يدعمها .

الخلاف مع الجماعة الإسلامية :-

يتفقان في تحليل واقع المجتمع وضرورة الجهاد لإقامة الدولة الإسلامية إلا

أن الخلاف يتركز حول رفض الجهاد أسلوب الدعوة التي تأخذ بها الجماعة الإسلامية كاستراتيجية للعمل على إقامة الدولة الإسلامية بل ويرى فيه تراجعاً عن الالتزام بفكرة الجهاد .

الخلاف مع الجماعات الإصلاحية الأخرى :-

ترفض جماعات الجهاد كل دعوة للإصلاح والحسنى وتعليم الناس أمور الدين أولاً بإعتبار أن هذا العلم ليس هو الحد القاطع لدابر الكافرين وإنما هذا السلاح هو قوله تعالى « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم » لذا لا يكون العمل الإسلامى سوى الجهاد والقوة والسيف فى وجه حكام الكفر الذين يحجبون إنتشار الإسلام .

ويهاجم هذا الفكر كل من يقعد عن الجهاد ولايسعى لإقامة الدولة الإسلامية بإعتبار أن ذلك :-

أ - يمثل نكوصاً عن تنفيذ أمر الله بإقامة الدولة الإسلامية علماً بأن المسلم مطالب بذلك بصرف النظر عن النتائج .

ب - عدم إدراك لجوهر وجاذبية الإسلام .

ولنا بعد ذلك أن نقول أن بالرغم من أن فكر جماعات الجهاد وأن كان قد وضع تصوراً لإقامة الدولة الإسلامية بالقوة إلا أنه لم يهتم بوضع تصور للتنظيم سلطات هذه الدولة وترك تلك المسألة دون تحديد أو تفصيل .

٤ - الجماعة الإسلامية:-

فى بداية السبعينات ظهرت داخل الجامعات المصرية مسمى بـ «اللجنة

الدينية» والتي إنحصر نشاطها فى الدوائر التقليدية مثل الأنشطة الثقافية والإجتماعية والرياضية وسيطر الطابع السلفى التقليدى على النشاطات والتوجيهات الفكرية لها واستمرت اللجنة على هذا الحال حتى منتصف السبعينات، وفى هذه الفترة ظهرت منشورات تحمل اسم الجماعة الاسلامية صادرة عن اللجنة تركز على قضايا الأخلاق والآداب والسلوكيات العامة وكان محور إهتمامها هو قضية الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة، وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات للإخوان لإحتواء هذه اللجنة غير أنه ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الاسلامية وإختلافها مع خط الإخوان والميل الى فكرة الجهاد خاصة فى جامعات الصعيد، ولم يقتصر نشاط الجماعة الاسلامية فى الصعيد على الجوانب التقليدية حيث اتخذت الطابع الصدامى بقيامها بأعمال متكررة للإعتداء على الحفلات الجامعية وإستخدمت العنف كوسيلة لتغيير السلوك الإجتماعى الذى تراه من وجهة نظرها - منافياً للإسلام .

وقد قامت الجماعة بتحليل المجتمع القائم من وجهة نظرها ورأت أن القيم الغربية قيم جاهلية وأنها نجحت فى صياغة شعارات وثقافات ومثل عليا لتحقيق سيطرتها وإحكام قبضتها على المجتمعات الاسلامية القائمة، كما ترى " الجماعة الاسلامية " أن الديمقراطية ليست من الاسلام، وأنه لا علاقة مطلقاً بين الديمقراطية والشورى فالديمقراطية تعطى البشر الحق المطلق فى التشريع ، كذلك تنظر الجماعة الى القوانين الوضعية بإعتبارها كفراً بواحاً لا خفاء فيه ولامدارة ، وترى أن الحاكم الذى يحكم بها كافر ومرتد ، وتتخذ الجماعة موقفاً متشدداً من العلمانية التى ترى فيها الدين الجديد الذى أريد

له أن يحل محل الاسلام : « دست علينا وغرست قسراً فى تربتنا فأنبقت هذه الأنظمة الجاهلية الكافرة التى تستبدل بشرع الله شرعة الشيطان ».

بعد أن أنتهت الجماعة فى تحليلها للمجتمع الى جاهليته وتكفير النظام السياسى الحاكم فيه أخذت بفكرة الجهاد الواجب لتغيير هذا النظام ، ولكن مفهوم الجهاد لديها تميز بالآتى :-

١ - توسع الجماعة الاسلامية فى تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حيث أن أسلوب تغيير النظام لديها يأتى من خلال آليات ثلاث هى:-

أ - الدعوة .

ب - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ج - الجهاد فى سبيل الله .

ونظراً لأن الجماعة الاسلامية - وفق تحليلها - ما تزال فى مرحلة الاستضعاف فلا يجوز أعمال الجهاد المسلح مباشرة بل إن الواجب الشرعى أن يكون الجهاد تالياً للدعوة ثم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

٢ - وجوب العمل العلنى بين الناس .

ونظراً لتمييز مفهوم الجماعة الاسلامية للجهاد فقد أصبحت أكثر التنظيمات تماسكاً وأعمق تأثيراً حيث ساهم عملها بصورة علنية فى إتساع قاعدتها التنظيمية وحجم عضويتها فضلاً عن أن إختيارها لمنطقة الصعيد مركزاً رئيسياً لبناء تنظيمها وتجنيد أعضائها وممارسة نشاطها قد وفر لها بيئة سياسية وإجتماعية وأمنية ملائمة لتدعيم ذاتها قبل

أساسية لممارسة نشاطها .

دخلت الجماعة الاسلامية فى إطار توحيد الفصائل الجهادية عام ١٩٧٩ بعد موافقة مجلس الشورى الخاص بها على ذلك وشكل مجلس شورى للتنظيم الموحد وكان الدكتور عمر عبد الرحمن هو مفتى هذا التنظيم ، وقد أصدر مجلس الشورى الموحد بناء على فتوى الدكتور عمر عبد الرحمن قراراً بتنفيذ إغتيال الرئيس السادات .

وكعادة التنظيمات والجماعات الاسلامية دبت الخلافات الفكرية بين عناصر التنظيم الموحد أثناء محاكمة قتلة الرئيس السادات عام ١٩٨١ إنقسم على أثرها تنظيم الجهاد الى :-

١ - الجماعة الاسلامية بقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن

٢ - جماعة الجهاد بقيادة عبود الزمر

وذلك للأسباب الآتية :-

١ - رفض جماعة الجهاد لقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن للتنظيم الموحد على إعتبار أن الولاية لاتجوز لضرير ، ورفض الجماعة الاسلامية لولاية الزمر على إعتبار أنها لاتجوز لأسير وهو الخلاف الذى عرف بخلاف «الضرير والأسير».

٢ - واصلت الجماعة الاسلامية العمل طبقاً لمنهجها العلنى بينما تجمدت جماعة الجهاد لفترة طويلة بأخذها أسلوب العمل السرى شديد الإحكام والتضييق.

٣ - إعتقاد الجماعة الاسلامية منهجاً علنياً واضحاً قوامه الدعوة والأمر

٣ - إعتقاد الجماعة الاسلامية منهجاً علنياً واضحاً قوامه الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي مواجهة الآلية العسكرية الانقلابية التي تعتمد عليها جماعة الجهاد كأسلوب وحيد للتغيير وإقامة الدولة الاسلامية . واستقلت الجماعة الاسلامية بفكرها الجهادي السابق إلا أنها سرعان ما دخلت في صدامات مباشرة وعنيفة ضد السلطة تعدل معها مفهوم الجهاد أيضاً لديها فأصبحت :-

١ - تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال عنف إجتماعي مثل الاعتداء على الحفلات الموسيقية في الجامعات وعلى الأهالي في المساكن بحجة أن هذه المساكن تدار لأعمال مخلة بالأداب العامة، منع الاختلاط في الجامعات.

٢ - تطوير صنع الأسلحة والقيام بتصنيعها في منازل أعضاء الجماعة.

٣ - القيام بعمليات مسلحة بهدف التخفيف من حدة التواجد الأمني في مناطق أخرى

٤ - قتل المتعاونين من رجال الشرطة والأمن.

٥ - القيام بعمليات السرقة للتمويل من أماكن ومصارف حكومية.

٦ - القيام بعمليات تستهدف إضعاف الدولة وتهديد الاستقرار السياسي فيها وتوجيه ضربات مباشرة لأحد الأركان الرئيسية لقوة الدولة - الاقتصاد القومي - وخاصة أحد أعمدته الأساسية وهي السياحة ومنها عملية الأقصر في ١٩٩٧.

٧ - القيام بعمليات عنف واغتيال لرجال الشرطة والتوسع في هذه العمليات^(١)

وقد أدى انقسام تيار الجهاد إلى التنظيمين الرئيسيين السابقين إلى :-

- التلاحق السريع في معدلات العنف.

- ارتفاع مستوى الأداء في تنفيذ العمليات نظرا لارتفاع مستوى

الكفاءة والتدريب العسكري لكوادر الجماعة الإسلامية وجناح طلائع

الفتح العسكري التابع لتنظيم الجهاد.

- اتساع دائرة الأهداف التي شملتها عمليات العنف.

- استخدام تقنيات جديدة في تفجير السيارات والقطارات وفي عمليات

اغتيال الشخصيات.

- إرتقاء مستوى عمليات جمع المعلومات ورصد الأهداف.

- ديناميكية العمليات الإتصالية بين الكوادر داخل العناقيد المنتشرة

داخليا لكل التنظيمين.

ولكنها في نفس الوقت أفرزت خلافاً بين قيادات التنظيمين خاصة في

الخارج وانعكس على كوادره في الداخل لاتمثل ذلك عند صدور بيان

عن قادة الجماعة الإسلامية وقادة تنظيم الجهاد بالسجون المصرية

في يوليو ١٩٩٧ بمبادرة لاييقاف العنف وكافة العمليات التي تقوم بها

(١) أصدرت الجماعة كتيب بعنوان «حتى متى» وهو كتيب محظور تداوله ويدون ناشر - يفسر الكتيب أسباب لجوء الجماعة للعنف ضد السلطة وخاصة رجال الأمن بعد التداعيات في الصراع بين الجماعة والسلطة وانتقاماً من سياسة التصفية الجسدية التي قام بها الأمن ضد عناصر الجماعة بالإضافة للتحفز الأمني الذي مارسه الأمن ضدها.

التنظيمات في داخل مصر، فقد فجر هذا البيان وزاد من حالة الخلاف

الموجودة بين أعضاء الجماعات^(١)

ويرى البعض أن البيان ما هو الا ترديد لفكرة تنادى بها بعض قيادات الجماعات عام ١٩٨٧ والمناذرة بتكوين جبهة للجماعات توحد بها الصفوف بعد الانشقاقات والانقسامات مع ايقاف العنف والمواجهات مع النظام.

كما أن المبادرة بالإعلان عن ايقاف العنف تعكس اتجاه الجماعات الاسلامية إلى تغيير في الوسائل التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها بالإضافة لمحاولة مواجهة الحصار الأمني ونزف الدماء ومحاولة لم الأنفاس وتحقيق نوع من التقارب بين عناصر الجماعات الأخرى وتوحيد الفصائل ولا يمكن أن تعكس سير الجماعات نحو الاعتدال وإيقاف العنف.

وفجر البيان الخلاف بين قيادة تنظيم الجهاد في الداخل حيث لم توافق عليه قيادات طلائع الفتح الجناح العسكري لتنظيم الجهاد وأعلنت من خلال بيان مضاد استمرار قيامها بعمليات جهادية.

(١) وقع هذا البيان عن الجماعة الاسلامية ٦ قيادات هي : فؤاد البوالبيس ، حمدي عبد الرحمن ، كرم زهدي، ناجح ابراهيم ، علي الشريف ، عبود الزمر.

وتوقيع عبود الزمر على البيان باسم الجماعة الاسلامية أكد على تحوله إلى الجماعة وكرس وجود خلاف وانشقاقات مستمرة داخل تنظيم الجهاد حول إمارة وزعامة التنظيم سارت على النحو التالي :-

١ - رفض الدكتور أيمن الظواهري أمير التنظيم بخارج مصر لإمارة الشيخ عمر عبد الرحمن عام ١٩٨٤ من مبدأ لا ولاية لضرب وتأييده لانشقاق الجماعة والموافقة على ولاية عبود الزمر الإمارة على التنظيم ثم عاد ورفض إمارة عبود الزمر لتنظيم الجهاد من منطلق أنه لا ولاية لأسير وإعلان نفسه أميراً لتنظيم الجهاد خارج مصر وداخلها.

ووقع عن تنظيم الجهاد طارق الزمر ، صالح جامين دون غيرهما من عناصر التنظيم خاصة نبيل المغربي وعبد الرؤوف أمير الجيوش .

كما فجر الخلاف بين قيادات تنظيم الجهاد فى الخارج والداخل حيث أصدرت قيادات الخارج بياناً مضاداً للبيان وأعلنت أنها فوجئت بصدر بيان وقف العمليات فى الداخل دون التشاور معها.

فجر البيان أيضاً الخلاف بين قيادات تنظيم الجماعة الاسلامية فى الداخل وبين القيادات الخارجية للجماعة نفسها من حيث :-

أ - أن القيادات الخارجية ترى أنه لا أهلية لقيادات الداخل للتوقيع على بيان بوقف العمليات^(١).

ب - أن قيادة الخارج ترى أنه لا مقابل لقرار وقف العمليات تستفيد منه الجماعة وأنه كان يجب دراسة الحد الأدنى لمقابل هذا القرار وهو :-

- اطلاق سراح جميع المعتقلين الاسلاميين ، ووقف الحملات الأمنية ضد أعضاء الجماعة ، ووقف احالة المتهمين للقضاء العسكرى ، وإعادة المساجد التى كانت الجماعة تشرف عليها اليها.

* أصدرت قيادة الجماعة الاسلامية فى مصر بياناً عززت فيه مبادرة ايقاف عملياتها وضمنته المطالبة بإتخاذ اجراءات لوقف التطبيع مع اسرائيل ومواجهة الغطرسة الصهيونية والتصدى لانتهاكات المقدسات الاسلامية ووقوف الجماعات الاسلامية إلى جانب القوى الوطنية المصرية والعربية فى التصدى لاسرائيل.

(١) حيث أوضحت القيادات الخارجية أن مجلس شورى الجماعة فى الخارج والمكون من رفاعى أحمد طه ، محمد شوقى الاسلامبولى وعبد الآخر حماد ، ومصطفى حمزه ، اسامة رشدى لم يؤخذ رأيه فى القرار والبيان ولم يوافق عليهما.

وفى نفس الوقت أعلن الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الجماعة الاسلامية عن
تأييده لمبادرة وقف العمليات^(١)

الا أن الخلافات والانشقاقات داخل هذه التنظيمات دفعت بعض العناصر
فى خارج مصر إلى إظهار تمرد لها على المبادرة وذلك بتنفيذ العديد من العمليات
فى صعيد مصر لتعريض هذه المبادرة للتآكل وإثبات عدم مصداقيتها، مما يعكس
حالة الخلاف وتوتر العلاقات الداخلية فى صفوف الجماعات نفسها وإمكان
تصاعدها من إنشقاق إلى عمليات مواجهة وتصفية بين الأجنحة المختلفة فى هذه
الجماعات وفى نفس الوقت فقد أدت أيضاً إلى تدهور العلاقة بين الإخوان
المسلمين وبين قادة تنظيمات الجهاد والجماعة الاسلامية أثر موقف الإخوان من
المبادرة حيث رأت جماعة الإخوان فى بيان وقف العمليات أنه بمثابة اعلان توبة عن
أفعال الجماعتين، فى حين يرى قادة الجماعتين أن موقف الإخوان من المبادرة
انما هو ادانة للجماعتين واساءة لها.

والجماعة الاسلامية تعمل جاهدة للوصول الى السلطة لإقامة الدولة
الاسلامية ولكنها لم تطرح فكراً أو تصوراً لتنظيم سلطات هذه الدولة .

(١) أعلن ثلاثة قياديين من الجماعة الاسلامية فيما بعد عن تأييدهم للبيان وهو ضياء الدين خلف، صفوت عبد
الغنى ، ممدوح على يوسف بينما طالب المهندس صلاح هاشم أحد مؤسسى الجماعة الاسلامية بتطوير
مبادرة وقف العمليات والقاء السلاح وإعلان التوبة وتصفية نشاط الجماعات الاسلامية. وأثار هذا الاتجاه رد
فعل عنيف ضد صاحبه وهاجمه قادة الجماعة واعتبروا أن صلاح هاشم بالرغم من أنه أحد مؤسسى
الجماعة إلا أنه قد خاض فى موضوعات لا يحق له أن يخوض فيها وطرح موضوعات قد تؤدى لإفشال
مبادرة وقف العمليات وأحداث مزيداً من انقسامات داخل صفوف الجماعة قد تكون لها نتائج وخيمة.
وبدأت بعض العناصر فى الجماعة بالاتصال ببعض الشخصيات العامة والأحزاب والنقابات ورجال الاعلام
لتدعيم هذه المبادرة وترسيخها وأيضاً التقريب بين التيار الإسلامى والحكومة شرط أن تبادر السلطات
باطلاق سراح المعتقلين الاسلاميين من غير المتهمين فى قضايا محددة ولاتمثل انتقاصاً من هيبة الدولة لأن
هذا الموقف سيدعم المبادرة ويساعد قادة التنظيمات فى الداخل على الاستمرار فيها.

وهي من الجماعات الهامشية في التيار الجهادي وكانت تعتمد على رؤية أخلاقية تقوم على فكرة ضرورة مواجهة الأنماط السلوكية الاجتماعية التي لا تتفق مع الأخلاق الإسلامية مثل شرب الخمر وتبرج النساء .

إلا أن نشاط الجماعة قد تطور وخرج عن خطته السابقة وبدأ يعتنق فكرة الجهاد واستخدام العنف والصدام مع الفكر في المجتمع وبلور ذلك في قضية حرق نوادي الفيديو عام ١٩٨٦ بإعتبارها رمزاً من رموز الكفر والفساد في البلاد ، وليس لهذه الجماعات رؤيا سياسية أو برنامج سياسي معلن، بل أيضاً ليس لها برنامج خاص حتى في مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بل ويرى الشيخ عبد الله السماوي أن مجرد فكرة اعداد مشروع برنامج تطبيق الشريعة الإسلامية هو من قبيل محاولة الجاهلية « إخراج دعاة الله بمطابقتهم ببرنامج مفصل للحكم ، وليس على المسلمين أن يشغلوا بالهم بهذا لأن المشكلات القائمة الآن في المجتمع الجاهلي هي مشكلات وليدة هذا المجتمع ، ذلك أن هذا المجتمع بغير شريعة الله هو مجتمع جاهلاً » وأخذت هذه الجماعة تقوم بأعمال عنف لتغيير المجتمع بالقوة.

وأهمية فكر هذه الجماعات تأتي من خلال نظريته للعلاقة بين المسلمين وغيرهم

(١) تنسب لمؤسسها الشيخ عبد الله السماوي - أحد شباب جماعة الإخوان المسلمين الذي انشق على الجماعة داعياً للخروج بالمظاهرات السلمية الإسلامية رافعاً المصاحف مطالباً بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ثم تحول إلى فكر الجهاد واختلف عنه فأنشأ الجماعة التي عرفت باسمه ضم إليها بعض كوادير تيار الجهاد وقد انشقت عنه جماعتان أدعت كل منها أنها تسعى لتطبيق الجهاد من وجهة نظرهما وهما :-

١ - جماعة أسامة محمد أحمد والتي قامت بحرق أندية الفيديو في امبابة ١٩٨٦ .

٢ - جماعة الشيخ أحمد يوسف والتي قامت بحرق عدد من الأضرحة في بنى سويف عام ١٩٨٦ .

فى بلاد الاسلام فهو يثير الفكر الطائفى الدينى ويضعه فى مقدمة اهتماماته ومحور انتقاده للنظام السياسى فهو يرى بأن المشكلة الأساسية فى البلاد الاسلامية هى « أن الحاكم لا يريد أن يقيم البلاد على نور الإسلام ، وسأضرب مثلاً ، فالله يقول فى كتابه العزيز « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » . ويرى أن حكم الله ظاهر ، وهو أن هناك جزية يجب أن يدفعها من يرفضون الإسلام ويقيمون فى دولته حتى يكون الإسلام هو الدين الأعلى والأسمى » .

وهذا الفكر لو قدر له الانتشار لكنت له عواقب وخيمة وأثار خطيرة فى مجال الوحدة الوطنية.

الفكر السياسى وتوزيع السلطات فى هذا الفكر :-

حقيقة هذا الفكر وإن كان يدعو للإهتمام بالعقيدة وتطبيق شرع الله والاحتكام اليه للخروج من دائرة الجاهلية والكفر - خاصة من نظرة طائفية ضيقة - إلا أنه لم يطرح أى تصور لفكرة الدولة الاسلامية وبناء مؤسساتها وأسلوب عملها أو فكرة السلطة فيها .

٦ - جماعة الناجون من النار ^(١) :-

وهو تنظيم إعتنق فكر التكفير والهجرة ولكنه تخطى عن فكرة الاعتزال عن

(١) قامت الجماعة بمحاولة اغتيال اللواء / حسن أبو باشا وزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى مايو ١٩٨٧ وكذا محاولة اغتيال الصحفى / مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة المصور فى يونيو ١٩٨٧ ومحاولة اغتيال اللواء / محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى أغسطس ١٩٨٧ وكان يقود هذا التنظيم محمد كاظم عبد القوى الذى قتل فى إشتباك مع قوات الأمن .

المجتمع واستبدالها بضرورة الجهاد وأصبح يشكل أحد مشتقات التيار الجهادي ويقوم على فكرة تكفير المجتمع حاكماً ومحكوماً بإعتباره مجتمعاً يشمل كفاراً ومرتدين عن الاسلام وهو ما يستوجب قيام المسلمين بتغيير هذا المجتمع بالجهاد بالقوة بإعتباره دار حرب لا دار اسلام وسلام .

ونظراً لتكفير المجتمع - حكاماً ومحكومين ، سلطة وأفراداً - فإن التنظيم يحرم العمل في أجهزة الدولة الكافرة ، بل أن التنظيم زيادة في التكفير يحرم تناول الأطعمة المستوردة لأنها تأتي من دول ملحدة لا تؤمن بالله .

١ - الخلاف بين التنظيم وتنظيم التكفير والهجرة :-

بالرغم من إتفاق التنظيمين في تكفير المجتمع ككل حكاماً ومحكومين ، إلا أن هذا التنظيم لا يتفق مع تنظيم التكفير والهجرة في الدعوة لاعتزال المجتمع في مكان بعيد حتى يقوى ويعود قوياً فاتحاً غازياً دولة الكفر ويميل هذا التنظيم للجهاد من أول مراحله لتغيير المجتمع مباشرة .

٢ - الخلاف بين التنظيم وتنظيم الجهاد :-

تنظيم الجهاد يقوم على فكرة تكفير الحكام فقط وإعتبارهم العدو الأول والأقرب لكون تكفير المجتمع ككل لذا فهو يجعل هدفه الأول إزاحة الحكام الكفرة .

أما تنظيمات الناجون من النار فهي تكفر المجتمع ككل وأيضاً فإن تنظيمات الجهاد تملك رؤية أكثر وضوحاً وتنظيماً لطرق العمل ومواجهة السلطة عن تنظيمات الناجون من النار .

تنظيم السلطات فى هذا الفكر :-

هذا التنظيم ليس له تراث فكرى مدون أو غير مدون وليس له فكر سياسى متبلور نظراً لحدائثه وضعفه وعدم وجود كوادر له ، ومع هذا فإن تحقيقات النيابة مع عناصر هذا التنظيم قد بلورت الأفكار الآتية :-

١ - يهدف التنظيم لإقامة المجتمع الإسلامى الذى يعيد الخلافة الإسلامية ويطبق الشريعة الإسلامية كما أنزلها الله .

٢ - يرفض هذا التنظيم أى قوانين وضعية بإعتبارها قوانين كفر لأنها من وضع البشر بل أنه ذهب الى تحريم الدراسة فى كليات الحقوق لأنها تدرس القوانين الوضعية وتعلم كيفية وضعها وتطبيقها .

ثانياً : فى بعض الدول العربية :-

١ - موريتانيا :-

تعانى موريتانيا من عدة مشاكل أهمها مشكلة التركيب العرقى والدينى واللغوى حيث تتكون من عناصر عربية مسلمة وعناصر زنجية وثنية وتتحدث موريتانيا ٤ لغات هى العربية والبولارية والسوفنكية والولونية بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الطاحنة بها الأمر الذى أدى إلى عدم أهمية وفاعلية الجماعات الإسلامية فى موريتانيا بالمقارنة بالجماعات العرقية والتيارات السياسية الأخرى.

ويعود النشاط الإسلامى فى موريتانيا إلى نشاط بعض العناصر التى تأثرت بفكر حركة الإخوان المسلمين وشكلت عدد من الخلايا الإخوانية وبقي نشاطها محدوداً غير ملموس على صعيد المشاركة السياسية، إلا أنه منذ عام ١٩٦٠ عقب الاستقلال اندمجت الجماعات الإسلامية ذات الأصول

الاخوانية والتي شكلت ما يعرف باتحاد الاشتراكيين المسلمين مع باقى الأحزاب السياسية فى حزب الشعب الحاكم.

بانقلاب العقيد محمد ولد سالك فى عام ١٩٦٨ تم حل حزب الشعب ودخلت موريتانيا فى دوامة الانقلابات الداخلية التى أدت لاعتقال رموز الحركة الاسلامية ذات الأصول الاخوانية.

الا أنه بانقلاب العقيد معاوية بن ولد طايح فى ١٩٨٤ اتجه للمصالحة الداخلية فأخرج عن العناصر المعتقلة خاصة تلك العناصر الاسلامية.

وقد تأثرت الحركة الاسلامية فى موريتانيا كشأن باقى الدول العربية والاسلامية بظواهر الأفغان العرب حيث انضم عدد قليل ومحدود من العناصر الاسلامية الشابة بموريتانيا إلى المجاهدين فى عمليات أفغانستان وبقي تأثيرهم محدود إلى أن قاموا بتأسيس حزب سياسى باسم حزب الأمة الاسلامى رفضت السلطات الاعتراف به بالرغم من وجود أحزاب سياسية أخرى غير اسلامية مثل حزب التحالف الشعبى التقدمى، وحزب العدالة الديمقراطية، وحزب اتحاد القوى الديمقراطية، وحزب حركة الديمقراطيين المستقلة.

وحزب الأمة الاسلامى فى موريتانيا لم يبلور فكراً سياسياً مستقلاً وإن كان يدعو لإقامة الجمهورية الاسلامية ذات الصبغة الايرانية.

٢ - المغرب :-

أضفى الطابع الدينى الذى يصبغه الدستور المغربى على نظام الحكم

الملكى باعتبار أن الملك هو أمير المؤمنين نوعاً من الإعتبار الخاص الذى حد
بقدر ما من حركة الجماعات الاسلامية فى المغرب باعتبار أن النظام الحاكم
نظام اسلامى والدولة دولة اسلامية.

ومع ذلك تبرز على الساحة المغربية بعض جماعات اسلامية أبرزها
جماعة الشبيبة الاسلامية التى رأسها الشيخ عبد الكريم موسى والتى
تهدف لإقامة جمهورية اسلامية فى المغرب على النهج الايرانى.

وقد تحركت المنظمة لمحاولة قلب نظام الحكم ونهج طريق الثورة
الاسلامية الايرانية وإقامة الجمهورية الاسلامية وتم إفشالها أمنياً واعتقل
أعضاء المنظمة وعددهم ٢٩ فرداً.

وفى نفس الوقت بدأت بعض جماعات الدعوة والأسوة الحسنة التى لم
يكن لها أى نشاط أو فكر سياسى خاصة جماعة العدل والإحسان فى
ممارسة قدر من العمل السياسى اعتباراً من ١٩٩١ مطالبة بتحسين
أوضاع المعتقلين المسلمين فى السجون المغربية من خلال بيان وزع فى
باريس، ثم طورت نشاطها بالمطالبة بتوسيع درجة الحرية السياسية
والنشاط السياسى للحركات الاسلامية، الا أنه وببداية عام ١٩٩٧ بدأت
العناصر الاسلامية خاصة فى الجامعات المغربية فى السيطرة على
المنظمات الطلابية واتحاد الطلبة وخاصة الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب وبدأ
فى عقد الندوات الثقافية تحت عباءة الدين فى محاولة لتحقيق انتشار التيار
الاسلامى الواسع فى الجامعات المغربية ويكون بداية لنشاط موسع له فى
الحياة العامة المغربية .

تمتاز الجماعات الاسلامية فى المغرب باختلاف فى توجهاتها مع نزعات

التشدد والتطرف والمغالاة والعنف فالجماعات الاسلامية المغربية جماعات سلمية لاتؤمن بالعنف وقد شاركت فى الانتخابات التشريعية فى نوفمبر ١٩٩٧ مع ملاحظة مايلي :-

١ - أن التيار الاسلامى المغربى لم يشترك باسم حزب سياسى اسلامى مستقل.

٢ - أن الجماعات الاسلامية وخاصة حركة التوحيد والاصلاح قد اشتركت من خلال الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

٣ - أن العناصر الاسلامية حصلت على ٩ مقاعد لاتسمح لها بتشكيل مجموعة برلمانية حيث أن الحد الأدنى لتشكيل هذه المجموعات هو ١٢ مقعداً.

٤ - أن اشتراك هذه الجماعات فى الانتخابات التشريعية هو نجاح لسياسة الحكم فى المغرب التى هدفت إلى احتواء الأنشطة والعناصر الاسلامية عبر الاندماج فى العمل السياسى المشروع.

٥ - أن نتيجة الانتخابات السابقة قد أظهرت أن جماعات التيار الاسلامى ليس لها الثقل الشعبى المؤثر وأن الصوت الاسلامى الانتخابى (مرشحاً أو ناخباً) مايزال بعيداً عن التأثير فى الحياة السياسية المغربية .

لذا يبقى تأثير هذه الجماعات محدوداً ولايوجد مايمكن أن يطلق عليه فكراً سياسياً مستقلاً لها .

٣ - الجزائر :-

بدأ المد الاسلامى فى الجزائر يظهر اعتباراً من عام ١٩٦٣ بصدر مجلة التهذيب الاسلامى التى أصدرتها احدى الجمعيات الخيرية الاسلامية

وهي جمعية اليتيم وكانت تتعاطف مع فكر جماعة الإخوان المسلمين.
في عام ١٩٦٦ أعلنت الجمعية موقفها المؤيد الصريح لجماعة الاخوان
المسلمين في صراعها مع النظام في مصر وصدر قرار بحل الجمعية
وإيقاف صدور المجلة.

ثم أصدرت وزارة الأوقاف صحيفة العصر نصف شهرية وتولى
رئاسة تحريرها الشيخ عبد الرحمن شيبان وزير الشؤون الدينية ولكن
بقي تأثيرها محدود للغاية لتبعتها لوزارة الأوقاف.

اعتباراً من أبريل ١٩٨٠ بدأ تبلور نشاط الجماعات الدينية خاصة
الجماعات الطلابية، وترجع كافة الجماعات الاسلامية الجزائرية لأصول
اخوانية تهدف لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية.

وقد توالى نشاط الجماعات الاسلامية الجزائرية فقد قادت هذه
الجماعات مظاهرات نوفمبر ١٩٨٢ في جامعة ابن أكنون وقبض على ١٩
من قيادات هذه الجماعات وأيضاً في عام ١٩٨٣ قبض على ١٧٥ من
عناصر الجماعات الاسلامية عقب المظاهرات التي قاموا بها.

وفي سبتمبر ١٩٨٤ قبض على ١٣٥ من عناصر الجماعات الاسلامية
عقب الاضطرابات التي قاموا بها.

وفي ١٩٨٥ بدأت الجماعات الاسلامية الجزائرية تأخذ خط العنف
والصدام مع السلطة فدبرت هجوماً على مقر الشرطة في منطقة صومع مما
أدى لقتل عدد خمسة من رجال الأمن وردت قوات الأمن على ذلك بقتل أمير

هذه الجماعات وهو مصطفى بويوالى أحد الضباط المقاتلين السابقين فى حرب التحرير الوطنية.

فى مارس ١٩٨٩ تم السماح بقيام الأحزاب السياسية فى الجزائر وخلال الفترة من أغسطس ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١ شهدت الجزائر الاعلان عن تأسيس ٥٣ حزباً سياسياً منها الأحزاب الاسلامية الآتية:-

- ١ - الجبهة الاسلامية للانقاذ.
- ٢ - حزب الاتحاد العربى الاسلامى الديمقراطى
- ٣ - حركة القوى العربية الاسلامية.
- ٤ - التجمع العربى الاسلامى
- ٥ - حركة النهضة الاسلامية.
- ٦ - التجمع الجزائرى البومدينى الاسلامى.
- ٧ - حزب الجزائر المسلمة المعاصرة.
- ٨ - حركة الجهاد الاسلامى.

وكانت الجبهة الاسلامية للانقاذ هى الأكثر تنظيماً وفاعلية وحركة بين أوساط الشعب الجزائرى وكانت تتبع فى حركتها أساليب جماعة الاخوان المسلمين عند بدء نشأتها فى مصر وهو الأمر الذى أدت إلى اكتساحها الانتخابات البرلمانية وقتها^(١).

وأدى فوز الجبهة بالانتخابات عام ١٩٩١ إلى حدوث خلاف فى

(١) يرجع ذلك لأن مؤسسى الجبهة الشيخ عباس مدنى والشيخ على بلحاج والشيخ عبد القادر حشاني من نوى الفكر الاخوانى وإن كان الشيخ على بلحاج معروف بأنه رائد الاتجاه السلفى المتشدد فى الجبهة وقد حصلت الجبهة فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ على ١٦٦ مقعداً وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٢٥ مقعداً والحزب الحاكم «جبهة التحرير الوطنى» على ١٦ مقعداً والمستقلين على ٣ مقاعد فقط

صفوفها وانقسمت إلى تيارين:-

أ - تيار أول كان يرى أن تقوم الجبهة بترشيح الشيخ عباس مدني لرئاسة الوزارة ثم المطالبة بانتخابات لرئاسة الجمهورية حتى يمكن الاستيلاء على السلطة وإقامة الدولة الإسلامية.

ب - تيار آخر كان يخشى من انقلاب عسكري ضد الجبهة لذا كان يهدف للتعاون مع السلطات الحاكمة والمحسوبة على الجيش وكان يقود هذا الاتجاه الشيخ عبد القادر حشاني.

وشهدت تلك الفترة انتعاش في العمل الإسلامي في الجزائر بشكل موسع فصدرت ١٢ جريدة ومجلة إسلامية باللغة العربية و٣ صحف إسلامية باللغة الفرنسية^(١) كما شهدت أيضاً صدامات بين السلطات الجزائرية وجبهة الانتقاذ فيما أشبه بمعركة كسر العظام بينهما.

وحدثت عدة انشقاقات داخل الجبهة الإسلامية للانتقاذ وظهرت عدة

(١) من الصحف والمجلات والمنشورات الإسلامية باللغة العربية والفرنسية :-

- | | |
|---------------------|---|
| ١ - مجلة التذكير | شهرية |
| ٢ - مجلة الإرشاد | عن حركة جمعية الإصلاح والإرشاد الإسلامية |
| ٣ - جريدة الانتقاذ | أسبوعية عن الجبهة الإسلامية للانتقاذ |
| ٤ - صحيفة العقيدة | يومية |
| ٥ - مجلة النهضة | شهرية عن حركة النهضة |
| ٦ - صحيفة النهضة | أسبوعية عن حركة النهضة |
| ٧ - جريدة الهداية | أسبوعية عن الجبهة الإسلامية للانتقاذ - لجنة الإرشاد |
| ٨ - جريدة النداء | أسبوعية تصدر عن التجمع الإسلامي أسبوعية |
| ٩ - جريدة النور | أسبوعية |
| ١٠ - جريدة البلاغ | صحيفة أسبوعية عن الجبهة الإسلامية للانتقاذ |
| ١١ - جريدة المستقبل | أسبوعية |
| ١٢ - الفرقان | أسبوعية بالفرنسية الجبهة الإسلامية للانتقاذ. |
| ١٣ - الإصلاح | شهرية بالفرنسية جمعية الإصلاح والإرشاد |
| ١٤ - الصحوة | أسبوعية بالفرنسية |

تشكيلات اسلامية جمعها كلها فكر جهادى مع وجود خلافات فقهية بينها، وأيضاً تم نفي عدة رموز اسلامية هامة إلى خارج الجزائر مثل الشيخ أنور هندام، وتم تصفية البعض، وحدثت مواجهات عنيفة بين الجماعات الاسلامية بينها وبين بعضها البعض بالإضافة للمواجهات مع السلطات. فى أغسطس ١٩٩١ أعلن عن تشكيل لجماعة اسلامية عندما توحدت عدة جماعات إسلامية مسلحة صغيرة نشأت عن انشقاقات فى التيارات والجماعات الاسلامية الأخرى وهى:-

أ - جماعة يقودها نصر الدين كحيل.

ب - جماعة يقودها عبد الرحيم غروول المعروف بأسم (القارئ)

ج - جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقيادة محمد خيرا.

د - جماعة براقي وهى تضم عدد من ضباط الجيش الجزائرى

السابقين تحت قيادة نور الدين سلامة.

قامت الجماعة بتكفير المجتمع ووصفته بالجاهلية وبدأت بالجهاد متبعة الفكر القائم على العنف والتشدد وقد نفذت عدة عمليات داخل وخارج الجزائر كان من بينها عمليات اغتيال الأجانب بالجزائر وتفجير مقر الأمن الوطنى فى الجزائر وقتل الرهبان ورجال الاعلام واغتيال بعض النساء بالإضافة لاغتيال الرئيس بوضياف وأصبح منهاج الجماعة الاسلامية هو العنف والتشدد والقيام بعمليات ارهابية مروعة.

فى مايو ١٩٩٤ تم توقيع اتفاقية لتوحيد الفصائل الاسلامية المسلحة

فى الجزائر ضمت أكبر ثلاث فصائل اسلامية مسلحة هى:-

أ - الجماعة الاسلامية بتكوينها السابق.

ب - تيار عريض من المنشقين عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ عرف باسم جماعة الجزائر برئاسة الشيخ محمد السعيد وعبد الزاق رجام والشيخ يوسف جويراس وكان يلقى دعماً من الشيخ أنور هدام من منفاه فى أوروبا.

ج - حركة الدولة الاسلامية تحت رئاسة الشيخ السعيد مخلوفى والشيخ رابع قطاب

وسمى هذا التجمع باسم الجماعة الاسلامية المسلحة الذى تصاعدت أهميتها وقوتها على الساحة الاسلامية فى الجزائر وأصدرت الجماعة نشرتين هما الراية والاعتصام لتعبر عن اتجاهات وفكر الجماعة وكانت هذه النشرات تصدر فى أوروبا وفى الجزائر معا وأصبحت هذه الجماعة تعرف بجماعة «الجيا».

عملت الجماعة الاسلامية المسلحة بعد ذلك على استقطاب الجماعات والتيارات الاسلامية الصغيرة وضمها إليها بل ووسعت من نطاق استقطابها ليشمل الأفراد نوى الاتجاهات الاسلامية.

وقد قامت الجماعة بإرسال بعض عناصرها للاشتراك فى عمليات فى البوسنة والشيستان وطاجيكستان والصومال وبدأت لها علاقات قوية مع التنظيمات الجهادية المسلحة التى تقوم بعمليات قتالية فى بلاد مختلفة.

بل أن نهج الجماعة في القيام بأعمال العنف والاغتيال والتصفية الجسدية قد توسع إلى حد اتباعه في حل الخلافات الفكرية بين الجماعة وبين التنظيمات الإسلامية الأخرى خاصة عند الحوار عن رفض الجماعة فكرة الحوار مع السلطات أو قبول مبدأ الديمقراطية واعتبرت ذلك بدعة ونوع من الكفر واستباححت دم التيارات الإسلامية المناوئة التي كانت توافق على هذا الحوار .

على أن سياسة الجماعة الإسلامية المسلحة في تعاملها مع مناهضى فكرها ومع الجماعات الإسلامية الأخرى المختلفة مع توجهاتها بالعنف والاغتيال والتشدد قد انعكس هو أيضاً على الجماعة نفسها^(١) ففي عام ١٩٩٤ وأثر تولى جمال زيتوني المعروف بأبو عبد الرحمن أمين الإمارة في الجماعة طراً على سياسة الجماعة الإسلامية المسلحة نوع من التطور تمثل في :-

١ - القيام بعده عمليات عنف شديدة داخل الجزائر وخارجها تهدف لجذب انتباه الإعلام العالمى للجماعة ونشاطها وتمثلت في اغتيال الأجانب العاملين في الجزائر وعمليات خطف وتفجير الطائرات ووسائل المواصلات الفرنسية.

٢ - زيادة مساهمة نشاط الجماعة بالمشاركة في عمليات مسلحة مع

(١) زعماء الجماعة المتتالين كان مصيرهم الموت أما في معارك مع قوات الأمن الجزائرية أو في تصفية جسدية في صراعات داخلية عدا أمير الجماعة عبد الحق العايدة الذى اعتقله المغرب وسلمه للجزائر ولقى ٦ زعماء متتالين من زعماء الجماعة مصير الموت نون أن يكون لذلك تأثير على فاعلية الجماعة ونشاطها وعملياتها واتجاهها للعنف أو تعاونها مع الجماعات الأخرى خارج الجزائر أو اشتراكها في عمليات مشاركة لتنظيمات إسلامية مثل أفغانستان والصومال والشيشان وباكستان والبوسنة.

تنظيمات اسلامية في دول أخرى كالشيشان وطاجيكستان والصومال ودول البلقان والسودان واقامة سياج من التعاون مع تنظيمات اسلامية جهادية وتكفيرية وتقديم مساهمات فعالة في هذا المجال.

٣ - زيادة حدة الخلافات والانقسامات والانشقاقات في كيان الجماعة والجزء الدائم إلى أسلوب التصفيات الجسدية والتي كان ملامحها:-

أ - تصفية قادة جماعة الجزائر عام ١٩٩٥ وخاصة الشيخ محمد السعيد وعبد الرزاق رحام.

ب - الخلاف مع الجماعات الجهادية الاسلامية الأخرى التي سحبت دعمها وتأييدها للجماعة وخاصة :-

١ - جماعة الجهاد المصرية التي يرأسها د. أيمن

الظواهري^(١).

(١) ويعكس الخلاف الذي تفجر بين جماعة الجهاد المصرية والجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية بعض مظاهر العلاقات بين الجماعات الإسلامية المختلفة على النحو التالي :-

١ - ترى الجماعة الجزائرية أن جماعة الجهاد المصرية تعتمد فكراً تكفيراً خالصاً لفكراً جهادياً من حيث توسع جماعة الجهاد المصري في نطاق التكفير ليشمل كثرة المسلمين في حين تنفي جماعة الجهاد المصرية ذلك وتؤكد بأن فكرها فكراً جهادياً، وترى الجماعة الجزائرية أيضاً أنه يجب عدم التكفير إلا بقريقة أو إقرار أو شهادة عدول وأن جماعة الجهاد تطلق التكفير بدون حدود أو ضوابط وأن إطلاق مسمى جماعة الجهاد عليها فيه تجاوز لمفهوم الجهاد وإضرار بجماعات الجهاد كلها.

٢ - أن هناك خلاف حول تحديد الموقف من العلماء وخاصة سيد قطب وترى الجماعة الجزائرية أن سيد قطب لم يسمى نفسه عالماً وأن في فكرة مايقبل ومايرد وأن جماعة الجهاد المصرية وخاصة أميرها د. أيمن الظواهري تطرح الموقف من سيد قطب كأحد عناصر فكرها وهو أمر غير مقبول .

٣ - أن جماعة الجهاد قد انضمت الى بعض التنظيمات الاسلامية التي كانت تدعم الجماعة الاسلامية المسلحة واتخذت موقفاً معادياً منها وأعلنت عن عدم دعمها للجماعة الجزائرية ورفضت أسلوب وطريقة عملها.

٢ - الجماعة الاسلامية المقاتلة - المعروفه بالأفغان الليبيين

بزعامه أبو عبدالله صادق^(١).

٣ - أوقفت العناصر الاسلامية فى أوروبا وخاصة لندن

واستوكهولم دعمها للجماعة ومنعت استمرار اصدار

صحيفة الأنصار التى كانت تعبر عن الجماعة فى

أوروبا^(٢)

ج - محاولة اغتيال الشيخ أحمد سحنون الأب الروحى

للحركة الاسلامية فى الجزائر.

(١) وقد جمدت الجماعة الاسلامية المقاتلة الليبية علاقتها بالجماعة الاسلامية المسلحة إعتباراً من يونيو ١٩٩٦ وأثر قيام الجماعة الاسلامية الجزائرية المسلحة بتبنى عمليات المذابح فى الجزائر أواخر عام ١٩٩٧ ورفضها نداء وقف العمليات الذى أعلنه الجيش الاسلامى للإنقاذ وأعلانها تكفير الشعب الجزائرى واستباحه دمه، أتخذت الجماعة الاسلامية المقاتلة الليبية موقفاً أكثر عنفاً من الجماعة الجزائرية واتهمتها بالمروق عن الاسلام.

(٢) دأبت نشرة الأنصار التى تصدر فى لندن على تبني وجه نظر الجماعة الاسلامية المسلحة بالجزائر وكانت تعبر عنها وتروج لها إلا أنه فى يونيو ١٩٩٦ وعقب تبني الجماعة مسئولية تصفية عدد من شيوخ وقادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ الذين أنضموا للجماعة الاسلامية المسلحة وحدث أنشقاكات وخلافات قوية بين الجماعة وبين العناصر الاسلامية الأصولية المقيمة فى أوروبا، التى تتولى دعم إصدار نشرة الأنصار ، وترتب على ذلك إيقاف صدور نشرة الأنصار فى منتصف ١٩٩٦.

يأحتواء الخلافات بين الجماعة الاسلامية المسلحة وبين العناصر الاسلامية الأصولية فى أوروبا عادت نشرة الأنصار للصدور منذ مارس ١٩٩٧ واستمرت فى دعمها الشديد للجماعة الاسلامية المسلحة سواء فى موقفها من السلطات الجزائرية أو من باقى الفصائل الاسلامية الأخرى.

إلا أن نشرة الأنصار فى شهر اكتوبر ١٩٩٧ قررت التوقف عن دعم الجماعة الاسلامية لنهج الجماعة وتبيينها أعمال المجازر ضد الأهالى فى الجزائر ورفضها الهدنة مع النظام الجزائرى تمهيداً للوصول إلى حل سلمى للالزمة الجزائرية وقد هاجم مصطفى كامل المعروف بأبو حمزة المصرى والمشرف على إصدار نشرة الأنصار بعنف الجماعة لتكفيرها الشعب الجزائرى واستباحه دمه وأعلنت النشرة عن عدم دعمها بعد ذلك للجماعة والقائمين عليها ، مما يدل على أن العناصر الاسلامية فى أوروبا قد توقفت هى أيضاً عن دعم الجماعة.

-

إلى عدة تيارات أدت إلى بروز^(١) :-

- أ - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار زيتونى.
- ب - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار ابو الوليد.
- ج - الجماعة الاسلامية للجهاد والدعوة مصطفى كرتالى.
- د - الحركة الاسلامية المسلحة - ويقودها عبد القادر شموطى وهو أقدم جماعات العنف الاسلامى فى الجزائر ويدعمه مباشرة الشيخ على بلحاج.
- وقد كان لأوضاع الجماعات الاسلامية الجزائرية وانقساماتها وأساليب العنف التى اعتنقتها أن حصل التيار الاسلامى الذى سمح له

(١) تتبلور الانقسامات والانشقاقات التى حدثت فى وجود :-

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية ولاتؤيد تيار جمال زيتونى وتؤيد الأمير أبو الوليد وهى :-

- أ - جماعة قصر البخارى - الكتيبة الخضراء.
- ب - جماعة جبل اللوح - الكتيبة الريانية.
- ج - كتيبة الأربعة.
- د - كتيبة القباء.
- هـ - كتيبة الموت .
- و - كتيبة غليزان.
- ز - كتيبة السنه

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية وتؤيد تيار جمال زيتونى وخليفته أبو طلحة وهى :-

- أ - كتيبة الشهداء ويقودها حسين فليشة.
- ب - كتيبة الفرياء أميرها سعيد عرازقة.
- ج - كتيبة الفتح.
- د - كتيبة الحق.
- هـ - كتيبة خالد بن الوليد.
- و - كتيبة الانتقام.

* تنظيمات انفصلت عن الجماعة نهائية وشكلت تنظيمات أخرى وهى :-

- أ - الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح.
- ب - حركة الدولة الاسلامية برئاسة سعيد مخلوفى والتى تعرف بالأفغان الجزائريين وشكلت معاً جبهة جديدة باسم الجماعة الاسلامية للجهاد وتولى زعامتها مصطفى كرتالى.

د - حدثت انشقاقات عنيفة وكثيرة داخل الجماعة نفسها أدت إلى :-

اهدار دم شيوخ جبهة الانقاذ داخل الجزائر وخارجها وعدد من قادة الجماعات الاسلامية الغير متحالفة فى إطار الجماعة مثل الشيخ عز الدين باعة والشيخ ناصر ينطراوى لقبولها مبدأ اللقاء مع النظام الحاكم والتفاوض معه.

هـ - إلا أن أهم الانشقاقات فى الجماعة أدى لتدهور الأحوال داخلها واصدار مجلس شورى الجماعة قراراً بعزل أميرها جمال زيتونى عن الإمارة وتعيين ميلود حولى المعروف أبو الوليد أميراً للجماعة واعتراض المناصرين لزيتونى على ذلك ثم تم اغتيال جمال زيتونى على يد عناصر منشقة على الجماعة، واعلان فريق من الجماعة منشق عن اختيار عنتر الزوابرى المعروف بأبوطلحة - ضابط سابق بالجيش الجزائرى وكان ضمن المشاركين فى الحرب الافغانية أميراً للجماعة.

ثم زادت على أثر ذلك حركة الانشقاقات والانقسامات داخل الجماعة

إلى عدة تيارات أدت إلى بروز^(١) :-

- أ - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار زيتوني.
 - ب - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار ابو الوليد.
 - ج - الجماعة الاسلامية للجهاد والدعوة مصطفى كرتالى.
 - د - الحركة الاسلامية المسلحة - ويقودها عبد القادر شموطى وهو أقدم جماعات العنف الاسلامى فى الجزائر ويدعمه مباشرة الشيخ على بلحاج.
- وقد كان لأوضاع الجماعات الاسلامية الجزائرية وانقساماتها وأساليب العنف التى اعتنقتها أن حصل التيار الاسلامى الذى سمح له

(١) تتبلور الانقسامات والانشقاقات التى حدثت فى وجود :-

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية ولاتؤيد تيار جمال زيتوني وتؤيد الأمير أبو الوليد وهى :-

أ - جماعة قصر البخارى - الكتبية الخضراء.

ب - جماعة جبل اللوح - الكتبية الريانية.

ج - كتبية الأرياء.

د - كتبية القباء.

هـ - كتبية الموت .

و - كتبية غليزان.

ز - كتبية السنه

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية وتؤيد تيار جمال زيتوني وخليفته أبو ملحة وهى :-

أ - كتبية الشهداء ويقودها حسين فليشة.

ب - كتبية الغرياء أميرها سعيد عرازة.

ج - كتبية الفتح.

د - كتبية الحق.

هـ - كتبية خالد بن الوليد.

و - كتبية الانتقام.

* تنظيمات انفصلت عن الجماعة نهائية وشكلت تنظيمات أخرى وهى :-

أ - الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح.

ب - حركة الدولة الاسلامية برئاسة سعيد مخلوفى والتى تعرف بالأفغان الجزائريين وشكلت معاً جبهة جديدة باسم الجماعة الاسلامية للجهاد وتولى زعامتها مصطفى كرتالى.

بدخول الانتخابات البرلمانية ١٩٩٧ أو الذي لم يقاطعها على عدد من المقاعد لايؤهله لتواجد سياسى مؤثر حيث :-

١ - سبق للسلطات أن حظرت نشاط الجبهة الاسلامية للانتقاد ورفضت بعض التنظيمات الجهادية الاشتراك فى الانتخابات كالجماعة الاسلامية المسلحة.

٢ - أن وزارة الداخلية الجزائرية قد اشترطت تغيير مسمى الاسلام من اسم كافة التنظيمات باسم السلم فى إطار عدم الاعتراف بشرعية الأحزاب التى تقوم على أسس عقائدية وأصبح من الشروط اللازمة لاشتراك هذه الأحزاب فى الانتخابات فأصبح اسم حركة المجتمع الاسلامى (حماس) هو حركة مجتمع السلم.

٣ - بلغ عدد مقاعد التيار الاسلامى المشارك فى هذه الانتخابات ١٠٣ مقعداً فى البرلمان على النحو التالى:-

- حركة مجتمع السلم برئاسة الشيخ محفوظ نحناح لها ٦٩ مقعداً.
- حركة النهضة ولها ٣٤ مقعداً.

وقد اشترك هذا التيار فى ائتلاف حاكم بالجزائر ضم أربعة أحزاب هى :-

١ - التجمع الوطنى الديمقراطى . ٢ - جبهة التحرير الوطنى .

٣ - حركة مجتمع السلم . ٤ - حركة النهضة .

بالرغم من معارضة باقى فصائل التيار الاسلامى لهذا الاشتراك الأمر الذى أدى لزيادة حدة الخلافات بين فصائل التيار الاسلامى.

وقد تطورت الأوضاع فى الجزائر وتحولت إلى أزمة دموية وبلغ فيها

العنف حداً من الاستشراء ومذابح ومجازر جماعية ومواجهات مسلحة متعددة المصادر يكون ضحيّتها الأبرياء ويزيد من بشاعة هذا العنف أنه أوسع نطاقاً مما هو معلن أو معروف^(١) ، وجرى تعتيم من أطرافه (مرتكبيه وضحاياه) على حجمه بعد أن زاد رقعة نتيجته :-

أ - المواجهة بين أجنحة التيار الاسلامي المختلفة فيما بين الجماعات وبعضها وتصفية الحسابات بين فصائل التيار الاسلامي وبعضها البعض .

ب - المواجهات بين السلطة الجزائرية وأعضاء الجماعات الاسلامية .
ج - اشتراك ميليشيات الدفاع الذاتي التي شكلها الأهالي في القرى والمدن لمواجهة العناصر الاسلامية في ظل عجز قوات السلطة مما أوجد طرفاً آخر في الصراع .

د - تطور العنف ليطال أهالي المتعاونين مع السلطة وأيضاً أهالي أعضاء الجماعات الاسلامية في إطار عمليات الانتقام المضاد والمتبادل مما زاد من أطراف عملية الصراع .
الأمر الذي أدى إلى تعقد وتشابك الوضع بحيث لم يعد يمثل معارضة متطرفة وعنيفة لنظام يستخدم هو أيضاً العنف وقوة الدولة في مواجهة هذه المعارضة وإنما فجر حالة انقسام في السلطة نفسها ووجود صراع بين أجنحتها

(١) ويرى البعض أن حدة الخلاف ترجع إلى أن الأزمة الجزائرية تمت على أرضية اجتماعية اقتصادية تضخمت مع انهيار الحرب الباردة وقدم الاسلاميون في الجزائر طرحاً صحيحاً لمشاكل بلادهم واقترحوا حلاً خاطئاً في حين أن السلطة أخطأت في الطرح وفي عرض الحلول فحدث الصدام وترعرعت كل قوى التطرف - من كتاب الجزائر المأزق والحل - تأليف مورييس أبو النصر - دار الثقافة بيروت ١٩٩٧ ص ٢٥ (١٦٩)

وخاصة داخل المؤسسة العسكرية التي تلعب دوراً رئيسياً في الحياة السياسية^(١). وترتب على إختلاف الاتجاهات داخل السلطة حيال طرق معالجة الأوضاع ليس فقط تزايد حالة العنف وبشاعته واقتتاد وجود إرادة سياسية وحاسمة لدى هذه السلطة في وقف العنف ، وإنما اتهام بعض عناصرها بالاشتراك مع هذا العنف .

ولإزاء عجز السلطة الجزائرية عن وضع حد للتدهور الأمني ودخول الوضع في

(١) ترتب على ذلك أنه بالرغم من حدة العنف الرهيب واستمراره فإن السلطات الجزائرية عجزت عن مواجهة هذا العنف بالإجراءات الأمنية المناسبة وانقسم الاتجاه في القوات المسلحة إلى :-

أ - اتجاه يرى توسيع المواجهة الأمنية مع الجماعات الإسلامية وتطويرها لإثبات سيطرة السلطة على مسائل الأمن الداخلي وإستئصال الإسلاميين من الساحة ويعرف أصحاب هذا الاتجاه بالاستصاليين .

ب - اتجاه يعرف بمجموعة التفاهم ويرى الاكتفاء بعزل الإسلاميين عن الحياة السياسية فقط دون محاولة إستئصالهم .

ج - اتجاه يرى قبول فكرة الاحتكام للشعب عن طريق الحل الديمقراطي والسماح بانتخابات ديمقراطية حرة تشترك فيها جميع القوى السياسية وتكون نتيجة الانتخابات هي مفتاح الحل في ظل ضوابط إيقاف العنف مع فتح حوار مع التيار الإسلامي الجزائري ومحاولة إحتوائه داخل النظام وقد تردد مايلي :-

١ - ضلوع بعض أجنحة المؤسسة العسكرية في المذابح بهدف اشاعة الفوضى داخليا للضغط على التيار الآخر في صراع السلطة.

٢ - تسريب بعض الأسلحة الثقيلة من داخل المؤسسة العسكرية إلى عناصر متطرفة وتستخدم هذه الأسلحة في عمليات المذابح الجماعية.

ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابة « المقالات اليابانية » ١٩٩٧ - أن « لقد كان الحل الديمقراطي مطروحا في الجزائر، ولكن كمية الأخطاء وحجم الفساد صنعا مازقا كان الخروج منه بالحل أو بالهروب أمرا بالغ الصعوبة، أن البيروقراطية العسكرية التي استولت على الوطن الجزائري وأماله عاودتها مخاوفها من الحساب على ما جرى من نتائج الاختناق بالمعجز والفساد (كان بينه تحقيق رسمي أثبت اختلاس ٢٢ بليون دولار في صفقات سلاح على مدى عشرين سنة) ، وزادت هذه المخاوف عندما اسفرت انتخابات الجزائر سنة ١٩٩٢ عن فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ وقد تشكلت البيروقراطية العسكرية في الجزائر في أن الجبهة الإسلامية لديها حلول ناجعة لمشكلة الجزائر، ثم تصورت ان الجبهة الإسلامية للانقاذ عندما تتولى الحكم وتجدر الطريق إلى المستقبل صعبا فان أسهل الخارج لها ان تكون هي العودة إلى فتح الملفات القديمة .. وهكذا تم الغاء نتيجة الانتخابات التشريعية، وأعلن الجيش حالة الطوارئ وقرر تصفية التيار الإسلامي في الجزائر، ووجد تشجيعا من فرنسا على عهد الاشتراكيين .. ومنذ ذلك اليوم وعلى امتداد خمس سنوات أصبح القتل صناعة ثقيلة في الجزائر» ص ١٩٢

الجزائر إلى دوامة يصعب الخروج منها وتحولها إلى نوع من الحرب الأهلية يدفع
ثمنها الشعب والدولة فقد طرحت البدائل الآتية :-

أ - تدخل دولي لفرض الأمن في الجزائر خاصة بعد أن أصبح الوضع في
الجزائر يشكل خطراً على إستقرار الدول المجاورة وتزايد بشاعة العنف
ضد المواطنين فيها وانتهاك حقوق الإنسان ، إلا أن الواقع يؤكد
إستحالة هذا التدخل^(١)

ب - وساطة دولية أو عربية أو إسلامية بين القوى الإسلامية الجزائرية
والسلطات بهدف البحث عن حل للأزمة ، إلا أن الأجندة القوية في
السلطة وبعض التيارات الإسلامية رفضت هذا الاتجاه ونادت بفكرة
جزائرة الحل (الحل من داخل الجزائر)

ج - اعمالاً لفكرة جزائرة الحل فإن البديل الأكثر قبولاً هو الحوار بين
السلطة وبين فصائل التيار الإسلامي لتحقيق إنفراج في الأزمة.
يحاول إتجاه في السلطة تقييد الحوار مع التيار الإسلامي بإستبعاد :-
١ - التيار الإسلامي الذي يعزل نفسه عن الحوار مثل الجماعة
الإسلامية المسلحة وهي أكثر الجماعات إرتكاباً للعنف والمجازر في
الجزائر.

(١) وقد طالبت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية بتشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى تقصى الحقائق في العنف
الجزائري سواء من قبل السلطة أو الجماعات الإسلامية وتحديد المسؤولية عنه واتخاذ التدابير اللازمة لوقفه
وحماية المواطنين وهي منظمات العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة هيومان رايتس ووتش
ومنظمة مراسلين بلا حدود بل وطالبت بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة الوضع في
الجزائر.

- ٢ - التيار الاسلامى الذى ليس له وجود قانونى مثل الجبهة الاسلامية للإنقاذ بعد حلها وحظر نشاطها والتي لم تعد فقط هى المعبرة عن التيار الاسلامى إلا أنها أحد أهم القوى المؤثرة فيه.
- وفى مقابل ذلك فقد طرحت الجبهة الاسلامية للإنقاذ تصورها لتحقيق الحوار مع السلطات تمهيداً لتحقيق انفراج للأزمة من خلال:-
- ١ - وقف القتال وعمليات العنف وعلان هدنة عسكرية من جانب الجيش الاسلامى للإنقاذ كخطوة أولى مقابل قيام الحكومة باطلاق سراح قادة الجبهة التاريخيين عباس مدنى وعبد القادر حشاشى وعلى بلحاج.
- ٢ - طرح مشروع حوار قومى واسع تشارك فيه كل القوى والفعاليات السياسية للخروج من الأزمة الجزائرية .
- ٣ - الغاء حالة الطوارئ .
- ٤ - اعادة الاعتبار للجبهة الاسلامية للإنقاذ واحداث تغيير يسمح للشعب الجزائرى بالحرية الكاملة .
- ٥ - إصدار عفو شامل عن العسكريين فى صفوف الجيش الاسلامى .
- ٦ - اعتبار الأزمة الجزائرية أزمة سياسية وليست أزمة أمنية وأن حلها يجب أن يتم بالطرق السياسية لا بالطرق الأمنية.
- وأثر ذلك جرت عدة اتصالات سرية وعلنية بين عناصر من الجبهة الاسلامية للإنقاذ وأحد أجنحة القوات المسلحة الجزائرية أصرت من خلاله السلطات الجزائرية على أن تصدر الجبهة الاسلامية للإنقاذ باعتبارها الجماعة الاسلامية الأولى التى فجرت فى عام ١٩٩٥ موجات العصيان ضد النظام وجرت الجزائر إلى

دوامة العنف بياناً ببدء لوقف العنف بدون قيد أو شرط كمدخل للحوار بين السلطة والتيار الاسلامي^(١) .

ومن جانبها بدأت السلطات الجزائرية باتخاذ بعض المواقف لتهيئة تحقيق هذا الانفراج مثل:-

١ - إصدار قانون الرحمة وبموجبه يتم العقوب عن أعضاء الجماعات الاسلامية الذين يسلمون أنفسهم وأسلحتهم وخاصة العناصر العسكرية منهم .

٢ - اطلاق سراح الشيوخ القادة للجبهة مثل عبد القادر حشاني وعباس مدني - الا أنها أعادت فرض الإقامة الجبرية على الشيخ عباس مدني لتبنيّة الدعوة للأمم المتحدة للتدخل العسكري في الجزائر فضلاً لأن اطلاق سراحه قد هدد بحدوث مواجهة بين الأجنحة المتصارعة داخل السلطة الجزائرية.

(١) أثار امتناع وزارة الخارجية الأمريكية عن وضع الجبهة الاسلامية للإنقاذ على قائمة المجموعات والتنظيمات الإرهابية عدة تساؤلات داخل أوساط الجماعات الاسلامية خاصة:-

١ - أن القائمة الأمريكية قد ضمت الجماعة الاسلامية المسلحة وأغلقت الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي كانت أول من رفع راية العصيان ضد السلطات الجزائرية.

٢ - أن هذا الاتجاه يشير الى أن الإدارة الأمريكية لاتعتبر جبهة الإنقاذ مسؤولة عن أعمال العنف والمجازر تلقى المسؤولية فقط على الجماعة الاسلامية المسلحة.

٣ - أنه بموجب هذه القائمة فإنه لايمكن اعتبار الجبهة الاسلامية للإنقاذ منظمة إرهابية ولاتخضع لقانون الإرهاب الذي يمنع جمع التبرعات وتقديم أى نوع من المساعدات اليها وبالتالي فإنه يمكن تقديم المساعدات وجمع التبرعات لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ داخل الولايات المتحدة .

٤ - بموجب هذا الموقف أيضاً فإن أعضاء الجبهة الاسلامية للإنقاذ لهم الحق في دخول الولايات المتحدة ولايتطبق عليهم قرار منع أعضاء المنظمات المدرجة في قائمة الإرهاب من الدخول لأمريكا .

ترى الأوساط الاسلامية الجزائرية ان الادارة الأمريكية بهذا الموقف تحاول إقناع الرئيس الجزائري فإن الجبهة الاسلامية للإنقاذ من القوى الاسلامية المعتدلة غير المتطرفة وأن عليه قبول مبدأ الانفتاح على الجبهة وأعطائها قدراً من المشاركة بإعتبارها تمثل القوى الاسلامية المعتدلة التي يجب مشاركتها في الحكم بدلاً من فتح الباب أمام القوى المتطرفة .

وعلى الرغم من عدم سير المفاوضات بين الجبهة والسلطات بالشكل المرجو فقد أصدر مدني مرزاق أمير الجيش الاسلامي للانقاذ الجناح العسكري للجبهة الاسلامية للانقاذ بياناً في أغسطس ١٩٩٧ أعلن فيه وقف العمليات المسلحة وعمليات العنف من جانب الجيش الاسلامي للانقاذ ودعا إلى هدنة وسلام بين الجزائريين كبداية لتحقيق السلام في الجزائر.

ويعد صدور بيان الهدنة من جانب الجيش الاسلامي للانقاذ الغطاء السياسي الذي تحركت من خلاله أحد أجنحة القيادة السياسية للجبهة الاسلامية للانقاذ خاصة الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية^(١) أعلن عن تأييده لمبادرة وقف العنف وأيد الدعوة للهدنة بل أن الهيئة التنفيذية دعت إلى لقاء سلاح الجماعات الاسلامية وعقد مصالحة وطنية بين الجزائريين سواء كانت بين السلطات والتيارات الاسلامية المختلفة أو بين التيارات الاسلامية وبعضها البعض وتحقيق سلم دائم واستقرار بالجزائر .

طرح هذا التيار عدة مطالب واجراءات لتحقيق هذا السلم وهي :-

١ - اصدار عفو عام يضمن استعادة الذين حملوا السلاح والمطاردين

من أعضاء الجماعات لحياتهم العادية داخل المجتمع والافراج عن

المساجين واستعادتهم لحياتهم وحقوقهم .

٢ - تعويض جميع ضحايا العمليات .

٣ - الغاء حالة الطوارئ .

٤ - الدعوة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يضم جميع مؤسسات الدولة

وجميع قوى المجتمع دون تمييز .

الا أن اعلان الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ بخارج الجزائر

(١) الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ خارج الجزائر يرأسها الشيخ رابع كبير وتضم الشيوخ على جدي وعبد القادر بومخمخ وعبد القادر عمر وكمال قمازي.

برئاسة الشيخ رابع كبير تأييدها لنداء الهدنة ووقف العمليات والقتال الذي أعلنه مدنى مرزاق أمير الجيش الاسلامى للانقاذ^(١) الجناح العسكرى للجبهة الاسلامية للانقاذ، قد فجر الانشقاق والخلاف بين عناصر الجبهة الاسلامية للانقاذ نفسها وخاصة:-

١ - خلافات بين العناصر خارج الجزائر المقيمة فى لندن والسويد وبين العناصر المقيمة فى فرنسا والمانيا.

٢ - خلافات بين العناصر داخل الجزائر والعناصر خارج الجزائر.

ونتيجة لهذه الخلافات انشق جناح وعناصر الجبهة الموجود فى لندن برئاسة الشيخ احمد الزاوى والشيخ قمر الدين خريان وأسس تنظيمًا يعرف بإسم المجلس التنسيقى للانقاذ^(٢)

ويرى تيار فى جبهة الانقاذ لايوافق على المبادرة أن أمير الجيش الاسلامى

(١) الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ وفى تراجع مفاجئ عن تبنيها للدعوة للهدنة واجراء الحوار لتحقيق انفراج فى الجزائر يشكل تحولاً خطيراً أعلنت عن مقاطعتها التامة للانتخابات البلدية وناشدت جميع الجزائريين بعدم الاشتراك فيها بعد أن كانت قد تركت لهم الحرية فى خرضها والاشتراك فيها باعتبار أن مثل هذه الانتخابات لن تحقق مصلحة الجزائر وشعبها وأن الهدف الأول قبل الانتخابات يجب أن يكون تحقيق الهدنة ووقف القتال.

(٢) يسعى المجلس التنسيقى لعقد مؤتمر للجبهة الاسلامية للانقاذ يضم العناصر الخارجية لمحاولة حل الخلافات وإيقاف حالات الانقسام والتدهور وإعادة النظر فى بيانات الهدنة ووقف العمليات ضد السلطات الجزائرية وتبنى المجلس التنسيقى الجديد ضرورة موافقة القيادات التاريخية لجبهة الانقاذ وخاصة الشيخين عباس مدنى وعطى بلحاج على فكرة الهدنة ووقف العمليات .

من المعروف أن الشيخ عطى بلحاج هو الفكر السلفى يعارض بشدة فكرة الهدنة والحوار مع السلطات فى الجزائر إلا إذا عترفت هذه السلطات بشرعية الجبهة فى حين يرى تيار من الجبهة أن سمعت الشيخ عباس مدنى حيال هذه المبادرة يعد فى حقيقة الأمر إعتراض عليها لذا اشتراط الرئيس الجزائرى الأمين زروال لرفع الإقامة الجبرية عن الشيخ عباس مدنى أن يصدر الشيخ عباس بياناً رسمياً علنياً يؤيد فيه ويلاشروط الهدنة فى حين طرح الشيخ عباس مدنى على السلطات الجزائرية فكرة قيامه بإرسال رسالة مكتوبة إلى رابع كبير أمين الهيئة التنفيذية للإنقاذ فى المانيا يؤكد فيها تأييده للهدنة ويطلب أعضاء الجبهة بالالتزام بها وقد رفض الرئيس الجزائرى هذا التصور وأصر على أنه لايد أن يكون تأييد الشيخ عباس مدنى علنياً وصريحاً ومباشراً وموجهاً للشعب الجزائرى وأن يكون مصحوباً بطلب وقف أعمال العنف وأدانة الذين يرتكبون مجازر قتل المدنيين وشجبها حتى يمكن النظر فى إطلاق حرية الشيخ عباس مدنى خاصة وأنه تم إطلاق سراحه من قبل إلا أنه لم يلتزم بتعهد السابق مع السلطات الجزائرية مما أدى لإعادة إعتقاله مرة أخرى.

للإنقاذ والهيئة التنفيذية بموافقتها على المبادرة إنما يشكلان تمرداً على قيادات الجبهة التاريخية ومحاولة لتجاوزها.

كما ترتب على مبادرة الهدنة التي أعلنها الجيش الاسلامي للإنقاذ ووقف القتال في الجزائر ليس فقط خلافات وإنشقاقات داخل الجبهة الاسلامية للإنقاذ نفسها التي انقسمت إلى تيارات معارضة وأخرى مؤيدة أما في داخل الجزائر أو خارجها وإنشقاق بعض العناصر الخارجية عن الجبهة وأنشاء تنظيم جديد باسم المجلس التنسيقى وإنما ترتب عليها أيضاً تزايد الخلافات بين فصائل التيار الاسلامي وبعضها وخاصة ما بين الجماعة الاسلامية المسلحة والجبهة الاسلامية للإنقاذ فقد رفضت الجماعة الاسلامية المسلحة فكرة الهدنة وأحوار مع السلطات وهاجمت السلطة والجبهة الاسلامية للإنقاذ واعتبرت أن « حكم الدعوة إلى الحوار وإقامة الهدنة من المرتدين (السلطات الحاكمة في الجزائر) والدعوة إلى المصالحة هو نوع من الردة يقتل صاحبه ».

وقد أدى ذلك إلى حدوث نوع من الانقسام داخل صفوف الجماعة الاسلامية المسلحة نفسها أيضاً^(١)

(١) فقد أعلن أحد أجنحة الجماعة وهو تنظيم « الباقون على العهد » معارضة للدعوة للهدنة وتأييده خط الجماعة في استمرار العمليات والقتال بينما عارض جناح آخر محسوب على الجماعة وهو « تنظيم الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد » اتجاه الجماعة المعارض للهدنة وأعلن عن تأييده لمبادرة الجيش الاسلامي للإنقاذ في إيقاف العنف والدعوة للهدنة وتدرجاً بدأت بعض التنظيمات الاسلامية الجزائرية المتطرفة في اعلان تأييدها لمبادرة مدني مرزاق أمير الجيش الاسلامي للإنقاذ بوقف العمليات والقتال وإعلان الهدنة خاصة بعد أن كانت تعارضها وهي تنظيمات:-

١ - كتيبة الرحمن .

٢ - الجيش الاسلامي من خلال أميره أحمد بن عيشه على.

٣ - الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد عن لسان أميرها على بن حجر عن موافقتها على الهدنة أيضاً إلا أن بعض التنظيمات خاصة :-

١ - كتيبة الرحمن

٢ - الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد برئاسة على بن حجر

فقد أعلنت مرة أخرى عن عدم التزامها بوقف العمليات والهدنة مع السلطات

وذلك عقب اتهام قيادة التنظيمين لقوات الأمن الجزائرية باستغلال الهدنة ووقف العمليات لتصفية عناصر هذه التنظيمات والتخلص منها بالقتل.

وماتزال الأزمات الداخلية فى صفوف التيار الإسلامى الجزائرى تتفاعل وتؤدى إلى مزيد من الانشقاقات وتزايد احتمالات تصفية هذه الخلافات دموياً بين أطرافها بالإضافة لتزايد حجم المجازر ضد الأبرياء، ولم يقتصر تأثير الأزمة الجزائرية على الداخل فقط بل أنه تجاوزه إلى حدود علاقات الجزائر الدولية.^(١)

ويبقى واضحاً أن حركة التيار الإسلامى الجزائرى قد أفرزت عنفاً متزايداً وبشعاً ولم تفرز فكراً سياسياً واضحاً وأن أجنحة التيار الإسلامى الذى قبل

(١) فمثلاً انعكس هذا التأثير على علاقتها بالمغرب عقب اتهام الجزائر للمغرب بأنه يفتح حدوده معبراً للجماعات الإسلامية لتهريب الأسلحة المستخدمة فى عملياتها الأخيرة منذ يناير ١٩٩٨ بالإضافة إلى اتهام السلطات المغربية بفتح إذاعة موجهة للشعب الجزائرى باسم مبدئى، وتهاجم النظام الجزائرى، وأيضاً اتهام السلطات المغربية بأنها دأبت على استضافة قيادات إسلامية جزائرية منوئة للنظام مثل الشيخ السقبوطى وغيره. وأن غالبية العناصر الجزائرية التى ارتكبت المجازر الأخيرة تآتى عبر الحدود المغربية وتعود إلى الأراضى المغربية بعد ارتكاب جرائمها داخل الجزائر وأن هناك تواطؤ إيرانى مغربى لدعم الجماعات الإسلامية الجزائرية وخاصة عقب قبض السلطات الجزائرية على أحد عناصر الجماعات الإسلامية الذى كشف عن وجود مكاتب إيرانية فى مدينة وجدة على الحدود المغربية تتولى ربط بعض العناصر من الجماعات الإسلامية مع عناصر محسوبة على النظام الإيرانى بموافقة السلطات المغربية.

فى نفس الوقت فإن السلطات المغربية لاتكتفى بنفى هذه الاتهامات بل أنها تتهم السلطات الجزائرية بأنها تقوم بعملية استقطاب لجماعات وعناصر من البوليساريو واعداد معسكرات تدريب لها فى مناطق تندرف وتقوم بتسليحها. كما وأن السلطات المغربية تؤكد وجود مخطط لإثارة عمليات تخريبية داخل الداخل المغربى تقف من ورائه بعض العناصر داخل القوات المسلحة الجزائرية وأن السلطات المغربية ترى أن بعض القيادات العسكرية الجزائرية وعلى رأسها اللواء محمد العمارى رئيس الأركان واللواء توفيق مدين مدير الأمن الحربى واللواء اسماعيل العمارى من المخابرات العسكرية يدفعون بالعلاقات المغربية الجزائرية إلى حافة الهوية لاختفاء علامات الاستفهام حول تدهور الوضع داخل الجزائر والاتهامات الموجهة للجيش الجزائرى فيها عن طريق اشغال حرب مع المغرب لتكون حرباً وطنية تعيد جمع الشعب الجزائرى خلف النظام وإعادة الشرعية للنظام العسكرى عن طريق التعبئة الشعبية وراء المؤسسة العسكرية.

المشاركة فى الحياة السياسية مثل حركتى السلم والنهضة قد شارك فيها وفق قوانين السلطة دون أن يقدم اسهاماً خاصاً فى الفكر السياسى^(٢).

٤ - تونس :-

بدأت الحركة الاسلامية فى تونس على نهج الأخوان المسلمين حيث بدأت كحركة ثقافية مهتمة بالقرآن الكريم من خلال جامع الزيتونة وجامع سيدى يوسف فى أوائل السبعينات ، مما شكل الجذور الإخوانية لها .
ولانتشرت الحركة الاسلامية تدريجياً فى صفوف الطلاب إلا أنها بدأت تخرج من نطاق فكر الإخوان المسلمين بل بدأت تنتقد الفكر الإخوانى فى عدة مجالات ، وفى عام ١٩٧٨ إنحازت الحركة لإتحاد العمال فى مواقفه ضد السلطة وبدأت تظهر للحركة الاسلامية التونسية ملامح نشاط سياسى .
فى عام ١٩٧٩ تحولت حركة التجديد الاسلامى الى حركة الاتجاه الاسلامى وبدأت تطالب بالاعتراف بها كحزب سياسى وظهر لها إتجاه سياسى اسلامى حيث رفعت شعار الدعوة لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية وبناء المجتمع الاسلامى دون أن يكون لها بناء فكرى سياسى .

(٢) على أن الانتخابات البلدية التى أجريت فى أواخر اكتوبر ١٩٩٧ والتي قاطعتها التيارات الاسلامية عدا حركتى النهضة ومجتمع السلم (حماس سابقاً) قد أدت الى تصاعد فى المواجهة بين فصائل التيار الاسلامى وبعضها فقد تم تصفية ١٠ من مرشحي عناصر حركتى النهضة ومجتمع السلم من جانب الفصائل الاسلامية المعارضة لهذه الانتخابات ومن ناحية أخرى فإن العناصر الاسلامية المشاركة فيها قد شكت من حدوث تزوير فى نتائج الانتخابات لصالح حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يقود الائتلاف الحاكم ودعا الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم والشريك فى الائتلاف الحاكم إلى المطالبة بتأسيس لجنة مستقلة للتحقيق فى التجاوزات فى الانتخابات البلدية ودعا المجتمع الدولى إلى تأييد تشكيل لجنة التحقيق ورأى الائتلاف الحاكم أنها دعوة غير مباشرة فى التدخل فى الشؤون الجزائرية مما يزيد من حدة الخلاف بين فصائل التيار الاسلامى المعتدلة والسلطات الجزائرية .

فى نفس الوقت استطاع حزب التحرير الاسلامى أن يمد نشاطه إلى تونس وظهرت عدة عناصر تدعو إلى حزب سياسى إسلامى على نمط حزب التحرير الاسلامى ويدعو لإقامة دولة إسلامية لو بإستخدام القوة. تعرضت حركة الاتجاه الاسلامى لجملة إنشقاقات أبرزها :-

أ - جماعة الاسلاميين التقدميين : بقيادة حامد الأنيقر وترفض فكرة تكوين حزب اسلامى وتدعو لتطوير الفكر الاسلامى بحيث يلائم الحداثة والتطوير فى تونس وأن تكون مناهج الحركة مطبقة بالطرق السلمية .

ب - جماعة المسلمين المستقلين : بقيادة صلاح الدين حورش وعارضت الاتجاهات الاصلاحية لدى حركة الاتجاه الاسلامى وترمى للأخذ بالسلفية حتى الشككية منها وتدعو لإقامة الدولة الاسلامية بالجهاد والقوة .

فى ١٩٨١ بدأت حركة النهضة الاسلامية كتنظيم اسلامى غير معترف بها نشاطها برئاسة الشيخ راشد الغنوشى وقامت بأول عملياتها ضد السلطة بتدمير وتفجير مقر الحزب الحاكم وتم إعدام ثلاثة من أعضائها ومنع نشاط الجبهة .

إستمرت الجبهة تمارس نشاطها بصفة سرية وحاولت فى إنتخابات ١٩٨٩ المشاركة بعدة قوائم مستقلة وفشلت واتهمت الحكومة بأنها تريد إبعادها عن الساحة نظراً لقوتها والتفاف الناس حولها ، وإستمرت الحركة فى توسيع كوادرها من الشباب والعسكريين وإستمرت تدعو لإقامة الدولة الاسلامية تحت إطار فكر جهادى .

فى مايو ١٩٩١ تم إفشال محاولة للجبهة للإستيلاء على الحكم وقبض على ٣٠٠ من كوادرها مابين مدنى وعسكرى ثم حاولت مرة أخرى بإغتيال الرئيس زين العابدين بن على فى سبتمبر ١٩٩١ وفشلت المحاولة^(١) .
وبالرغم من نشاط العناصر الاسلامية التونسية وإتخاذها الخط الجهادى ومحاولتها إزاحة النظام الحاكم وإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية إلا أنه لا يوجد لها فكر مميز فيما يتعلق بكيفية تنظيم سلطات هذه الدولة .

٥ - ليبيا :-

يقوم النظام السياسى الليبى على فكرة اللجان الثورية الشعبية التى تعمل وفق أفكار الكتاب الأخضر لذلك فهو لايعترف بأى أحزاب أو تنظيمات سياسية غير اللجان الشعبية .

وتعد الجماعات الاسلامية فصيلاً هاماً من فصائل المعارضة للنظام الليبى ، وكان التيار الاسلامى الليبى ذوى الأصول الإخوانية مشكلاً من :-
أ - جبهة التحرير الاسلامى . ب - الطليعة الاسلامية .

وهما تنظيمان كان يعملان من خارج ليبيا وتقتصر حركتهما على إصدار البيانات التى تندد بالنظام وتهاجمه إعلامياً .

(١) ومن وقت لآخر تستغل حركة النهضة الاسلامية فى تونس الأحداث والمواقف السياسية للتعبير عن تواجدها ونشاطها وانتقادها المستمر للنظام فمثلاً دعت حركة النهضة إلى مقاطعة مؤتمر النوبة الاقتصادية (نوفمبر ١٩٩٧) وطالبت بإيقاف كافة التعاون التونسى مع اسرائيل وهاجمت السلطات التونسية ودعتها لرفع وصياتها عن الشعب التونسى ومصارحته بما يجرى من علاقات واتفاقيات مع اسرائيل مدعية بوجود اتفاقيات سرية فى هذا المجال. تسعى حركة النهضة إلى استغلال موقف تونس من اسرائيل إلى محاولة بعث نشاطها من جديد فى ضوء استمرار السلطات التونسية فى حظر نشاطها.

إعتباراً من ١٩٩٢ بدأ تيار الجهاد الاسلامى من خلال الجماعة الاسلامية المقاتلة أو تنظيم الأفغان الليبين الذى يقوده أبو عبد الله صادق^(١) فى بلورة أفكاره ونشاطه فى ليبيا وقاد عدة محاولات لإختراق القوات المسلحة الليبية وتشكيل خلايا مسلحة تهدف لتحقيق الانقلاب العسكرى والإطاحة بالنظام الليبى ، وبدأت الجماعة الاسلامية المقاتلة فى تنفيذ عمليات عنف ضد رجال الأمن فى ليبيا^(٢)، والقيام بمحاولات للتخلص من الرئيسى الليبى وأعمدة النظام وتدعوا الجماعة الى :-

* إزاحة النظام الحاكم الذى لا يطبق شريعة الإسلام .

* إقامة دولة الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية .

وترى أن الوسيلة الملائمة لذلك هى الجهاد الذى هو فرض عين على كل مسلم فى ليبيا .

وبرزت جماعة اسلامية أخرى تعرف بحركة الشهداء الاسلامية تنتهج الفكر الجهادى وخاصة ضد السلطة وقامت بعدة عمليات داخل ليبيا ضد عناصر السلطة، متأثرة فى ذلك بالجماعة الاسلامية المسلمة فى الجزائر، إلا أن هذه الجماعة بدأت تعاني من حالة انقسام شديد بدأت تتحول إلى

(١) أبو عبد الله صادق ضابط سابق فى الجيش الليبى - كان على رأس بعض العناصر الاسلامية التى تطوعت للجهاد فى أفغانستان وشكلت هذه العناصر ما يعرف بالأفغان الليبين ، وتسمى الجماعة نفسها بالجماعة الاسلامية المقاتلة وهى أحد روافد التيار الجهادى .

(٢) فى إطار عمليات العنف المتبادل بين الجماعة والسلطة فقدت الجماعة أربعة من مؤسسيها وأعضاء مجلس الشورى بها وهم صلاح فتحى أبو عبد الرحمن الحطاب - منصف قنده - عمر بوزقبة - عبد الحميد أبو على وذلك فى عمليات عنف تحت أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٧ مع السلطات الأمنية الليبية.

حرب بين أمراء الجماعة ويسعى الأمراء كل إلى تصفية الآخر والآخر
بالسلطة في الجماعة^(١)

ولكن التنظيمات الاسلامية الليبية المعارضة تهدف أصلاً لمهاجمة
النظام الحاكم والدعوة لإقامة الدولة الإسلامية دون أن تقدم فكراً أو
مضموناً سياسياً لحركتها .

٦ - السودان :-

يشكل الاسلام في المجتمع السوداني قوة تأثير هامة ومؤثرة فالأحزاب
السودانية التقليدية تعتمد على المفاهيم الاسلامية كأساس لها فحزب الأمة
هو المعبر عن طائفة الأنصار والحزب الاتحادي هو المعبر عن الطائفة
الختمية وهما أقوى الأحزاب السياسية المؤثرة في السودان والتي أصبحت
تشكل حالياً قوى المعارضة للنظام الحالي .

على أن التيار الاسلامي السوداني كان يقوده عناصر من ذوى فكر
الإخوان المسلمين والذين كان لهم تأثير ملموس على كافة الفصائل
السياسية وأصبح التيار الاسلامي السوداني تياراً ذا صيغة إخوانية.
ثم خرجت إلى الساحة جبهة الميثاق الاسلامي التي تحولت فيما بعد
إلى الجبهة القومية الاسلامية^(٢).

(١) وتركز الصراع بين تيارين الأول تزعمه محمد أبوشرنيلة والثاني تزعمه صلاح فتحى بن سليمان الذي قتل
في عملية تصفية جسدية على يد التيار الأول ويدعى بعض عناصره أن أجهزة الأمن الليبية قد أستطاعت
إختراق التنظيم الاسلامي وإستخدام محمد أبوشرنيلة في تدبير مذابح لجماعة الشهداء.

(٢) الجبهة القومية الاسلامية - هي القوة السياسية الحاكمة في السودان حالياً ويرأسها د . حسن الترابي -
وبالرغم من الجذور الاخوانية لها إلا أن الجبهة نخلت في علاقات مع النظام الايراني ومع حزب الرفاه
الاسلامي الذي حاول في مايو ١٩٩٦ تشكيل تنظيم اسلامي منافس للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين وقد
حضر هذا المؤتمر الدكتور حسن الترابي . بل أن الجبهة دعت لمؤتمر باسم مؤتمر الشعب العربي الاسلامي
حاولت فيه تجميع الفصائل والجماعات الاسلامية في البلاد الاسلامية تحت رئاستها كبديل أيضاً عن
التنظيم الدولي للإخوان .

استطاعت الجبهة بنجاح خلال تحالفها المرحلى مع الرئيس السابق جعفر نميرى من إقناعه بتطبيق الشريعة الاسلامية وصياغة القوانين الاسلامية بإعتبارها السبيل للخروج بالسودان من أزماته المتكررة والخناقة. وقد أثارت عملية تطبيق الشريعة الاسلامية تصعيد لمشكلة الجنوب السودانى وتطورها ومطالبة الجنوب بالاستقلال عن الشمال وإشتعال الأزمة وتحولها لمعارك عسكرية طاحنة .

وفى نفس الوقت فإن الحركة الاسلامية استطاعت توسيع نشاطها وزيادة كوادرها وبناء قاعدة اقتصادية تمثلت فى بنك فيصل السودانى وبعض الشركات ذات الاتجاهات الاسلامية .

بيد أن الحركة الاسلامية أيضاً قد لاقت على يد الرئيس نميرى متاعب وعراقيل كثيرة كان من بينها أعدام الشيخ محمود طه وعمره ٧٦ عاماً عندما أصدر كتاباً يصحح فيه بعض المفاهيم الاسلامية للرئيس نميرى مما أثار استياء عالمى وإسلامى داخل السودان وخارجها .

وفى عام ١٩٨٩ وصلت الجبهة القومية الاسلامية إلى الحكم بالتعاون مع بعض ضباط الجيش عن طريق انقلاب عسكرى وأعلن عن هويته الاسلامية ووسع من دائرة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وفقاً للتفسيرات التى حددتها وتم التوسع فى أسلمة كافة القوانين التى طبقت بتوسع فى

الشمال ، أما فى الجنوب حيث الأغلبية من غير المسلمين . فلم يمكن تطبيق الأحكام والقوانين الاسلامية .

وبالرغم من حكم الجبهة القومية فى السودان فإنها لم تستطع نشر تطبيق الشريعة الاسلامية ولعل من أهم أسباب ذلك :-

١ - التفاوت فى الأخذ بتطبيق الشريعة فى المناطق السودانية خاصة بين الشمال والجنوب .

٢ - عدم تجانس النظام القضائى السودانى مما يجعل من الصعب إعتبار الشريعة الاسلامية قانوناً عاماً .

وتوفر الجبهة الاسلامية دعماً لبعض الفصائل والتنظيمات الاسلامية التى ترفع شعار تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وتوفر لها الدعم المالى ومعسكرات الايواء والتدريب وتقدم لها تسهيلات كبيرة ، مما أدخل السودان فى منازعات مع دول كثيرة، وأدى لإعتباره من الدول راعية الإرهاب عالمياً، وفرض نوع من الحظر الاقتصادى عليه لولياً.

وأيضاً فإن تواجد العديد والكثير من التنظيمات والجماعات الاسلامية ذات الاتجاهات المختلفة قد انعكس على علاقة هذه التنظيمات ببعضها وعلاقتها بالسلطة السودانية والاتجاهات السياسية السودانية وأصبحت هذه الجماعات والتنظيمات تشكل متغيراً هاماً ومؤثراً فى الحياة السودانية

الداخلية أيضاً^(١)

وتقدم الجبهة فكراً سياسياً يهدف إلى تسوين وجودها في السلطة والقوانين التي تطبقها وحركتها السياسية والإقتصادية تبريراً بالاسلام .
ومن أهم آثار حكم الجبهة القومية الاسلامية تدهور الحالة الاقتصادية وانعكاس ذلك على مستوى معيشة المواطن السوداني الأمر الذي أدى لتنامى شعور عام في السودان بالضيق من حكم الجبهة وأثاره مما يحمل معه الرغبة في التخلص منه .

٧ - اليمن :-

للمجتمع اليمني تركيب إجتماعى قبلى مميز يجعل لرجال الدين

(١) مثلاً فقد تصاعدت في نوفمبر ١٩٩٧ أحداث العنف بين بعض الجماعات والتيارات الاسلامية في السودان وخاصة بين جماعة التكفير والهجرة وجماعة أنصار السنة المحمدية ، عندما حاولت عناصر جماعة التكفير والهجرة إغتيال رموز من قيادات جماعة أنصار المحمدية خاصة :-

١ - الشيخ يوسف عبد الفتاح

٢ - الشيخ عصام أحمد البشير

بمسجد الجماعة بحى أركويت بناحية واد مدنى وأدى لمقتل ثلاثة من المصلين وأصابة عشرون آخرين عندما أطلق عضوان من التكفير والهجرة الرصاص على المصلين بعد صلاة المغرب .

ترى بعض الأوساط السودانية أن جماعة أنصار السنة المحمدية والتي تعمل في حقل الدعوة منذ الخمسينات في السودان ومجالها الأساسى الدعوة بالحسنى ونيز العنف وسبق لها أن أبدت إعتراضها على سياسات قيادات المؤتمر الشعبى الاسلامى مما أثار الخلاف بين الجماعة وقيادة المؤتمر الشعبى وخاصة الدكتور الترابى .

وترى هذه الأوساط أيضاً أنه منذ هذا الخلاف دأبت جماعة التكفير والهجرة على أفتعال أحداث العنف معها :

١ - ففي عام ١٩٩٥ تم الهجوم على مسجد ضاحية الثورة ومحاولة الاعتداء على شيوخ جماعة أنصار السنة المحمدية وخاصة الشيخ الهدية والشيخ أبو زيد .

٢ - في عام ١٩٩٦ حاولت عناصر جماعة التكفير والهجرة مهاجمة مسجد أنصار السنة المحمدية في ناحية كمير عشره .

تلمح الأوساط السودانية أيضاً إلى أن قيادات المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى تستخدم عناصر التكفير والهجرة حالياً في تصفية الخلافات مع العناصر التي تحتفظ على سياستها داخل السودان .
تؤكد الأوساط السودانية أن جماعة التكفير والهجرة قد وفدت للسودان في أوائل التسعينات وأنها من أصول مصرية وأن تركزت في السودان بعد هروب أعضاء من مصر وانتقل نشاطها إلى الخرطوم .

والمشايخ والعلماء تأثير قوى ونفوذ فعال، ويجعل الاسلام جوهر الحركة فى المجتمع إتساقاً مع تعاليمه ، وتعايشاً فى كنفه على مدى تاريخ اليمن القديم والحديث والمجتمع اليمنى صنف وفق الفكر الدينى الى طائفتين هما الزيد والشوافع^(١) .

(١) الزيد :-

وهم أتباع المذهب الزيدى أحد المذاهب الشيعية وأقربها لأهل السنة أسسه الامام زيد بن على بن الحسين بن على عندما خرج على حكم الأمويين. حكم الأئمة الزيديين اليمن كنظام سياسى من خلال أسرة حميد الدين إلى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ فأنتهى الوجود السياسى للمذهب الا أن المذهب الزيدى مايزال يمثل مرجعية فقهية وعقائدية هامة ومؤثرة فى اليمن ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من التناقض بين فكر المعتزلة ومذاهب الشيعة وخاصة فى مسائل الإمامة واتجاه بعض المعتزلة لتفضيل الامام على بن أبى طالب على سائر الصحابة والذين قد سموا بعد ذلك بمتشيعية المعتزلة فإن هناك تقارب شديد بين المعتزلة وبين الشيعة الزيدية ليس فقط لثقل الامام زيد بن على على يد رأس المعتزلة وأصل بن عطاء بل ومبايعة المعتزلة والزيدية لحمد النفس الزكية فى مكة فى آخر عهد الأمويين وانما أيضاً للتقارب الشديد فى نظرية الإمامة لدى الفرقتين من حيث أن الإمامة لديهما واجبة وضرورية لإقامة الدين وسياسة الدين. فضلاً عن اتجاهات المعتزلة الأخرى التى ترى أن ارتكاب الكبيرة أو الفسق يخرج الامام عن الأهلية للاستمرار فى منصبه ويوجب خلعه من هذا المنصب، وتضيف المعتزلة أيضاً أن سلطة الامام لاتقف عند حد حماية الأمة وحفظ الأمن الداخلى والقضاء على المنازعات والفصل فى القضايا فقط بل أن لهذه السلطة مدخلاً فى كل ما هو عام ويمس مصلحة المجموع ولها كذلك أن تتدخل فى شئون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الأصح . ومن الدعائم الاخلاقية للدولة الاسلامية عند المعتزلة النظام الاقتصادى حيث أن الاطار السياسى فى الاسلام له ارتباط وثيق بتوزيع الثروة وتحديد الملكيات وبعد الحاكم الشرعى المسئول الأول عن تحقيق الضمان الاجتماعى والاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية. وقد شغلت السياسة حيزاً كبيراً من اهتمام مفكرى المعتزلة على المستويين النظرى والعملى وأخرجت مدارس المعتزلة بحوثاً متنوعة حول قضايا الفكر السياسى وخاصة قضية الإمامة. وإذا كانت فرق المعتزلة تنقسم إلى عدة فرق من بينها فرق المعتزلة المحايدى الذين اعتزلوا على بن طالب وامتنعوا عن محاربة أو المحاربة معه وفرق المعتزلة الايجابيين الذين عاشوا فى القضايا السياسية الكبرى ولم يمتنعوا عن ابداء الراى فى كل القضايا المطروحة أمامهم الا أنهم اتفقوا فى اعتبار العقل مصدراً خامساً للتشريع الاسلامى بجانب القرآن والسنة والاجماع والقياس وأيضاً فى تحديد الأصول الشرعية فى خمس هى التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(يراجع يصفة خاصة كتاب د. نجاح محسن - الفكر السياسى عند المعتزلة - القاهرة ١٩٩٧)
من أشهر فقهاء المذهب الزيدى حديثاً القاضى الشوكانى الذى تولى القضاء فى اليمن لمدة ٤٠ عاماً وأصدر عدة مؤلفات فقهية تقرب بين المذهب الزيدى وبين أهل السنة.

الشوافع : هم أهل سنة من أتباع مذهب الامام الشافعى

وبالافتتاح السياسى فى اليمن وأخذه بالتعددية الحزبية أعلن الموافقة على إنشاء عدد من الأحزاب الاسلامية وهى :-

١ - التجمع الوطنى للإصلاح

٢ - المنبر الاسلامى

٣ - حزب الحق

٤ - حزب العدل

٥ - حزب النهضة الاسلامية

٦ - رابطة أبناء اليمن

وإتجاهات التيار الاسلامى اليمنى تأخذ أحد الأشكال الآتية :-

أ - تيار سلفى مرتبط لظروف إقتصادية وجغرافية وقبلية بالتيار السلفى السعودى ويقوده شيوخ القبائل مثل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ قبائل حاشد

ب - تيار إخوانى قوى خاصة بين أوساط المثقفين يقوده الشيخ عبد المجيد الزندانى.

ج - تيار الأفغان العرب وخاصة العناصر اليمنية التى شاركت فى عمليات أفغانستان وإستطاعت أن توفر فى اليمن المأوى الأمن للعديد من أعضاء مختلف الجماعات الاسلامية مستغلة الأوضاع القبلية والجغرافية، وأصبح اليمن معبراً لحركة العناصر الاسلامية من وإلى أفغانستان وإلى جميع الأماكن التى تتوجه إليها هذه العناصر ويقود هذا التيار الشيخ طارق الفضلى والشيخ مقبل الوادعى .

ومع ذلك لم يحقق التيار الاسلامى فى الانتخابات اليمنية ١٩٩٧ نجاحاً يتلام من حجم إنتشاره وقوة تأثيره ، بل على العكس فقد بدأ النظام فى اليمن يضع قيوداً على حركة هذا التيار بإتخاذ قرارات للحد من قوة تأثير المعاهد الدينية فى المجتمع اليمنى ووضعها تحت إشراف وزارة التعليم والحد من أثارها^(١).

وبالرغم من حصول التيار الاسلامى على ٥٢ مقعداً فى البرلمان من

(١) المعاهد الدينية - مدارس تابعة للتيار الاسلامى يبلغ عدد الطلاب بها مايقرب من مليون طالب - لاتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم اليمنية وتخضع لإشراف حزب التجمع الوطنى للإصلاح ويقوم الحزب بتوفير فرص التدريس بها لأعضاء الجماعات الاسلامية الهاربة من الملاحقة الأمنية فى بلادها وتعتبر مغارخ للإتجاهات السلفية المتشددة ، وكان حزب التجمع للإصلاح يرفض مناقشة مبدأ وضع هذه المعاهد تحت إشراف وزارة التعليم مستنداً إلى مشاركته فى الائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر الشعبى الحاكم حتى قبل إنتخابات ١٩٩٧ - ولكن بعد هزيمة التيار الدينى فيها بدأ النظام يضع يده على هذه المعاهد ويخضعها لإشرافه ويرى السيد جون ديكوكس مسئول الحركات الدينية بالخارجية الأمريكية أن المعاهد التعليمية تعد مغارخ لإعداد المتطرفين حيث تضم ٣٠٠ ألف طالب وبها جامعتان هما جامعة الإيمان والإحقاق ويقوم بالتدريس فيها عناصر اسلامية متطرفة يبلغ عددهم ٢٠٠٠ متطرف إسلامى جميعهم هاربين من دولهم وحصلوا على الإقامة والموى عبر هذه المعاهد وأكثرهم من الأفغان العرب وأن العناصر المتطرفة والأصولية فى اليمن وخاصة بحزب الإصلاح وعلى رأسهم الشيخ عبد المجيد الزندانى والشيخ ياسين عبد العزيز ومعهما مجموعة من المتشدددين وعلى رأسهم طارق الفضلى ومقبل الوداعى من قيادات الأفغان اليمنية التى تتولى الإشراف على هذه المعاهد وتدعيمها (نقلاً عن دراسة منشورة بجريدة الحياة ٢٣ ابريل ١٩٩٧) وأيضاً فإن الدراسات التى تناولت التعليم الدينى أكدت على مدى فاعلية هذه النوع من التعليم ومدى تأثيره خاصة أنها أظهرت أن التعليم الدينى مبنى أساساً على العلاقة الشخصية بين الأستاذ (الشيخ) ومريده وكانت هذه العلاقة ونوعيتها ومستواها تاتى قبل نوعية ومستوى التعليم والتدريس ذلك أن الشيخ كان يعلم التلميذ ويربطه برباط روحى يتجاوز تأثيره ما فى الكتب من معرفة عن ترجمة هلكوت حكيم لكتاب ينكول كراندن ومارك كابوريو الكتاب، المدرسة، نقل المعرفة فى العالم الاسلامى باريس ١٩٩٧ مترجم ومشتور فى بيروت ١٩٩٧ .

الا أننا نرى أن ظاهرة التعليم الدينى ومدارسه ليست قاصرة أو مصاحبة للدين الاسلامى فقط وإنما هى ظاهرة مصاحبة للاديان سواء أكانت سماوية أو وثنية وذلك للطبيعة الخاصة للتعاليم الدينية القائمة على التلقى الجوانى والارتباط بالمعلم.

وإذا كان البعض قد وصف المدارس الاسلامية بأنها مغارخ للارهاب الاسلامى فإننا نرى أن هذا الوصف مرتبط باتجاهات سياسية ذات أهداف خاصة فضلاً عن أن مطلق هذا الوصف لم يستخدمه فى وصف المدارس والمعاهد الدينية اليهودية فى اسرائيل التى يمارس طلبتها وأساتذتها العنف بشكل منظم فمثلاً فى قضية شارع بار ايلان حين أصر طلبة المعاهد الدينية اليهودية على منع السيارات من المرور يوم السبت بالقوة وأيضاً تزعم طلبة المعاهد الدينية عمليات المواجهة مع الفلسطينيين وبناء مستوطنات جبل العمود - حار عاموه - تحت ستار دينى

أصل ٣٠١ مقعداً إلا أن السلطات اليمنية تسعى لاستيعاب قوة هذا التيار عن طريق ضم قادة التيار الاسلامى اليمنى إلى عضوية المجلس الاستشارى اليمنى^(١)

٨ - دول الخليج العربى :-

تفرض طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى والإقتصادى القائم فى دول الخليج العربى إعتبار الاسلام أحد أهم مقومات هذا النظام لذا فإن حركة الجماعات الاسلامية فى هذه المنطقة كانت تركز على المواقف الآتية :-
أ - تحرك الأقليات الشيعية لتحسين وضعها داخل المجتمع ذا الأغلبية السنية خاصة فى البحرين، مع محدودية هذا التحرك وعدم تجاوزه لحد الشرعية.

ب - تبدى بعض الطوائف الشيعية تعاطفاً مع النظام الايرانى كان يتجاوز هذا التعاطف فى بعض الأحيان الحدود المسموح به سياسياً وأمنياً فى هذه الدول .

ج - تطور التعاطف الذى يبديه الشيعة فى الخليج والجزيرة مع النظام الايرانى فظهرت عدة تنظيمات سياسية يدعمها النظام الايرانى تضم عناصر شيعية وسنية فظهرت مثلاً منظمة الجزيرة العربية والتى تتفرع عنها عدة تنظيمات لحزب الله - الذى يتخذ من لبنان مقراً وقاعدة له - فظهر حزب الله السعودى وحزب الله البحرينى.

(١) المجلس الاستشارى اليمنى - هيئة عليا استشارية تابعة لرئيس الجمهورية أنشأت بعد انتخابات ابريل ١٩٩٧ - مكونة من ٥٩ عضواً برئاسة الرئيس اليمنى - وتتولى دراسة ومناقشة القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا لليمن وإبداء الرأى والمشورة بما يسهم فى اعداد الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة.

وهذه الهيئة تجمع بين مهام السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى أن واحد فرئيس الهيئة هو رئيس الجمهورية ويتم اختيار الأعضاء فيها بالتعيين ولها مهام تتعلق بالتشريع.

وأصبحت الأهداف المعلنة لهذا التيار هو ازالة الأنظمة الحاكمة فى هذه المنطقة وإقامة الدولة الاسلامية التى تطبق الشريعة الاسلامية وأن يتم ذلك بالقوة والجهاد.

د - بدأت تنتشر منظمات وجماعات اسلامية ذات اتجاهات جهادية مثل منظمة الجهاد الاسلامى ومنظمات الجهاد فى دول الخليج وقامت بعدة عمليات فى هذه الدول بالإضافة إلى اصدارها العديد من المنشورات التحريضية ضد الأنظمة فى هذه الدول.

هـ - تبلور أيضاً وجود تنظيمات للتكفير والهجرة كالتنظيم الذى يرأسه أبو محمد المقدسى ويتخذ من الأردن مقراً له وهو تنظيم سلفى - يرفضه السلفيون فى الجزيرة والخليج وهوينادى بتغيير الأنظمة الحاكمة بالعنف والقوة ويكفر من ينادى بالديمقراطية وقد أصدر التنظيم مؤلفين هما «ملة إبراهيم» والأجوبة المثيرة على أسئلة أهل الجزيرة» يروج فيها لأفكاره.

و - تبقى لحركة الأخوان المسلمين فى دول الخليج إنعكاسات مؤثرة فى جانبها المتعلق بالدعوة الدينية وأيضاً لها تأثير فى مجال الفكر السياسى .

* الكويت :-

ونظراً للطبيعة الخاصة بالنظام السياسى الكويتى لوجود برلمان منتخب بإنتخابات عامة تخوضها تكتلات سياسية من بينها التيارات الاسلامية فإن الحركة الاسلامية فى الكويت إمتازت عن غيرها من دول الخليج بما يلى :-

١ - أن مسألة الدين تكون فى كل التيارات السياسية الكويتية سواء

أكان التجمع الديمقراطي أو التجمع الوطني أو لدى المستقلين أو
التجار أو العائلات القوية أحد أهم نقاط البرامج الانتخابية من
حيث التأكيد على عدم فصل الدين عن السياسة وضرورة تطبيق
الشريعة الإسلامية.

٢ - أن لحركة الأخوان المسلمين رافد قوي في الكويت أكثر من غيرها
من دول الخليج .

٣ - أن الاتجاهات الدينية التقليدية والمحافظه في الكويت دخل عليها
تأثير بعض إتجاهات دينية جديدة تميل لاستخدام العنف ومتأثرة
بالتجربة الايرانية، وتبلور أعمال عنف داخلي ترتكبها بعض
الجماعات الإسلامية منذ عام ١٩٨١^(١) .
إلا أنه بعد انحسار الغزو العراقي للكويت بدأت الإتجاهات
الإسلامية التي تطالب بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية في
الكويت بالمطالبة بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية .
على أنه وفي منتصف شهر نوفمبر ١٩٩٧ أعلن عن تأسيس
جماعة إسلامية جديدة في الكويت باسم . الحركة السلفية العلمية .

(١) من أمثلة ذلك :-

- قيام منظمة الجهاد الإسلامي بعملية الهجوم على السفارة الأمريكية والسفارة الفرنسية عام ١٩٨٣ .
- تفجير بعض المقاهي الشعبية في يوليو ١٩٨٥ مما أدى لقتل ١١ مواطناً وقد حدث تضارب في
بيانات بعض المنظمات التي ادعت كل منها مسئوليتها عن الحادث فمنها جماعة الجهاد
الإسلامي وأيضاً أعلنت الأولوية الثورية العربية عن مسئوليتها هي الأخرى عن الحادث .
- حريق مصفاة يتروى في ميناء الكويت .
- حريق سوق السلاح .
- محاولة إغتيال بعض الصحفيين الكويتيين مثل رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية في إبريل
١٩٨٥ .
- قيام حزب الدعوة الشيوعي العراقي المعارض لنظام الحكم في العراق والوالي لايران بتنفيذ محاولة
إغتيال أمير الكويت في مايو ١٩٨٥ .

وتم انتخاب الشيخ حامد بن عبد الله العلي أميناً عاماً لها وترى الحركة أن العنف الذي تمارسه بعض الجماعات الإسلامية في بعض البلاد العربية والإسلامية إنما هو ناتج عن العنف السياسي الذي تمارسه بعض الحكومات ضد هذه الجماعات .

أنشأت الجماعة صحيفة باسم المشكاة تتولى نشر الدراسات والحوار والتعبير عن اتجاهات الجماعة في مقاومة موجة اللاحاد والهجوم على الإسلام أو تلك التي تعرض الإسلام بصورة بعيدة عن جوهره وحقيقته والتي بدأت تنتشر بين المثقفين في الكويت مؤخراً، وتعد التيارات الإسلامية الكويتية من جهات التمويل المالي الهامة للجماعات والتيارات الإسلامية في العديد من البلاد .

واستطاع التيار الإسلامي الكويتي دفع الحكومة للتقدم بمشروعات قوانين حازت موافقة البرلمان تلبي بعض مطالب هذا التيار مثل قانون منع إقامة الحفلات الموسيقية للموسيقى الغربية الذي صدر عام ١٩٩٧ .

* دولة البحرين :-

لدولة البحرين تركيب إجتماعي وسكاني يجعل لطائفة الشيعة وضعاً خاصاً من حيث أغلبيتها في المجتمع والتيار الإسلامي في البحرين تيار شيعي يتحرك للمطالبة بقدر من الحقوق السياسية والدينية له.

إلا أنه يجب القول أن نجاح الثورة الإيرانية في إقامة جمهوريتها الإسلامية وإندلاع الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الكويت، والتواجد العسكري الغربي في الخليج ، والمحاولة الأمريكية لإحتواء

إيران ساهم فى إنتقال ظاهرة عنف بعض الجماعات الاسلامية فى حركتها وفى دعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وإعتبار نموذج الجمهورية الاسلامية الايرانية هو النموذج واجب التطبيق .

واتسع نطاق عمليات العنف الدينى فى البحرين لتدخل إلى عمليات المواجهة المباشرة بين السلطات وبين عناصر التيار الدينى من خلال المظاهرات وعمليات التفجيرات والاعتقالات والتصفيات المتبادلة تتسع ويزيد عدد ضحاياها .

لم يبلور ذاك التيار أى فكر سياسى لإقامة الدولة التى يسعى إليها سوى إعتبار النموذج الايرانى الذى يراه واجباً للتطبيق .

٩ - السعودية :-

النظام السعودى يستند فى شرعية حكمه وفى شريعته القانونية المطبقة الى الدين الاسلامى الأمر الذى حد من مبررات الدعوة لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بالإضافة للمكانة الروحية الخاصة للسعودية بإعتبارها أرض المقدسات الاسلامية فإن النظام السعودى أيضاً من خلال مشروعات تطوير الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة قد إكتسب الاحترام والتعاطف الاسلامى معه الأمر الذى أدى لتقليص كثيراً من مبررات نشاط أى جماعات اسلامية فيها .

إلا أنه يجب القول بأن عملية إقتحام المسجد الحرام^(١) والتى قادها جيهمان العتيبى عام ١٩٧٩ كانت المحاولة الاولى لابراز مظهر تأثير

(١) قامت على أساس فكر شيعى وهو وجود المهدي المنتظر وهى تحالف الأصول السنية السلفية المستقرة فى

السعودية التى يسودها المذهب الوهابى السلفى .

الجماعات الاسلامية فى المجتمع السعودى ، وكان من المعتقد أنه بعد تصدى رجال الدين فى السعودية للفكر الدينى وراء هذه الجماعة قد أفقدها عنصر الجذب لدى الشباب وبالتالي قضى على إمكانية تواجدها ، ألا أن الأحداث التى شهدتها المنطقة الشرقية فى عام ١٩٨٠ بهدف أحياء النشاط الشيعى بين الأقلية الشيعية فى هذه المنطقة ، فضلاً عن أحداث التفجيرات الأخيرة وآخرها حادث الخبر عام ١٩٩٦^(١)، تؤكد على أن هناك تياراً إسلامياً سواء أكان شيعياً أم سنياً يدعو لإقامة الجمهورية الاسلامية فى شبه الجزيرة العربية ويتخذ من نظام الجمهورية الايرانية نموذجاً واجباً التطبيق وأياً ماكان السبب فى هذا التحرك وأياً كان حجة فقد تحول من تيار غير محسوس إلى تيار ملموس .

هذا بالإضافة للنشاط السياسى المعارض للسلطات السعودية والذى تمارسه قوى سياسية تتخذ لندن مقراً لها مثل الدبلوماسية السعودى السابق محمد المسعرى والذى يغلف نشاطه السياسى بالدين داعياً لتطبيق مبادئ الاسلام الحقه ولم يقدم هذا التيار أى فكر سياسى محدد.

١٠ - العراق :-

ويعانى العراق من مشكلة الانقسام القومى فهو كمجتمع يتكون من عرب وأكراد وتركمان ويعانى أيضاً من التعدد الدينى فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية والأقليات الدينية مثل البهائية والصائبة واليزيدية والتركيب الطائفى من سننى وشيعى الأمر الذى أدى لوجود العديد من الجمعيات الدينية المختلفة وكان نشاطها مقصوراً على البرامج الثقافية الدينية، ولم يظهر أى نشاط سياسى لها الا اعتباراً من فبراير ١٩٦٠ أثناء

(١) الحادث كان موجه ضد القوات الأمريكية التى قتل فيها ١٩ أمريكياً بتفجير المبنى الذى كانت تتواجد فيه

القوات أعلن حزب الله السعودى مسئوليته عنه .

حكم الرئيس عبد الكريم قاسم عندما:-

١ - أسس زعيم الإخوان المسلمين الشيخ نعمان السامرائي أول حزب سياسي إسلامي في العراق باسم الحزب الإسلامي العراقي وضم إليه عناصر كثيرة من السنة والشيعة.

٢ - أسس الشيخ عبد العزيز البدرى حزب التحرير الإسلامي العراقي. ولكن اعتباراً من ١٩٦١ منعت السلطات العراقية النشاط السياسي الحزبي وحرمت الممارسة الحزبية وحلت الأحزاب الدينية واعتقلت قادتها وكوادرها. لجأت الحركات الإسلامية منذ هذا التاريخ إلى العمل السري والتنظيمي الصامت وبدلاً من اختفاء الأحزاب السياسية الإسلامية في ظل هذا المناخ فقد شهدت الساحة العراقية بروز عدة أحزاب سياسية إسلامية أخرى كان أبرزها فضلاً عن الحزب الإسلامي العراقي حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي العراقي كلاً من :-

١ - حزب الشباب المسلم العقائدي بزعامة الشيخ عبد الكريم الجزائري وهو حزب سني.

٢ - حزب الدعوة الإسلامية وهو حزب شيعي. واتبعت جميع هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية استراتيجية واحدة تقوم على تجنب العمل السياسي المباشر والاصطدام بالسلطة والاكتفاء بالعمل من خلال مؤسسات دينية فقط.

وفي عام ١٩٦٨ خاض جناح حزب البعث الحاكم في العراق معركة شرسة

ضد الحركات الاسلامية المختلفة واعتقل وأعدم الكثير من أعضائها وصفى المعاهد والمدارس والكلية الاسلامية فى محاولة لتحجيم التيار الاسلامى مما أدى إلى أن تجمد الحركات الاسلامية حركتها تحت وطأة عنف ملاحقة السلطات لها.

الا أنه وبعد انتصار الثورة الاسلامية وإقامة نظام الجمهورية الاسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تفجرت المواجهة بين السلطات العراقية والحركات الدينية الشيعية وراح ضحيتها العديد من كبار رجالها الذين اتهمت السلطات بتدبير تصفيتهم وعلى رأسهم السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٨٠، ورددت منظمة العمل الاسلامى الشيعية بالقيام بعده عمليات حاولت فيها اغتيال عدد من رموز النظام وتفجير بعض المراكز الحساسة ولكنها كانت محاولات فردية ومحلية ومحدودة.

بعد نشوب الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠ أسست بعض الحركات الاسلامية الشيعية العراقية فى طهران تنظيم « الجيش الاسلامى الثورى لتحرير العراق » تحول فيما بعد إلى « المجلس الاسلامى الأعلى للثورة الاسلامية العراقية » بقيادة محمد باقر الحكيم وحاول القيام بعده عمليات عسكرية ضد النظام العراقى، الا أن توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ قد انعكس على نشاط الحركات الاسلامية العراقية التى جمدت إلى حد كبير من نشاطها.

على أنه وبعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وماتلاها من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وبداية الأزمات الخطيرة فى المنطقة من جراء السياسة العراقية وآخرها فى فبراير ١٩٩٨ فإن إتجاهات كثيرة للمناداة بتفكيك العراق على أساس

دينى طائفى وقومى بدأت تظهر قد يكون لها عواقب وخيمة^(١) بالإضافة إلى أنه صاحبها أيضاً تطورات فى اتجاهات السلطة والجماعات الاسلامية على النحو

(١) بالرغم من تسوية أزمة العراق فى ١٩٩٨ بشكل جنب منطقة الخليج والمنطقة العربية حدة أزمة طائفية، إلا أنه كشف عن وجود مخطط يهدف إلى تقسيم العراق إلى ٣ دويلات على أساس دينى طائفى وقومى وهى:-

١ - دولة شيعية فى الجنوب

٢ - دولة كردية فى الشمال

٣ - دولة سنية فى باقى مناطق العراق

باعتباره وضعاً أفضل بالنسبة للمنطقة والعالم من حيث :-

١ - أن تقسيم العراق يضع حداً نهائياً للتهديد الذى يشكله على منطقة الخليج وعلى موازين القوى فى الشرق الأوسط لأنه يسمي إلى الهيمنة على منطقة الخليج وهى ليست سياسة جديدة اخترعها صدام حسين بل سياسة قديمة للعراق منذ الخمسينات.

٢ - ثبوت فشل السياسة التى قامت على أساس أن العراق الموحد يشكل عنصر استقرار فى المنطقة ويساهم فى المحافظة على موازين القوى فيها بينما يشكل العراق المفكك عنصر تهديد لهذه المنطقة، إذ أن الأمر الأساسى ليس أن يكون العراق مستقر أو غير مستقر فى الداخل بل الأمر الأساسى هو وضع حد نهائى وفعلى للتهديد الذى يشكله ولا يتحقق هذا الهدف، إلا بإنهاء العراق وتفكيكه، كما حدث بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا.

٣ - إن تجارب السنوات الماضية أثبتت أنه من الخطأ الاعتماد على العراق كحاجز لمنع إيران من الهيمنة على الخليج أو كقوة رادعة لآية أطماع إيرانية توسعية فى المنطقة لأن العراق قام باستغلال انتصاره فى حربه مع إيران فى غزو الكويت كخطوة أولى فى طريق السيطرة على منطقة الخليج وتغيير موازين القوى فيها .

٤ - أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات يحزر الشيعة والاكرد وحتى السنة من اضطهاد النظام العراقى، يسهل إقامة علاقات مع هذه الطوائف.

هناك عدة أخطار جسيمة من وراء تقسيم العراق يجب أخذها فى الاعتبار وهى:-

١ - خطر شيعى يتمثل فى قيام الدولة الشيعية فى الجنوب العراقى بأقامة علاقات وثيقة بإيران لتشكيل تحالفاً شيعياً فى المنطقة ينتقل تأثيره إلى البحرين والمنطقة الشرقية فى السعودية إن لم يكن دافعاً للأكثريّة الشيعية فى العراق للاستيلاء على كل الحكم فى العراق وتكوين كتكتل شيعى مع إيران .

٢ - الخطر الكردى فى حالة تفكيك العراق وإقامة دولة كردية فى شمال العراق تجذب إليها أعداد كبيرة من أكرد تركيا وإيران وسوريا وتشكل كياناً كردياً يثير المتاعب فى المنطقة كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه قد يدفع تركيا تحوفاً من نشاط حزب العمال الكردستانى للتحرك عسكرياً لضم شمال العراق قبل أن يستقل كدولة كردية وتعيد أيضاً المطالبة بمنطقة الموصل ذات الانتاج البترولى والتى كانت تزعم أنها كانت جزء من أراضي الدولة العثمانية.

٣ - اتحاد السنة العراقيين مع الأردن أو سوريا أو نشوب نزاع بين الدولتين على ضم ماتبقى من العراق عند تقسيمه وهو الجزء الأفقر ويضم السنة بعد فصل الجنوب والشمال الذين يضمن الثروات النفطية.

٤ - أن تقسيم العراق وتفكيكه كدولة دينية أو عرقية يعنى خلق أفغانستان أخرى فى المنطقة مع ما يؤدى ذلك من أخطار هائلة تطل كافة أطراف المنطقة ومصالحهم وقد تزكى حرباً دينية طائفية.

التالى:-

أولاً : بدأت الحركات والجماعات الاسلامية فى اعادة بلورة نشاطها واحياء

حركتها من جديد على النحو التالى :-

١ - اعدت حركة الإخوان المسلمين تنظيم صفوفها وتم تشكيل تنظيمين

لحركة الإخوان هما:-

أ - تنظيم الكتلة الاسلامية بزعامة فلاح السامرائى والشيخ محمد الألويسى.

ب - الاعلان عن نشاط الحزب الاسلامى العراقى مجموعة لندن بزعامة الدكتور اسامة التكريتى واصداره نشرة شهرية باسم دار السلام.

٢ - ظهور حركة اسلامية بين الاكراد العراقيين على النحو التالى :-

أ - تبلور نشاط الحركة الاسلامية الكردية بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز.

ب - ظهور نشاط ما يعرف باسم الاتحاد الاسلامى فى كردستان العراق.

٣ - نشاط الحركات الاسلامية الشيعية حيث نشطت:-

أ - حركة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية قوات بدر بقيادة محمد باقر الحكيم.

ب - حركة جند الإمام والتى يرأسها الشيخ عبد اللطيف الخفاجى.

ج - حزب الدعوة الشيعى^(١) الذى انشقت عنه مجموعتين:-

(١) وبالرغم من أن حزب الدعوة الاسلامية هو الفصيل الاكبر والأقدم من القوى الاسلامية العراقية المعارضة للنظام العراقى إلا أنه يعاني من حالة من الانشقاق والخلافات الداخلية عقب طرح الشيخ محمد مهدى الأصفى عضو المكتب السياسى منهج جديد يحالف منهجية الحزب والتى قامت على الشورى والانتخابات الهرمية داخل الحزب إلى ضرورة أن يقوم الحزب على البيعة لولى الأمر وحدده يمرشد الثورة الايرانية خامنئى وقد قام الحزب بعدة عمليات كان أبرزها محاولة إغتيال عدى النجل الاكبر للرئيس العراقى صدام حسين عام ١٩٩٦.

* حزب الدعوة - خط الولاية ويرى ضرورة الارتباط بالولي الفقيه ويتزعمه كاظم الجائزى.

* حزب الدعوة - مجموعة لندن - ويتمسك بمبادئ الحزب القديمة ويرفض الارتباط بالولي الفقيه وعلى رأسه نزار الأصفى.

ثانياً : وإذا كانت جميع الحركات الاسلامية ممنوعة من العمل بشكل رسمى وعلى فى العراق فإن السلطات العراقية فى نفس الوقت تسعى للبس الثوب الاسلامى واستقطاب أى اتجاهات اسلامية حيث يقوم حزب البعث العراقى بما يمكن أن نسميه الحملات الايمانية ومضاغفة دروس الدين فى المدارس وإصدار الأوامر لأعضاء الحزب بالانخراط فى صفوف الحركة الدينية، بل إن نائب الرئيس العراقى عزت الدوى يت رأس أحد الحركات الصوفية السلفية التى تحظى بدعم السلطات العراقية.

١١ - الأردن :-

السلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها خاصة من أنتسابها الى الرسول الكريم فضلاً على إعتمادها على العشائر كقاعدة مستقرة للدولة .
وأيضاً فإن للجماعات الدينية وضع خاص فى الأردن لا يتمثل فى نشاطها ضد السلطات الأردنية بل لتتنوعها بالرغم من حظر نشاطها ولارتباطها ببعض الحسابات السياسية الإقليمية مثل :-

أ - حزب التحرير الاسلامى :- وهو من أصل أردنى ومحظور نشاطه حالياً بها .

ب - الإخوان المسلمين :- وللإخوان المسلمين تواجد فى الأردن تتحكم فيه عدة إعتبارات منها :-

* جماعة الإخوان الأردنية وإن كانت تمارس نشاطها فى مجال الخدمات الجماهيرية والإقتصادية فإنها تمارس نشاطها حالياً

فى إطار حزب جبهة العمل الاسلامى الذى يعد أكبر الأحزاب
المعارضة فى الأردن^(١).

* جماعة الإخوان المسلمين السورية وتدخل فى لعبة الشد والجذب
بين الأردن وسوريا وكان النظام الأردنى يحتضنها أثناء خلافه
مع النظام السورى ويقوم باعتقال عدد كبير من أعضاء هذه
الجماعة المعادية لسوريا وذلك كخطوة لبدء حسن النوايا
تجاهها.

ج - منظمة الجهاد الاسلامى وإن كانت لم تمارس نشاطاً فى الأردن إلا
أنها عام ١٩٨٤ هددت النظام الأردنى فى حالة إستمراره فى تقديم
الدعم والمساندة للعراق ضد إيران .

د - حركة حماس والجهاد الفلسطينى ولهما تواجد مقيد بالأردن بعدم
ممارسة أى نشاط يضر بمصالح الأردن وخاصة فى العلاقات مع
اسرائيل .

هـ - المنظمات والجماعات الاسلامية المعارضة للأنظمة الحاكمة فى
الخليج.

ولم يتبلور نشاط ملموس للتيار الاسلامى الا فى حملات المعارضة
المنظمة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والرد على الاستفزاز الاسرائيلى
لمشاعر المسلمين وقاد هذا التيار المظاهرات الشعبية العارمة فى الأردن ضد
حكومة الكباريتى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خطوات الإصلاح الاقتصادى وفى
مظاهرات معن عام ١٩٩٨ احتجاجاً على التهديد الأمريكى للعراق.

(١) وتمتاز حركة الإخوان المسلمين فى الأردن عن غيرها من فروع الجماعة فى البلاد العربية والاسلامية بأنه
خلال أكثر خمسين عاماً من وجودها على الساحة الأردنية احتفظت بعلاقات طيبة بالعرش الأردنى، فلامى
مارست العنف ضده ولاهو أيضاً مارس العنف ضدها اللهم ، بعض الحالات التى انسحبت من الحركة
وانضمت لحزب التحرير فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وطارتها السلطة بعنف فأثرت الانسحاب
إلى الهدوء.

تعرض حزب جبهة العمل الاسلامى الجناح السياسى لحركة الإخوان المسلمين لحالة من الانقسام للخلاف حول عدة قضايا كان من بينها مثلاً المشاركة فى الانتخابات الأردنية الأخيرة عام ١٩٩٧ وانحصر بين تيارين الأول للشيوخ فى الجماعة والثانى للشباب وهو الأمر الذى إنعكس على قوة الجماعة وتأثيرها .

وتحركات بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين الأردنية من أجل

حشد حملة شعبية لمقاطعة الانتخابات التشريعية واستطاعت :-

١ - اقناع مجلس شورى جبهة العمل الاسلامى بتأييد قرار جماعة الإخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات على الرغم من وجود خلافات قوية بين عناصر الجماعة حول هذا القرار^(١)

٢ - ضم ٦ أحزاب معارضة سياسية إلى مقاطعة الانتخابات .

٣ - الحصول على موافقة قيادات النقابات المهنية الأردنية على عدم الاشتراك فى هذه الانتخابات .

٤ - أيدت بعض الشخصيات السياسية المستقلة وعلى رأسهم رئيسا وزراء و٧ وزراء سابقين و١٢ عضو فى مجلس النواب وشخصيات هامة ومؤثرة مقاطعة الانتخابات .

ويرجع هذا الموقف الذى أتخذه حزب جبهة العمل الاسلامى تحت تأثير

(١) وبالرغم من تصاعد موجه مقاطعة الانتخابات فى الاردن التى قادتها جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الجماعة نفسها قد حاولت أيضاً وضع شروط قاسية لاتمس الحكومة فقط بل النظام كله فى الأردن حين طرح الشيخ عبد المجيد ذنبيات المراقب العام للإخوان إمكانية المشاركة اذا قبلت الحكومة بالحوار حول عدة قضايا أهمها عدة قوانين صدرت عن البرلمان الأردني منها :-

- معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية وقانون الانتخابات النيابية الحالى وخطوات الإصلاح الاقتصادى، رفض الملك حسين فكرة الحوار مع الجماعة حول أى موضوع يمس الشئون الدستورية ووصفها بأنها الثوابت الأردنية التى لا حوار فيها خاصة أنها موضوعات طرحت بالطريق الديمقراطى واتخذ فيها قرار بأغلبية أعضاء مجلس النواب وترفضها جماعة الإخوان .

وبالرغم من ذلك فقد تقدم للإنتخابات ٥٦١ مرشحاً لشغل ٨٠ مقعداً فى ٢١ دائرة مقاعد فى المجلس منهم ٨ دوائر لتمثيل الاقليات المسيحية والشركية والشيشانية بالأردن .

جماعة الإخوان مع إلى فقد حركة الإخوان سيطرتها على الشارع الاسلامى وفقد قدرتها على فرض رؤيتها السياسية والاستراتيجية على التيار الاسلامى الأردنى الأمر الذى أدى إلى أن تفقد الكتلة الاسلامية فى البرلمان الأردنى قبل انتخابات ١٩٩٧ قدرتها على السيطرة والتحرك داخل المجلس كما وأنها فشلت فى تحديد موقف يساعد على بلورة توجهاتها.

وأيضاً فشلت فى تمرير أيا من القوانين الهامة التى سعت إليها مثل منع التصديق على معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أو منع إصدار قوانين مثل قانون الانتخابات أو الغاء قانون حظر التعامل الاقتصادى مع اسرائيل .

وقد أدت هذه الخلافات أيضاً إلى حدوث عدة إنشقاقات واستقالات هامة ومؤثرة داخل الحركة وداخل حزب جبهة العمل الاسلامى وبزيادة هذه الانشقاقات والخلافات المستمرة وتزايد أعداد المستقلين تبلور إتجاه يرمى إلى انشاء حزب جديد يكون بديلاً عن حزب جبهة العمل الاسلامى ليعلن عن مرحلة أخرى لانشقاق التيار الاسلامى الأردنى ويمثل مرحلة جديدة لتواجهه فى الأردن^(١).

وقد أدت عدة عوامل سياسية إلى إعتبار الأردن هو الساحة الخصبة للجماعات الاسلامية سواء للإعتراض على سرعة التطبيع الأردنى الاسرائيلى وحرارة العلاقات بين البلدين فى ظل تدهور العلاقات الاسرائيلية العربية وتعثر

(١) بالرغم من مقاطعة الإخوان وحزب جبهة العمل الاسلامى للانتخابات بعد أن كان لهم ١٦ مقعداً فى انتخابات ١٩٩٣ فإن بعض الأعضاء الذين انشقوا عن الجماعة قد رشحوا أنفسهم كمستقلين وهم عبد الله العكايلة ومحمد الأزايدى وراى القرا له وعلى الدراوشة مما دفع الجماعة بلسان المتحدث الرسمى عنها جميل أبو بكر إلى الاعلان أن مجلس شورى الجماعة المكون من ٣٠ قرر فصلهم من عضوية الجماعة.

عملية السلام وتوفير ظروف للتيار الاسلامى من ظروف اقليمية مناسبة لتحقيق هدفه إلى تزايد عدد التنظيمات الاسلامية الأردنية على الساحة ودخولها فى الخلاف مع السلطات الأردنية مثل تنظيمات :-

- التوابون - العروة الوثقى

- مؤسسة الشهيد - جيش محمد

- حملة الايمان الاسلامية - تنظيم بيت المقدس^(١)

- حزب التحرير الاسلامى . - جماعة الإخوان المسلمين.

وقد أسفرت مقاطعة جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن الانتخابات النيابية وما أعقبها من مواقف أدت إلى ضعف الجماعة جماهيرياً خاصة عقب :-

١ - قيام الجماعة بفصل ٤٠ من قادتها الذين لم يلتزموا بقرار مقاطعة الانتخابات

٢ - رفض الملك حسين تعيين أياً من عناصر الجماعة فى مجلس الأعيان كنوع من العقاب لها على موقفها من النظام .

٣ - تدهور تمثيل عناصر التيار الاسلامى وعناصر الجماعة وحزب جبهة العمل الاسلامى .

ولجأت إتحادات فى أوساط جماعة الاخوان لإعادة صياغة خط الاخوان المسلمين فى الأردن وعقد إنتخابات داخل صفوف الجماعة تشمل :-

١ - إعادة انتخاب مجلس شورى الجماعة بعد إسقاط عضوية أو استقالة

(١) تردد أن تنظيم بيت المقدس قام بإرسال ما يقرب من ٢٥ أردنى من أصل فلسطينى للتدريب العسكرى فى معسكرات حزب الله على العمليات الانتحارية.

عدد من الأعضاء لموقفهم من مقاطعة الانتخابات^(١)

٢ - إعادة انتخاب مراقب عام للإخوان بالأردن .

٣ - إعادة تنظيم حزب جبهة العمل الاسلامى الذى تسيطر عليه الجماعة

واختيار أمين عام للحزب بدلاً من الدكتور اسحق الفرحان الذى إستقال

إحتجاجاً على تأييد الحزب لقرار جماعة الإخوان بمقاطعة الانتخابات.

وسعى جناح فى الجماعة يمثل جيل الشباب إلى احداث تطوير يدخل

الجماعة فى نوع من الاستقرار والاعتدال وتجذير أصولها فى المجتمع

وترسيخ وجودها وفاعليتها عن طريق :-

١ - تغيير خطها الاستراتيجى المتمثل فى مواجهة التطبيع مع اسرائيل

ومعارضة عملية السلام والمطالبة بإصدار بعض القوانين ذات الصفة

الاسلامية مثل منع تقديم الخمر على الطائرات المدنية الأردنية

وغيرها

٢ - تبنى خط فى الجماعة يقوم على نوع من الواقعية من خلال :-

- تطوير العلاقة مع الحكم والمشاركة فيه والحصول على مكاسب

(١) أدت انتخابات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامى بالأردن فى أواخر ديسمبر ١٩٩٧ إلى تأكيد فشل

التيار الإخوانى المتشدد الذى سيطر على الحزب وفرض اتجاهات مقاطعة الانتخابات النيابية ونجاح

الاتجاهات المعتدلة والداعية إلى تصحيح مسار الحزب فى السيطرة على مجلس الشورى بالحزب.

ولم يحقق التيار المتشدد وخاصة السيد عماد أبودية الذى كان يعدّه التيار المتشدد لمنصب أمين عام الحزب

وأيضاً كلاً من داود قوجك وعلى العثوم النجاح اللازم لعضوية مجلس شورى الحزب.

يتجه التيار المعتدل من الشباب والذى نجح فى السيطرة على مجلس الشورى أن على الحزب أن يشترك

فى العمل السياسى وعدم الانفلاق وأن التيار المتشدد فى الحزب حجمه الاعلامى أكبر من تأثيره الفعلى

ويقود هذا الاتجاه عدة قيادات نجحت فى انتخابات مجلس الشورى وعلى رأسها الدكتور اسحق الفرحان

والدكتور عبد اللطيف عريبات وحزمه منصور ويدر الريايطى وخلف الله المومنى وسليمان السعد.

ويخطط عناصر هذا التيار المعتدل بعد نجاحه فى مجلس الشورى لقيادة الحزب بعيداً عن جماعة الإخوان

مما يعطى الحزب حرية فى الحركة والمناورة.

وظيفية لكوادر وعناصر الجماعة .

- الاتجاه للجانب الاقتصادي بغرض الانتشار الأوسع بين الجماهير .

٣ - تنشيط دور الجماعة داخل مؤسسات الضغط المدنية خاصة النقابات

وقوى المعارضة الأخرى .

وانعكس ذلك على حزب العمل الاسلامي الأردني أيضاً خاصة بعد تبلور إتجاه من غالبية المعتدلين الناشطين في الحزب الى الاستقالة من الحزب وتشكيل حزب اسلامي جديد في حالة استمرار هيمنة قيادة جماعة الاخوان المسلمين على قرارات الحزب .

يقود هذا الاتجاه في الحزب العناصر الاخوانية أعضاء الحزب والسابق فصلها من جماعة الاخوان لعدم مقاطعتها للإنتخابات الأردنية عام ١٩٩٧ ولم يقم الحزب بفصلهم من عضويته في إطار تصفية الحسابات بين تيارات الاخوان المسلمين في الأردن وتسعى حركة الإخوان حالياً إلى بذل المصاولات لتجميد الاتجاه الرامي لإنشاء حزب اسلامي جديد بالأردن يكرس حالة إنشقاق في جماعة الاخوان المسلمين .

١٢ - سوريا :-

تعد جماعة الإخوان المسلمين في سوريا هي أبرز الجماعات الاسلامية التي تسعى للعب دور سياسي ولذلك فقد دخلت الجماعة في صراع طويل مع السلطة في سوريا إلى أن تعرضت لفقد شرعيتها وحظر نشاطها منذ وصول حزب البعث للسلطة في عام ١٩٦٣ .

إلا أن حركة جماعة الإخوان المسلمين لم تستكن لهذه الإجراءات فقد

قادت عدة أعمال إحتجاجات ومظاهرات ضد النظام البعثى فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٣.

دخلت جماعة الإخوان المسلمين فى صراع مع السلطة السورية إنتقل بها من الصراع لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الى نوع من الصراع الطائفى من جانب جماعة الإخوان السنية وتصويره على أنه صراع مع طائفة العلويين الحاكمة فى سوريا ، واستطاعت الجماعة أن تشحن الرأى العام السورى ذا الأغلبية السنية لتمرير نص فى مشروع الدستور السورى بأن « الاسلام دين رئيس الدولة ».

الا أن هذا التحول فى طبيعة المواجهة بين الإخوان المسلمين والنظام السورى وانتقالها من مواجهة فكر اسلامى إلى نوع من الأعمال الطائفية ترتب عليه عدة نتائج هامة منها :-

١ - تبلور فكرة العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين وبدأت فى تنفيذها بداية بعمليات اغتيال عدد من المسؤولين والشخصيات الحزبية والعسكرية حيث كانت أول العمليات المنفذة عام ١٩٧٧ بإغتيال رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ السورى وأحد قيادات حزب البعث السورى. الأمر الذى حققت معه العناصر المتشددة فى الحركة بعض نجاحات لها فى هذا السياق .

٢ - تتطور أسلوب العنف إلى القيام بعملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب عام ١٩٧٩ وراح ضحيتها مايقرب من ثمانين ضابطاً من الضباط العلويين.

٣ - أدى نجاح هذه العملية إلى تولد شعور لدى العناصر المتشددة بالقرب

من نجاح هدفهم فى الاستيلاء على الحكم فعمدوا الى تشكيل الجبهة الاسلامية فى سوريا عام ١٩٨٠ حيث ضمت جماعة الإخوان ومعها بعض فئات الدعاة والعلماء السنيين .

٤ - أعلنت الجبهة الاسلامية عن تشكيل قيادة الثورة الاسلامية وأطلقت

بيان اشتمل على هدف هذه الثورة الذى تمثل فى الآتى :-

- اطلاق الحريات السياسية بلا قيود .

- تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الشعب السورى .

- رفع مستوى معيشة المواطنين وإقامة النظام الاقتصادى الإسلامى

على دعائم تواجد القطاع العام والقطاع الخاص .

- تحرير فلسطين عن طريق تحقيق الوحدة العربية التى لا تعارض

بينها وبين وحدة العالم الإسلامى .

٥ - فى عام ١٩٨٠ نظمت الجماعة إضراباً عاماً فى مدينة حلب فى إطار

سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف ضد السلطة استمرت من شهر

مارس حتى شهر يوليو حتى قامت السلطات السورية بالتصدي له

بأقصى أنواع القمع .

٦ - نظمت الجماعة عدة مواجهات مع السلطات فى مدينة حماة خلال

أعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٢ قامت عناصر بالمدينة بإعتقال

وإعدام المسئولين التنفيذيين بالمدينة وممثلى حزب البعث وقائد قوات

سرايا الدفاع مما أدى فى شهر فبراير الى قيام القوات المسلحة

وسرايا الدفاع والقوات الجوية بإقتحام المدينة ووقعت ضحايا بالآلاف

ليس فقط من عناصر وكوادر الجماعة بل أيضاً من الأهالى والمواطنين.

٧ - ترتب على هذه الأحداث والمواجهات العنيفة مع السلطات السورية الى انحصار نشاط الاخوان المسلمين داخل سوريا في مراكز تقليدية للأغلبية السنية خاصة مدينة حماة وحلب وضعف تأثير هذا النشاط .

٨ - أدت هذه المواجهات أيضاً الى إنهاء حركة الإخوان المسلمين وفقدانها الكثير من كوادرها وأنصارها لأرواحهم أو حرياتهم لاعتقالهم مما أدى لضعف حركة الإخوان ونفوذها وهروب قياداتها ونقل نشاطها من سوريا الى الخارج مما أدى الى حدوث انقسام وخلافات داخل الجماعة أدت إلى ازاحة الدكتور عصام العطار مرشد الجماعة عن مكانه وتشكيل لجنة تتولى شؤون الحركة^(١) .

٩ - وتوصف حركة الإخوان المسلمين في خارج سوريا بصفة الحركة السياسية المعارضة مما أدخلها ضمن أدوات المصالحة السياسية بين النظام السوري وبعض الأنظمة الأخرى وهو ما انعكس على موقف بعض الدول من حركة قياداتها فالأردن عندما تدهورت علاقته بسوريا سمح لعناصر الجماعة بالتواجد والتحرك على أرضه وعند تحسن علاقته بسوريا قام بالقبض وإعتقال هذه العناصر مما أدى لنجاح

(١) الدكتور / عصام العطار كان يعد الزعيم التاريخي لحركة الإخوان المسلمين - ويقيم بالمانيا الغربية هرباً من السلطات السورية ثم تمت ازالته عن مكانه كمرشد عام للإخوان المسلمين أثناء المؤتمر العام عقدته حركة الإخوان المسلمين في مدينة آخن بالمانيا الغربية عام ١٩٨٢ وشكل مكتب أرشاد للحركة مكون من ثلاثة هم سميد حوا ، على البيانوني ، عديان سعد الدين على أن مشاكل الدكتور / عصام العطار قد تزايدت وتعمدت عقب تولى شقيقته الدكتورة / نجاح العطار - عضوة القيادة القطرية لحزب البعث السوري - منصب وزير في الحكومة السورية . وتعرضه لعدة محاولات اغتيال دبرتها له أثناء تواجده في المانيا الغربية والنمسا فضلاً عن الاتهام الذي وجه اليه من قبيل عناصر الحركة بأنه كان السبب وراء مذبحه حماة . ويمارس الدكتور / عصام العطار نشاطاته من خلال المركز الاسلامي في مدينة آخن من خلال تنظيم الطليعة الاسلامية ويتخذ من مسجد بلال بمدينة آخن مقراً له ، ويعد هذا المقر مركزاً لتجمع والتقاء العديد من العناصر الاسلامية ومن جنسيات مختلفة في أوروبا .

السلطات السورية فى النهاية الى الحد ويشكل كبير وواضح من نشاط هذه الجماعة وتهمش نشاطها من الساحة السورية من ذلك التاريخ. على أنه منذ بداية عام ١٩٩٠ جرت عدة محاولات لتحقيق نوع من الحوار والوفاق فى سبيل انجاز مصالح بين جماعة الإخوان المسلمين السورية والنظام السورى .

ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت هذه المحاولات تأخذ شكلاً وإيجابياً أثر محاولات قام بها بعض الشخصيات العربية والاسلامية وقد أسفرت هذه المحاولات والمبادرات عن إيجاد قنوات إتصال شبه دائمة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطات السورية^(١).

ثم تطورت محاولات التوفيق بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين عبر حوارات غير مباشرة قامت بها جبهة العمل الاسلامى الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين بالأردن خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٧ .

إلا أن الحوار غير المباشر بين الطرفين قد وصل إلى طريق مسدود ولم يستكمل حيث حددت جماعة الإخوان المسلمين السورية عدة مطالب أهمها:-

(١) من أبرز هذه الشخصيات كلاً من:-

- فتحى يكن زعيم الجماعة الاسلامية اللبنانية
 - محفوظ نحناح زعيم حركة مجتمع السلم (حماس سابقاً) الجزائرية
 - أمين مكي القيادى الإخوانى السورى السابق
 - الدكتور اسحق الفرحان زعيم جبهة العمل الاسلامى الأردنى
- وكان لهذه المحاولات عدة تأثيرات هامة أبرزها :-
- ١ - فى عام ١٩٩٥ اضطر الرئيس السورى حافظ الأسد عفواً عاماً شمل ١٢٠٠ معتقل سياسى من جماعة الإخوان بمناسبة الذكرى ٢٥ للحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد .
 - ٢ - عودة المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة للإقامة بطلب فى عام ١٩٩٦ من منفاه الاختيارى بالسعودية .
 - ٣ - قيام الحكومة السورية بإتخاذ ترتيبات نقل جثمان المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة عند وفاته فى السعودية فى فبراير ١٩٩٧ أثناء زيارة خاصة لها .

١ - السماح لقادتها فى الخارج بالعودة الى سوريا وعدم ملاحقتهم أو التعرض لهم وتأمينهم واستردادهم حريتهم السياسية .

٢ - السماح بإنشاء حزب سياسى اسلامى سورى .

٣ - السماح بإصدار جريدة يومية اسلامية تعبر عن جماعة الإخوان .

إلا أن السلطات السورية أصرت على أن الإخوان المسلمين لايشكلون أى ورقة ضغط وأن عودتهم محكومة ومشروطة بالشروط الأمنية والسياسية والتي تضع حركة الاخوان المسلمين كحركة ممنوعة وغير معترف بها ولا يحق لها أن تحدد أى مطالب أو شروط وأنه يجب على الجماعة أن تتخذ بعض الخطوات أولاً:-

١ - إقرار الجماعة بالخطأ الذى ارتكبته فى أوائل الثمانينات .

٢ - القبول بعودة قادة الجماعة على أساس أفراد وليس كجماعة .

٣ - صرف النظر عن المطالبة بتأسيس حزب اسلامى وصحيفة باسمها .

وإزاء فشل الحوار بين النظام السورى وجماعة الاخوان المسلمين حدث انقسام فى جماعة الاخوان المسلمين السورية حيال رد السلطات السورية حول مطالب الجماعة إلى تيارين هما :-

١ - مجموعة دمشق وهى مجموعة متشددة فى موقفها ضد النظام وعلى

رأسها الدكتور العطار والدكتور حسن هريدى نائب المرشد العام

لتنظيم الإخوان المسلمين الدولى .

٢ - مجموعة حلب وهى تمثل خط الاعتدال وعلى رأسها المراقب العام

الحالى للجماعة فى سوريا على البيانونى .

وأستطاع جناح الدكتور عصام العريان من إقناع مجلس شورى جماعة الإخوان بإتخاذ قرار بالدخول والعودة للعمل من خلال الساحة اللبنانية مستغلاً العلاقة الوثيقة بين الجماعة وبين الجماعة الاسلامية اللبنانية ^(١).

وبالرغم من فشل تحقيق أى مصالح مباشرة بين النظام السوري وجماعة الإخوان المسلمين إلا أن هناك نوع من تهدئة الأوضاع وتخفيف حدتها حيث :-

١ - تركت السلطات السورية الباب أمام الجماعة للتوغل والعمل من داخل لبنان وتأسيس شركات تجارية وتوسيع نشاطها فيه بالرغم من النفوذ السوري الواسع والقوى فى لبنان .

٢ - عودة الإخوان المسلمين السوريين إلى لبنان وتوسيع نشاطهم بشكل غير معروف من قبل فى لبنان والانفتاح من لبنان على تنظيمات اسلامية بعضها متطرف وبعضها معتدل .

الا أنه ولاعتبارات كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها الموقف السياسى السوري من العلاقات مع اسرائيل وعلاقته الوثيقة بإيران ودول الخليج فإن الحركة الاسلامية لاتمارس نشاطاً يذكر حالياً ضد النظام فى سوريا وبالتالي فلم يبلور فكراً سياسياً يذكر فى هذا الشأن.

١٢ - الصومال :-

بالرغم من اعلان استقلال الصومال عام ١٩٦٠ إلا أن هذا الاستقلال قد بلور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأكثر من ذلك جاء بمشاكل عصره فى الفترة التى اشتهرت بوصف الحرب الباردة، التى احتدمت فيها معارك نفسية وسياسية وعسكرية خاضتها القوتان العظميان فى ذلك الوقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع عنيف بين

(١) الجماعة الاسلامية اللبنانية - لها تمثيل نيابى فى مجلس النواب اللبنانى ويمثلها النائب خالد العنمار. وفى إطار هذه العلاقة قامت عناصر الإخوان المسلمين السورية بتأسيس عدة شركات هندسية ومعمارية وتجارية فى لبنان تمارس من خلالها نشاطاً تجارياً واسعاً وأسست مجموعة تجارية باسم " المنار " نعمل من لبنان .

العلاقات بين على القرن الإفريقى وخاصة الصومال وأثيوبيا (١).

ولم يعرف الصومال منذ عام ١٩٩١ عندما سقط نظام حكم الرئيس محمد سياد برى أى نظام شرعى حتى الآن ويعانى الصومال الكثير من جراء الحرب الأهلية بين العناصر التى شكلت المعارضة العسكرية

(١) ويرى الأستاذ محمد حسين مكيل أن مأساة الصومال لها جذور قديمة أشار إليها فى كتابه المقالات اليابانية - القاهرة ١٩٩٧ فى ص ٦٦ وما بعدها حيث يرى أنه :-

اتفق « روزفلت » و « تشورشل » فى كازابلانكا فى شهر يناير ١٩٤٢ على مصير المستعمرات الإيطالية بعد الحرب، وكانت عملية غزو إيطاليا على وشك أن تبدأ، وعرض « روزفلت » اقتراحا مؤداه أن الولايات المتحدة مستعدة عند تسوية تركه الحرب لتحمل مسئوليات الإدارة والانتداب فى اثنتين من المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت، وهما: ليبيا على البحر الأبيض، والصومال عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

وكانت نهاية العهد البريطانى فى أثيوبيا نهاية شبه كوميدية. فالإمبراطور العجوز الذى ينسب نفسه إلى الملك « سليمان » والذى كان يبدو كشخصية من شخصيات قرون غابرة - أبدى عدم رضاء عن عمل البعثة البريطانية التى كان يرأسها البريجادير « آدموند لاش » وعبر عن عدم رضاء علنا بعد استعراض عسكري لقواته. وتضايق الضابط البريطانى وقال للإمبراطور إنه كان يتوقع أن يتلقى الشكر بدل التقرير. ولم يكن الإمبراطور سعيدا بهذا الرد. وعلى أى حال، فإنه دعا البريجادير البريطانى إلى العشاء معه فى قصره مساء اليوم التالى، وذهب البريجادير إلى مواعده، فإذا الإمبراطور يقول له إنه عرف أن اسم « لاش » يعنى « السوط » وأنه قرر أن يدعوهم إلى عشاء من نوع اسمه - وأمر بجلده، وتولي الحرس الإمبراطورى تنفيذ الأمر. واستطاع الاتحاد السوفيتى الحصول على مركز ممتاز فى الصومال، ثم حدث بعد ذلك أن انقلبت الموازين فى القرن الإفريقى تماما وبالكامل حين قامت مجموعة من الضباط الماركسيين نوعا من الانقلاب العسكرى على الإمبراطور « هيلاسلاسى ». وينورهم أعطوا للاتحاد السوفيتى موطن قدم آخر فى أثيوبيا.

وعندما أصبح الاتحاد السوفيتى صاحب النفوذ فى العاصمتين المؤثرتين فى القرن الإفريقى: أديس أبابا ومقدشيو، لجأت الولايات المتحدة إلى الدول العربية الإسلامية التقليدية - بالذات السعودية التى انضمت إليها مصر - وجرى استقلال تناقضات قديمة تخلفت من تاريخ مظلم ودام، وأندلع نوع من صراع الذئاب بين الكابتن « هيلامريم » قائد انقلاب أثيوبيا ضد « هيلاسلاسى » وقد وضع « هيلامريم » صورته إلى جانب صور « ماركس » و « لينين » و « ستالين » وبين الجنرال « محمد سياد برى » الذى راح يطرد خبراء الاتحاد السوفيتى من الصومال أملا فى مساعدات نول إسلامية وعربية معينة.

وتحول الصراع بين الكابتن الأثيوبى والجنرال الصومالى فى خريف الحرب الباردة إلى حرب مشتعلة على أرض القرن الإفريقى إلى النهاية بين نظامين ورجلين، ثم أن كلا النظامين وكلا الرجلين حاولا فى حربيهما أن يستثير الفزعاءات العنصرية والقبلية والدينية والشخصية، وكلاهما أيضا راحا يستزندان من تورط نول الإقليم كى تساعد، وتمول، وتقديم السلاح، وتؤجج الحرب.

وفجأ انتهت الحرب الباردة، وانسحب الاتحاد السوفيتى من القرن الإفريقى، وسقط بالتالى هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على مساندته ونفوذه، واختفى من الساحة كل من « منجستو هيلامريم » و « محمد سياد برى ».

ونتيجة لهذا التغيير فى طبيعة الصراع خففت القوى الإقليمية السعودية ومصر وغيرهما من تدخلاتها فى الحالة الصومالية.

وارتفع الستار عن مشهد جديد فى مأساة القرن الإفريقى والصومال بالذات ذلك أنه بانسحاب القوى الكبرى ويتردد القوى الإقليمية، وباختفاء الذئاب الكبار فى المعركة لم يتبقى على الساحة غير مشايخ الحرب المحليين الذين كانوا يتلقون السلاح والمال، ويبيعون الولاءات فى مقابلها لقوى كبيرة أو صغيرة اختفت من الساحة. ثم تحولوا لكى يحتفظوا بنفوذهم وقواتهم وتلك طبيعة الأمور إلى باعة أمن عن طريق فرض الإتاوات. كانت المأساة فى واقع الأمر جرعا من جراح الحرب الباردة، لم يكلف أحد نفسه عناء تطهيره أو تضييده أو علاجه، وإنما مضى الكل إلى شواغلهم فى حقبة جديدة، وتركوا الصومال مع جرحه المفتوح. وزحفت وحوش المرض والجوع والفوضى.

والسياسية لنظام سياد برى وأسقطته ثم اختلفت فيما بينها ودخلت فى إطار حرب شرسة مدمرة للصومال نفسه.

وقد برزت من خلال الحرب الأهلية الصومالية عدة فصائل متصارعة

تلاشى بعضها واندمجت بعضها فى بعض وأبرز هذه الفصائل هى :-

١ - التحالف الوطنى الصومالى والذى كان يقوده اللواء محمد فارح عيديد ويتولاه حالياً ابنه حسين.

٢ - مجموعة الأربعة عشر المعروفة باسم التحالف لانقاذ الصومال ويرأسه على مهدى محمد.

٣ - جمهورية أرض الصومال ويرأسه ابراهيم عقال .

٤ - الفصائل المستقلة ويرأسه عثمان على عاتو .

٥ - الاتحاد الديمقراتى الاسلامى .

وقد أدت عدة عوامل الى فشل جميع المحاولات والمساعى لايقاف

الحرب الأهلية وإنقاذ الشعب الصومالى من أثارها بما فيها محاولات دولية وعربية واسلامية حيث :-

١ - لايملك أى فصيل من الفصائل المتصارعة برنامجاً سياسياً

واضحاً أو حتى مشروع برنامج اصلاح سياسى واقتصادى لانقاذ الصومال .

٢ - أن قادة الفصائل الصومالية يمثلون قوى قبلية مختلفة مما جعل

التصارع بينهما شبه صراع قبلى وقد يكون زعماء الفصائل من نفس القبيلة ولكن من عشائر مختلفة من ذات القبيلة مثل حسين عيديد وعلى عثمان عاتو وهما من نفس القبيلة .

٣ - أن الاختلافات بين الفصائل المتصارعة ليست نابعة من اختلافات فكرية أو أيديولوجية بقدر ما هي صراع زعامات وصراع على السلطة بين زعماء هذه الفصائل.

٤ - أن جميع الفصائل المتصارعة رفعت الشعار الاسلامى وأعلنت عن عزمها تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتالي اكتسبت جميعها تعاطف التيارات الاسلامية وبالرغم من ذلك فشلت جميع المحاولات التى بذلت باسم الاسلام لتحقيق المصالحة بين هذه الفصائل .

الا أن الحرب الصومالية كانت فرصة لبعض الجماعات الإسلامية وخاصة تلك التى عرفت بالأفغان وكانت تبحث عن المأوى الأمن أو الاشتراك فى الجهاد تعاطفاً مع بعض الفصائل الصومالية للإقامة بالصومال وتحويل نشاطها اليه وتأمين إقامتها فى الصومال بالدخول مع بعض الفصائل الصومالية فى تحالفات أو عن طريق المصاهرة والتزاوج لضمان حرية

الإقامة الآمنة بها ، كما لجأ بعضهم إلى الدخول كأعضاء مسلحون فى هذه التنظيمات.

وقد شكلت هذه العناصر بالمشاركة مع العناصر الإسلامية الصومالية تنظيماً باسم الاتحاد الإسلامى العالمى وهو تنظيم مسلح يضم عناصر من تنظيم الاتحاد الإسلامى الصومالى المطالب باستقلال أقليم أوغادين عن أثيوبيا وعناصر عرب الأفغان الذين رحلوا إلى الصومال .

وأثر تزايد نفوذ العناصر الإسلامية المتطرفة اللاجئة للصومال واجتذاب الصومال للعديد من أعضاء هذه التنظيمات من بلاد كثيرة تسابقت الفصائل الصومالية فى الإعلان عن قيامها بتطبيق نظام المحاكم الإسلامية فى المناطق التى تسيطر عليها لإثبات شرعيتها الإسلامية واكتساب قوة تعاطف من الاتجاهات الإسلامية وتدعيم مواقفها .

ولم يتعدى موقف الفصائل الصومالية الاعلان عن تطبيق نظام المحاكم الإسلامية إلى الاعلان عن إقامة الدولة الإسلامية، على أنه فى حالة إنفراج الوضع على الساحة الصومالية فقد يفتح الباب أمام تحقيق الاستقرار الداخلى وانتهاء الحرب الأهلية فإن الأمر قد يحمل رياح التغيير بالنسبة للجماعات من حيث عدم جدوى نشاط بعضها فى الصومال أو استقرار بعض عناصر هناك تحت تأثير تغيير الحالة الإجتماعية وهو أمر متعلق

بإمكانية استقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية^(١) تبدو احتمالات

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والأمال التي عقدت على إمكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لإنقاذ الصومال إلا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ - الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لإنقاذ الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الإسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سوري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ - القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحتوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال والتي تحاول تقليب نفوذ قوات عيديد في مقديشيو .
في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل إدارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو ماترفضه الفصائل الأخرى .

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتحاربة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الآخر ، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأماهي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم آثار المشكلة الصومالية وتوايها .
وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ - السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في إعادة الاستقرار .
٢ - المغرب باستغلال رصيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ - مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .
٤ - أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال .

٥ - إيطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها .
٦ - اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبرات جيوية اجتماعية .

٧ - ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحة الوطنية .

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في إعتبارها مايلي :-
١ - تحقيق مصالحة بين علي مهدي محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الإنقاذ وبين حسين عيديد حتى يمكن العمل على انجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ - عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لا يقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتحاربة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة .

٣ - ضرورة تبني موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمة الصومالية .

٤ - أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة ونفوذ الاتحاد الإسلامي الصومالي الذي يمثل تياراً إسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ - ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أي حكومة وطنية .

ومن تأخيه أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتحاربة وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أي ارتباط سياسي بأياً من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذي استطاع عقد تصالح بين قبائل ميرجود والمريخان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما .

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمى أو حسمها عسكرياً^(١).

وفى ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بمدينة بيداوه بالصومال بدلاً من مدينة بوصاصو باثيوبيا.

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة فى مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلى .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتجاربة.

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسى من ١٢ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسى الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أى خلاف بعيداً عن الحل العسكرى .

وبعد مفاوضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة فى يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ التى تشكل مجلس الانتقاذ الوطنى الصومالى والتى تعرف باسم مجموعة سودرى فى إجتماعات الوفاق مع فصيل حسين عيديد فى نوفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومى صومالى يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً. يشكل البرلمان الانتقالى حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور فى الصومال .

بإمكانية استقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية^(١) تبدو احتمالات

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والأمال التي عقدت على إمكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لانتقاد الصومال إلا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ - الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لانتقاد الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الإسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لانتقاد الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سولري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ - القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحنوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لانتقاد الصومال والتي تحاول تقليب نفوذ قوات عيديد في مقديشيو.

في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل إدارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو ما ترفضه الفصائل الأخرى.

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتحاربة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الآخر ، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأهالي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم أثار المشكلة الصومالية وتوابعها.

وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ - السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في إعادة الاستقرار .

٢ - المغرب باستغلال رعيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ - مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .

٤ - أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال.

٥ - إيطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها.

٦ - اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبارات جيرو اجتماعية.

٧ - ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحة الوطنية.

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في اعتبارها مايلي :-

١ - تحقيق مصالحة بين علي مهدي محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الانتقاد وبين حسين عيديد حتى يمكن العمل على أنجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ - عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لا يقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتحاربة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة.

٣ - ضرورة تبني موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمة الصومالية .

٤ - أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة ونفوذ الاتحاد الإسلامي الصومالي الذي يمثل تياراً إسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ - ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أي حكومة وطنية .

ومن تأخيه أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتحاربة وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أي ارتباط سياسي بآيا من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذي استطاع عقد تصالح بين قبائل ميرجود والمريحان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما .

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمي أو حسمها عسكرياً^(١).

وفى ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بمدينة بيداه بالصومال بدلاً من مدينة بوحاصو باثيوبيا .

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة فى مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلى .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتجارية .

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسى من ١٣ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسى الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أى خلاف بعيداً عن الحل العسكرى .

وبعد مفاوضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة فى يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ والتي تشكل مجلس الانتقاذ الوطنى الصومالى والتي تعرف باسم مجموعة سودرى فى إجتماعات الوفاق مع فصيل حسين عديد فى نوفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومى صومالى يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً. يشكل البرلمان الانتقالى حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور فى الصومال .

بأنهاء النزاع فى الصومال ووضع حد للحرب الأهلية فيه وضمان وحدة أراضي
وذلك من خلال^(١):-

* وضع أسس أقتسام السلطة بين الأطراف المتنازعة من خلال تشكيل برلمان
يراعى فيه التركيب القبلى العشائرى وتمثيل الأطراف المتصارعة.
* وضع أسس تشكيل الحكومة الانتقالية والحكومة الدائمة واختيار رئيس منتخب
للبلاد.

* الاتفاق على توحيد العاصمة مقديشيو ضمن وحدة أراضي الصومال.
* منع الاقتتال بين الميليشيات المسلحة ودمجها فى اطار القوات الصومالية
الموحدة.

* بذل الجهود لضم الأطراف الصومالية وخاصة جمهورية أرض الصومال بزعامة
ابراهيم عقال للانضمام إلى جهود تشكيل الحكومة الموحدة للصومال فى إطار
وحدة الصومال ويتوقف تطبيق هذه الاتفاقات على صدق النوايا بين الأطراف
المتحاربة ورغبتها فى السلام^(٢).

(١) وبالرغم من الاتفاق على تلك المبادئ والأسس فقد تعثرت المساعي السلمية لحل المشكلة الصومالية واتفقت
الأطراف المتصارعة فى مايو ١٩٩٨ مرة أخرى على تأجيل عقد مؤتمر المصالحة فى بيدواة إلى أجل غير
مسمى وكأنها اتفقت على ألا تتفق...
وتعثر تنفيذ اتفاقيات المصالحة يهدد بإتساع نطاق الحرب الأهلية وحدث إنشقاقات جديدة حيث أن القوة
العسكرية لن تحسم الموقف لصالح طرف يعينه...

(٢) ومع ذلك فقد حدث خلاف بين أعضاء مجلس الرئاسة فى مجلس الانقاذ الصومالى - مجموعة سودرى -
وانقسم إلى فريقين:-

أ - اتجاه معارض لنصوص اتفاق القاهرة ويضم اللواء عبد الله يوسف واللواء آدم عبد الله نور وقد أعلن
هذا الفريق انسحابه من الاتفاق لعدم قناعته بما تم التوصل اليه من حلول جزئية ليست جذرية للصراع.
ب - اتجاه يؤيد ما تم التوصل اليه فى مؤتمر القاهرة باعتباره بداية الطريق لحل الأزمة الصومالية وأنه لم يكن
متوقفاً أن يتفق جميع الأطراف اتفاقاً كاملاً على كل الأمور ولكن يكفى أن تتفق الأطراف على مبادئ
لتوحيد الصومال وبثد العنف والاقتتال وارساء مبادئ من أجل مستقبل أفضل للصومال وأن يلتزم
الأطراف بالتنفيذ الدقيق والامين لما يتم الاتفاق عليه وأن تستمر فى السعى للوصول لاتفاق لما لم يتم
الاتفاق فى المرحلة الحالية.

إلا أن طبيعة الصراع الصومالي وما يحيط به من عوامل ومؤثرات يجعل من الصعب التفاوض بإمكانية تنفيذ هذه الإجراءات بسهولة ويحيط بالشك إمكانية وضع حل شامل وسريع لهذه الأزمة وأثارها المتعددة^(١)

ولحقيقة الأمر فإن الإسلام قد أقحم في الصراع الصومالي الذي كان صراعاً بين أطراف قبلية وعشائرية على السلطة والنفوذ ولم يكن للإسلام علاقة به وبالتالي لم تكن للجماعات الإسلامية في الصومال أى فكر سياسى أو نظريات حيال تنظيم سلطات دولة تسعى كل جماعة لإقامتها كما تدعى وهذا الصراع لم يكن له علاقة قريبة أو بعيدة بالاتجاهات الإسلامية سوى أن الجماعات الإسلامية وجدت فيه مرتعاً لها.

ثالثاً : فى بعض الدول الإسلامية :-

١ - أفغانستان :-^(٢)

يلعب الإسلام الدور الحيوى والمؤثر فى الحياة الأفغانية وفى فلكه تدور المجريات اليومية وتفرض هذا الدور عوامل عديدة ليس أقلها أهمية تأصل النزعة الدينية والتمسك بأهداب الدين وثوابته فضلاً عن طبيعة التكوين الاجتماعى القائم على النظام القبلى والعشائرى والتركيب العرقى وترسخ

(١) من ذلك مثلاً التأخير فى تنفيذ ما أسفر عنه مؤتمر القاهرة من الدعوة لعقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة لعدم إتفاق الصومالية على الخطوات الاجرائية لخلافت شخصية بين الزعماء الصوماليين ، بالإضافة إلى محاولات أطراف دولية مثل إثيوبيا وبول إيغاد التقليل من أهمية إتفاق القاهرة ومحاولة إعاقة تنفيذه بإعتباره قد تجاهل دورها فى حل الأزمة الصومالية

(٢) يراجع بصفة خاصة كتاب Afghanistan : Du Communisme Au Fondamentalisme لمؤلفه Sylvie Gelinas طبع بباريس ١٩٩٧ . وترجمة بيروت ١٩٩٧ بعنوان أفغانستان بين الشيوعية والحرية

نظام المشايخ والملالي .

وترتب على هذا الدور ظهور العديد من الجماعات والجمعيات الاسلامية في أفغانستان كانت تدور في إطار جماعات الدعوة الى القرآن والسنة وكان نشاطها ينصب على تصحيح العقائد والمفاهيم وإصلاح السلوك وبعضها كان يعمل كاحزاب سياسية لم يكن لها ثقل سياسى أو وزن جماهيري يحسب حسابه .

الا أن هذه الجمعيات والجماعات والاحزاب تحولت الى تنظيمات عسكرية وسياسية بعد الانقلاب الشيوعى والغزو السوفيتى لأفغانستان فى ١٩٧٨ .

ولاعتبارات مختلفة وظروف متنوعة من دولية وإقليمية وعقائدية كالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى قبل إنهياره ، وكسياسة أمريكا فى محاولة إحتواء ايران بعد الثورة الاسلامية ومحاولة فرض طوق عليها ، يقابله الرغبة الايرانية فى نشر النموذج الذى تطبقه للشريعة الاسلامية فى خارج أراضيها ، ومنها أيضاً لجو الكثير من الجماعات الاسلامية تحت شعار الجهاد لإتخاذ أفغانستان ملجأ لها هرباً من بلادها ، وعديد من العوامل الأخرى ، أصبحت أفغانستان موقعاً هاماً للجماعات الاسلامية سواء أكانت جماعات الدعوة والأسوة الحسنة ، أم جماعات العنف والقوة ، تلاقى من مواقع جغرافية متعددة وتبادلت الآراء والخبرات ، وتمرست على القتال والمواجهة الشرسة، وزادت خبرتها ، بل أن كثير من الدول بأجهزتها

المختلفة ساعدتها ودربتها وسلحتها فى مواجهتها مع الجيش السوفيتى ،
الأمر الذى كان له إنعكاسات هامة على القدرة القتالية للجماعات الاسلامية.
وكانت أبرز الجماعات الاسلامية الأفغانية هى :-

١ - الجمعية الإسلامية :-

تعد أول الجماعات الاسلامية التى ظهر لها نشاط سياسى
إعتباراً من عام ١٩٧٢ ، وقد أسسها علماء الدين الذين كانوا يقومون
بالتدريس بالجامعات وعلى رأسهم برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول
سياف وكانت تباشر نشاطها فى الجامعة وإجتذبت اليها العديد من
طلاب الجامعة.

والجمعية تدعو لإقامة الدولة الاسلامية ذات النظام الرئاسى ،
وتؤيد أن تكون دولة ذات تعددية حزبية على أن تكون الأحزاب فيها
اسلامية ، والجمعية لها مجلس شورى منتخب من أعضائها ولها
دستور مكتوب ولها مجلس قيادة ، وتعتمد على مصادر التشريع
الإسلامية الأساسية من الكتاب والسنة والرأى .

٢ - الحزب الإسلامى :-

تأسس عام ١٩٧٦ برعاية الجماعة الإسلامية الباكستانية
وتولى تأسيسه المهندس قلب الدين حكمتيار ومولاي يونس خالص .
الحزب يدار من خلال مجلس شورى منتخب من أعضائه ومجلس
تنفيذى يتم انتخاب أعضائه وأمين الحزب كل أربع سنوات - معظم

قيادات الحزب من الشبان والمثقفين والمتخصصين ويقل فيه العلماء التقليديون وشيوخ القبائل .

يدعو الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية التي تعتمد على الكتاب والسنة والشورى ولكن ليس له برنامج واضح في شؤون الحكم والسياسة والاقتصاد .

يجسد الحزب في تكوينه التركيب العرقي إذ يعتمد على العنصر الباشتوني في تركيبه وتشكيل كوادره وإن كان يعلن أنه حزب لا يعتمد على القبلية أو العرقية.

٣ - الحزب الإسلامي :- (مجموعة خالص)

في عام ١٩٨٠ وأثر تأزم العلاقة بين مؤسسي الحزب الاسلامي وخاصة بين قلب الدين حكمتيار ومحمد يونس لإعترضه على إنضمام الحزب الإسلامي إلى حركة الاتحاد الاسلامي الأفغاني ويدعو الحزب الاسلامي مجموعة خالص الى إقامة دولة اسلامية على الكتاب والسنة دون أن يقدم تفاصيل هذه الدولة ويتحفظ على أساليب الحكم الحديثة كالانتخابات الحزبية ويدعو الى حل الأحزاب بعد إقامة الدولة الاسلامية.

٤ - الاتحاد الاسلامي لتحرير أفغانستان :-

في عام ١٩٨٠ وأثر خلاف بين برهان الدين رباني وعبد رب الرسول سياف إنشق الأخير عن الجمعية الاسلامية وشكل الحزب لأول مرة .

أعيد تشكيله عام ١٩٨٣ وأعيد تكوينه مرة ثالثة عام ١٩٨٥ وهو

يضم غالبية خريجو الجامعات السعودية ، ولم يقدم هذا الحزب أى برنامج أو فكر سياسى.

٥ - حركة إنقلاب إسلامى :- (حركة الثورة الإسلامية)

تأسست عام ١٩٧٨ بعد الأنقلاب الشيوعى مباشرة ويرأسها مولوى محمد نبيه محمدى ويعيش الحزب على التأييد القوى من شيوخ القبائل وخاصة القوى التى لم يستهويها الفكر الإصلاحى الجديد ويسيطر على الحزب العلماء وشيوخ القبائل ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية غير أنه لا يقدم طرحاً سياسياً مفصلاً حول كيفية قيام هذه الدولة وليس له أى تشكيلات تنظيمية.

٦ - الجبهة الوطنية الإسلامية :- (محان ملى إسلامى)

تأسست عام ١٩٧٩ ويقودها بير أحمد جيلان وتدعو الجبهة إلى إقامة دولة اسلامية وطنية وتؤيد تشكيل حكومة برلمانية منتخبة وتضم الكثير من القيادات القديمة ورجال الجيش السابقين وليس لها برنامج سياسى واضح .

٧ - الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان :- (جبهة نجاة ملى أفغانستان)

تم تأسيسها عام ١٩٨٠ فى مكة المكرمة بالسعودية برئاسة صبغة الله مجددى وتضم الجبهة مجموعة من الوزراء السابقين وأعضاء البرلمان السابق والعلماء التقليديون وهى أضعف الأحزاب والتنظيمات الأفغانية .

٨ - حزب شورى إتفاقى إسلامى :-

حزب شيعى تأسس عام ١٩٨٠ وضم كافة الحركات الشيعية المتفرقة فى أفغانستان تحت رئاسة أية الله على بهشتى ، ولكن حدث

صراع عنيف بين العناصر الشيعية الأفغانية أدى إلى أضعاف قوة الحزب وإنشاقه الى حزبين صغيرين هما:-

- أ - سازمان نصر - منظمة النصر ويدعمه حزب الثورة في إيران .
- ب - حركة إسلامي بقيادة أية الله محسنى .

٩ - مجموعة أحزاب اسلامية صغيرة :-

وهى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير أو ثقل حركى ولكنها تشكل وجوداً ولو محدوداً على الساحة :-

- ١ - الاتحاد الاسلامى للمجاهدين الأفغان برئاسة القاضى أمير وقاد .

- ٢ - حركة إنقلاب إسلامي برئاسة مولوى نصر الله منصور .

- ٣ - حركة إنقلاب إسلامي (مجموعة مؤذن) برئاسة رفيع الله مؤذن .

١٠ - مجموعة الأحزاب الشيعية :-

وهى مجموعة من الأحزاب الشيعية المحدودة الصغيرة سياسياً وعسكرياً وليس لها كوادى وليس لها فكر وإطار سياسى مثل :-

- أ - حزب الله برئاسة فارى محمد .
- ب - حزب جبهة متحدة إنقلابي إسلامي .
- ج - حزب النهضة الإسلامية حزب شيعي برئاسة على إنتحارى .
- د - دعوة الاتحاد الاسلامي حزب شيعي .
- هـ - حزب النور الاسلامي حزب شيعي .

١١ - جماعة طالبان (حركة طلاب الشريعة - أو نوى العمام البيضاء)

وهى تنظيم نشأ في باكستان تحت رعاية الجماعة الاسلامية الباكستانية من بين طلاب الشريعة الأفغان المعروفون باسم الملاي وهو

تنظيم سننى ، يدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وتدعو حركة طالبان لتطبيق نموذجاً للدولة الإسلامية قائم على رفض كل ما هو عصى وبشكل متزمّت بداية من الزى إلى منع عمل النساء إلا فى وظائف محدّدة كالتمريض للنساء فقط ، والحركة مجلس شورى ودستور مستقى من فتاوى ملالى الحركة ولها مجلس رئاسى حاكم مكون من أربعة يرأسه مولائى محمد عمر .

وقد أدت السرعة الفائقة التى استطاعت بها حركة طالبان من السيطرة على أراضى كثيرة إلى توقع أنهاء الأزمة الأفغانية وفرض سيطرة حركة الطالبان على الموقف خاصة أن الحركة بدأت فى تطبيق إجراءات سيادة الدولة فى المناطق التى استندلت عليها - على الرغم من أنها لم تحظى بالاعتراف بها كدولة^(١) .

ولكن نجاحات حركة طالبان العسكرية لم تستمر طويلاً فقد قامت القوات المناوئة لها بالرد العسكرى ودخلت العمليات العسكرية فى مجال المبادأة والرد مما زاد من تعقّد الوضع فى أفغانستان بالإضافة إلى وضوح دور تأثير القوى الدولية

(١) وكان أبرزها :-

- ١ - الزام السكان بإحترام القوانين المطبقة .
- ٢ - مصادرة السلاح من الأفراد وإيجاد سلطة مركزية .
- ٣ - الزام الأجانب بإحترام سيادة الأرض التى يقيمون عليها وعدم استغلالها كقواعد للعمليات أو الأنشطة ضد بول أجنبية .

٤ - توفير الملوى للأجانب بشرط إقامتهم كضيوف يحترمون علاقة طالبان بالخارج .

وفى نوفمبر ١٩٩٧ أعلنت حركة طالبان عن إنشاء إمارة أفغانستان الإسلامية فى الأراضى التى تحت سيطرتها وأعلن عن أن رئيسها هو الأمير ملا محمد عمر ، وبالتالي فإن أفغانستان قد قسمت إلى دولتين هى :-

- ١ - دولة أفغانستان الإسلامية ويرأسها برهان الدين ربانى - الرئيس الحالى للبلاد .
 - ٢ - إمارة أفغانستان الإسلامية وأميرها ملا محمد عمر زعيم حركة طالبان .
- وبدأت حركة طالبان بتطبيق مفهومها للشريعة الإسلامية قبيد تحريم عمل النساء إلا فى وظائف خاصة بالتعامل مع النساء والزاهم بارتداء الزى الإسلامى أعلنت إدارة الأمر بالمعرف والنهى عن المنكر فى سلطة حكم طالبان قيامها بتوقيع عقوبة السجن لمدة شهر وعقوبات أخرى غير محدّدة فى ديسمبر ١٩٩٧ على عشرة رجال بتهمة مشاهدتهم حفلة راقصة على أنغام الموسيقى باعتبار أن هذا السلوك يتنافى وتقاليده الإسلام .

المختلفة مجريات على الأمور بأفغانستان أيضاً^(١)

(١) فباكستان وأمريكا تقفان وراء تدعيم حركة طالبان في نفس الوقت فإن هناك اتجاهات دولية معارضة لحركة

طالبان تغذى المعارضين لها في الداخل خاصة :-

أ - إيران التي تنتظر بعين الريبة والشك للعلاقة بين طالبان وباكستان وأمريكا بالإضافة للخلاف الذمبي بين إيران الشيعة وطالبان السنة .

ب - طاجيكستان التي تدعم العنصر الطاجيكي في أفغانستان المتمثل بقوات احمد شاه مسعود .

ج - أوزبكستان التي تدعم العنصر الأوزيكي في أفغانستان المتمثل بقوات عبد الرشيد دوستم .

د - روسيا تحزناً من إنتشار المد النشاط الاسلامي الى الجمهوريات الروسية خاصة بعد الصراع الشيشاني .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لغرض حل للآزمة الأفغانية من خلال عرض أمريكي لحركة طالبان تلتزم فيه الإدارة الأمريكية :-

١ - السعي لحل الآزمة سياسياً في أفغانستان بطريقة تبقى الحركة في سدة السلطة، شريطة أن تشارك فعاليات وفصائل أخرى في الحكم الأفغاني .

٢ - أن تعترف واشنطن بالحكومة الجديدة وتقبل ممثليها الدبلوماسيين في واشنطن وبقية المدن الأميركية الأخرى .

٣ - أن تسعى واشنطن لكسب الاعتراف الدولي لحكومة طالبان، كما تلتزم مساعدتها على الحصول على حق تمثيل البلاد في جميع المؤسسات الدولية .

٤ - أن تعمل واشنطن على تقديم برنامج مساعدات أميركي شامل لأفغانستان لمساعدتها على إعادة الإعمار والبناء .

٥ - أن تقف إلى جانب طلباتها للحصول على الدعم من المؤسسات الدولية التمويلية كالبנק وصندوق النقد الدوليين .

وفي مقابل ذلك تقوم حركة طالبان بالالتزام بما يلي :-

١ - أن تلتزم طالبان إقامة حكومة واسعة التمثيل تشمل الفصائل الأخرى من المعارضة الأفغانية ضمن تسوية سلمية يمكن التوصل إليها بمساعدة نشطة من واشنطن وباكستان .

٢ - أن تلتزم حكومة طالبان عدم دعم الإرهاب، بما في ذلك إيواء الإرهابيين أو تسليحهم أو توفير الدعم اللوجستي لهم .

٣ - العمل على حل مشكلة المئات من الأفغان العرب وغيرهم الذين مازالوا يقيمون بصورة غير مشروعة في أفغانستان على مراحل .

٤ - أن تلتزم الحكومة الأفغانية الأعراف والأنظمة الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخصوصاً النساء .

٥ - أن تلتزم مكافحة زراعة الحشيش والهيرويين وغيرهما من المخدرات، وعدم المساعدة في الاتجار بها .

وأيضاً عرض أمريكي بتمويل تنفيذ خطى أنابيب الغاز الطبيعي وخام البترول من تركمنستان

وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى إلى باكستان مروراً بالأراضي التي تسيطر عليها طالبان في

أفغانستان التي ستحصل على ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنوياً كرسوم مرور مع تسليم جميع

قاده الأفغان العرب كالسعودي اسامه بن لادن والمصري مصطفى حمزه وشوقي الاسلامبولي

وغيرهم من قادة الجماعات الاسلامية الأخرى .

على أنه ونتيجة لتفاقم المشكلة الأفغانية وتضاعف حجم المأساة الإنسانية التي خلفتها وخشية انفلات تأثير هذا الوضع على عدة دول مجاورة وعلى تضاعف حجم نشاط الجماعات الإسلامية وتشعبه خاصة عقب تأثرها الشديد بتقلب الأوضاع في أفغانستان وفي إطار تحسن العلاقات بين إيران وباكستان بدأت اتجاهات ترى ضرورة عقد مؤتمر دولي لتحقيق تسوية سياسية في أفغانستان تشارك فيه جميع الأطراف المحلية والدولية المعنية وهو أمر قد أصبحت تستلزمة اعتبارات الوضع نظراً :-

١ - عدم اقتناع الأطراف المعنية بإستحالة الحل العسكري الذي يحسم الصراع.

٢ - إقتناع كل جماعة مسلحة بأن بإمكانها تطوير نفسها وتحقيق مكاسب أكبر.

٣ - امتزاج الصراع من مكونات صراع طائفي عرقي وصراع سياسي وانعكاس صراعات دولية^(١).

وباستمرار حالة الصراع ستبقى أفغانستان محوراً هاماً يجتذب ويؤثر على اتجاهات الحركات الإسلامية التي ستجد من أفغانستان محطة دائمة للإنتلاق الى أماكن أخرى مستفيدة من خبراتها الواسعة التي اكتسبتها فيها والتي أثرت فيها على النحو التالي :-

(١) على أننا نرى أن حقيقة المشكلة الأفغانية في جوهرها هي مشكلة دينية مذهبية لها أبعاد عرقية تتدرج في إطار خلافات مذهبية بين الشيعة والسنة من ناحية ومن ناحية أخرى بين بعض طوائف السنة وبعضها ، لذا فإن المحاولة المبذولة لتحقيق السلام في أفغانستان في ابريل / مايو ١٩٩٨ راعت هذه الحقيقة واستقرت على ضرورة تشكيل لجنة العلماء التي تضم علماء دين يمثلون كل طرف من الأطراف المتصارعة لوضع أسس لإكتشاف طريق التوصل إلى حل مقبول من جميع الأطراف .

١ - أبرزت ظاهرة تتميز بها الجماعات الإسلامية وهي انشطارية

الجماعة الواحدة عند أى خلاف فيها ولو كان خلافاً فقهيّاً.

٢ - الخلافات الفقهية داخل الجماعات الإسلامية أو حتى داخل الجماعة

الواحدة تتحول إلى حرب بين الزعماء والأمراء وبالتالي لا يمكن توقع

حركاتها المقبلة أو السيطرة عليها .

٣ - تشرذم الجماعات الإسلامية وإن كان يجمعها هدف مشترك وهو

إقامة الدولة الإسلامية إلا أن هذه الجماعات فشلت فى إقامة قاعدة

مشتركة موحدة لها ، ولا حتى زعامة أو تنظيم واحد يشملها .

٤ - أقرزت فصيل ما يعرف بالعرب الأفغان وهم أعضاء الجماعات

الإسلامية من الدول العربية الذين التحقوا بالمجاهدين أما هروباً

من الملاحقات الأمنية فى بلادهم أو للجهاد اعتقاداً إيمانياً . وهم

يشكلون تجمعاً عربياً من دول عربية مختلفة كانت كل مجموعة

تعرف منهم فرادى بدولتهم مثل الأفغان الليبيين أو الأفغان

الجزائريين وتشكلوا فى فصيل عربى موله السعودى أسامة بن

لادن تحت اسم المجاهدين أو الأفغان العرب .

وقد أدت تطورات الأوضاع الداخلية الأفغانية عقب الانسحاب السوفيتى الى

إستمرار هذا الفصيل فى العمل كمجاهدين فى أماكن إسلامية مثل البوسنة

والهرسك والشيشان أو اللجوء لأماكن أيواء أمنة توفره لهم بعض الأنظمة

السياسية كالسودان أو تفرضة بعض الظروف الجغرافية كاليمن أو بعض الظروف

السياسية كالصومال وكينيا والدول الأفريقية أو بعض النزاعات العسكرية كطاجيكستان.

ونظراً لتعدد الأوضاع وتشابكها في أفغانستان وعدم القدرة على حسم الصراع سياسياً أو عسكرياً بشكل يرضى جميع الأطراف ويحقق انفراجاً في الوضع فإن احتمالات حل الأزمة مرتبط بمدى نجاح أحد الأطراف في السيطرة على مقاليد الحكم وهو أمر متعلق بمدى قدرته على الحسم العسكري أو الحسم السياسي الأمر المتأرجح بين الأطراف.

وأصبحت صورة الدولة الإسلامية التي يحاول كل فريق تطبيقها على المساحة من الأرض الأفغانية التي يحتلها هي دولة الفوضى والتخلف، دولة كل سلطاتها في الحرب ومحاولة الاستيلاء على الأراضي بالقوة، مما أساء لصورة الإسلام، واكتفت أكبر هذه الفصائل وهي حركة طالبان بتقديم نموذج لدولة من القرون الأولى ...

٢ - الشيشان :-^(١)

أثر إنهاء الاتحاد السوفيتي في التسعينات وتفككه إلى عدة جمهوريات بقيت مناطق القوقاز وداغستان وتارستان والشيشان في نطاق جمهورية روسيا الاتحادية كمناطق تتمتع بحكم ذاتي محدود دون استغلال شامل وكامل.

(١) في مارس ١٩٩٨ قررت الحكومة الشيشانية العودة لإستخدام الاسم الأصلي للشيشان وهو جمهورية ايتشكيريا الشيشانية

وشهدت تلك الفترة إنبعاث للحركة القومية الاسلامية الشيشانية وبدأت تطالب بالإستقلال التام وإعلان دولة مستقلة من خلال تحرك سلمى لإقناع روسيا بمنحها الاستقلال التام ، إلا أن موسكو رفضت ذلك بإعتبار أن الشيشان جزء لايسمح بإنفصاله أو إستقلاله عن روسيا ويكفى تمتعه بنظام حكم ذاتى فى إطار روسيا الاتحادية .

وأثر الرفض الروسى الاستجابة لمطالب الشعب الشيشانى أعلن قائده الجنرال جوهر دودايف الاستقلال عن موسكو من جانب واحد فتدخلت روسيا عسكرياً بحجة إعادة النظام الدستورى .

استمرت العمليات العسكرية لمدة حوالى سنتين واجه خلالها مقاتلى الشيشان الجيش الروسى فى حرب شرسة وعنيفة أدت إلى تدمير البنية الأساسية للشيشان وتدمير مدينة غروزنى^(١) .

هذا فضلاً عن المأسى البشرية من جراء هذه الحرب خاصة فى ظل عدم التكافؤ بين الجيش الروسى وكثرة عدد أفرادهِ وتنوع تسليحه وبين مجاهدى الشيشان .

إلا أن المشكلة الشيشانية خرجت من كونها مجرد اطار فى وضع

(١) فى أعقاب نجاح الجنرال الكسندر يرمولوف قائد الحملة الروسية على الشيشان فى القرن ١٩ فى اختراق قواتهم بنى قلعة حصينة إسمها غروزنى وهى تعنى بالروسية الرهيب وذلك تيمناً بالقيصر الروسى إيفان وأيضاً لإرهاب أهالى الشيشان إلا أنه فى أواخر مارس ١٩٩٨ قررت الحكومة الشيشانية تغيير اسم العاصمة من غروزنى إلى جوهر نسبة إلى الرئيس الشيشانى الراحل جوهر دودايف الذى قتل فى إبريل ١٩٩٦ أثناء المعارك مع القوات الروسية.

روسی داخلی إلى إطار الاهتمام العربی والاسلامی بصفة خاصة وبؤرة
اهتمام الرأي العام العالمی بصفة عامة.

فضلاً عن أن الصراع الدموی بین الشیشان والروس صراع قديم
ممتزج بالاصول العرقية والقومية والدينية منذ تصدى الشیشان المسلمون
للجيش الروسی القيصري ومنعه من ضم الشیشان لروسيا فی بداية القرن
التاسع عشر واستمرت المواجهة حوالی ٥٠ عام إلى أن نجح الحكم
القيصري فی ضم الشیشان اليه ولم يستسلم الشیشان لهذا الإحتلال
فقاموا بعدة ثورات كان أهمها حركة الامام شامل^(١) الذى دعا لمقاومة
الروس وإقامة دولة إسلامية هی دولة الإمامة ونجح فی ذلك الى أن إستطاع
الروس مرة أخرى قهر هذه الحركة .

وعندما تولى الشيوعيون الحكم تم منح أقليم الشیشان حكماً ذاتياً
داخل جمهورية روسيا الاتحادية مع إتخاذ اجراءات عنيفة ضد المسلمين .

بعد الحرب العالمية الثانية اتهمهم ستالين بأنهم خانوا القضية الوطنية
الروسية وتعاونوا مع الالمان وحاول تغيير الوضع السکانى القومى الدينى
للشیشان لكسر شوكتهم فأمر بترحيل مايقرب من مليون مسلم شیشانى
إلى كازاخستان بوسائل قهرية ترتب عليها وفاة مايقرب من ثلث مليون منهم
مع اتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم مثل منع دفن جثث المسلمين لمدة طويلة

(١) يعد اسم شامل من أكثر الأسماء المحببة لأهالى الشیشان تيمناً بالإمام شامل الذى كان قائداً عسكرياً
وزعيماً دينياً مهماً فی تاريخ الشیشان .

ونهب أموالهم وممتلكاتهم وحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية سواء أكان ذلك بدافع الانتقام منهم ، أو اتساقاً مع الفلسفة الماركسية التي كانت تحكم الاتحاد السوفيتي وقتها وكان لها موقف معروف من الأديان كلها .

فإذا أضيف الى ذلك شعور المسلمين الشيشان أنهم كباقي المسلمين في روسيا وهم إحدى الأقليات التي لقيت أسوأ معاملة في ظل الحكم السوفيتي وقد أهدرت حقوقهم الدينية والقومية والثقافية وأصبحت المناطق التي يعيشون فيها هي الأكثر تخلفاً وانحطاطاً من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهبط مستوى دخل الفرد المسلم الى ما هو دون مثيله من أبناء أى قومية أخرى .

وبالرغم من الانفراج الذي شهدته روسيا بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وانعكس على أنبعاث ظاهرة الايمان بالأديان السماوية والسماح بقدر من ممارسة الشعائر الدينية،^(١) وتحسن أوضاع المسلمين في روسيا نسبياً إلا أن مسلمي روسيا يرون أن هذا الانفتاح لم يؤدي إلى التحسن المطلوب على

(١) من الملاحظ أنه بعد انهيار الحكم الشيوعي في روسيا بدأت العديد من جماعات التبشير الدينية تسارع إلى ممارسة نشاطها في روسيا فانتشرت العديد من المذاهب الهدامة والطوائف المنحرفة وياشرت نشاطاً هاماً وعلموساً وكانت تلقى دعماً مالياً خارجياً وتتفق بشكل صارخ على نشاطها داخلياً الأمر الذي حدا بالسلطات الروسية لاعداد قانون باسم «حرية الضمير والاتحادات الدينية» هدف إلى تحديد مجال نشاط المبشرين والمنظمات الدينية والأجنبية في روسيا ولم يعترف إلا بالأربع ديانات المسيحية الأرثوذكسية واليهودية والاسلام والبوذية.

أثار هذا القانون ضجة في الأوساط الكاثوليكية والبروتستانتية حيث لم يعطى لها أى اعتبار أو وضع رسمي إلا إذا أثبت وجودها منذ أكثر من ١٥ عام على الأقل في روسيا.

وطالب الرئيس الروسي يلتسين تعديل القانون ليتفادى انتقادات تولية حادة له بالرغم من موافقة مجلس النواب والشيوخ والطوائف الدينية الرئيسية عليه.

أحوالهم خاصة فى مناطق الأنحوش وأوساط روسيا والقوقاز وتنازستان والأوزال، وأن هامش الحرية الدينية المسموح به للمسلمين فى روسيا مايزال محدوداً^(١)

وإذا ما أضيف إلى ذلك الحرب الأفغانية وهزيمة جيش الاتحاد السوفيتى بعد ٩ سنوات منها وإرتكابه العديد من الفضائع ضد المجاهدين الأفغان ، تلك الأمور كلها جعلت الشيشان بؤرة اهتمام من قبل الجماعات الاسلامية وخاصة تلك التى قامت بالمشاركة فيها وصولاً من أفغانستان والبوسنة والهرسك وخاصة فى ظل المواجهة المسلحة بين الجيش الروسى ومقاتلى الشيشان^(٢)

(١) يرى المسلمون الروس أن من أهم مظاهر محدودية هامش الحرية الدينية الذى يعيشونه :-
- أن الصحف الاسلامية التى سمحت السلطات الروسية بقيامها وصنورها باللغة الروسية صحيفتين فقط هما منبر الإسلام والشرق العربى .
- عدد المدارس الاسلامية فى روسيا قليل بالمقارنة بالمدارس التى تقيمها الجاليات والقوميات الأخرى ولايزيد عددها عن ١٥ مدرسة فى روسيا لتعليم الدين الاسلامى .
- أن المشكلة الحقيقية للإسلام فى روسيا هو وصف الإسلام بالفلو والإرهاب وأن كثير من الكتب التى تنتشر فى موسكو باللغة الروسية تصور الإسلام على أنه تريد لأفكار اليهودية وتقلل من شأن الإسلام وتتحدى فى ترديد أن الإسلام انتشر بالسيف فى الشعوب الأخرى.

(٢) وأبرزت المواجهة بين المسلمين والجيش الروسى فى الشيشان سؤ حالة الجيش الروسى وفقده سمعته كجيش قوى وأصبح أشبه بمارد على أرجل من طين ، بالإضافة الى أنها أوضحت مدى تدنى كفاءة قيادات الجيش الروسى ومدى تخطيطها فى التخطيط وإتخاذ القرارات وعجزها عن تحقيق أى نصر عسكري والحاق خسائر كبيرة فى الأرواح بين الجنود الروس ، والأهالى العزل من السلاح مما عزز دور الجماعات الاسلامية المقاتلة ودور العناصر الاسلامية التى انضمت اليها من مجاهدى الأفغان وأكدت هذه العمليات التى استمرت مايزيد عن العامين عن الآتى:-

١ - أن القوات الروسية لم تستفيد من تجاربها فى حرب أفغانستان التى استمرت ٩ سنوات وظهرت هذه القوات بأنها قوات عاجزة تكتيكياً . بعد تسريح أحسن العناصر العسكرية الروسية المدرية بحجة تخفيض اعداد الجيش توفيراً للنفقات تأثيراً بالأوضاع الاقتصادية.
٢ - أن القوات الشيشانية تتبع تكتيكياً عسكرياً مطابقاً للتكتيك الذى اتبعه الأفغان مع اختلاف مسرح العمليات فى الحالتين وأن الدعم القتالى والخبرة القتالية التى نقلت اليها كانت كفيلة بتوفير حجم نجاح لها .

على أن استمرار المعارك أيضاً أظهر الحاجة لمزيد من الدعم المالى والقتالى للشيشان وضرورة المساندة القتالية من بعض العناصر الاسلامية المدربة وخاصة العناصر الأفغانية والجهادية لتدعيم القدرة الشيشانية فى مقابل التسليح الروسى العنيف ، وهو الأمر الذى أدى لتعاظم الوجود الاسلامى فى المشكلة الشيشانية الذى حقق مايلى :-

١ - تعاون عسكري مشترك بين مقاتلى الشيشان وبين مقاتلى بعض الجماعات الاسلامية التى تم وصولهم الى الاراضى الشيشانية مما أتاح تبادل الخبرات بينهم .

٢ - فتحت مجالاً لاعداد وتدريب كوادر جديدة بأساليب جديدة من أعضاء الجماعات.

٣ - ضمت عدد لا بأس به من الشباب المتعطل والانضمام إلى المجاهدين وتوسيع كوادر هذه الجماعات .

٤ - هذا بالإضافة إلى الدعم المالى والاغاثى والاعاشى والطبى الذى وفرتة جمعيات الدعوة والإرشاد والجمعيات الخيرية والأهلية وهيئات الاغاثة لمسلمى الشيشان .

وبعد العمليات العسكرية الدامية وقعت روسيا ومقاتلى الشيشان إتفاقية لوضع حد للعمليات الحربية وإنسحاب القوات الروسية من أراضى الشيشان إلا أن الاتفاقية أرجأت البت فى جوهر المشكلة وهو الوضع السياسى لجمهورية الشيشان المتمتعة بالحكم الذاتى والتى تسعى

للاستقلال التام وذلك حتى عام ٢٠٠١ ولحين عقد المفاوضات النهائية وهو أمر يترك هامش المناورة قائماً بين الطرفين^(١).

وعند بدء انسحاب القوات الروسية رفع المجاهدون الشيشان شعار تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية كأولوية أولى لهم مما يدل على مدى تأثير العناصر الاسلامية وخاصة العناصر الأفغانية على قرار قيادة الثوار وسيطرتهم على اتجاهات القرار الشيشاني ، وبدأت قوات الثوار فى إتخاذ إجراءات غلق محال بيع الخمر والمطالبة بتطبيق القوانين الاسلامية والإعلان عن تشكيل المحاكم الشرعية وحتى عند الإعلان عن إجراء أول انتخابات رئاسية فى الشيشان كانت الحملة الانتخابية قائمة على شعارات تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية فى الشيشان.

(١) ولم تنفى الاتفاقية أو تؤكد مدى سريان القانون الروسى على الشيشان بل أن قد يفهم من الاتفاقية استقلال الشيشان لأنها وقعت كاتفاقية بين روسيا الاتحادية والجمهورية الشيشانية وأشارت الى حق الأمم فى تقرير المصير حسب مبادئ حقوق الإنسان .

وبالرغم من أن الإتفاقية تلقى معارضة من مجلس النواب الروسى الذى يرفض فكرة استقلال الشيشان خشية أن تصبح سابقة تغرى جمهوريات وأقاليم أخرى إلى السعى للانفصال خاصة داغستان والأنجوش والشركس ، فقد تم تأكيد التزام الطرفين بها .

وإزاء إصرار كل طرف على موقفه فإن العلاقات بين الشيشان وروسيا تمر بموجات من صعود وهبوط فى العلاقات خاصة فى إطار إصرار موسكو على منح الشيشان أقصى قدر من الحرية والاستقلال ولكن ضمن الاراضى الروسية فيما يصر القادة الشيشان على الاستقلال التام الأمر الذى أدى فى بعض مراحله إلى طرد السلطات الشيشانية للعثلى السلطات الروسية الفيدرالية من أراضيتها وإصرار روسيا على عرض الأمر على البرلمان الروسى بمجلسى الشيوخ والنواب لاتخاذ أحد الموقعين فى هذا الأمر :-

١ - عقد معاهدة متكاملة تمنح الاستقلال الفعلى للشيشان .

٢ - التصديق على مشروع حكومى روسى يؤكد بقاء الشيشان فى إطار الاتحاد الروسى بوصفها أحد الأقاليم ١٩ الداخلة فى قوامه كما نص عليها الدستور الروسى عام ١٩٩٣ .

ويرفض القادة الشيشان حضورهم جلسات مجلسى البرلمان الروسى ويصرّون على حقهم فى الاستقلال التام ويعرضون توقيع اتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع موسكو على أساس علاقات بين دولتين مستقلتين.

وعلى الفور وبدون اعداد سابق وتخطيط مدروس بدأ فى تطبيق نظام المحاكم الاسلامية الشرعية^(١) الا أن تطبيق نظام المحاكم الشرعية قد أسفر عن عدة مشاكل وصعوبات للآتى :-

١ - الخطأ فى تطبيق نظام المحاكم الشرعية قبل إعداد القضاة الاسلاميين وبالشروط والمؤهلات اللازمة لإصدار الأحكام الاسلامية .

٢ - عدم مراعاة أن تطبيق الشرعية الاسلامية يستلزم أولاً توحيد القوانين المطبقة سواء أكانت مدنية أو اسلامية.

٣ - عدم الأخذ فى الاعتبار أن تطبيق الشريعة الاسلامية يجب أن تقوم به سلطتين الأولى تصدر الأحكام والثانية تطبقها حتى لا يترك تطبيق الشريعة للأفراد الأمر الذى أدى لانتشار حالات الفوضى والخروج على النظام.

٤ - أن تطبيق نظام محاكم مدنية ومحاكم شرعية معاً أدى الى صراع بين النوعين على الاختصاص مما أدى لإهمال العمل القضائى وزيادة حالات الخروج على الأمن والنظام.

٥ - بالإضافة إلى أن تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وخاصة تلك المتعلقة بالاعدام ونقلها اعلامياً ومباشرة أدى إلى الهجوم على الاسلام وربط الشريعة الاسلامية بالعنف.

وبانتخاب الرئيس أصلان مسخوف رئيساً للشيشان بدأ محاولة بناء

(١) بتطبيق نظام المحاكم الشرعية تبلورت معه مشاكل عديدة كان أبرزها قضايا القتل حيث قضى أحد القضاة بحق أهل قتل فى الأخذ بالثأر وتنفيذهم حكم الاعدام بمعرفةهم فى القاتل وعندما تعدد أخذى هذا الثأر حكم القاضى نفسه بإعدام أحدهم وكشفت بعض هذه الأحكام عن تجاوزات عديدة خاصة أن أحكام الاعدام التى كانت تصدرها هذه المحاكم كانت تنفذ بصورة علنية وتنتقل على الهواء عبر شاشات التلفزيون بحجة أن الاعدام العلنى يساعد على حفظ الموجات الإجرامية.

دولة مستقلة وفي الوقت الذي يكافح به للحصول على إعراف دولى بهذه الدولة - بالرغم من العراقيل الروسية العنيفة فى هذا الصدد - بدأ يعانى من آثار الجماعات الاسلامية فى داخل الشيشان :-

١ - ظهور الخلافات الطائفية والمذهبية التى نقلت من الجماعات الاسلامية الأفغانية ما بين شيعة وسنة - وما بين جماعات جهادية مختلفة إلى أفراد الشعب الشيشانى وبدأت أساليب حل هذه الخلافات بين الجماعات تنتقل هى الأخرى لأفراد الشعب الشيشانى بالتصفية الجسدية فقد أعتيل أمام مسجد غروزنى لخلاف فقهى بسيط.

٢ - انفلات حالة الأمن الداخلى لإصرار كل جماعة مقاتلة على حمل السلاح والإحتفاظ به وعدم الخضوع للسلطة المركزية وتطبيق النظام الخاص بها على الأقاليم التى تحت يدها تأثيراً بحالة المجاهدين الأفغان .

٣ - تكون ميلشيات عسكرية مثل جيش دوايديف الاسلامى ومحاولة قاداته فرض أرائهم استناداً إلى القوة العسكرية مما يهدد أمن وسلامة المجتمع.

وفى نوفمبر ١٩٩٧ أعلن الرئيس الشيشانى أصلان مسخادوف أن الشيشان قد أصبحت جمهورية الشيشان الاسلامية ، وبدأت السلطات الشيشانية فى تطبيق اسلمة مظاهر الحياة العامة حيث طالبت النساء بإرتداء الحجاب كمظهر اسلامى بعد أن أغلقت جميع محلات بيع الخمر ونوادى القمار وتطبيق القوانين الاسلامية.

على أن السلطات الشيشانية تحاول التركيز على الجوانب التى تؤكد

على الهوية الدينية الاسلامية لنظام المجاهدين الشيشان سواء أكانت فى إعادة وأعمار وتجديد المساجد والمدارس الدينية وإتباع نهج اسلمه مظاهر الحياة اليومية كالزام فتديات المدارس بإرتداء ملابس تراعى التقاليد الاسلامية .

على أن اصرار السلطات الشيشانية على تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض تطبيق القوانين المدنية المتأثرة بالقانون الروسى لم يعد قاصراً على مجرد تنفيذ أحكام هذه المحاكم بالاعدام علناً بل أن السلطات الشيشانية تعمل على تنفيذ إجراءات لتعميق وتركيز الصورة الاسلامية لنظامها وزيادة مسافة البعد عن النظام الروسى وإثبات استقلال الشيشان الفعلى عن روسيا ومن هذه الاجراءات :-

١ - نقل تبعية السجون فى الشيشان إلى هيئة المحاكم الشرعية بدلاً من وزارة الداخلية .

٢ - تعليم نزلاء السجون الشيشانية تعاليم أصول الاسلام والصلاة والقرآن والقيم الاسلامية .

٣ - إستحداث هيئة شرطة اسلامية تابعة للمحاكم الشرعية سيسند اليها بعد ذلك مهمة حماية الأمن العام وفق مفاهيم اسلامية^(١) .

الا أن عدم وصول الشيشان وروسيا إلى حل يلام بين مطلب كل من الطرفين فى تمسك الشيشان بالاستقلال التام ورفض روسيا انفصال

(١) وفى ١٩٩٧/١٢/٣٠ أصدرت المحكمة الشرعية العليا أمراً إلى وحدات الشرطة التابعة لها والمعروفة باسم حرس الشريعة بتطبيق القرار الخاص بحظر وضع أشجار عيد الميلاد فى الميادين والشوارع والمؤسسات وبوأن الدولة بإعتبار أن هذا العيد خاص بالمسيحيين ولاعلاقة له بالمسلمين مع تقرير عقوبة للمخالفين

الشيشان عنها يبقى الصراع قائماً مع أخذه طابعاً دينياً تجد فيه الجماعات الإسلامية مجالاً واسعاً لحركتها.

والتجربة الشيشانية أفرزت محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية بدون اعداد يراعى ظروف البيئة وحال المجتمع ومآمره من ظروف خاصة مما يثير صعوبات جملة قد تخرج بالتجربة عن أهدافها...

٣ - البوسنة والهرسك :-

يحيط بوضع التجربة الإسلامية في البوسنة والهرسك إعتبارات هامة منها :-

١ - الظروف التاريخية لإنتشار الإسلام في دول البلقان عقب الغزو التركي العثماني لها وفتح هذه الدول بالقوة والتي كانت تشكل من أغلبية عرقية من السلاف .

٢ - الوضع الدستوري والسياسي منذ نشأة يوغوسلافيا في ١٩١٨ كان على النحو الآتي :-

أ - انتهت الحرب العالمية الأولى في نوفمبر ١٩١٨ بانتصار الحلفاء على المانيا والدول المؤيدة لها وكانت الحرب قد اندلعت بعد مقتل أرشيدوف النمسا « ولي العهد » فرنسوا فرديناند برصاص مواطن صربي في مدينة سراييفو ، فأعلنت النمسا الحرب على مملكة صربيا ، ثم على روسيا حليفة صربيا . وانضمت المانيا الى النمسا ، وأعلنت فرنسا وبريطانيا تأييدهما لصربيا ، في حين أيدت تركيا موقف المانيا والنمسا . وفي سنة ١٩١٧ أرسلت الولايات المتحدة

جنودها الى أوروبا ليكونوا الى جانب القوات الفرنسية
والبريطانية .

وبعد انتهاء الحرب قررت الدول السلافية الجنوبية الانضمام
الى مملكة صربيا التى كانت فى عداد الدول المنتصرة فى
الحرب ، وتأسس «مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفانيين»
بزعمارة بطرس الأول ملك صربيا . وفى سنة ١٩٢٩ أخذت
المملكة اسم «يوغوسلافيا» ومعناها سلافيا الجنوب .

ب - فى أثناء الحرب العالمية الثانية أطيح بالنظام الملكى . وقاد
أمين عام الحزب الشيوعى اليوغوسلافى جوزيف تيتو المقاومة
ضد الاحتلال الألمانى لبلاده بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وعين
نفسه رئيساً للحكومة فى ١٩٤٥ . وفى سنة ١٩٤٦ أعلن قيام
جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الشعبية . وفى سنة ١٩٥٣
انتخب رئيساً للجمهورية.

ج - جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الشعبية تكونت من ست
جمهويات هى صربيا ومقدونيا وكرواتيا والبوسنة - الهرسك
الجبلى الأسود وسلوفانيا . وكانت بلغراد العاصمة الفيدرالية.
وكان للدولة أربع لغات رسمية هى : الصربية والكرواتية
والمقدونية والسلوفانية . واللغة الأكثر استعمالاً كانت خليطاً
من اللغة الصربية واللغة الكرواتية أطلق عليها ، اصطلاحاً ،
اسم اللغة الصربو - كرواتية .

ووجود عدة لغات يعنى وجود عدة قوميات وبالإضافة الى

التنوع القومى ، هناك التنوع الدينى الذى يبرز بشدة فى
البوسنة - الهرسك حيث يشكل المسلمون التجمع الأكبر ،
يليهم الصرب الأرثوذكسيون ثم الكرواتيون الكاثوليك .

د - فى سنة ١٩٦٣ استصدر تيتو دستوراً للجمهورية نص على
تطبيق الديمقراطية المباشرة من خلال « التسيير الذاتى » أى
تتولى كل جمهورية مسئوليتها الخاصة على أراضيها .

هـ - فى سنة ١٩٧١ اعتمد نظام مجلس الرئاسة الذى يضم
رؤساء الجمهوريات الست المنضمة لجمهورية يوغوسلافيا .
والرئاسة فى هذا المجلس دورية ، بمعنى أن رئيس إحدى
الجمهوريات الست يترأسه لمدة سنة واحدة ، ثم يحل مكانه
رئيس جمهورية ثانية لمدة سنة ، وهكذا دواليك وبقي تيتو
رئيساً للجمهورية .

و - فى سنة ١٩٧٤ صدر دستور جديد صار تيتو بموجبيه رئيساً
للجمهورية مدى الحياة . كما زادت صلاحيات الجمهوريات
الست .

ز - توفى تيتو فى سنة ١٩٨٠ وحل مكانه فى السلطة الأولى
مجلس الرئاسة المكون من رؤساء الجمهوريات الست .

صمد نظام مجلس الرئاسة بعد موت تيتو ، كما صمدت الدولة
الفيدرالية والنظام الشيوعى . لكن سقوط جدار برلين فى سنة ١٩٨٩ زعزع
يوغوسلافيا ، فلجأت شعوب أربع جمهوريات الى انتخاب زعامات مناهضة

للسيوعية ، وأعلنت استقلالها التام عن الدولة الفيدرالية عام ١٩٩١ . وكان الأمر هيناً لسلوفانيا لعدم وجود أقليات هامة فيها ، وصعباً بعض الشيء لمقدونيا . أما في كرواتيا فاثار الاستقلال نزاعاً بين الأكثرية الكرواتية الكاثوليكية والأقلية الصربية الأرثوذكسية المقيمة هناك . وحين وصل الدور الى البوسنة - الهرسك كان الاستقلال بمثابة إعلان حرب ، ذلك أن جمهورية صربيا كانت تنادى بقيام دولة صربيا الكبرى التى تضم جمهورية صربيا وكل المناطق التى يحتلها الصربيون فى البوسنة - الهرسك وفى كرواتيا وفى مقدونيا .

ونشأ تحالف طبيعى بين مسلمى البوسنة والكروات فيها وجمهورية كرواتيا فى مواجهة تحالف جمهورية صربيا وميليشيات الصرب فى البوسنة وكرواتيا . التى شكلت من فرق هى ميليشيا النمرور وميليشيا النسرور البيضاء وميليشيا شتنيك .

وقد اعترفت الأمم المتحدة باستقلال الجمهوريات الأربع فى سنة ١٩٩٢ ، فى حين انضمت جمهورية الجبل الأسود الى صربيا لتشكلا معا جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية .

وحاول الصرب إبعاد السكان المسلمين والكروات عن حوالى ٦٥٪ من أراضى البوسنة والهرسك من خلال عمليات عنف ومجازر بشرية ضدهم واتباع سياسات الأرض المحروقة وأساليب التطهير العرقى وكان مسلمو البوسنة والهرسك هم ضحايا هذه المجازر .

حاولت دول العالم ومنظماته الدولية والأقليمية التدخل لإيقاف هذه الحرب دون جدوى فأصدرت قرارات تحظر تسليح الأطراف المتصارعة في يوغوسلافيا ، ونفذ الخطر على مسلمي البوسنة والهرسك ، إلا أن الدول ذات الأصل السلافي كروسيا إستمرت في تسليح الصرب مما أخل بميزان الصراع لصالح الصرب .

وإزاء تدهور أحوال المسلمين هناك سارعت الجماعات الاسلامية المختلفة وجندت أعضاء جدد للإنضمام لمسلمي البوسنة تحت شعار الجهاد ونجدة المسلمين ، فانتقلت عناصر الى أراضى البوسنة والهرسك واشتركوا كمقاتلين مع قوات البوسنة والهرسك المسلمة والكراتنية ضد قوات الصرب ، وبدأت هذه العناصر في التداخل في مجتمع البوسنة المسلم عن طريق التزاوج والمصاهرة والإقامة الدائمة في أراضيها .

بتوقيع إتفاق دايتون للسلام في يوغوسلافيا برعاية الولايات المتحدة الذي نص على ضرورة إبعاد عناصر الجماعات الاسلامية عن أراضى البوسنة كشرط لإستمرار ضمان السلام فيها ، عدا العناصر التي تزوجت من بوسنيات وأقامت على أراضيها قبل إتفاق دايتون .

وقد تركت الجماعات الاسلامية أثناء وجودها في البوسنة بعض تأثيراتها على المجتمع هناك سواء تلك المتعلقة بالشكل كاللبس وترك اللحى، أو غيرها من مظاهر التدين أو تلك المتعلقة بالخلافات الفقهية كالخلاف بين العناصر السنية والعناصر الشيعية التي قدمت من إيران وحزب الله في

لبنان ، والخلاف الذى حدث فى التوافق الدينى للمجتمع فى البوسنة ، إذ أنضم بعض شباب البوسنة لجماعات اسلامية مختلفة تغاير فى سلوكها ومنهجها مادرك عليه المجتمع السلم هناك مما أوجد نوعاً من القلق والتخوف بين الأهالى والمسئولين فيها من انتقال ملامح هذه الجماعات الى مجتمع البوسنة خاصة بعد غياب للإسلام فى أثناء حكم يوغوسلافيا الفيدرالية .

على أنه من المهم التقرير بأن تجربة البوسنة والهرسك لم يكن لها اسهامات فى مجال فكر سلطات الدولة لدى الجماعات الاسلامية بقدر ما كانت ميداناً ومجالاً لحركتها الجهادية . فضلاً عن الحكم القائم فى البوسنة حالياً هو الآخر لم يتعدى حدود تطبيق نظام حكم مدنى لاتزال معه البوسنة تعاني من نشاط بعض العناصر الصربية المسلحة الذى يهدد من حين لآخر بإعادة الصراع لحالته السابقة، فضلاً عن خلاف آخر بين الكروات والمسلمين كان له سابقة اشتعال قتال عنيف بين الطرفين.

وماتزال الجهود تجرى على وتيرة لتحقيق نوع من السلام فى المنطقة وتحقيق مطلب دولى بمحاكمة المسئولين الصرب عن المحارز التى راح ضحيتها مسلمو البوسنة والكروات وسط مقاومة صربية شرسة لذلك واستمرار تهديد ليس مجتمع البوسنة والهرسك فقط بل وقوات السلام الدولية وقوات حلف الأطلسى المكلفة بتطبيق تقديم هؤلاء المسئولين للعدالة .

إلا أن تعقد الوضع فى بعض أقاليم البلقان وخاصة تلك التى كانت ضمن الاتحاد اليوغوسلافى لإختلاف القوميات والعرقيات والأديان يجعل هذه المنطقة تعيش دائماً فى حالة توتر تستغلها الجماعات والعناصر

الاسلامية وخاصة عقب تدهور الوضع فى كوسوفو^(١)

٤ - التجربة التركية :-

فى تعاصر زمنى عندما كانت تجربة الحكم الماركسى فى الاتحاد السوفيتى السابق تأخذ مكانتها كحكم شمولى عادى الأديان واتخذ منها موقفاً صارماً ، كانت التجربة الأتاتورية تأخذ موقعها فى تركيا كبديل لنظام الخلافة الاسلامية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كأيدىولوجية علمانية لها موقف صارم من مظاهر الدين الاسلامى^(٢) .

والتجربة الاسلامية فى تركيا هامة لأنها تضع الأحزاب الاسلامية

(١) يطلق اسم كوسوفو باللغة الصربية فى حين يستخدم اسم كوسوفا باللغة الابانية والاصل أن يكون الابان والسلاف وهما يونان الجنس الابلىرنى وقد إستقر الابان منذ العصور الوسطى فى البانيا وكانت كوسوفا جزءاً منها .

* فى القرن الرابع عشر إحتل الملك الصربى سارديشان جزءاً من البانيا وأقام الامبراطورية الصربية .
* فى عام ١٢٨٩ هزم الأتراك الصرب فى معركة ضارية على أرض كوسوفا التى تحولت بعد ذلك إلى جزء من الامبراطورية العثمانية .

ثم إنسحبت تركيا من الأراضى الابانية فى ١٨٧٨ وأعيد تقسيم البانيا بين اليونان وصربيا والجبل الأسود وتقلصت مساحة البانيا وكانت كوسوفا ضمن الأراضى التى اقتطعت من البانيا وضمت إلى صربيا .

- منح دستور يوغوسلافيا ١٩٤٦ لكوسوفا حكماً ذاتياً محدوداً ولكنه لم يطبق عملياً .
- ثم فى دستور ١٩٦٩ ودستور ١٩٧٤ ثم منح كوسوفا بعض الحقوق بإعتبارها وحدة مساوية لغيرها من وحدات إتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ، إلا أنه يتفكك إتحاد اليوغوسلافى فقد حل الصرب برلمان كوسوفو والى الحكم الذاتى لها .

أعلن أهالى كوسوفو من الألبان وهم يشكلون فى حين أن ٩٠٪ من سكان كوسوفو كلهم من المسلمين و١٠٪ من الصرب المسيحيين عام ١٩٩١ لهم إستقلال بولتهم المستقلة ذات السيادة وفق دستور خاص وأجريت إنتخابات ديمقراطية وتم تشكيل حكومة مستقلة بها .

وفى عام ١٩٩٨ أجريت إنتخابات رئاسية فى كوسوفو لإنتخاب رئيس منتخب فى ظل المطالبة بإستقلال كوسوفو مع رفض صربى لهذه المطالب .

إزاء هذه التطورات فقد بدأت قيادات الجماعات الاسلامية المقيمة فى أوروبا فى تنظيم حملات بين العناصر الاسلامية من الأفغان العرب ومن بين كوادر وعناصر الجماعات الاسلامية الأخرى والدعوة لاستنفار القوى الاسلامية لتشكيل خلايا لمساعدة مسلمى كوسوفو على هيئة متطوعين للاغاثة الإنسانية .

(٢) يراجع بصفه خاصة كتاب قبعة وعمامة - المدخل إلى الحركة الاسلامية فى تركيا - تأليف مزيد ريك معنوق

- دار النهار بيروت ١٩٩٧

والاسلام ذاته فى مواجهة مع العلمانية وأمام خيارين :-

١ - ترسخ وبلورة نشاط ونفوذ الأحزاب والجماعات الاسلامية على الساحة وقدرتها على التأثير القوى المؤثر فى تركيا داخليا وخارجيا وإعادة الاسلام كدين ودولة فى تركيا .

٢ - تجميد الحركة الاسلامية وتهميشها فى إطار ضيق ومحدود لصالح العلمانية .

وكان لوصول حزب اسلامى للحكم فى تركيا العلمانية دليلاً عن أن الإتجاهات الاسلامية فى المجتمع التركى أخذت فى النمو منذ منتصف الثمانينات بشكل مطرد ومتصاعد تعدى حزب الرفاه ليشمل مختلف القوى الاسلامية الأخرى من طرق صوفية ومدارس دينية وطرق دينية مختلفة .

أما حزب الرفاه فأهميته كونه أنه الحزب الوحيد الذى مارس بإسم الإسلام اللعبة السياسية واصلها بها للحكم ائتلافاً مع حزب علمانى .

على أنه بوصول حزب الرفاه للحكم بدأ سعى الاتجاهات والجماعات الاسلامية لمحاولة قلب الميزان السياسى الداخلى لصالح المسلمين وترويج الأصولية الاسلامية وتجميد مظاهر العلمانية بها ، وتعديل السياسة الخارجية التركية لتصبح ذات إتجاهات اسلامية والتركيز على تطوير علاقات تركيا بالدول الاسلامية وكان أبرزها تطوير العلاقات مع ايران وليبيا والدول العربية بل نفذ دعوته لإنشاء تجمع إقتصادى للدول الاسلامية الثمان مصر وتركيا وباكستان وإيران ونيجيريا وماليزيا وأندونيسيا وبنجلاديش .

إلا أن التجربة الاسلامية من خلال حزب الرفاه الاسلامى واجهت تحدياً من قبل الأحزاب العلمانية والقوات المسلحة التركية الحماية للعلمانية التى خشت من مظاهر التحول لإضفاء الطابع

الاسلامى على الحياة التركية^(١)

فى مواجهة تحركات لحزب الرفاء الاسلامى فإن القوات المسلحة
تحركت هى الأخرى للحد من نمو الأصولية والمظاهر الاسلامية والحركات
الاسلامية والفرق الصوفية^(٢) :-

(١) حاولت دفع حزب الرفاء بالموافقة على عدة إجراءات ضد المظاهر الاسلامية مثل :-

- أ - اقالة كل من يشارك فى نشاطات دينية من الوظائف العامة .
 - ب - غلق المدارس الدينية الغير مرخص بها .
 - ج - اغلاق مكاتب الطرق الصوفية غير المرخصة .
 - د - تطبيق قرار حظر الحجاب والملابس الاسلامية فى المؤسسات والمصالح الحكومية .
 - هـ - اتخاذ اجراء من مدارس « إمام وخطيب » والتي تقوم بتعليم الدين الاسلامى والتي يزداد عددها عن ٦٥٠ مدرسة وذلك بتمديد فترة التعليم الإجبارى لتكون ٨ سنوات بدلاً من ٥ سنوات وهو ما يعنى اغلاق المراحل المتوسطة من مدارس « إمام وخطيب ».
- وحاول حزب الرفاء الاسلامى المناورة بإعلان موافقته على تمديد فترة التعليم الإلزامى إلى ٨ سنوات بشرط أن تتم بصيغة ٥ + ٣ حتى لا يؤدي ذلك إلى إغلاق المراحل المتوسطة فى المدارس الدينية حيث يرى ضرورة فتح المزيد من هذه المدارس بعكس الأحزاب اليمينية واليسارية وحرك الحزب ٧٠ جمعية ونقابة وهيئة تركية تمثل الإتجاهات الإسلامية المختلفة فى حركة احتجاج شملت أكثر من مليون تركى ضد محاولات إغلاق مدارس إمام خطيب أُنذرت بخطرورة المواجهة بين القوى الإسلامية والتيارات العلمانية التي يقف من ورائها الجيش ويدعمها .

(٢) تمثلت التحركات التي قامت بها القوات المسلحة فى :-

- ١ - فتح مواجهات جديدة مع الاسلاميين وحزب الرفاء من خلال تحريك حملات صحفية تتهم الاسلاميين بدعم تنظيمات اسلامية متطرفة خاصة حركة حماس والجهاد .
 - ٢ - الدفع بالعلاقات مع اسرائيل كورقة توازن لسياسة حزب الرفاء الاسلامية وزيادة معدل تبادل الزيارات بين كبار مسؤولى الجيش التركى والمسؤولين الاسرائيليين وإظهار أن التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل لم يتعزز وينطلق ويتقدم إلا فى ظل حكومة الرفاء الإسلامية وأن تركيا هى أول دولة اسلامية اعترفت باسرائيل .
 - ٣ - خلق واقع جديد فى علاقات تركيا مع اسرائيل يستحيل على الرفاء أو أى نظام آخر تغييره بسهولة حيث تم ربط الجيش التركى بعجلة الصناعات العسكرية الاسرائيلية وأن الغاء هذا الارتباط سيحدث خللاً عضوياً فى القدرة العسكرية التركية فى ظل توتر علاقتها مع سوريا وايران والعراق واليونان وقبرص وأرمينيا وروسيا فضلاً عن المواجهات مع حزب العمال الكردستانى .
- هدف الجيش التركى من تحركاته الى ما يلى :-
- أ - كان الحد من نمو الأصولية الاسلامية التي رأها تهدد النظام العلماني .
 - ب - تحجيم الجماعات الاسلامية التركية حتى لا تنشط جماعات العنف السياسى الاسلامى مثل جماعات جمال الدين قبلان وحزب الله التركى وجبهة التحرير الاسلامى التي ترفع شعار تطبيق النموذج الايرانى الاسلامى .

وللأنصاف يجب القول بأن التجربة الاسلامية التركية هي تجربة فريدة ولا يمكن التدليل منها والقياس عليها لاعتبارات تعقيدات الأوضاع الداخلية في تركيا وإعتبارات علاقتها الإقليمية والدولية بالإضافة إلى حقيقة هامة.

وهي أن وصول حزب الرفاه للحكم انتلاقاً لم يترتب عليه أى تغيير في نظام الحكم في تركيا بل على العكس فإن الحزب عانى من آثار علمانية النظام ولم يتعدى أثر الحزب سوى محاولة إدخال تغييرات على مظاهر الحياة ومحاولة وبث مظاهر الاسلام من جديد في المجتمع التركي وبث حركة بناء المساجد ومظاهر التسدين دون أن يكون له انعكاس على نظم وسلطات الدولة التركية ولم يصمد الحزب أمام الانقلاب السلمي الذي قاده الاتجاهات العلمانية وازاحته عن السلطة بفعل تأثير القوات المسلحة التركية. وبدأت الأحزاب العلمانية والقوات المسلحة في دراسة الآثار التي خلفها حزب الرفاه أثناء حكمه لتركيا قرابة عشرة أشهر والغائها ومحو هذه الآثار والعمل على منع وصول الأحزاب الاسلامية مرة أخرى للسلطة مثل :-

١ - إقرار مشروع مد فترة التعليم المتوسط إلى ٨ سنوات إلى محاصرة المدارس الدينية «إمام خطيب» والحد من انتشار التعليم الديني.

٢ - حل حزب الرفاه نفسه ومنعه عن طريق المحكمة الدستورية وفي مقابل ذلك فإن الجماعات الاسلامية حاولت بقوة إثبات وجودها وردت بالقيام بعمليات عنف داخل تركيا، وعملت لتأسيس عدة أحزاب سياسية بديلة عن حزب الرفاه رداً على حله ومنع نشاطه.

وتستعد الجماعات الاسلامية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بهدف

الحصول على أغلبية تؤمن لها الحكم دون ائتلاف مع أحزاب أخرى.

وتبقى التجربة التركية هامة ومؤثرة على مستقبل الاسلام والحركة الاسلامية وأحزابها في تركيا مع ما يصاحبها من آثار صراعها على البقاء

والحركة والسعى للسلطة.

وعلى الرغم من أن مدة بقاء حزب الرفاه فى الحكم لا تكفى للقيام بعملية تقويم موضوعى كامل لتجربة حزب اسلامى على رأس السلطة انتلاقاً مع حزب علمانى الا أننا نرى مع ذلك أن هذه التجربة قد يستدل منها على مايلى:-

١ - أن حزب الرفاه قد وصل إلى الحكم بأسلوب ديمقراطى بعيداً عن أى ضغط أو تهديد أو عنف وفقاً لنظام الأغلبية ايماناً منه كحزب اسلامى بالآليات العملية الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً وترك السلطة أيضاً بأسلوب ديمقراطى وهو مايشكل وجود فكر اسلامى فعلى يصل إلى السلطة ويتداولها سلمياً عكس ماتمارسه بعض الجماعات الاسلامية فى العديد من الدول الأخرى للوصول إلى السلطة.

٢ - أن حزب الرفاه أيضاً استطاع النجاح فى تقديم رؤية جديدة وفهم آخر مختلف عن الجماعات الاسلامية الأخرى فيما يتعلق بتعامله مع المختلفين عنه فكراً وسياسياً حين أظهر بصورة عملية عبر مشاركته السلطة مع حزب علمانى وأعطى مثلاً عن امكانية التعايش بين حركات وجماعات اسلامية وجماعات علمانية سلمياً. مما يشير إلى أن علاقة الجماعات الاسلامية بالأحزاب السياسية ليست علاقة نمطية وقالب ثابت أو مايمكن أن نسميه «وصفة جاهزة» للعلاقة بين الجماعات الاسلامية والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة عنه فكراً وسياسياً.

٣ - ولايقدر فى القول لدينا أن الشكل الذى اتخذته المواجهة بين حزب

الرفاه والاسلاميين ككل في تركيا وبين العسكريين الأتراك والضغط
التي تعرض لها الحزب ومنع قيادته من النشاط السياسي ومن
مشاركة أي حزب اسلامي بديل في الانتخابات النيابية المقبلة^(١)، قد
تدفع الاسلاميين كتيار إلى اعادة النظر في استراتيجيتهم في الوصول

(١) في إطار مواجهة حزب الرفاه للحكم الدستوري بإغلاق مقر الحزب وحل نشاطه ومنع مسئولية من ممارسة
النشاط السياسي وعلى رأسهم رئيسه نجم الدين أربكان لمدة ٥ سنوات، سعى الحزب لإنشاء عدة أحزاب
إسلامية كان أبرزها اسم الفضيلة .

إلا أن شعور العناصر الاسلامية التركية بنجاحها في تجاوز خطر المواجهة مع القوى العسكرية والقوى
العلمانية لم يستمر طويلاً خاصة بعد أن نجح أعضاء حزب الرفاه في تأسيس حزب الفضيلة وانتقال
أعضاء الرفاه لحزب الفضيلة نون إنشقاق من بينهم وعددهم ١٤٧ وأصبح حزب الفضيلة أكبر حزب في
البرلمان التركي.

تمارس القوات المسلحة التركية ضغطاً كبيراً على حكومة تركية العلمانية التي خلفت حكومة الرفاه لتأكيد :-

١ - الحفاظ على هيمنة الجيش على مقدرات الدولة والذي يحمي إنتهاء تركيا العلماني .

٢ - كسر تصاعد التوجه الاسلامي الذي يمكنه قلب نظام العلماني وتحجيم نور الجيش .

وتستغل القوات المسلحة التركية سيطرتها على مجلس الأمن القومي الذي يهيمن على تنسيق السياسة
العليا لتركيا في إثارة الشعور المستمر بالخطر الاسلامي وضرورة إتخاذ إجراءات حاسمة للوقوف ضد
التيار الاسلامي في تركيا حتى ولو كان إتجاه إسلامي غير متشدد مثل جماعة فتح الله التي ترفع
شعارات إسلامية معتدلة لاتعارض مع العلمانية ولها شعبية قوية في تركيا حيث تتولى ربط التعليم
بنشر الأفكار الدينية وتدير ١٠٥ مدرسة خاصة ومايزيد عن ٤٠٠ شركة تجارية و٨ جامعات في
الجمهوريات الاسلامية الناطقة بالتركية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وترى القوات المسلحة
التركية خطر هذه الجماعات وأنه لإن أن يقابل بحزم وشدة .

تصر القوات المسلحة التركية على ضرورة إتخاذ الحكومة التركية إجراءات حاسمة من مظاهر الأصولية
الاسلامية كمنع إرتداء الحجاب في الجامعات .

ترى عناصر إسلامية تركية أن القوات المسلحة التركية لا يحركها ضد الاسلاميين فقط التخوف على
العلمانية ولكن أيضاً لحسابات اقليمية وخاصة تأثير اسرائيل الواسع في الجيش التركي خاصة ضد
التيار الاسلامي للإعتبارات الآتية :-

١ - أن حصول أي تغيير في تركيا مشابه لما حدث في ايران أو دافعاً الاسلام المتشدد إلى الحكم
المنفرد في تركيا يعني قلب الموازين بالنسبة لإسرائيل .

٢ - أن تركيا تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية الاسرائيلية التي تضع في إستراتيجيتها
إستخدام علاقتها مع تركيا كمعبر تعمق به علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة في
المجال التجاري والثقافي بعد نجاحها في عام ١٩٩١ في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع
أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقزغستان وأذربيجان وأرمينيا .

٣ - أن اسرائيل تشارك حالياً مع الولايات المتحدة الامريكية في عدة مشاريع زراعية في أوزبكستان
وقازاخستان وقزغستان وأن اسرائيل تسعى لاستغلال علاقة تركيا بهذه الجمهوريات التي
تشاركها بروابط ثقافية ولغوية والدينية .

إلى السلطة بطريقة سلمية والبحث عن أساليب أخرى للوصول للسلطة
ومن ثم تغييرها^(١).

٤ - ونرى أيضاً أنه من الخطر كل الخطر أن تكون الظروف الضاغطة التي
أحاطت بتجربة حزب الرفاه فى السلطة عاملاً خافزاً لبعض الجماعات
والحركات الإسلامية للتحويل إلى طريق العنف لوصولها للسلطة
لفقدانها الثقة فى الطرق الديمقراطية، خاصة وأن بعض التجارب
السابقة قد سارت على نفس النهج مثل تجربة جبهة الإنقاذ فى الجزائر
التي ما تزال تتفاعل ، خاصة أن المحاولات المبذولة حالياً تهدف إلى
حظر نشاط الأحزاب الإسلامية الرفاه وفرض قيود سياسية عليهم
ومنع من تأسيس أى حزب سياسى آخر ويبقى الخيار أمام الجماعات
والتنظيمات الإسلامية فى تركيا أمام بدلين :-

١ - المقاومة المسلحة وطريق العنف .

٢ - المقاومة السلبية .

والواضح أن المسلمين فى تركيا أختاروا الطريق الثانى حالياً عن
طريق تنظيم المظاهرات والاحتجاجات السلمية بهدف إيقاظ شعور الجماهير
ومحاولة خلق وتطوير الثقافة الإسلامية والحفاظ عليها ومحاولة تطوير طرقاً
جديدة لحمايتها الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية الى وجود تيار أقرب
للمقاومة المسلحة.

(١) فى هذا الإطار فقد شكلت بعض العناصر الإسلامية التركية المتشددة تنظيماً دينياً جديداً باسم «جيش الله»
كان من أهدافه الإعداد للاستيلاء على السلطة بالقوة فى تركيا مستغلة خبرتها القتالية التي اكتسبتها فى
اشتراكها فى عمليات البوسنة والشيشان والصومال الا أن السلطات التركية قد تمكنت من احباط هذا
التحرك.

رابعاً : التجربة الإيرانية

والتجربة الإيرانية لها أهميتها القصوى من حيث أنها الحالة التي تحركت فيها الجماهير تحت راية الاسلام فى ثورة شعبية قادها رجال الدين الاسلامى واستولت على الحكم، وأسست الجمهورية الاسلامية التى أصبحت المثل والحلم للجماعات الاسلامية وتسعى جاهدة لتطبيق هذا النموذج.

وبعيداً عن الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه التجربة وما أسفرت عنه فإننا نعرض هذا فقط لكيفية السلطات فى الدستور الايرانى الذى ينظم الدولة الاسلامية التى تراها الجماعات الاسلامية نموذجاً يحتذى فى إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة فيها على النحو التالى:-

الدستور الإيرانى :-

فى أغسطس ١٩٧٩ تم بالانتخاب الشعبى تشكيل مجلس ضم اليه ذوى الخبرة وعلماء الإسلام وخبراء فى القانون بجانب المنتخبين وسمى مجلس الخبراء أنيط به مهمة وضع الدستور الإيرانى وتدوينه.

* فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ وافق الإمام الخمينى على الدستور الذى أعده مجلس الخبراء ليصبح منهج لسير الأعمال فى الجمهورية الاسلامية الايرانية .

* فى ابريل ١٩٨٩ شكل الإمام الخمينى لجنة لإعادة النظر فى الدستور

الایرانى وتعديل بعض مواده وقد صادق عليها فى يوليو ١٩٨٩ .

* طرح الدستور للإستفتاء الشعبى العام فى ٢٨/٧/١٩٨٩ ونال تأييد

الشعب فصدق عليه الامام آية الله الخامنى مرشد الثورة والذى خلف

الامام الخومينى عقب وفاته .

ويقع الدستور الايرانى فى ١٤ فصل ويضم ١٧٧ ماده بالإضافة

إلى مقدمته تتناول بالشرح دور الامام الخمينى ورجال الدين

والمساجد والجامعات فى نجاح الثورة الإسلامية والتأكيد على

أهمية العقيدة الإسلامية فيها^(١) .

(١) فى نفس الوقت فأننا نرى أنه لا يمكن إنكار مدى تأثير كتابات وأراء المفكر الشيعى المرحوم الدكتور على شريعتى الذى خرج بتصویر ثورياً للشيعية كان له تأثير مام للغاية فى تفاعل الجماهير مع حركة الإمام الخمينى والهاب مشاعر الناس فى الشوارع الايرانى فى ثورة شعبية عارمة فقد وضع الدكتور على شريعتى التصور الذى بناه على مايلى :-

١ - فى الوقت الذى ساد فيه الظلم والقهر العالم وكان الفقراء على وشك التوصل إلى قناعة بأن الأديان السماوية والأرضية لن تنصفهم أرسل الله رسوله بالاسلام ليعلم أن الله يعد عباده المحرومين المقهورين على الأرض بالخلاص والرحمة وورثة الأرض .

٢ - بوفاة الرسول اندلعت حرب مقدسة ضد المستضعفين ومن يدافع عنهم وفى مقدمتهم الامام على بن أبى طالب وآل بيته وقد تعرضوا لأبشع أنواع الظلم لدفاعهم عن المستضعفين .

٣ - أن التشيع الحقيقى هو تأييد فقراء المسلمين والمستضعفين لصرخة الإمام على فى وجه تفسير الأمويين للاسلام الذى قام على أنهم ورثة السلطة والثروة وأنهم خلفاء الله على أرضه وخرجوا على التفسير لصحيح للاسلام وكونوا طبقة أرستقراطية ناقضت جوهر الاسلام .

٤ - يقسم الدكتور على شريعتى الفكر الشيعى إلى اتجاهين هما :-

أ - التشيع العلوى :- هو تشيع ثورى مناضل من أجل العدالة كما مثله الامام على والإمام الحسين وبقية أئمة الشيعة وهو قائم على اعداد الأفراد مادياً وروحياً للتغلب على القهر والظلم .

ب - التشيع الصفوى :- نسبة إلى الأسرة الصفوية التى تحكم ايران قبل الثورة والتى قصرت التشيع على أنه دين يهتم بمسائل الآخرة دون أن يعنى بالأمور السياسية والاجتماعية ويرى أيضاً أن التشيع العلوى هو الفكر الشيعى الحقيقى الذى يقوم على :-

تم تناول تنظيم سلطات الدولة على النحو التالي :-

نظام الحكم ومبادئه :-

١ - حدد الدستور في المادة الأولى منه نظام الحكم ونص على أنه النظام الجمهوري الاسلامي .

٢ - نصت المادة الثانية على المبادئ التي يرتكز عليها نظام حكم الجمهورية الاسلامية وهي :-

« ١ - الايمان بالله الأحد (لا اله الا الله) وتفرد به بالحاكمية والتشريع ، والتسليم لامره .

٢ - الايمان بالوحي الالهي ودوره الاساسي في بيان القوانين .

٣ - الايمان بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الانسان التكاملية نحو الله .

٤ - الايمان بعدل الله في الخلق والتشريع .

٥ - الايمان بالامامة والقيادة المستمرة ، ودورها الاساسي في استمرار الثورة .

٦ - الايمان بكرامة الانسان وقيمه الرفيعة ، وحرية الملازمة لمسؤوليته امام الله .

وأضافت المادة نفسها بأن النظام الجمهوري الاسمي : «هو نظام

يؤمن القسط والعدالة ، والاستقلال السياسي ، والاقتصادي ،

والاجتماعي ، الثقافي ، والتلاحم الوطني» عن طريق مايلي:-

أ - الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط ، على أساس

الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين .

ب - الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدمة لدى البشرية ،
والسعى من أجل تقدمها .

ج - محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما . «

الهوية الإسلامية للنظام الإيراني: -

حرص الدستور الإيراني على تأكيد الهوية الإسلامية للنظام في عدة مواضع
فيه من خلال النص على :-

١ - الدين الرسمي لجمهورية إيران هو الإسلام فالمادة ١٢ من الدستور نصت على
«الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنى عشر هو المذهب
الرسمي للدولة ، وهذه المادة تبقى الى الأبد غير قابلة للتغيير. »
وفي نفس الوقت أكد الدستور على إحترام المذاهب الإسلامية الأخرى
وحصرها في المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي واليزيدي^(١).

- = ١ - اعتبار الدين هو الهوية والركيزة الأساسية للنظام الثقافي والاجتماعي والسياسي للمسلمين.
٢ - أن تحقيق العدالة وإقامة الإسلام يأتي من خلال إزالة الظلم والقهر عن طريق حركة الجماهير التي
تسرع من حركة التاريخ وهذا هو
الإسلام الثوري الشيعي.
٣ - أن التوحيد في الإسلام الثوري ليس فقط بمعناه التقليدي أي الإيمان بالله الواحد بل التوحيد يعبر عن
الوحدانية التي تعني الانسانية
الواحدة من دون تمايز أو تناقض
٤ - أن الإمامة ليست مجرد دور ديني فقط للإمام ولكنها قيادة الإسلام كثورة وايدولوجية تهدف لبناء
مجتمع مثالي وأن الجماهير عليها
الدور الأساسي في تقوية الإمامة في سبيل تحريك الثورة للقضاء على الظلم.
٥ - على الجماهير التحرك المكثف ضد السلطات لإعلاء حقيقة التشيع العلوي للتضحية بالنفس في سبيل
ذلك.

(١) وبالرغم من هذا النص إلا أن العبرة بتطبيقه، وهو مادفع رابطة أهل السنة في إيران إلى أن تصدر عدة
نداءات تناشد فيها السلطات الإيرانية وتخاطب زعماء الدول الإسلامية إلى النظر في أحوال السنة في
إيران ورفع الظلم والاضطهاد الطائفي الذي تعانيه وخاصة بعد تزايد حالات إغتيالات أئمة المساجد
السنية ومضايقتهم في إقامة شعائرهم الدينية.

- ٢ - حدد الدستور فى المادة ١٧ التاريخ الرسمى لإيران بالتاريخ الهجرى، مع التزام الجهات الحكومية بالتاريخ الهجرى الشمسى {الفارسى}.
- ٣ - إعتبار العطلة الأسبوعية هى يوم الجمعة.
- ٤ - شعار الدولة هو (الله اكبر) حسب المادة / ١٨ والزم بوضعه على العلم الرسمى للدولة .
- ٥ - نص الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للدستور واجميع القوانين والقرارات فى المسائل المدنية والجزائية والمالية والإقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وفقاً للمادة/٤.
- ٦ - حرص الدستور الايرانى على الاستشهاد بالآيات القرآنية فى صدر بعض مواد مائل م/٧ ، م/٨
- ٧ - حرص الدستور على إستخدام الصفة الاسلامية للجمهورية الايرانية فى جميع مواد مائل من خلال عبارة.... جمهورية إيران الاسلامية مع ربطه بين مشروعية التصرفات القانونية مع تعاليم الشريعة الاسلامية
- ٨- أن المادة ١٧٧ من الدستور قد نصت على عدم جواز تعديل بعض نصوص الدستور خاصة ارتباط نظام الدولة بالهوية الاسلامية حيث نصت على « كون النظام اسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الاسلامية والاسس اليمانية ، وأهداف جمهورية ايران الاسلامية وكون الحكم جمهورياً ، وولاية الأمر، وإمامة الامة ، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمى لإيران، هى من الأمور التى لاتقبل التغيير .»

التضامن مع الشعوب الاسلامية

١ - نصت المادة ١١ من الدستور على تضامن الشعوب الاسلامية ووحدتها وأوجب على الحكومة الايرانية مواصلة السعى لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية للعالم الاسلامي « بحكم الآية الكريمة (ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربيكم مُعَبدون) ، يُعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية ايران الاسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الاسلامية ووحدتها ، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الاسلامي . »

٢ - وقد أوضحت المادة ١٥٤ من الدستور أن جمهورية ايران الاسلامية ستستمر في دعم النضال بهدف الاستقلال والحرية وإقامة حكومة العدل والحق في أي بقعة في العالم مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى حيث نصت على « تعتبر جمهورية ايران الاسلامية سعادة الانسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية ايران الاسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في اية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

الحقوق والحريات العامة : -

وتحت عنوان حقوق الشعب نص الدستور في المواد من ١٩ إلى ٤٢ على جملة من الحقوق والحريات العامة التي قررها للمواطنين وهي :-

١ - تمتع أفراد الشعب الإيراني بالمساواة فى الحقوق دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو العقيدة .

٢ - تأمين حقوق المرأة وتقرير مسؤولية الحكومة فى :-

» * إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية .

* حماية الأمهات ولاسيما فى مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الاطفال الذين لامعيل لهم.

* إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة وإستمرار بقائها .

* توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل .

* إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولى الشرعى من أجل رعايتهن .

٣ - صيانة شخصية الأفراد وأرواحهم وأموالهم وحقوقهم وعدم التعرض لها إلا فى الحالات التى يحددها القانون .

٤ - تقرير مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

٥ - حماية حرية العقائد للأفراد وتمتع الأقليات الدينية بحريتها العقائدية وعدم محاسبة أى فرد على مجرد إعتناقه عقيدة بذاتها .

٦ - تأمين حرية الصحافة والمطبوعات مالم تخل بالقواعد الاسلامية ولكنه أحوال تنظيمها إلى قانون خاص يصدر بذلك .

٧ - تأمين سرية الرسائل والمكالمات والبرقيات وعدم السماح بفرض الرقابة أو

التجسس عليها إلا وفق أوضاع يحددها قانون خاص .

٨ - الإقرار بحرية الأحزاب والاتحادات المهنية والهيئات السياسية بشرط « أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أى شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك فى احداها ».

٩ - حق عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات بشرط عدم حمل السلاح والالتخل بالأسس الإسلامية.

١٠- تكافؤ الأفراد فى الحصول على فرص العمل المناسبة مع حق كل شخص فى إختيار المهنة التى يرغب فيها مالم تخالف الاسلام .

١١- تقرير مبادئ الضمان الاجتماعى وإعتبار « الضمان الاجتماعى من الحقوق العامة، ويتمتع به الجميع فى مجال التقاعد، والبطالة والشيخوخة، والعجز عن العمل، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث الطارئة، والحاجة الى الخدمات الصحية والعلاجية والرعاية الطبية كالضمان الصحى وغيره، والحكومة مسؤولة حسب القانون عن تقديم هذه الخدمات وتقديم المساعدات المالية المذكورة أنفاً لكل فرد من أبناء الشعب من مواردها المالية العامة، ومن المساهمات الشعبية .»

١٢- مجانية التعليم حق لكل أبناء الشعب الإيرانى .

١٣- حماية حقوق ملكية المساكن للأفراد والأسر وتأمينها.

١٤- تحريم الاعتقال إلا بحكم القانون وضمان حقوق للمعتقل وإفهامه بالتهمة

ونذكر الأدلة وعرضه على الجهات القضائية خلال ٢٤ ساعة .

١٥- إحترام حرية المأوى والإقامة لكل الأفراد .

١٦- حق الأفراد فى التقاضى وفى إختيار محام وأن تعين محام من جانب المحكمة عند عدم المقدرة المالية للأفراد.

١٧- تقرير مبدأ أن الأصل لى الانسان البراءة حتى يثبت العكس .

١٨- تجريم التعذيب حيث نص الدستور على : « يمنع أى نوع من التعذيب لأخذ الاعتراف، أو الحصول على المعلومات، ولايجوز إجبار الشخص على أداء الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين، ومثل هذه الشهادة، أو الاقرار، أو اليمين لا يُعْتَدُّ به. »

وأضاف أيضاً « ويُمنع بتاتا إنتهاك كرامة أو شرف من أُلْقَى القبض عليه، أو سُجِن، أو أُبعد بحكم القانون، ومخالفة هذه المادة تستوجب العقاب.»

١٩- كفالة حق ممارسة الحقوق بشرط عدم الإضرار بالآخرين .

٢٠- تساوى كل المواطنين فى التمتع بالجنسية الايرانية وعدم حرمان أى مواطن منها إلا بناء على طلبه أو حصوله على جنسية أخرى .

٢١- صيانة الملكية الخاصة وتأمينها .

٢٢- عدم فرض أى ضريبة إلا بقانون .

السيادة والسلطات فى الدولة :-

١ - أكد الدستور الإيرانى فى المواد من ٥٦ إلى ٦١ فى الفصل الخامس على

مايلى :-

- السيادة المطلقة هى لله ، وللإنسان حق السيادة على مصيره الإجتماعى

« ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيرته في خدمة فرد أو فئة ما والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة في هذا الدستور».

١ - حدد الدستور في المادة ٥٧ سلطات الدولة وحدود العلاقة بينها على النحو التالي :-

« السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق وأمام الأمة وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها بعضاً ،
أى أن الدستور الإيراني حدد السلطات الحاكمة في ٤ سلطات هي :-
- الفقيه أو القائد (القيادة) ويطلق عليه عدة مسميات مثل ولى الأمر المطلق أو امام الأمة أو مرشد الثورة.

- السلطة التشريعية.

- السلطة التنفيذية.

- السلطة التشريعية.

إلا أنه وبالرغم من النص السابق فقد خَلَقَ الدستور الإيراني ضمن موادّه وفي مواضع متفرقة بعض الهيئات والمجالس والسلطات والتي تميزت بخصائص أبرزها :-

١ - التشكيل :- هذه الهيئات والمجالس يبرز فيها الجانب المؤثر والفعال لرجال الدين حيث يشكلون الأغلبية في تكوينها وتشكيلها وبالتالي فيما يصدر عنها من قرارات وتوصيات.

٢ - الإختصاص :- وعلى الرغم أن مواد الدستور المنشئة لهذه الهيئات

كانت تنص على اختصاص محدد لها إلا أنها إستطردت بعد ذلك لتعطى لها إختصاصات واسعة وشاملة تجعل بعضها بمثابة الرقيب والمعقب على أعمال أحد سلطات الدولة المحددة فى الدستور.

٣ - القواعد المنظمة لهذه الهيئات :- جرى الدستور الايرانى فيما يتعلق بهذه الهيئات على الاحالة إلى قوانين خاصة تصدر لاحقاً تحدد المسائل التفصيلية لتشكيلها وإختصاصها وكيفية عملها.

٤ - المرجعية فى أعمال هذه اللجان :- حرص الدستور كمبدأ عام على النص على أن القواعد والقوانين الإسلامية وأصول الشريعة والمذهب الرسمى ورأى الأئمة هى المرجعية فى أعمال هذه اللجان وبالتالي أهمية ما يصدر عنها من قرارات أو توصيات ولو كان رأيها إستشارى .
وهى هيئات ومجالس :-

- ١ - مجلس صيانة الدستور .
- ٢ - مجلس تشخيص مصلحة النظام .
- ٣ - مجلس اعادة النظر فى الدستور .
- ٤ - مجلس الأمن الوطنى الأعلى وفروعه .
- ٥ - سلطة الإذاعة والتليفزيون .

أولاً : الفقيه وبعده القائد (مرشد الثورة)

- نصت المادة الخامسة من الدستور على تقرير المبدأ الدينى الشيعى لولاية

الفقيه . وفقاً للمذهب الجعفرى الأثنى عشر « فى زمن غيبة الامام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الامر وامامة الامة فى جمهورية إيران الاسلامية بيد الفقيه العادل ، المتقى ، البصير بأمر العصر ، الشجاع القادر على الادارة والتدبير »

-ويموجب نص هذه المادة فإن ولاية الامر فى الأمور الدينية والأمر الدينيى والعامة تكون بيد الفقيه الذى تكون له المرجعية الدينية كما تكون له مرجعية الأمور وبناء على هذا المبدأ الدينى والنص الدستورى فقد أعطيت له سلطات واسعة ومتشعبة .

ونص الدستور أيضاً فى المادة ١٠٧ على مايلى « بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الاسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الاسلامية سماحة آية الله العظمى الامام الخمينى (قدس سره الشريف) الذى اعترفت الاكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين ...»

« ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناجمة على ذلك »

وقد حرص الدستور على التأكيد على دور الإمام الخمينى بإعتباره مؤسس الجمهورية الاسلامية فى ايران والمرجع الدينى والقائد الروحى والفعلى للبلاد مستحدثاً منصب القائد (بخلاف رئيس الجمهورية) ومنحه صلاحيات واسعة وهامة وشاملة ، وقرر أيضاً طريقه إستمرار ولاية الفقيه أو القائد بعد الامام الخمينى على النحو التالى :-

١ - تعيين القائد يتم عن طريق الخبراء المنتخبين وأحال الدستور فى م/١٠٨ إلى أول مجلس لصيانة الدستور فى دورته الأولى تحديد عدد

الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلي لعمل لجنة اختيار القائد وبعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس صيانة الدستور عليه ، وصدق الامام الخميني بإعتبارة قائد الثورة على هذا القانون .

٢ - أعطيت بعد ذلك لمجلس الخبراء نفسه صلاحية إعادة النظر في هذا القانون وتعديله والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء .

٣ - « على هيئة الخبراء أن تتدارس وتتشاور بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المطلوبة في القائد ومتى أشخصوا فرداً منهم بإعتباره الأعلام بالأحكام والموضوعات الفقهية ، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام . انتخبوه للقيادة، وإلا فأنهم ينتخبون أحدهم ويعلمونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة عن ذلك » ، م/١٠٧

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون .

٤ - ونظراً لأهمية منصب القائد وصلاحياته الواسعة فقد حرص الدستور على تحديد الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته وهي وفق المادة ١٠٩ :-

١ - الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه .

٢ - العدالة والتقوى للزمتمان لقيادة الامة الاسلامية .

٣ - الرؤية السياسية الصحيحة ، والكفاءة الاجتماعية، والإدارية،

والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة . وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره .»

٥ - حدد الدستور في المادة ١١٠ المهام المناطة بالقائد والصلاحيات التي

يمارسها وهي إختصاصات واسعة وشاملة لكافة النواحي وهي:-

« ١ - تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية بعد

التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ - الاشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام .

٣ - اصدار الامر بالاستفتاء العام .

٤ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

٥ - اعلان الحرب والسلام والنفير العام .

٦ - نصب وعزل وقبول استقالة كل من :

أ - فقهاء مجلس صيانة الدستور .

ب - أعلى مسؤول في السلطة القضائية .

ج - رئيس مؤسسة الاذاعة والتليفزيون في جمهورية ايران

الاسلامية .

د - رئيس أركان القيادة المشتركة .

هـ - القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية .

و - القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلى .

٧ - حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث .

٨ - حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال

مجمع تشخيص مصلحة النظام .

٩ - امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل

الشعب، ويختص مجلس صيانة الدستور ببحث صلاحية

المرشحين لرئاسة الجمهورية في أول مرة .

١٠ - عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد

صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد

رأى مجلس الشورى الاسلامى بعدم كفايته السياسية.

١١ - العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في اطار الموازين

الاسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية .»

وأجازت أيضاً للقائد أن يوكل من يراه لممارسة بعض مهامه وصلاحياته.

عزل القائد :-

١ - يعزل القائد عن منصبه عند عجزه عن أداء مهامه أو فقدته الشروط اللازمة

لأختياره بناء على قرار من هيئة الخبراء .

٢ - عند عزل القائد أو وفاته أو استقالته تقوم هيئة الخبراء بتعيين قائد جديد

ويتولى مجلس مؤقت مؤلف من :-

١ - رئيس الجمهورية

٢ - رئيس السلطة القضائية

٣ - أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور ينتخبه مجلس تشخيص مصلحة

النظام .

القيام بمهام القائد بشكل مؤقت وحتى يتم انتخاب القائد .
٣ - عند عجز أحد أعضاء اللجنة السابقة والمكلفة بالقيام بأعمال القائد عن أداء مهام عمله فإن المادة ١١١ نصت على :

« يعين شخص آخر من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء وهذا المجلس يقوم بتنفيذ وظائف القائد بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام ومتى عجز القائد عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس السابق خلال مدة العجز بأداء مسئوليات القائد »

ثانياً: السلطة التشريعية

وقد نظم الدستور الإيراني في الفصل السادس تحت عنوان السلطة التشريعية مجلس الشورى في المواد من ٦٢ إلى ٩٠ بإعتباره البرلمان الذي يتولى سلطة التشريع على النحو التالي :-

أ - التشكيل :-

- ١ - أطلق اسم مجلس الشورى الاسلامى على البرلمان وحدد طريقة تشكيله بالانتخاب المباشر والإقتراع السرى وأحال إلى قانون يحدد شروط المرشحين والناخبين وكيفية الانتخابات م / ٦٢ .
- ٢ - مدة مجلس الشورى الاسلامى أربع سنوات مع إجراء إنتخابات كل دورة قبل إنتهاء الدورة السابقة لها وذلك حتى لاتبقى البلاد بدون مجلس فى أى وقت من الأوقات م / ٦٣ .

٣ - عدد أعضاء مجلس الشورى الإيراني ٢٧٠ ويعاد النظر في عدد أعضاء المجلس كل ١٠ سنوات لمراعاة العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية ويجوز زيادة عدد الأعضاء الجدد ٢٠ عضواً عندها .

٤ - راعى الدستور الأقليات العرقية والدينية في تشكيل مجلس الشورى الاسلامى فنص فى م/٦٤ على أن يتم إنتخاب :-

أ - نائب واحد عن الزرادشت .

ب - نائب واحد عن اليهود .

ج - نائب واحد عن المسيحيون الآشوريون والكلدانيون .

د - نائب واحد عن المسيحيون الأرمن فى الشمال .

هـ - نائب واحد عن المسيحيون الأرمن فى الجنوب .

٥ - ترك تحديد نطاق الدوائر الإنتخابية وعدد النواب عن كل دائرة لقانون خاص يصدر بذلك .

٦ - إشتراط الدستور أغلبية ثلثى الأعضاء لإقرار النظام الداخلى للمجلس وأيضاً لصحة إنعقاد المجلس وترك تحديد أغلبية إقرار القوانين إلى النظام الداخلى للمجلس . م/٦٥

٧ - أحال إلى لائحة النظام الداخلى تحديد طريقة إنتخاب ومدة عمل رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وأعضاء اللجان وعددهم وكل الأمور المتعلقة بالمناقشات . م/٦٦

٨ - ألزم الأعضاء بإداء يمين الولاء والمحافظة على النظام الاسلامى

والتوقيع عليه ، على أنه أقر لنواب الأقليات الدينية باداء اليمين مع

ذكر كتابهم السماوى الخاص بهم . م/٦٧

٩- أجاز الدستور فى حالات الحرب والاحتلال العسكرى إيقاف

الانتخابات فى المناطق المحتلة أو جميع البلاد بإقتراح رئيس

الجمهورية وموافقة أغلبية خاصة هى $\frac{3}{4}$ الأعضاء موافقة صيانة

الدستور.

١٠- أقر الدستور علنية جلسات مجلس الشورى مع نشر تقرير

الجلسات لإطلاع الرأى العام عليها . وأجاز عقد جلسات سرية فى

حالة الضرورة وبناء على طلب رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو

عشرة نواب وفى هذه الحالة إشتراط للتصديق على هذه الجلسة

موافقة $\frac{3}{4}$ الأعضاء وحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور مع نشر

تقرير عن هذه الجلسة لأطلاع الرأى العام عند زوال حالة الضرورة .

١١- قرر الدستور حق رئيس الجمهورية والوزراء فى الإشتراك فى

الجلسات العلنية ولهم أصطحاب مستشاريهم معهم ولهم حق الكلمة

إذا طلبوا ذلك ويكون حضورهم إجبارياً إذا طلب النواب ذلك .

١٢- قرر الدستور مسئولية النائب أمام جميع أبناء الشعب وحقه فى

إبداء وجه نظره فى القضايا الداخلية والخارجية كلها . م/٨٤

١٣- قرر أيضاً حصانة خاصة للأعضاء أثناء أدائهم مهامهم البرلمانية .

١٤- بالرغم من أن النيابة البرلمانية منصب شخصى لا يقبل التفويض

وعدم قيام المجلس بأن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص أو

هيئة إلا أن الدستور وفي حالات الضرورة أجاز لمجلس الشورى

الاسلامى:-

= تفويض لجانه الداخلية سن بعض القوانين والتي تنفذ بصورة

تجريبية إلى أن يصادق عليها المجلس بصفة نهائية .

= تفويض الحكومة فى الموافقة على النظم الداخلية للمؤسسات

والشركات الحكومية بشرط ألا تتنافى مع مبادئ وأحكام المذهب

الرسمى للدولة ، أو الدستور مع اشتراط إبلاغها قبل التنفيذ لرئيس

مجلس الشورى الاسلامى .

ب - الاختصاصات والصلاحيات :-

١ - لمجلس الشورى الاسلامى حق سن القوانين فى كافة الشئون وفق الحدود

الدستورية وبشرط ألا تتعارض مع أصول وأحكام المذهب الرسمى .

٢ - يختص مجلس الشورى بشرح وتفسير القوانين، وهذا لا يمنع القضاء من

تفسير القوانين فى إطار عمله

٤ - مجلس الوزراء له أن يتقدم بمشروعات القوانين لمجلس الشورى وأيضاً لما

لا يقل عن ١٥ من أعضاء مجلس الشورى أن يتقدموا بمشروعات هذه القوانين.

٥ - لمجلس الشورى أن يتولى التدقيق والتحقيق فى جميع شئون البلاد. م/٧٦

٦ - تشترط موافقة ومصادقة مجلس الشورى على مايلى :-

أ - المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية .

ب - تعديل الحدود الخاصة بالدولة وبشروط موافقة أربع أخماس الأعضاء

ج - عند فرض الأحكام العرفية أو القيود الضرورية فى حالات الضرورة ولدة

٣٠ يوم فقط على أن يصادق المجلس على كل تمديد لها .

د - عمليات الأقراض والإقتراض أو منح المساعدات داخل وخارج البلاد .

هـ - إستخدام الخبراء الأجانب فى إيران .

و - عند نقل ملكية العقارات والأموال الحكومية والآثار للأفراد بشروط ألا

تكون من التحف الفريدة النادرة .

ز - منح الثقة للوزارة فور تشكيلها .

رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية :-

نظم الدستور علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وأعطى لها حق

رقابة أعمالها على النحو التالى.

أ - توجيه السؤال لرئيس الجمهورية من قبل ربع أعضاء المجلس ويجب ألا

تتأخر الإجابة فى هذه الحالة عن شهر .

ب - توجيه السؤال لوزير ما ويجوز لأى نائب توجيه السؤال لأى وزير ويجب

أن يتم الرد خلال ١٠ أيام.

ج - الاستيضاح { الاستجواب } لأعضاء مجلس الشورى حق إستيضاح

مجلس الوزراء أو أحد الأعضاء بشرط تقديمه من ١٠ نواب وعلى الوزير

أو مجلس الوزراء أن يرد خلال ١٠ أيام من تاريخ الاستيضاح وللوزير أو مجلس الوزراء أن يطلب منحه الثقة بعد الرد علي الاستيضاح فإذا لم يحضر الوزير أو رفض المجلس منحه الثقة يعزل ولايستطيع الاشتراك في الوزارة التالية مباشرة .

د - يجوز إستيضاح رئيس الجمهورية حول أمور تتعلق بمهام بالسلطة التنفيذية من قبل ثلث الأعضاء وعليه أن يجيب عليها خلال شهر على هذا الاستيضاح .

وفي حالة تصويت ثلثي الأعضاء على عدم كفاءة رئيس الجمهورية يرفع الأمر للقائد للتصرف .

هـ - التحقيق وبحث الشكاوى الكتابية التي تقدم اليه عن عمل السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية ويجب على المجلس أن يطلب من هذه السلطات التحقيق فى الشكوى والرد الكافى وإعلان نتيجة الفحص خلال فترة مناسبة، أما إذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة .

و - ديوان المحاسبات :- قرر الدستور إنشاء ديوان للمحاسبة يتبع لمجلس الشورى يمارس نوع من الرقابة المالية على الجهاز الحكومى على النحو التالى:-

- تعرض الميزانية السنوية والتي تعدها الحكومة لاقرارها من مجلس الشورى الاسلامى، وأيضاً فإن أى تعديل عليها يتم بذات الطريق.

- ديوان المحاسبة تكون مهمته مراجعة جميع حسابات الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، وسائر الأجهزة التي تستفيد بشكل من الأشكال من الميزانية العامة للدولة وأحال الدستور إلى قانون يحدد طريقة وأسلوب التدقيق وفحص الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها .

- يتبع ديوان المحاسبة مجلس الشورى الاسلامى ويقدم تقريراً عن تفريغ ميزانية كل عام، بالإضافة الى وجهات نظره الى المجلس .

المجالس المحلية :

نظم الدستور الإيراني فى الفصل السابع وفى المواد من ١٠٠ حتى ١٠٥

المحليات تحت اسم مجالس الشورى فنص :-

١ - فى المادة ١٠٠ على « من أجل إشراك الشعب فى التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شئون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد شروط الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإدارى حيث ينبغى أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية

والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الاسلامية
والارتباط المباشر بالحكومة المركزية

٢ - نص أيضاً في المادة ١٠١ مايلي « لغرض منع التمييز وتحقيق التعاون في
مجال اعداد البرامج العمرانية والترفيهية للمحافظات والاشراف على تنفيذها
بشكل منسق يتم تشكيل مجلس الشورى الاعلى للمحافظات من ممثلى
مجالس شورى المحافظات ، ويحدد القانون طريقة تشكيله ووظائفه .»

٣ - ونص في المادة ١٠٢ على « يحق لمجلس الشورى الاعلى للمحافظات أن يعد
الخطط والمشاريع - ضمن حدود وظائفه - ويقدمها مباشرة أو عن طريق
الحكومة الى مجلس الشورى الاسلامى. ويجب مناقشة هذه المشاريع في
المجلس.»

٤ - وحددت المادة ١٠٣ صلاحية هذه المجالس ومدى فاعلية قراراتها بالنسبة
للسلطات التنفيذية على النحو التالى « المحافظون ورؤساء الأقضية ومدراء
النواحى وسائر المسؤولين المدنيين الذى يعينون من قبل الحكومة، ملزمون
بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية وذلك فى نطاق صلاحيات هذه
المجالس»

٥ - ثم حدد الدستور فى المادة ١٠٤ أعضاء مجالس الشورى على النحو التالى «
بهدف تحقيق العدل الاسلامى والمساهمة فى إعداد البرامج وتوفير التنسيق
لتطوير مرافق الانتاج والصناعة والزراعة، يتم تشكيل مجالس شورى من
ممثلى العمال والفلاحين وسائر العاملين والمدراء فى هذه المرافق، أما فى

المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها فيتم تشكيل مجالس شورى من ممثلى أعضاء هذه المؤسسات. »

ثم أحال الى قانون يصدر ببيان كيفية تشكيل المجالس وحدود وظائفها وصلاحياتها .

٦ - الزم الدستور فى المادة ١٠٥ بعدم تعارض قرارات مجالس الشورى مع الشريعة الاسلامية والقوانين السارية.

٧ - ثم أورد الدستور فى المادة ١٠٦ أحكام حل مجالس الشورى والجهة المسؤولة عن ذلك حيث نص على:-

« لايجوز حل مجالس الشورى إلا فى حالة انحرافها عن وظائفها القانونية . وأحال إلى قانون خاص لتحديد الجهة التى تحدد الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد.

وفى حالة الاعتراض على حل مجلس الشورى المحلى يحق رفع شكوى الى المحكمة الصالحة والمحكمة التى تتولى نظر فى الشكوى مسؤولة عن تقديمها على الشكاوى العادية.»

ثالثاً : السلطة التنفيذية

نظم الدستور الإطار العام للسلطة التنفيذية فى المواد من ١١٣ حتى ١٥٥ واضعاً الأسس العامة محيلاً إلى قوانين ولوائح تصدر وتنظم الخطوط التفصيلية لعمل هذه السلطة.

أ - رئيس الجمهورية :

١ - سلطته ومهامه :- إعتبر الدستور الايرانى رئيس الجمهورية هو أعلى

سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القائد م/١٣ ويناط برئيس الجمهورية تنفيذ الدستور. كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في الحالات التي ترتبط مباشرة بمهام القيادة .

٢ - إختيار رئيس الجمهورية :- يختار رئيس بالانتخاب الحر المباشر من الشعب ، ومدة الرئاسة ٤ سنوات ولايجوز إنتخاب الرئيس لأكثر من دورتين متتاليتين . م/١١٤ .

٣ - الشروط الواجبة في المرشح للرئاسة :- إشتراط الدستور الايراني أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من بين رجال الدين السياسيين وأن تتوفر فيه الشروط التي حددتها المادة / ١١٥ وهي :-

١ - أن يكون ايراني الاصل ويحمل الجنسية الايرانية.

٢ - قديراً في مجالس الادارة والتدبير.

٣ - ذا ماضٍ جيد.

٤ - تتوفر فيه الامانة والتقوى.

٥ - مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية ايران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

على أن يتقدم المرشح بطلب الترشيح رسمياً قبل الانتخاب.

٤ - إنتخاب الرئيس : وأحال الى قانون خاص ينظم إجراء الانتخابات وعلى أن يتولى مجلس صيانة الدستور الاشراف على الانتخابات ، وأن تتولاها لجنة خاصة قبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور ويحددها قانون خاص م/١١٨ .

ويتم إنتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، وعند عدم

إحراز هذه الأغلبية تعاد الانتخابات بين أكثر اثنين من المرشحين
إحرازاً لأعلى الأصوات فى يوم الجمعة من الأسبوع التالى، وعند
انسحاب أحدهم يحل محله التالى له فى أكثرية عدد الأصوات .
ويتم انتخاب الرئيس الجديد قبل شهر على الأقل من تاريخ إنتهاء
دورة الرئيس الذى يستمر فى عمله فى الفترة مابين إنتخاب رئيس
الجمهورية الجديد وإنتهاء مدته . م/١١٩

وأجل الدستور موعد الانتخابات فى حالتين على النحو التالى :-

أ - وفاة أحد المرشحين المستوفيين للشروط قبل الانتخابات ب ١٠
أيام فتؤجل أسبوعين .

ب - وفاة أحد المرشحين الحائزين على أغلبية الأصوات فى الدورة
الأولى مابين الدورتين الأولى والثانية للانتخابات فتؤجل لمدة
أسبوعين .

٥ - القسم :- يؤدى رئيس الجمهورية يمين الولاء ويوقع على القسم أمام
مجلس الشورى وفى حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور ورئيس
السلطة القضائية .

والقسم الذى يؤديه الرئيس المنتخب يؤكد فى صدارته على التزام
الرئيس بأن يكون « حامياً للمذهب الرسمى ولنظام الجمهورية
الاسلامية وللدستور ... وصيانة السلطة التى أودعها الشعب عندى
وديعة مقدسة مستعيناً بالله ومتبعاً لنبى الاسلام والأئمة الاطهار وأن
أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدى »

٦ - إختصاصات رئيس الجمهورية: وحدد الدستور إختصاصات رئيس

الجمهورية على النحو التالى:-

أ - رئيس الجمهورية مسئول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى

الاسلامى م/١٢٢.

ب - يوقع على ما يصدره مجلس الشورى الاسلامى ويصدق على

نتائج الاستفتاء العام . م/١٢٢

ج - له أن يعين من يشاء من معاونين لمساعدته فى القيام بأعباء

وظيفته وعلى أن يقوم معاون الاول بالتنسيق بين باقى معاونين

وإدارة جلسات مجلس الوزراء.

د - لرئيس الجمهورية وفى حالات الضرورة وبموافقة مجلس الوزراء

أن يعين ممثل خاص أو أكثر وأن يحدد صلاحيتهم . وما يتخذه

الممثل من قرارات تعد من قبيل قرارات رئيس الجمهورية ومجلس

الوزراء .

هـ - يوقع رئيس الجمهورية بعد مصادقة مجلس الشورى على

المعاهدات والعقود والإتفاقيات الدولية.

و - رئيس الجمهورية مسئول مباشرة عن التخطيط والميزانية وشئون

التوظيف والأمور الادارية وله أن يوكل غيره لإدارتها .

ز - يعين السفراء بعد إقتراح وزير الخارجية ويتسلم أوراق إعتماد

السفراء لدى ايران .

ح - منح الأوسمة الحكومية .

٧ - استقالة رئيس الجمهورية :- لرئيس الجمهورية أن يتقدم باستقالته للقائد ويستمر فى عمله لحين الموافقة عليها .

٨ - المعاون الأول لرئيس الجمهورية :-

أ - فى حالة وفاة الرئيس أو عزله أو استقالته أو مرضه أو غيابه لمدة شهرين أو انتهاء مدة رئاسته وعدم انتخاب رئيس جديد يتولى المعاون الأول للرئيس أداء مهام وظيفته ويتمتع بصلاحياته بموافقة القائد .

وتتولى هيئة مؤلفة من :-

- رئيس مجلس الشورى الاسلامى .

- رئيس السلطة القضائية .

- المعاون الأول لرئيس الجمهورية .

الاعداد لانتخابات رئيس جديد للجمهورية .

* عند وجود مانع يحول دون قيام المعاون الأول لرئيس الجمهورية

بواجباته - يعين القائد شخص آخر مكانه .

ب- أثناء تولى معاون رئيس الجمهورية مسئوليات الرئيس وصلاحياته :-

- لايجوز استيضاح الوزراء أو حجب الثقة عنهم .

- لايجوز إعادة النظر فى الدستور .

١ - لايجوز اجراء استفتاء عام فى البلاد .

ب - الوزارة :-

١ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب من مجلس الشورى منحهم الثقة، وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد عدد الوزراء وصلاحيه كل منهم .

٢ - يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويشرف على عمل الوزراء وينسق بينهم، وقرارات مجلس الوزراء تكون ملزمة للوزراء.

٣ - رئيس الجمهورية مسئول أمام مجلس الشورى الاسلامى عن أعمال مجلس الوزراء.

٤ - يجوز عزل الوزراء ، أو حجب الثقة عنهم ، أو تقديمهم الاستقالة لرئيس الجمهورية الذى له أن يعين مشرفين للوزارات التى لا وزير لها لمدة أقصاها ٣ أشهر .

٥ - فى حالة تغيير وزير أو عدد من الوزراء يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشورى منح الثقة فى الوزراء الجدد .

٦ - المسئولية الوزارية تضامنية .

٧ - لمجلس الوزراء فى سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين اجراءات القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية الحق فى اقرار القرارات واللوائح الإدارية - ولكل وزير فى حدود وظيفته وفى ضوء قرارات مجلس الوزراء السابقة الحق أيضاً فى وضع اللوائح الإدارية والقرارات التى لا تتعارض مع القوانين.

٨ - لمجلس الوزراء تشكيل لجان وزارية تكون قراراتها واجبة التنفيذ بعد

موافقة رئيس الجمهورية بشرط عدم معارضتها القوانين السارية.

٩ - القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية تعرض على رئيس مجلس الشورى الاسلامى للعلم بها فإذا ما وجد فيها تعارض مع القوانين أعادها إلى مجلس الوزراء مع بيان سبب ذلك وعلى المجلس إعادة النظر فيها.

١٠ - حظر الدستور على كل من رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء ، وموظفى الحكومة أن يكون له أكثر من عمل حكومى واحد كما حظر عليه أى عمل آخر فى المؤسسات التى يكون جميع رأس مالها ، أو قسم منه حكومياً ، أو ملكاً للمؤسسات العامة ، وكذلك ممارسة النيابة فى مجلس الشورى الاسلامى ، أو المحاماة ، أو الاستشارة القانونية ، ولا يجوز أن يكون رئيساً ، أو مديراً تنفيذياً ، أو عضواً فى مجلس ادارة الانواع المختلفة من الشركات الخاصة ، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالدوائر والمؤسسات ، ويستثنى من ذلك العمل التعليمى فى الجامعات ، أو مراكز الأبحاث .

اتهام رئيس الجمهورية والوزراء :-

١ - يجرى التحقيق مع رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء فى الجرائم العادية أمام المحاكم العامة لوزارة العدل مع إخطار مجلس الشورى الاسلامى.

٢ - يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق فى الأمور المتعلقة بالذمة المالية والكسب غير المشروع أو الزيادة فى أموال القائد ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل وبعد تحملهم المسئولية.

واجبات الحكومة :-

وقد أناط الدستور بالحكومة تحقيق الواجبات التى بينها فى المادة

الثالثة والتى نصت على مايلى :-

١ - خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الاخلاق على أساس الايمان والتقوى،

ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع .

٢ - رفع مستوى الوعى العام فى جميع المجالات، بالاستفادة السليمة من

المطبوعات ووسائل الاعلام، ونحو ذلك.

٣ - توفير التربية والتعليم، والتربية البدنية، مجاناً للجميع، وفى مختلف

المستويات وكذلك تيسير التعليم العالى وتعميمه .

٤ - تقوية روح التحقيق والبحث والابداع فى المجالات العلمية والتكنولوجية

والثقافية والاسلامية كافة عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع

الباحثين.

٥ - طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبى.

٦ - محو أى مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية وإحتكار السلطة.

٧ - ضمان الحريات السياسية والاجتماعية فى حدود القانون.

٨ - إسهام عامة الناس فى تقرير مصيرهم السياسى والاقتصادى

والاجتماعى والثقافى.

٩ - رفع التمييز غير العادل ، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع فى المجالات

المادية والمعنوية كلها.

١٠- إيجاد النظام الإدارى السليم وإلغاء الأنظمة الإدارية غير الضرورية فى هذا المجال.

١١- تقوية بنية الدفاع الوطنى بصورة كاملة، عن طريق التدريب العسكرى لجميع الافراد ، من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضى البلاد والحفاظ على النظام الاسلامى للبلاد.

١٢- بناء إقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الاسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان فى مجالات التغذية والسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد .

١٣- إيجاد الاكتفاء الذاتى فى العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشئون العسكرية وأمثالها.

١٤- ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساءً ورجالاً وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم ، ومساواتهم امام القانون.

١٥- توسيع وتقوية الاخوة الاسلامية والتعاون الجماعى بين الناس كافة.

١٦- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الاسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفى العالم.»

الجيش وقوات حرس الثورة الاسلامية :-

نظم الدستور فى المواد من ١٤٣ حتى ١٥١ القوات المسلحة الايرانية وقوات

حرس الثورة الاسلامية على النحو التالى :-

أهداف الجيش : حددت المادة / ١٤٣ من الدستور مهام الجيش فى الدفاع

عن إستقلال البلاد ووحدة أراضيها وعلى النظام الجمهورى الاسلامى .
عناصر الجيش الاسلامى : فى المادة ١٤٤ والمادة ١٤٥ حدد الدستور

العناصر المكونة للجيش الاسلامى على النحو التالى :-

١ - عناصر اسلامية عقائدية شعبية.

٢ - هذه العناصر لائقة للخدمة.

٣ - مؤمنة بأهداف الثورة الاسلامية وعلى استعداد للتضحية من أجلها.

٤ - لايقبل إنتساب الأجانب الى الجيش أو قوى الأمن الداخلية.

تأسيس الجيش الاسلامى والحفاظ عليه :-

١ - ألزم الدستور على الحكومة الإستفادة من أفراد الجيش ومعداته فى

أعمال الخدمة المدنية بما لا يضر بالاستعداد العسكرى.

٢ - حظر الدستور فى م ١٤٨ الانتفاع الشخصى بمعدات الجيش أو أفراد

للخدمة الشخصية.

٣ - أحال الدستور الى قانون خاص ترقيات العسكرين.

٤ - قرر الدستور مسئولية الحكومة عن إعداد البرامج اللازمة للتدريب

العسكرى لجميع أفراد الشعب بحيث يكون كل فرد قادراً على الدفاع

المسلح عن نظام الجمهورية الاسلامية.

٥ - حيازه الأسلحة تكون بإذن السلطات المسئولة.

٦ - أبقى الدستور على قوات حرس الثورة التى تأسست فى أيام الثورة وأكد

على دورها فى حراسة الثورة ومكاسبها، ولكنه أحال إلى قانون يحدد

وظائف هذه القوات ومسئوليتها وحدود تعاونها مع القوات المسلحة

الأخرى والتنسيق بينها.

رابعاً : السلطة القضائية

نظم الدستور السلطة القضائية فى الفصل الحادى عشر من المادة ١٥٦ حتى المادة ١٧٤ على النحو الآتى:-

١ - استقلال القضاء وأختصاصاته:

حرص الدستور على التأكيد على استقلال القضاء ، وحدد مهامه بالدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية ومسئولية احقاق العدالة فى المادة ١٥٦ وحصر وظائفه فى:

« ١ - التحقيق واصدار الحكم بخصوص التظلمات ، والاعتداءات ، والشكاوى ، والفصل فى الدعاوى ، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة فى ذلك القسم من الامور الحسبية الذى يعينه القانون .

٢ - صيانة الحقوق العامة ، وبسط العدالة والحريات المشروعة .

٣ - الاشراف على حسن تنفيذ القوانين .

٤ - كشف الجريمة ، ومطاردة المجرمين ، ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الاحكام الجزائية الاسلامية المدونة.

٥ - اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة ، ولاصلاح المجرمين . »

٢ - اختيار القضاة وضماناتهم :-

أ - يعين القائد - مرشد الثورة - رئيساً للسلطة القضائية ويكون أعلى مسئول فى القضاء لمدة خمس سنوات ويشترط وفقاً لنص المادة ١٥٧ أن يكون مجتهداً (بمفهوم الاجتهاد فى الاسلام) عادلاً ، ملماً ، بالامور القضائية .

ب - حدد الدستور فى المادة ١٥٨ واجبات رئيس السلطة القضائية

فى المسائل الآتية :-

١ - ايجاد الدوائر اللازمة فى وزارة العدل بشكل يتناسب مع

المسؤوليات عليه .

٢ - اعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية

الاسلامية.

٣ - توظيف القضاة العدل واللائقين ، والبت فى عزلهم ،

ونصبهم ، ونقلهم ، وتحديد وظائفهم ، وترقية درجاتهم ، وما

شابهها من الامور الادارية وفقاً للقانون .

ج - وزير العدل :- ويتم اختياره من ضمن من يرشحهم رئيس

السلطة القضائية لرئيس الجمهورية لشغل هذا المنصب ، ويكون

لرئيس السلطة القضائية أن يفوضه الصلاحيات المالية والادارية

وصلاحيات تعيين غير القضاة . م / ١٦٠

ووزير العدل يعد أعلى مسئول تنفيذى بوزارة العدل المسئولة عن

التظلمات والشكاوى . م / ١٥٩

ويكون وزير العدل مسئولاً على العلاقات بين السلطة القضائية

والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

د - أحوال الدستور فى المادة ١٦٣ الى قانون يحدد صفات

القاضى والشروط اللازم توفرها فيه .

هـ - عدم عزل القاضى من منصبه دون محاكمة وثبوت المخالفة ، و

عدم جواز نقله الا بموافقته . الا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك
وفى هذه الحالة يصدر القرار من رئيس السلطة القضائية بعد
التشاور مع رئيس المحكمة العليا والمدعى العام .
و - التنقلات الدورية للقضاة ينظمها قانون خاص .

٣ - ضمانات العدالة :-

أ - علنية جلسات المحاكم ، ويجوز أن يحضرها الافراد ولا تعقد
جلسات سرية الا فى حالات :-

* تناقض علنية الجلسات مع النظام العام .
تناقض علنية الجلسات مع الآداب العامة .
طلب طرفى الخصومة سرية الجلسات .

ب - تسييب الاحكام واستنادها إلى مواد القانون .

ج - حرية القاضى فى تكوين اعتقاده والدستور الزمه ببناء حكمه
على القوانين المدونة فإن لم يجد فيها فعليه الرجوع للمصادر
الاسلامية المعتمدة أو الفتاوى الفقهية المعبرة ، ويحرم على
القاضى عدم الفصل فى الدعوى بادعاء سكوت أو نقص أو
إجمال أو تعارض فى القوانين .

أنواع القضاء

بعد نص الدستور الإيرانى على اختصاص وزارة العدل بأمور القضاء
كأصل عام أشار الدستور إلى نوعين آخرين من القضاء هما القضاء العسكرى
والقضاء الإدارى على النحو التالى :-

١ - القضاء العسكرى :-

نصت المادة ١٢٦ من الدستور الإيرانى على تشكيل المحاكم العسكرية

وأحالت فى بيان تشكيلها إلى قانون خاص بالمحاكمات العسكرية .
اختصاص القضاء العسكرى : - حدد الدستور فى المادة ١٧٢ نطاق
اختصاص القضاء العسكرى بالجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية
الخاصة التى يرتكبها :

* أفراد الجيش .

* الدرك والشرطة .

* قوات حرس الثورة .

الا أن الدستور فى مجال القضاء العسكرى قد قيد منه على النحو
التالى :-

١ - أن يتم التحقيق فى الجرائم العادية للخاضعين لنطاق هذا القانون
أو الجرائم التى تخضع لاجراءات وزارة العدل بمعرفة المحاكم
العادية ولا يمتد إليها نطاق القضاء العسكرى .

٢ - اعتبر القضاء العسكرى والمدعى العسكرى من اعضاء السلطة
القضائية وتشملهم أحكام هذه السلطة .

٢ - القضاء الإدارى:-

أ - نظم الدستور الإيرانى القضاء الإدارى تحت عنوان ديوان العدالة
الإدارية فأوضحت المادة ١٧٠ والمادة ١٧٣ منه اختصاصات
القضاء الإدارى بأنه :

١ - فحص شكاوى الأفراد ووااعتراضاتهم وتظلماتهم من
الموظفين.

٢- فحص الشكاوى من القرارات واللوائح الحكومية والزم

الدستور قضاة المحاكم العادية الامتناع عن تنفيذ القرارات

واللوائح الحكومية فى حالتين :-

* مخالفة القوانين والأحكام الاسلامية.

* مخالفة قواعد إختصاص السلطة التنفيذية.

٣- أجاز الدستور للأفراد أيضاً مطالبة ديوان العدالة الإدارية

إبطال هذه القرارات واللوائح .

ب- وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد صلاحية ديوان العدالة

الإدارية وكيفية عمله .

ج - نص الدستور أيضاً فى م ١٧٤ على إنشاء دائرة التفتيش العام

بالسلطة القضائية تخضع مباشرة لنطاق رئيس السلطة القضائية

وأناط بها ضمان الاشراف على حسن سير الأمور والتنفيذ

الصحيح للقوانين فى المؤسسات الإدارية وأحال الى قانون خاص

يحدد نطاق صلاحيات هذه الدائرة ووظائفها .

التعويض عن أعمال السلطة القضائية :-

قرر الدستور فى ١٧١ مبدأ المسؤولية عن الأعمال القاضية

مشتراطاً:-

١ - حدوث ضرر مادى أو معنوى .

٢ - علاقة سببية بين الضرر وبين تقصير القاضى فى تحديد الموضوع

أو الحكم أو فى تطبيق الحكم أو وجود شبهة فى الحكم.

والمسئولية عن الأعمال القضائية حددها الدستور فى نوعين :-

أ - المسئولية الشخصية للقاضى عن فعله .

ب - مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية والمسئولية عن

أعمال السلطة القضائية فى الدستور الإيرانى محددة

بالآتى:-

١ - التعويض عن الضرر الحادث .

٢ - رد الاعتبار للمضروب.

خامساً : المجالس ذات الصلاحيات الخاصة

١ - مجلس صيانة الدستور :

١ - إنشاء الدستور الإيرانى مجلساً بإسم مجلس صيانة الدستور

نص على الهدف منه وتشكيلة بالمادة ٩١/ على النحو التالى :-

« يتم تشكيل مجلس باسم : مجلس صيانة الدستور ، بهدف

ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الاسلامى مع

الأحكام الاسلامية والدستور ، ويتكون على النحو التالى :-

١ - ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر

وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.

٢ - ستة أعضاء من المسلمين من ذوى الاختصاص فى مختلف

فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الاسلامى .»

* ثم تولت المواد من ٩٢ حتى ٩٩ تحديد مايتعلق بمجلس صيانة الدستور حيث أوضحت أن :-

٢ - مدة مجلس صيانة الدستور ٦ سنوات يتم التجديد النصفى بعد ٣ سنوات من التشكيل بالقرعة .

٣ - لا يعتد بأى عمل لمجلس الشورى الاسلامى فى حالة عدم وجود مجلس صيانة الدستور عدا :-

أ - إصدار وثائق عضوية النواب بالمجلس .

ب - إنتخاب ٦ أعضاء قانونيين لمجلس صيانة الدستور .

٤ - الزم الدستور مجلس الشورى بعرض كل مايصدره من قوانين وتشريعات على مجلس صيانة الدستور لدراسة وتقدير مدى مطابقتها مع الشريعة الاسلامية والدستور وعلى مجلس صيانة الدستور الرد خلال ١٠ أيام وإلا أعتبر التشريع نافذاً، فإذا وجده مغايراً للشريعة والدستور إعادة لمجلس الشورى لإعادة النظر فيه .

* ولمجلس صيانة الدستور طلب تمديد مدة فحص القوانين

١٠ أيام من مجلس الشورى الاسلامى مع ذكر الأسباب .

٥ - أوضح الدستور أنه يلزم عند « تحديد عدم تعارض ما يصادق

عليه مجلس الشورى الاسلامى مع أحكام الاسلام أن يتم
بأغلبية الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور ، أما تحديد عدم
التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه . »

٦ - لأعضاء مجلس صيانة الدستور حق حضور جلسات مجلس
الشورى الاسلامى واستماع مناقشات اللوائح والقوانين
المطروحة ويكون حضورهم واجباً إذا ما كانت القوانين
المطروحة فورية البت وعليهم أن يبدوا رأيهم فيها .

٧ - يختص مجلس صيانة الدستور بتفسير الدستور ويصدر

التفسير بموافقة $\frac{2}{3}$ الأعضاء .

٨ - يتولى مجلس صيانة الدستور الاشراف على إنتخابات مجلس
خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى
الاسلامى، وعلى الاستفتاء العام.

٢ - مجلس تشخيص مصلحة النظام :-

استحدث الدستور الايرانى أيضاً مجلساً بإسم مجمع تشخيص
مصلحة النظام كمجلس إستشارى هام.

إختصاصه :- وقد بدأ الدستور فى المادة ١١٢ بحصر إختصاص
المجلس فى :

١ - النظر فى الحالات التى يتمسك فيها كل من مجلس صيانة

الدستور ومجلس الشورى الإسلامى بموقفه حيال بعض ما يقرره مجلس الشورى من قوانين يراها مجلس صيانة الدستور مخالفة للشرعية الإسلامية ويصر مجلس الشورى على عدم تعديلها.

٢ - إلا أن المادة ١١٢ من الدستور أطلقت إختصاصات المجلس بعد ذلك حيث نصت « التشاور فى الأمور التى يكلفها اليه القائد وسائر الوظائف المذكورة فى هذا الدستور ».

تشكيله :-

مجلس مجمع تشخيص مصلحة النظام مشكل من أعضاء دائمين وأعضاء مؤقتين لم يحدد عددهم الدستور وإنما ترك أمر تعيينهم وتحديد عددهم للقائد (مرشد الثورة) وأحال نص المادة ١١٢ إلى أعضاء المجلس نفسه إصدار كافة القرارات المتعلقة به والمصادقة عليها وإعتمادها من القائد بعد ذلك.

على أنه بإنتخاب الدكتور محمد خاتمی رئيساً للجمهورية أعلن آية الله الخامنئى - القائد - تعيين الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس تشخيص مصلحة النظام .

٣ - مجلس إعادة النظر فى الدستور

حددت المادة ١٧٧ طرق ووسائل تعديل الدستور وأسبابها وذلك فى حالات الضرورة وفق النظام الآتى:-

١ - بعد تشاور القائد مع مجلس تشخيص مصلحة النظام يخطر

رئيس الجمهورية بالمواد المراد تعديلها من الدستور أو إضافتها
للدستور.

٢ - يشكل مجلس إعادة النظر فى الدستور على النحو التالى :-

- ١ - أعضاء مجلس صيانة الدستور .
 - ٢ - رؤساء السلطات الثلاث .
 - ٣ - الأعضاء الدائمون فى مجمع تشخيص مصلحة النظام.
 - ٤ - خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء انتخاب القائد .
 - ٥ - عشرة أشخاص يعينهم القائد .
 - ٦ - ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء .
 - ٧ - ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية .
 - ٨ - عشرة من نواب مجلس الشورى الاسلامى .
 - ٩ - ثلاثة أشخاص من الجامعيين .
- ٣ - ألا أن الدستور قد حدد أموراً ومسائل حصنها ضد التعديل بحيث
لا يمكن تعديلها أو إعادة النظر فيها هى :
- ١ - النظام الاسلامى لإيران .
 - ٢ - إعتبار الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للقوانين
الإيرانية.
 - ٣ - الأسس الايمانية للنظام الايرانى .
 - ٤ - الدين والمذهب الرسمى لإيران .
 - ٥ - النظام الجمهورى لإيران .

- ٦ - أهداف جمهورية إيران الإسلامية .
- ٧ - ولاية الفقيه وإمامة الأمة وإدارة أمور البلاد بالإعتماد عليها .
- ونص الدستور على أن قرارات مجلس إعادة النظر في الدستور يجب أن تطرح للإستفتاء العام بعد إعتمادها والتصديق عليها من القائد .

٤ - مجلس الأمن الوطنى الأعلى

نص الدستور الإيرانى فى المادة ١٧٦ على إنشاء مجلس الأمن الوطنى الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية .

إختصاصات مجلس الأمن الوطنى الأعلى :

يختص المجلس بتأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضى البلاد والسيادة الوطنية والقيام بالمهام الآتية :-

« ١ - تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد فى إطار السياسات العامة التى يحددها القائد .

٢ - تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة .

٣ - الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية . »

تشكيل مجلس الأمن الوطنى الأعلى :

حدد الدستور تشكيل المجلس الأعلى على النحو الآتى :-

- رؤساء السلطات الثلاث .
- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة .
- مسئول شئون التخطيط والميزانية .
- مندوبان يعينان من قبل القائد .
- وزراء الخارجية والداخلية والأمن .
- أعلى مسئولين فى الجيش وحرس الثورة بالإضافة إلى الوزير
العلاقة بالموضوع المطروح.
- قرارات مجلس الأمن الوطنى الأعلى تكون ملزمة وناقذة فى حق
جميع السلطات بعد إعتمادها من القائد { مرشد الثورة }

المجالس الفرعية للأمن الوطنى:

أجاز الدستور للمجالس الأعلى للأمن الوطنى تشكيل مجالس فرعية للدفاع وأمن البلاد برئاسة رئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطنى الأعلى الذى يعينه رئيس الجمهورية.

أحال الدستور على قانون خاص يصدر يحدد صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها وتعتمد تنظيماتها وقراراتها من المجلس الأعلى للأمن الوطنى.

سلطة الإذاعة والتلفزيون

نص الدستور فى المادة ١٧٥ على تنظيم سلطة الإذاعة والتلفزيون على

النحو التالى:-

١ - اشترط الدستور تأمين حرية النشر والإعلام وفقاً للمعايير

الإسلامية ومصالح البلاد.

٢ - تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون من إختصاص قائد

الثورة (مرشد الثورة)

٣ - حدد الدستور تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالى:-

عضوان يعينهما رئيس الجمهورية

عضوان يعينهما رئيس السلطة القضائية.

عضوان يعينهما مجلس الشورى الإسلامى.

٤ - ثم احوال الدستور إلى قانون خاص يحدد أسلوب عمل مؤسسة

الإذاعة والتلفزيون وكيفية إدارتها وإسلوب الإشراف فيها.

الهيئة العليا لحسن احترام الدستور والالتزام بتطبيق القانون

بالرغم من تكريس الدستور الايرانى اسلطة رجال الدين وتكريس مبدأ ولاية

الفقيه وقصر انتخاب رئيس الجمهورية من دين رجال الدين السياسيين وتأكيد

الوجود المؤثر والفعال لرجال الدين فى تشكيل كافة المؤسسات والهيئات فى النظام

الايرانى، إلا أن ذلك لم يمنع من اثاره عدة قضايا هامة داخل ايران تمس تلك

الأسس التى كرسها الوضع الهام والمؤثر لطبقة رجال الدين.

وقد تصاعد مؤخراً خلاف فكرى فقهى بين اتجاهين من رجال المرجعية

الدينية^(١) ذاتها وهم من نوى النفوذ الواسع في إيران حول حقوق وسلطات

(١) يعود نشوء المرجعية الدينية لدى الشيعة إلى زمن الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر المهدي المنتظر عندما كان الشيعة يرجعون في أمورهم إلى سفرائه الأربعة فيما يستجد للناس من أمور واستمرت هذه الرجعة مع الفقهاء الذين تتلمذوا على يد هؤلاء السفراء بعد إعلان الغيبة الكبرى لهذا الإمام، والذي تعتقد الشيعة أنه مازال حياً قائماً ينتظر الإذن الإلهي للخروج ليملا الأرض عدلاً بعدما ملأت ظلماً وجوراً.

وأول من سمي مرجعاً وأرسي للمرجعية مكانها التاريخي هو الشيخ الطوسي شيخ الطائفة عام ٤٣٦هـ بعد أن قر من بغداد إثر فتنة ضد الشيعة، ولجأ إلى النجف وأسس المدرسة العلمية بالقرب من مقام الإمام على والتي سميت الحوزة.

وقد لعبت المرجعية الشيعية دوراً في الحياة السياسية، مثل أثر فتوى المرجع ميرزا محمد الشيرازي عام ١٩٠٩ عندما تحركت معها جماهير الشعب في شبه ثورة شعبية وأجبرت الشاه وقتها على تغيير قوانين امتياز متحت لبعض الشركات الانجليزية.

وقد حاول بعض الأئمة مثل أبو القاسم الخوئي بحث دراسة تطوير دور المرجعية وتفعيلها بحيث تخرج عن دور الرعاية للشئون الدينية إلى دور تلميز الشيعة وبثهم نحو الفعل والتأثير، وقد وضع دراسة حول فكرته سماها «المرجعية الرشيدة».

الا أن تبلور فكرة ولاية الفقيه بعد نجاح الثورة الإيرانية وما تلاها من وفاة عدد لا يستهان به من المراجع الدينية منذ بداية عام ١٩٩١ ندر أن حصل منه في التاريخ الشيعي وخاصة مراجع الحوزات العلمية في إيران مثل شريعة مداري، ومرعشي أنجفي، ومرشد الثورة الإيرانية الخميني والأراني والكلياركاني والشيرازي في حين توفي في العراق زعيم الحوزة العلمية الشيعية أبو القاسم الخوئي مما أدى إضعاف تأثير المرجعية الدينية.

وتسمية المرجع عند الشيعة مختلفة عن بقية الأديان والمذاهب، فلا هي تعيين من سلطة ولا انتخاب من مجمع روحي، ولا هي خلافة أو وراثة وإنما هي إجماع من العلماء في الحوزات الدينية أو من المتخرجين منها على أن هذا الفقيه هو الأعلم وأن تقليده مبرر للزمن حيث أن المؤهلين للمرجعية يكونوا عادة أساتذة في الحوزات ويعرفون بقدراتهم الفكرية وإمكاناتهم.

وترتبط المرجعية بالحوزة العلمية والتي هي كلية لتدريس العلوم الدينية، ولم تكن في القديم تحتاج على شهادات معينة للألقاق بها فقد كان يكفي أن يعرف الطالب أحد رجال الدين لقبوله أما حالياً فقد أصبح مطلوبا من الطالب الحوزوي أن يحمل شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) إضافة إلى التعريف من قبل أحد رجال الدين.

والدراسة في الحوزة الدينية على ٣ مراحل هي :-

١ - مرحلة السطوح ومدتها حوالي ٩ أعوام تهدف لدراسة المقدمات والصرف والنحو والبلاغة والمنطق والانشائيات بهدف فهم اللغة العربية بكافة تفاصيلها ومعانيها لذا يدرس الطالب في هذه المرحلة المناهج من خلال أمهات الكتب وخاصة كتاب متن الأجرومية، ثم النحو الواضح ثم قطر الندى، ويليهِ الفيت لابن مالك وشرح ابن عقيل، وبعدها يبدأ البلاغة والمعاني والبيان للدكتور محمود الهاشمي «كتاب مصري» ويليهِ مختصر المعاني للتفتازاني «كاتب فارسي» ثم يتعلم المنطق فيدرس عبد الهادي الفضلي «سعودي» ثم كتاب المنطق للشيخ المظفر «عراقي» ثم شرح الشمسية ثم التهذيب في المنطق حتى يؤهل لفهم اللغة العربية بكافة تفاصيلها ومعانيها.

٢ - مرحلة دراسة الفقه وتستمر مدة من ١٢ إلى ١٥ عام وهي مرحلة يدرس فيها الأحكام الشرعية وأصول التقليد وأهم مراجع هذه المرحلة كتب شرائع الإسلام والحلقات في الأصول للمرجع الديني الشيعي محمد باقر الصدر

٣ - مرحلة البحث وتسمى مرحلة الخارج وهي مرحلة تصل من ١٥ إلى ٢٠ عاماً وهي تتم على يد مرجع يناقش الطالب في الآراء التي يطرحها أو يعرضها حتى يمكنه بعد ذلك إبداء الرأي بحسب القواعد الأصولية والاستدلالية الصحيحة وأهم مراجع هذه المرحلة كتب متن العروة الوثقى للطباطبائي اليزدي، وعالم الدين الشيعي يتدرج تدريجياً على الشكل التالي: بعد إنجازه مرحلة السطوح يعتبر فاضلاً «أي فضيلة الشيخ» وفي مرحلة الفقه يعرف باسم «حجة الإسلام» وفي المرحلة التي يملك رأياً يعتبر ثم يصبح آية الله «مجتهد مطلق» ثم يصبح بعد انتهاء مرحلة الخارج آية الله العظمى «أي مرجعاً بعدما أصبحت له رسالة ويقدر وقد يصل لمرحلة «الولي الفقيه» بعد تواتر أشياع المنزلة العلمية بين كبار العلماء ليس المحليين فقط وإنما محيط العالم الاسلامي أيضاً، عن طريق معرفة آرائه شفاة أو كتابة.

واختصاصات مرشد الثورة - القائد - استناداً إلى مبدأ ولاية الفقيه وظهور بعض الآراء الفقهية التي تناقش حدود هذه الولاية من خلال:-

١ - ولاية الفقيه هي ولاية خاصة تكون مقتصرة في تدخلها على المراقبة العامة لأعمال الحكومة فقط وأن الولاية المطلقة غير المقيدة هي لله تعالى فقط.

٢ - إتجاه آخر يرى أن ولاية الفقيه هي ولاية عامة تشمل كافة نواحي الحياة العامة ولا تقتصر على مراقبة أعمال الحكومة.

ثم ظهرت على أثر هذا الخلاف عدة تساؤلات أثارت الآتي:-

١ - إبراز السؤال الشيعي الهام حول كيفية التعامل مع الدولة بعد غيبة الامام

الثاني عشر المهدي المنتظر الذي يعتبر وفقاً للمذهب الشيعي الجعفري

هو الشخص الوحيد القادر والصالح لاقرار نظام اسلامي سياسي.

٢ - طرح تساؤل حول كيفية اختيار الولي الفقيه كمرجعية دينية مطلقة لأن

المرجعية الدينية أصبحت نظام دولة تحت ظل ولاية الفقيه^(١)، وعملية

اختياره عن طريق مجلس من الخبراء الفقهاء، من ضمن دائرة من بين

(١) ولدت نظرية ولاية الفقيه على يد الفقيه الشيعي التراقي في كتابة عوائد الأيام عام ١٨٢٠ أثر تطور نظرية

النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي في القرن الخامس الهجري على يد الفقيه الشيعي علي بن عبد

العالى الكركي، إلا أنها كانت تلقى معارضة قوية بين فقهاء الشيعة وكثرت الاسانيد المدخضة لها وبالرغم

من ذلك فإنها شقت طريقها وانتشرت بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية.

وأن كثيراً من الغموض يحيط بها خاصة فيما يتعلق :-

١ - حدود الولاية.

٢ - علاقة الفقيه بالامة

ويرى بعض الفقهاء الشيعة أن ولاية الفقيه تشمل حصراً السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن يحرم

ممارسة أى جزء من السلطات إلا بإذنته.

عدد كبير من المجتهدين هي عملية عشوائية اذ يتنافس على المنصب عادة عدد من الفقهاء وفقاً للدستور الإيراني الحالي لشغل هذا المنصب بعد وفاة شاغلها من بين المجتهدين.

٣ - أن اختيار الولي الفقيه بالانتخاب بالشكل السابق يثير مشكلة هامة حيث لا توجد قواعد محددة لتعريف المجتهد أو الأعلّم بين المجتهدين وذلك لعدم وجود منهج علمي للحصول على مرتبة الاجتهاد.

٤ - أنه نتيجة قيام المحافل الدينية بمنح صفة الاجتهاد دون ضوابط محددة لعدد كبير من رجال الدين ظهر من بينهم من يدعى الاجتهاد وهو غير مؤهل له حقاً وظهر ما يعرف بالاجتهاد المزيف وما ترتب عليه من وجود تسويات فقهية لاتجاهات سياسية غير مدروسة ولاتستقيم مع الاسلام.

٥ - بدأت بعض الأوساط الدينية والثقافية طرح دراسات هامة تتناول تحليل لتاريخ المرجعية الشيعية تؤكد أنها كانت في بداية نشوئها بسيطة وتقوم على مبدأ ضرورة استشارة الجاهل للعالم في أمور الدين والحياة، ولكنها تطورت لاحقاً لتحصر في تقليد مرجع معين أو تصبح قيادة سياسية ثم سياسة كاملة ذات ولاية مطلقة تحتكر كل شئ من السياسة إلى الفقه إلى الفكر والثقافة.

٦ - خلصت الدراسات السابقة إلى طرح تساؤلات عن شرعية احتكار المرجعية الفقهية والسياسية والمالية بين شخص أو أشخاص معدودين بحجة الاجتهاد خاصة أن الاجتهاد لم يكن معروفاً عن الشيعة الإمامية.

٧ - بدأ بعض الفقهاء من رجال الدين البارزين فى الساحة السياسية فى
المناداة بضرورة اعادة النظر فى شرعية المرجعية الدينية وصحة انتمائها
لخط أهل البيت أو النياية عن الامام المهدي.

٨ - وزاد بعض رجال الدين والفقهاء من حملتهم على وضع المرجعية الدينية
فذهب إلى أن رأى الإمام أو المرشد هو مجرد رأى استشارى وليس رأياً
ملزماً يجب اتباعه.

٩ - فى مواجهة هذا التيار نادى بعض رجال الدين المتشددين أنه ليس لغير
المرشد أو الإمام حق التدخل فى شئون الحكم وأن للمرشد وحده الحق
المطلق فى هذا التدخل.

بل أنهم وسعوا من هذا التفسير وذهبوا إلى أنه ليس لغير علماء الدين
حق التدخل فى السياسة باعتبار أن مسائل السياسة والحكم والولاية
الاسلامية هى لعلماء الدين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة وليس لغير
علماء الدين حق التدخل فى السياسة.

١٠ - بدأت الاتجاهات التى ترفض اصفاء نوع من الهالة والقداسة على رجال
الدين وعلى الولى الفقيه وتمكينهم من احتكار حق التدخل فى الأمور
السياسية أو اختصاصهم بالولاية المطلقة تجد لها صدئ واسع وتتزايد
وبدأت حملات ترمى لترشيد المرجعية الدينية وتحديد نطاقها والدعوة
للتحرر من المركزية الفقهية والدينية بل أن الرئيس الايرانى المنتخب
خاتمى طرح ضرورة تنظيم آليات الارتباط بين الدولة والمجتمع تحت شعار

سيادة القانون رداً على شعارات السيادة لولاية الفقيه وتجد هذه الأفكار
صدى واسع في إيران حالياً.
على هذه الأفكار تقابل من جانب آخر بمحاولات للحد من الاتجاهات
الاصلاحية في إيران مثل:-

١- زيادة دور وصلاحيات مجلس تشخيص مصلحة النظام واعطائه
اختصاصات لم تكن له أصلاً الفصل في الخلافات التي طرأت بين
مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.

الا أن المرشد الجديد الخامنئي قد قرر ضم المجلس للدستور وتوسيع
دائرة أعضائه وصلاحياته الكبيرة والتي يراها رئيسه الجديد ستكون
فوق السلطات المعنية بما فيها رئيس الجمهورية نفسه وأن هذا المجلس
سيكون السلطة المؤثرة في إيران وأن رئيسه رفسنجاني سيكون الرجل
الثاني بعد الولي الفقيه.

٢- تقليص دائرة الرئاسة الإيرانية لصالح مجلس تشخيص مصلحة النظام
باقتطاع مركز الدراسات الاستراتيجية والذي كان ملحقاً برئيس
الجمهورية والحاقة بمجلس تشخيص مصلحة النظام، ويعد هذا المركز
من أهم مراكز صنع القرار في الرئاسة الإيرانية.

وفي أثناء هذا الخلاف الفكري المتزايد والمتسع في الأوساط الإيرانية
وفي أثناء استعداد إيران لعقد القمة الإسلامية في ديسمبر ١٩٩٧
أصدر الرئيس الإيراني محمد خاتمي قراراً بإنشاء الهيئة العليا لحسن
إحترام الدستور والالتزام بتطبيق القانون مؤكداً تكريس وجوده كرئيس
للجمهورية وتالياً في السلطة للمرشد خامنئي خاصة :

وأهدروا الحريات والحقوق فإن هذا ليس من مبادئ الإسلام فى شىء، بل هو أطماع النفس... وأهواء البشر... غلفتة بالدين رغبة فى الاستئثار بالسلطة... كما جرت به سنة الحياة... فى مختلف عصور التاريخ... وفى كل بقاع الأرض...

٤ - وعرفت هذه الدولة الأولى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ونظمتها بشكل راعى ظروف الحال ومقتضيات الأوضاع، وتم الفصل بين هذه السلطات ضماناً لحرية الأفراد ولعدم جور السلطان فى سلطته، ووضع الضمانات الكفيلة بذلك فكان الخليفة يعين القاضى ولايتدخل فى عمله، ولايرد له قضاء قضى به... وقد مرت العلاقة بين هذه السلطات بمراحل تتناسب مع ظروف المجتمع وأحواله على النحو الأتى:-

أ - أثناء حياة الرسول عليه الصلاة والسلام لم تتبلور أفكاراً للعلاقة بين سلطات ثلاث متميزة لأن الرسول جمعها فى يده، فكان عليه السلام المشرع... والمنفذ... والقاضى... وإن كان يجب الأخذ فى الاعتبار أن أعمال التنفيذ والقضاء كانت أعمالاً شخصية للرسول ولايسرى ذلك بالنسبة للتشريع لأن مصدر التشريع الأساسى فى الإسلام هو القرآن... والقرآن من عند الله لا من عند الرسول ودور الرسول هو دور المبلغ، وكان هذا الدور دوراً تالياً للقرآن من خلال السنة الشريفة حيث كانت السنة تدور فى أعمال التفسير والتوضيح للعموميات التى أتى بها القرآن.

ب - بوفاة الرسول وانقطاع الوحي وأمام المستجدات التي واجهت المسلمين بعد ذلك، تبلورت مصادر التشريع الأخرى أمام المسلمين وخاصة الرأي الذي يستمد شرعيته من أنه أصبح المصدر الحقيقي للقواعد القانونية التي تحتاجها الدول الإسلامية بشرط أن يدور في نطاق الأحكام الخالدة التي تقررت في القرآن والسنة ومن هذا جاء الاهتمام بالاجتهاد في الاسلام.

ج - ويزيادة رقعة هذه الدولة ، زادت الأعباء الملقاة على الخليفة الذي كان يمارس مهام السلطة التنفيذية ويجمع أيضاً بين الوظيفة الدينية والسلطة السياسية، وأصبح يفرض بعض سلطاته إلى وزراء يعينهم، وبالتالي بدأ وضع السلطة التنفيذية يتطور ويتبلور، وتزيد مجالات تدخلها...

د - جمع الخليفة أيضاً في يده السلطة التنفيذية والسلطة القضائية الا أن هذا لم يعطى الخليفة حق التدخل في عمل القضاء، لأن القضاء تمتعوا باستقلال أمام الخليفة في ممارسة عملهم... وقد وضع الفقهاء المسلمون الضوابط التي تكفل تحقيق الملائمة بين :-

١ - السلطة في الدولة وقيامها بمهامها المتشعبة.

٢ - احترام حريات الأفراد وحقوقهم التي حددتها الشريعة الإسلامية.

ولعل أهمها الوازع الديني لدى الأفراد والحكام، كما أنها أجازت وحشت على خلع الخليفة عند إخلاله بواجباته. أيضاً فقد حدد الفقهاء شروطاً لشغل الوظائف العامة في مجال أعضاء سلطة التشريع (المجتهدين) أو في مجال سلطة التنفيذ (الخليفة - الوزارة - الإمامة) أو في مجال سلطة القضاء.

هـ - توسع الفقه الاسلامي في دراسته لسلطات الدولة، خاصة السلطة التنفيذية من خلال دراسة موضوع الخلافة أو الحكومة الاسلامية... الا أن دراسات الفقه الاسلامي لموضوع الخلافة وإن كانت تجرى على أنها تتسع لجميع القواعد المتعلقة بنظام الحكومة والسلطة التنفيذية بالدولة الا أنها قد أخرجت من نطاقها بعض المسائل التي تكون لها أهمية بالغة في الدراسات الدستورية الحديثة خاصة القواعد المنظمة لحيات الأفراد وحقوقهم العامة وتنظيمها حيث تناولها الفقه الاسلامي بشكل أكبر وأعظم وأخرجها من إختصاص وسلطات الحكومات الاسلامية ورتب على ذلك نتائج أهمها:-

أ - أن تنظيم الحريات أو تقييدها يدخل في اختصاص السلطة التشريعية الاسلامية وبذلك يخرج عن حدود سلطة الخليفة أو حكومته.

ب - أن كل تدخل من جانب الخليفة أو الحكومة في نطاق التشريع في مجال الحريات يعتبر تجاوزاً لحدود السلطة المخولة له.

ج - أن الأمة تمارس حق التشريع بطريق الاجماع بعد الكتاب والسنة وأن ذلك معناه تقرير مبدأ سيادة الأمة وأن الأمة تشرف على

أعمال السلطة التنفيذية (التي يباشرها الخليفة والحكومة) طبقاً
لمبدأ الشورى التي فرضها القرآن والسنة والإجماع.
لذا فإن دراسات الفقه الاسلامى جرت على أن الحكومة لاتملك
أى سلطة تشريعية فى الدولة الاسلامية...

القسم الثانى : رؤيا مستقبلية :-

ومنذ حادثة الفتنة الكبرى ظهرت بعض الجماعات التى ترفع شعارات
تستخدم الاسلام لها لبوساً وتدور حول تطبيق الشريعة الاسلامية باعتباره
هدفاً سامياً تتناقله أفئدة المسلمين وتورثه أجيالاً بعد أجيال.
وعلى مر الزمان تكونت العديد من الجماعات الاسلامية طور بعضها نشاطه
وفكره وجمد الآخر نفسه، ولم يأخذ من الاسلام الا الشكل لا الجوهر،
وأصبحت شعاراتها إقامة دولة الإسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية وإعادة
الخلافة الاسلامية كما كانت فى صدر الاسلام، وكأنما التاريخ جامد
لا يتطور... والذهن قد تحجر... والحياة لم تتبلور...
وإذا كان العالم يشهد وعلى فترات زمنية... وفى أماكن متفرقة... نوعاً من
الصحو الروحية تعيش فيها أديان كثيرة حالة من الانبعاث... تتنوع
أسبابها وتتعدد... تحتاج لتقصى العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية
والاقتصادية لظهورها، ومعرفة عوامل تفاعلها دراسة كل حالة على
حدة... والاسلام... كدين يشهد أيضاً محاولات عدة جماعات وفى العديد من
البلاد العربية والاسلامية أن تصعد من حركتها ومن نشاطها مستخدمة
أساليب العنف بشكل صارخ بهدف إقامة الدولة الاسلامية...
وإذا كانت هذه الجماعات ترمى لإقامة الدولة الاسلامية، فإنه لابد أن تستند

على تصور ونظرية للسلطة فى الدولة وكيفية تنظيمها والعلاقة بينها لوجود الدولة، أما إذا تلاشت هذه النظرية فلا يمكن القول بوجود دولة بغير سلطة منظمة، لها قواعد تحكم اختصاصها وتشكيلها والعلاقة بين هذه السلطات... أما إذا قيل بأن هذه الدولة يمكن أن تقوم بون أن تستند على نظرية أو مجرد تصور لتنظيم السلطات فيعنى ذلك فتح الباب أمام الفوضى لا الدولة... وبالتالي فإن إقامة الدولة الإسلامية تصبح مجرد عبارة رنانة ليس لها محتو أو مضموناً... وهو ما يجعل البعض يصف الجماعات الإسلامية على أنها فى مجملها نوعاً من حركات الرفض الاجتماعى والسياسى التى تتميز بعدم امتلاكها لبرنامج سياسى.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع هذه الجماعات فإنه يجمعها قاسم مشترك يتبلور فى :-

أولاً :- التكييف الشرعى للمجتمع الإسلامى الحالى (جاهلية المجتمع)^(١)

ترى هذه الجماعات أن المجتمع الإسلامى الحالى لا يقوم على تطبيق

(١) الجاهلية : لفظ مشتق من الفعل جهَل بمعنى خلا من العلم أو مسه شىء من السفه والغفلة.

- والجهالة : يقصد بها السفاهة والطيش والحمق .

- ويستخدم لفظ الجاهلية للدلالة على كل ما يشوبه شىء من النقائص الإجتماعية والأخلاقية .

- ويطلق أيضاً لفظ الجاهلية على وصف المدة الزمنية السائدة قبل الإسلام .

= وقد ورد لفظ الجاهلية فى ٤ مواضع - ويمعدل مرة واحدة فى كل موضع - بالقرآن الكريم للدلالة على حالات :-

١ - وصف حال المسلمين فى غزوه أحد وأنعكاس حالة الخوف والقلق عندها بمدى صدق الايمان بالله واليقين فيه سورة آل عمران آيه ١٥٤ .

٢ - للدلالة على الربط بين النفع الشخصى الدافع للإضرار بالحق والمصالح العامة وهو حالة غير أخلاقية سورة المائدة آية ٥٠ .

٣ - للدلالة على سلوك التبرج والخروج عن المسلك والسلوك الطيب سورة الأحزاب آية ٢٣ .

٤ - لوصف حالة الغضب والحمق الذى يدفع إلى تجاوز المعقول سورة الفتح آيه ٢٦ .

مبادئ الدين الاسلامى التى فصلها القرآن وأكدتها السنة، لذا فهو بمثابة المجتمع الجاهلى، ويجب النظر إلى هذا المجتمع على أنه مجتمع كافر، أن الدولة هى دولة كافرة، يقوم عليها حكام كفرة... وأصبحت حاكمية البشر سائدة فى هذا المجتمع الاسلامى ودمغته بصفة الكفر، لذا تسرى على هذا المجتمع أحكام وقواعد التعامل مع المجتمع الجاهلى، وأبرزها:-

- ١- أن وجود المجتمع الكافر يستلزم أن تتبنى الجماعات المسلمة الدعوة والفكرة لإقامة المجتمع الاسلامى، بدلاً من ذلك المجتمع الكافر عن طريق إقامة الدولة الاسلامية بديلاً من الدولة الكافرة .
- ٢ - أن دولة الكفر يقوم عليها حكام كفرة فى حالة ردة عن شرائع الله، لا يجب التعامل معهم أو معاونتهم بل يجب الخروج عليهم وقتالهم وشق العصا عليهم وإزاحتهم عن الحكم.
- ٣ - ونظراً لأن الدولة كافرة فانه يجب عدم التعاون مع هذه الدولة اللادينية وكافة مؤسساتها وأنظمتها، بل يذهب البعض إلى تحريم الخدمة فى قواتها المسلحة وكذا تحريم العمل فى وظائفها الحكومية بل تذهب بعض الجماعات أيضاً إلى أنه لا يجوز الصلاة فى مساجدها حيث أنها مساجد كمساجد أهل التتار أو كمسجد ضرار .

- ٤ - وتذهب الجماعات الاسلامية إلى أن الأمة الاسلامة التى تختلف عن غيرها من الأمم لا يكون أمامها من سبيل للخلاص من الدولة الكافرة والحكام الكفرة إلا بالجهاد الذى هو فرض عين على كل

مسلم، والجهاد لديها مراتب وليس مراحل أهم مراتبه هو الجهاد بالقوة لدحر الدولة الكافرة ونشر الاسلام، وأن هدف المسلم الأول يجب أن يكون الجهاد الذى لاينبغى أن يشغله شئ عنه ولو كان طلب العلم.

وأهم نتائج تجهيل المجتمع كما تراه هذه الجماعات إما تكفير المجتمع ككل ، أو تكفير حكامه ، أو تكفير أفراداه عندما تصلهم دعوة الجماعات ولايستجيبوا لها لازاحة الكفر عن المجتمع، وهذا المفهوم يختلف عما يذهب اليه الراجح فى الفقه الإسلامى من مبادئ حول الجهاد أهمها :-

- إن الإفراط فى تجهيل المجتمع والتركيز على وصف حالة كفره ليس هو السبيل لإقامة الدولة الاسلامية أو تطبيق الشريعة.

- الجهاد لا يكون بتكفير المسلمين، أو بالخروج على الجماعة والنظام الذى ارتضته فى نطاق أحكام الإسلام.

- ولا يكون الجهاد بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول الى ما لا تحتمله ألفاظها وتحميلها معانى لا تحتويها معانيها، وإلا كان تحريفا للكلام عن مواضعه وهو مانهى الله سبحانه وتعالى عنه.

- ولا يكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق، وأما

الجهاد وفقاً للشريعة فهو ماض إلى يوم القيامة وله صورتين :-

أ - جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعاً عن دين الله وعن بلاد

المسلمين، وعن النفس وعن المال وعن العرض

ب - جهاد للنفس حتى تكون فى طاعة الله ومجاهدة للشيطان.

بل أن بعض الفقهاء يستلزم أن يكون الجهاد مرتبطاً بالرجوع إلى نوى الخبرة والبصيرة فى أمور الحرب والجهاد قبل اعلانه حتى يستوثق الحاكم بأن لدى المسلمين من القوة والعدد ما يكفى لتحقيق أهداف جهادهم^(١).

- أما ما قيل فى التكفير لعدم الحكم بما أنزل الله فقد ذهب رأى علماء التفسير إلى أن ترك بعض أوامر الله أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، فإن ذلك يعد إثماً وفسقاً ولا يعد كفراً مادام مجرد ترك أو فعل ذلك دون جحود أو استباحة...

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص فى القرآن أو فى السنة، وإنما نصوصهما تصبغ عليه إثم هذه المخالفة، ولا تخرجه بها عن الإسلام ولعل فيما قاله رسول الله (ثلاث من أصل الإيمان : الكف عمن قال لا إله إلا الله، لا تكفره بذنوب، ولا تخرجه من إسلام بعمل).

- وأيضاً فإنه يمكن القول أن الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم

(١) الإمام الخوئى - منهاج الصالحين - مدينة العلم قم - مترجم بيروت ١٤١٠ هـ . ج ١ ص ١٩

المسلم وقتله مادام مقيماً على الإسلام يعمل به، حتى ولو بإقامة الصلاة فقط، وأن على المسلمين إذا خالف الحاكم شرائع الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة كما فى الحديث الصحيح: (الدين النصيحة قلنا: لمن يارسول الله؟ قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) بالإضافة إلى أن الحكم بما أنزل الله، لا يقتصر على الحاكم فى دولته، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالاً ونساءً فعليهم الالتزام بأمر الله فيما افترض من طاعات والانتفاء عما نهى من منكرات.

وانطلاقاً من الرؤيا السابقة للمجتمع الإسلامى كما تراه هذه الجماعات ومن واقع تحليلها للمجتمع الذى تعيشه فإنها تبرز خطأً فكرياً أصيلاً يجمع بينها على اختلاف مسمياتها واختلافها فى بعض التفاصيل دون اختلاف فى العموميات والأساسيات وهذا الخط الفكرى هو الذى يميزها عن غيرها من الجمعيات الإصلاحية أو الجمعيات الإسلامية ذات الطابع الاجتماعى أو الإصلاحى ومناطق هذا الفكر المشترك يتبلور فى :-

أ - رفض قصر انتشار الدين الإسلامى على مجرد الدعوة له أو التعريف بمبادئه أو الاكتفاء بخلق قاعدة عريضة من المسلمين، حيث ترى أن الجهاد قمة العبادة وأعلى درجات الطاعة، وأن مجرد الدعوة للدين لن تفيد لأن وسائل الاعلام تكون تحت سيطرة الحكومة التى لا تعلى حكم الله، وتكون الدعوة للإسلام

مجرد اثبات النقص والعجز عن الانتشار والعالمية، بالإضافة إلى أن الاسلام لا ينتشر بالكثرة ولكنه ينتشر بالقوة فلا بد من الجهاد لنشر الدين.

ب - رفض قصر الحركة الاسلامية على مجرد تكوين الجمعيات الخيرية أو الاتجاهات الاصلاحية التي تهدف لدفع الناس لعمل الخير واقامة الشعائر والعبادات التي أمر بها الله حيث تكون هذه الجمعيات خاضعة لسلطان الدولة ومقيدة بأوامرها.

ج - أن تاريخ الفتح الاسلامي يؤكد على أن الاسلام انتشر بالجهاد وبالسيف في مواجهة أنظمة الكفر فواجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجوه الذين يحجبون الحق ويظهرون الباطل والا لن يصل الحق لقلوب الناس فالجهاد يكون لنشر الدعوة بالقوة قبل نشرها بالحسنى.

ومع التحفظ على ما ذهب اليه هذه الجماعات من تصوراتها السابقة ويعيداً عن الاختلاف الفكري والفقهى في التفسيرات التي قيلت في شرح الآيات التي استندت اليها أو النصوص الشرعية من القرآن والسنة التي دعمت بها ما ذهب اليه من آراء وما ساقته من تبريرات، فقد نتج عن هذه الاختلافات نوعاً من التضاد بين نتائج هذه الآراء في شأن إقامة دولة الاسلام وبين حقيقة وجوه الاسلام وأصالته ولاشك أيضاً أنه قد أدى لظهور نوع من الآثار التي تتنافس وتتناقض مع الايمان بسماحة وعدالة الاسلام، ومن ذلك

مثلاً اختلاف المقصود لديهم مع ما أجمع عليه النشقة على المعنى الحقيقي للكفر والمدلول الحقيقي للجهاد، أو ما قيل بأن الاسلام أنتشر بالسيف فكلها مسائل تدخل فى إطار العلوم الشرعية وخاصة علوم العقائد والأصول وإن مسائل الدين يجب أن يتناولها العلماء الذين تخصصوا فى علومه تنفيذاً لأمر الله ورسوله، فالتدين للمسلمين جميعاً ولكن الخوض فى مسائل الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه يجب أن يكون لأهل الاختصاص به وهم العلماء وذلك أعملاً لقضاء من الله ورسوله^(١).

ثانياً : تطبيق الشريعة الاسلامية :

وتطالب الجماعات الاسلامية بتطبيق الشريعة الاسلامية ليس فقط من منطلق تطبيق شرع الله واعلاء حاكميته بل لأنها المحور الرئيسى لإقامة المجتمع الاسلامى والدولة الاسلامية لذا فإن الجماعات الاسلامية لاتكف عن المطالبة دوماً بإصدار القوانين الاسلامية الأساسية مثل إقامة حد

(١) ومن ذلك مثلاً ما يراه البعض خاصة رأى المرحوم الشيخ الدكتور/ جاد الحق على جاد الحق من أنه بالرجوع لقواعد اللغة ودلالات الحروف والأسماء فى الآيات «ومن لمن يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» وقوله «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» وقوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» نجد أن كلمة (من) الواردة فى هذه الآيات هى من أسماء الموصول وهذه الأسماء لاتستخدم فى اللغة العربية للعموم بل هى للجنس فتحتمل العموم وتحتمل الخصوص والمعنى هنا أن من لم يحكم بشئ مما أنزل الله أصلاً فأولئك أى من ترك أحكام الله نهائياً وهجر شرعه كله هم الكافرون وهم الظالمون وهم الفاسقون وذلك بدليل أن الأحاديث الدالة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بها عن إيمانه وإسلامه وإنما يكون أثماً فقط هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون المراد من هذه الآيات ونظراً لارتباطها بما قبلها من قوله تعالى «إنا أنزلنا التوراة...» أن توجيه الخطاب هو لليهود الذين كان كتابها التوراة، فإذا لم يحكموا بها كانوا كافرين أو ظالمين أو فاسقين والمسلمون غير متعددين بما اختص به غيرهم من الأمم السابقة فقد كانت - مثلاً - توبة أحدهم من ذنب ارتكبه قتل نفسه وقد حرم هذا فى الاسلام وشرع بدلاً عنه الاستغفار والتوبة بالصدقات - فتوى صادرة من فضيلته عندما شغل منصب مفتى جمهورية مصر العربية - ١٩٨٢.

السرقه، ومنع تداول الخمر أو انتاجها، منع الرجال من العمل فى بعض مجالات العمل الخاصة بالتعامل مع النساء... وغيرها... وتجعل من قضية تطبيق الشريعة الاسلاميه مجالاً لحركتها بل أنها أصبحت تستخدم للحكم على مدى شرعية النظام السياسى الدينى وأيضاً شرعيته السياسيه، وعلى ذلك مثلاً تصورت حركة الطالبان فى أفغانستان وحكومة مجاهدى الشيشان أن تطبيق بعض هذه القوانين هو تطبيق الشريعة الاسلاميه بكافه مبادئها فى المجتمع^(١)

ومن نافله القول بأن الفقه الاسلامى يجمع فى شأن تطبيق الشريعة الاسلاميه على ضرورة مراعاة عدة اعتبارات هامة فى شأن استنباط الأحكام والقوانين من الشريعة الاسلاميه:-

أ - التفرقة بين نوعين من الأحكام والقواعد عند إصدار القوانين فى الدولة الاسلاميه:-

- ١ - أحكام قطعية الثبوت والدلالة ولا مجال للاجتهاد فيها كأحكام العبادات وهى الأمور المتعلقة بالدين مثلاً - الصلاة - الزكاة ...
- ٢ - أحكام اجتهادية كأحكام المعاملات وذلك اما لأنها ظنية الثبوت أو

(١) بالرغم من الدساتير المصريه المختلفه قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الدستور المؤقت ١٩٦٤ كانت تنص على أن الاسلام دين الدولة وهونص لايرتب التزاماً مباشراً على الدولة بتطبيق أحكام الشريعة الاسلاميه، حيث لم تكن قضية الشريعة الاسلاميه تلح على النظام بحيث تدفعه إلى تنظيمها وتقنينها على مستوى الدستور.

الأنه بعد هزيمة ١٩٦٧ وبدايه انتعاش المد الاسلامى برزت وتبلورت قضية تطبيق الشريعة الاسلاميه . بصور دستور ١٩٧١ نص فى مادته الثانيه على اعتبار الشريعة الاسلاميه مصدراً من مصادر التشريع فى المجتمع المصرى
الأنه فى عام ١٩٨٠ تم تعديلها بحيث جعلت مبادئ الشريعة الاسلاميه هى المصدر الرئيسى للتشريع وليست مصدراً من مصادر التشريع فى المجتمع المصرى يراجع بصفه خاصه د. هالة مصطفى - المرجع السابق م ص ٢١٥

لكونها ظنية الدلالة، وهذه الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان، الامر الذى أدى إلى تعدد المذاهب الاسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد، وهو ما أعطى للفقهاء الاسلامى مرونة وحيوية جعلته قادراً على أن يستنبط أحكاماً تتفق مع الاصول والمبادئ الشرعية وتراعى مستجدات الحياة وظروف البيئة ومن هذه الأحكام نظم الحكم وأشكاله...

ب - أن يتصدى رجال الدين نوى التأهيل المناسب والعلم المطلوب لأمور الفتوى والاجتهاد والا تترك لمن لم يجتاز القدر الملائم من العلم والخبرة والدراية للافتاء والتفسير والاجتهاد.

ج - أنه يجب أن يكون جلياً أن الشريعة الاسلامية تكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب اعمالاً لمبدأ « لا اكراه فى الدين » كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الحقوق والواجبات العامة اعمالاً لمبدأ « لهم ما لنا وعليهم ما علينا ».

د - من المسلمات أن مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور أحوالهم الشخصية لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة الاسلامية منذ أقدم العصور، تطبيقاً لشرائع ما ورد فى الكتاب والسنة.

ونرى أن تطبيق الشريعة الاسلامية فى الدولة الحديثة يمكن أن يتم عن طريق غير العنف من خلال أحد طريقتين هما:-

١ - أن تصدر تشريعات جديدة مبتدأة مستمدة من الشريعة الاسلامية وهو الأسلوب الأصيل.

٢ - أن تراجع القوانين المطبقة حالياً لتنقيح ما تتعارض منها مع الشريعة الإسلامية.

ونرى أن الأسلوب الثانى أيسر ويمكن أن تسلكه كل دولة إسلامية حسب ظروفها.

أما الأسلوب الأول وهو الأسلوب الاصيل، فيمكن أن تسلكه الدول الإسلامية على مهل.

هذا بالإضافة إلى أن الآراء الفقهية التى تتنوع فيها مناهج التفسير والاجتهادات تعطى مرونة للفكر الإسلامى وتنوع مناهج التفسير والاجتهادات الفقهية تمهد السبيل للملاءمة بين النصوص الشرعية وظروف البيئة العصرية.

ثالثاً : تنظيم تشكيل الجماعات الإسلامية :

ولطبيعة هذه الجماعات وأفكارها ونهجها، فإنها لاتحظى بالشرعية فليس لها وجود قانونى ولاسند دستورى، ولا تعمل فى العلن، بل أنها محرمة ومجرمة، لذلك فهى تقوم تنظيمياً على :-

١ - العمل السرى ومايستلزمه ذلك من تكوينها على هيئة خلايا سرية محدودة العدد تحت رئاسة أمير لها، وقد تكون سرية تشكيلها حتى على أعضاء الخلية الواحدة فلا يعرف أفراد الخلية بعضهم ويكفى أن يعرفهم الأمير وحده، أو تكون سرية التشكيل على باقى الخلايا فلا يعرف أعضاء الخلية أعضاء الخلايا الأخرى، ويستتبع سرية التنظيم أيضاً عنقودية الخلايا واتباع العديد من اجراءات الأمن والتأمين،

وتأمين الاتصالات بين أعضاء الخلايا، ونظام خاص لانتقاء الكوادر الجديدة وضمهم للتنظيم، واستخدام أسماء حركية وأنواع من تشفير الاتصالات وغيرها...

٢ - يقوم التنظيم في الجماعات الاسلامية أيضاً على أسس الطاعة والولاء المطلق من أعضاء الجماعات لامرائهم ويترتب على ذلك، فصل كل من يشق عصا الطاعة على الأمراء بل ومعاقبته بشدة تصل لدرجة القتل، هذا فضلاً عن أن الطاعة تقتضى تنفيذ الاوامر بالقتل والعنف والاستيلاء على مؤسسات الدولة دون تفكير أو مناقشة أو اعتراض أو حتى مراجعة الأمر الصادر به من أمير الجماعة.

وتبلغ الطاعة للأمير مداها في طاعة الأعضاء له حيث يكون له الحق أيضاً حتى في التحكم في أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق أو عمل وتتحول إلى طابع تسلطى.

٣ - تعتمد جميع الجماعات الاسلامية في هيكلها على وجود مجلس شورى يتولى النظر في أمور الجماعة ويشرع لها مع وجود هيئة تنفيذية وقيادة مركزية في كل جماعة تتولى أمور الرئاسة وتسيير شئونها، ويختلف تشكيل مجلس الشورى وكذا القيادة التنفيذية في كل جماعة عن الأخرى من حيث عدد أعضاء المجلس ففي حين يتكون مجلس الشورى من ١٤ عضواً في الجماعة الاسلامية في مصر مثلاً نجد أنه يتكون في الجماعة الاسلامية المسلحة في

الجزائر من ٢٢ عضواً وأحياناً من ٤٢ عضواً فى بعض الأحزاب
الاسلامية الأفغانية

وبالمثل يختلف عدد أعضاء القيادة التنفيذية لكل جماعة عن غيرها
من الجماعات وأيضاً يختلف أسلوب تشكيل مجلس الشورى
والقيادة التنفيذية أيضاً فى كل جماعة عن غيرها من الجماعات
ويختلف معه أيضاً أسلوب تحديد المنتخبين لهذا المجلس وهذه
القيادة ففى بعض الجماعات يكون التشكيل بالاقتدار من بين أمراء
الجماعة حسب وجودها الجغرافى وهم أمراء المناطق والأقاليم ، أو
بالانتخاب من بين العناصر التى تستوفى شروطاً خاصة بالعلم
والاجتهاد أو المكانة فى الجماعة ، وذلك على خلاف كل جماعة عن
الأخرى...

رابعاً : ملامح تنظيم سلطات الدولة لدى الجماعات الاسلامية :

١ - بالإضافة لعدم وجود برنامج سياسى معلى وواضح لهذه الجماعات
فإنه لا يوجد لها أيضاً فكر سياسى فى مجال تنظيم سلطات الدولة
التي يسعون إلى قيامها ومع ذلك فإنها تلتزم بمبدأ أساسى يتمثل
فى: أن تنزع جميع سلطات الامر والتشريع من أيدي البشر منفردين
أو مجتمعين ولا يؤذن لاحد منهم أن ينفذ أمره فى بشر مثله. ورد
القانون للقانون السماوى وحده لأن التشريع أمر يختص به الله وحده
ولا يشاركه فيه أحد غيره، ولم تتولى تبيان السلطات التى تقوم على
تطبيق هذه الشريعة وتراقب تنفيذها...

وعلى ذلك فإن تصورهم لسلطات الدولة الاسلامية قائم على مايلى :-

أ - أنه ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أى نصيب من الحاكمية والحاكم الحقيقى هو الله.

ب - أنه ليس لاحد من دون الله شئ من أمر التشريع الذى يختص به وحده.

ج - أن الدولة الاسلامية يقوم أساسها على ذلك القانون الالهى وأن الدولة لاتستحق الطاعة الا عندما تحكم بما أنزل الله وتنفذ أوامره فى خلقه أما إذا حكمت بغير شريعة الله فلا تستحق الطاعة ويجب عصيانها والتمرد عليها.

وأيضاً ترتب معظم الجماعات الاسلامية على الرفض السابق إستنكارها تشكيل مجالس تشريعية تسن قوانيناً بشرية ولاتقبل بها.

٢ - أما فيما يتعلق بتحديد إختصاصات كل سلطة وحدود العلاقة بينهم فلا تبرز أى نظرية أو حتى مجرد ملامح لنظرية فى هذا المجال فى فكر الجماعات الاسلامية ، بل أنه على العكس فإن الهدف الذى تعلنه لها وهو إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية ، جعلت منه مجرد عبارة إستطراذية دون أن تجعل لها محتواها الفكرى السياسى كالذى بلوره الفقهاء المسلمون وطبق فعلاً فى الدولة الأولى فى الاسلام...

٣ - لم يرد فى فكر هذه الجماعات بيان كيفية إقامة الخلافة أو حتى مسئولية الخليفة وإختصاصاته وواجباته وشروط شغل منصب الخليفة فى ضوء العلاقات البيئية الداخلية والظروف الدولية المحيطة

وتشابك المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وتطور الفكر البشرى فى عالم اليوم، كما أنها لم تأخذ فى إعتبارها حقيقة هامة وهى أن الخلافة الاسلامية تقضى وحدة أراضى المسلمين تحت حكم واحد وهو ما نراه ضرباً من الأحلام فإذا كانت تطورات الحياة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى قد أفرزت:-
أ - سقوط دولة الخلافة بالكامل .

ب - انقسام العالم الاسلامى الى دول متعددة وإنهيار وحدته السياسية .

وإذا كانت جميع الجماعات الاسلامية فى جميع أقطار العالم الاسلامى ترفع شعار إقامة الدولة الإسلامية إلا أنها لم تعرض لحل التناقض بين حال المسلمين وأنقسامهم لدول متناحرة وبين إقامة الدولة الاسلامية الواحدة.

وإن كنا نرى أن ظروف الواقع قد تقضى بجواز تعدد الدول فى الأمة الاسلامية إذ لا يوجد فى الشريعة الاسلامية ما يمنع شعباً من المسلمين من إقامة دولته المستقلة ولو فى قطر إسلامى دون أن يتعدى ذلك إلى إقامة الدولة الاسلامية الواحدة فى جميع الأقطار الاسلامية وفى هذه الحالة فإن الأمة الاسلامية قد تتجزأ إلى دول متعددة لكل منها ظروفها الخاصة وقوانينها الذاتية مع وجود الاختلافات بين قوانين هذه الدول ...

بل لم تستطع هذه الجماعات الإجابة عن كيفية تحقيق هذه الخلافة وإقامة الدولة الاسلامية فى وقت تتحفر فيه الدول الاسلامية ببعضها

ويقتل المسلم أخاه المسلم ، فكيف نقيم دولة إسلامية واحدة تحت حكم خلافة اسلامية واحدة

بل أيضاً أن ما ترفعه الجماعات الاسلامية من دعوة للعمل على إعادة الخلافة الاسلامية باستخدام الجهاد والعنف يتناقض مع فلسفة نظام الخلافة الاسلامية من حيث :-

أ - أن الخلافة مبنية على أساس تعاقدى فالخليفة لا تكون له الولاية الا بالبيعة الحرة (تعاقد بين الخليفة والأمة) وبالتالي فإن القوة أو العنف لا يصلحان لإقامة نظام الخلافة الاسلامية.

ب - أن من يرشح نفسه للخلافة (الحكم) يجب أن تتوافر فيه شروط الأهلية والكفاية التي تضمن حسن سير العمل وهذه الشروط لا تكون لغاصب السلطة الذي يكون حكمه حكم الضرورة.

ج - جوهر نظام الخلافة يقوم على توافر ثلاث عناصر أساسية هي :-
١ - عمل الخليفة يجمع ما بين رئاسته الدينية كخليفة لرسول الله واختصاصاته الدنيوية كرئيس للدولة.

٢ - إطار عمل الحكومة الاسلامية الالتزام بمبادئ نظم الحكم كما قررها القرآن الكريم واقتداءً بالرسول الكريم وسنته.

٣ - ولاية الخليفة عامة على دار الاسلام تحقيقاً لوحدة الأمة الاسلامية فإن لم تتوافر وحدة دار المسلمين فلا يمكن القول بتوافر الخلافة الاسلامية ...

وهو ما يفرض علينا القول مرة أخرى بأن الشريعة الاسلامية لا تفرض شكلاً معيناً لنظام الحكم وأن أى نظام

حكم يتوافر فيه الخصائص السابقة انما هو نظام شر
وصحيح وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة فى كل عص
قائم مقام البيعة التى ما هى إلا إدلاء بالرأى والتزام بالعد
وأيضاً فليس للجماعات الاسلاميه أى نظرية أو ف
خاصة بعمل الجهاز التنفيذى للدولة أو تنظيم السلا
التنفيذية أو تقرير مبادئ مسئولية الحكومة

٤ - فضلاً عن الجماعات الاسلاميه بفصائلها المختلفة وأعمالا
تراه بنظرة مشتركة لحالة المجتمع القائم حالياً وتوصي
تتعلق على إختلاف مسمياتها وأشكالها فى إلى الرفض
المطلق لتطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات البشرية ولا تأ
بها باعتبارها من صنع البشر - مع تحفظ بعضها :
شكل الرفض المطلق وتجعله رفضاً نسبياً إذ قرنته بمخا
هذه القوانين للشريعة بمعنى أن هذا البعض قد يقبل ه
القوانين إذا كانت متوافقة مع الشريعة الاسلاميه.
وترى أنه يجب على جهات القضاء أن ترفض من تلق
نفسها تطبيق أى قانون لا يعارض فقط الشريعة بل لا ينس
معها ولو جزئياً .

٥ - لم تتناول أفكار الجماعات الاسلاميه مبادئ نظم الحكم
الاسلام سوى ببعض العبارات واسعة المضمون هلام
المحتوى حول الشورى والتزام الحاكم بها دون تبيان نطا
وكيفية الأخذ بها وتطبيقها ...

خامساً :- الوصول للسلطة وتداولها :-

إذا كان الوصول للسلطة هو الهدف الحقيقي للجماعات الاسلامية وأياً ما كانت مبرراته، فإن ما يمكن أن نسميه فقه الوصول للسلطة يجرى على الوصول اليها بكافة الطرق لأن السلطة إذا كانت بيدها لاستطاعت تطبيق الشريعة والدفاع عن قيم الاسلام أما تداول السلطة أو تسليمها وتسليمها للغير فتحيط به الاعتبارات التي تراها الجماعات الاسلامية على النحو الآتى :-

١ - أن تداول السلطة يعنى نوعاً من التنازل عنها وهو ما يعد تفريطاً فى التكليف الشرعى لأنه يؤدى إلى القبول بتسليمها طوعاً إلى طرف يظن فيه عدم الالتزام الكافى بالاسلام وفق منظورها لذا فالسلطة يجب أن تبقى فى أيدي المسلمين ليس طمعاً فيها ولا احتكاراً لها ولكن من أجل الدفاع عن الاسلام .

٢ - لم يتوافر حتى الآن التأصيل الفقهى لفكرة تداول السلطة وهناك خلافاً فى هذا الشأن بين عدة اتجاهات فى هذا السبيل هي :-

أ - اتجاه يقبل التداول إذا كان الاسلاميين خارج السلطة وفى حالة ما إذا كان هذا التداول سينقل السلطة لهم ولا يقبل بالوضع العكسى.

ب - اتجاه يرى أن فكرة تداول السلطة نوع من الترف الفكرى السياسى تهدف لمنع وصول الجماعات الاسلامية للحكم.

ولنا أن نقول أن فكر وفقه تداول السلطة لدى الجماعات الاسلامية يؤكد على مدى قصور فكرها السياسى وأنها تعاني من ثغرة أساسية فيما

يتعلق بمصداقيتها حيال القضايا السياسية ذات الأثر الشعبي وخاصة

الفكر الديمقراطي^(١).

سادساً : الجماعات الاسلامية والعنف :-

ويجب الأخذ في الاعتبار أن ظاهرة العنف المرتبطة بالجماعات
والتيارات الاسلامية لها ما يغذيها من أسباب بعضها عوامل تتعلق
بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
[عوامل البيئة] ، وبعضها يرتبط بالجماعات نفسها فقهاً ... وفكراً ...
وسلوياً ...، ومنها ما هو مرتبط بالواقع الدولي والاقليمي^(٢).

ولا تثريب علينا في القول أيضاً أن كافة الجهود تبذل في جانب المواجهة

الامنية والقضائية للعنف الذي أصبح يعرف بالإرهاب وجرائمه ولعل منها

(١) من أمثلة ذلك ما ذهب اليه الشيخ عبد القديم زلوم زعيم حزب التحرير الاسلامي في كتابة بعنوان «
الديمقراطية نظام كفر يحرم الأخذ بها أو تطبيقها أو الدعوة اليها » وهو كتاب في ٦٢ صفحة بالحجم
الصغير صدرت طبعته الأولى في مايو ١٩٩٠ - وأعيد طبعه في أغسطس ١٩٩٥ في لندن.

(٢) على أنه من المهم أيضاً التأكيد على أن نشاط حركة التيار الاسلامي والجماعات الاسلامية لم تقتصر على
الدول الاسلامية التي تواجه أزمات سياسية أو اقتصادية أو تشهد صراعاً على السلطة بل امتد إلى بعض
الدول التي تعيش حالة نمو اقتصادي مرتفع فمثلاً في ماليزيا وبالرغم من النمو الاقتصادي إلا أن النشاط
الاسلامي المتطرف بدأ يظهر فيها. وقد نشطت الحركات الاسلامية الاصولية من خلال العمل السياسي
العلنى المشروع وأنشأت أحزاب :-

١ - حزب ماليزيا الاسلامي ويرأسه تك عزيز تك مات. ٢ - حزب سيما نغات ويرأسه تنكور رضا حمزه.
وتدعو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية ولكن الجماعات الاسلامية بها لم تكفى
بعمارة نشاطها السياسي من خلال الأحزاب السابقة بل أنها عمدت إلى إنشاء تنظيمات سرية مثل :-

١ - جماعة أبوسيف ٢ - جماعة الارقم

وتلقى الجماعتين دعماً تنظيمياً من بعض عناصر الأفغان الذين نزحوا إلى ماليزيا ونزجوا من ماليزيات
وبدأوا في إنشاء وتدعيم هذه التنظيمات السرية.

ولم يقتصر نشاط هذه العناصر على مجرد الحركة داخل حدود ماليزيا بل مد نشاطه إلى تايلاند ووفرت
الدعم المالى والعون اللزوم لحركة بولو وحركة بدن وهما من الحركات الاسلامية ذات الفكر الجهادي في
تايلاند ولهما معسكرات تدريب في مدينة كيلانتان على حدود تايلاند ماليزيا بالإضافة إلى دعم الحزب
الاسلامي الذي يتزعمه عبد العزيز تكمنات وأيضاً تساهم التنظيمات السرية الماليزية مع عناصر تنظيم
الارقام برئاسة ساكوتا سنيشسات وهو من أبرز الحركات الاسلامية في تايلاند.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقعها مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في ابريل ١٩٩٨ وتقع في ٤٢ مادة من خلال ٤ أبواب ركزت على أسس التعاون الأمن والتعاون القضائي في مكافحة الإرهاب حيث حددت المادة الأولى في الاتفاقية تعريف الإرهاب بأنه « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر ».

ثم عرفت الاتفاقية أيضاً الجريمة الإرهابية بأنها « أى جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابى فى أى من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلى، كما تعد من الجرائم الارهابية الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التى لم تصادق عليها :

أ - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التى ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٣ .

ب - اتفاقية لاهى بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠ .

ج - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد

سلامة الطيران المدني والموقعة فى ٢٣/٩/١٩٧١ والبروتوكول

الملحق بها والموقع فى مونتريال ١٠/٥/١٩٨٤.

د - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد

الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون

الدبلوماسيون والموقعة فى ١٤/١٢/١٩٧٣

هـ - اتفاقية إختطاف وإحتجاز الرهائن والموقعة فى ١٧/١٢/١٩٧٩

و - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ ماتعلق منها

بالقرصنة البحرية.

واستثنت الاتفاقية فى المادة الثانية من مشمول الجرائم الإرهابية

مايلى :-

أ - حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما فى ذلك الكفاح المسلح ضد

الاحتلال الأجنبى والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً

لمبادئ القانون الدولى ولايعتبر من حالات الكفاح المسلح كل عمل

يمس بالوحدة الترابية لأى من الدول العربية .

ب - لاتعد أى من الجرائم الارهابية المشار اليها فى المادة السابقة من

الجرائم السياسية.

وفى تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لاتعد من الجرائم السياسية - ولو

كانت بدافع سياسى - الجرائم الآتية :-

١ - التعدى على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو

أصولهم أو فروعهم.

٢ - التعدى على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء

الحكومات، أو الوزراء فى أى من الدول المتعاقدة.

٣ - التعدى على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم السفراء

والدبلوماسيون فى الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

٤ - القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو

وسائل النقل والمواصلات.

٥ - أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة

لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

٦ - جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو

المتفجرات، أو غيرها من المواد التى تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

ثم تناولت الاتفاقية تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية حيث نصت على

«تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو إرتكاب الأعمال الارهابية أو

الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم

الإرهابية طبقاً للقوانين والاجراءات الداخلية لكل منها. من خلال عدة تدابير مثل :-

١ - الحيلولة دون إتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ

الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور،

بما فى ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية اليها أو إقامتها

على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقباليها أو إيوائها أو تدريبها أو

تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

٢ - التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التى

- تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.
- ٣ - تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع إنتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.
- ٤ - تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.
- ٥ - تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.
- ٦ - تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة.
- ٧ - تعزيز أنشطة الإعلام الأمنى وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية فى كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
- ٨ - تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الارهاب، والتجارب الناجحة فى مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة فى الدول المتعاقدة بها، وذلك فى حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثم أفردت تدابير لمكافحة على النحو التالي :-

١ - القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطنى، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب اليها التسليم.

٢ - تأمين حماية فعالة للعاملين فى ميدان العدالة الجنائية.

٣ - تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

٤ - توفير مايلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.

٥ - إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب، بما فى ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التى تساعد فى الكشف عنها والتعاون فى القبض على مرتكبيها.

ثم تناولت الاتفاقية تنظيم أوجة للتعاون لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية من خلال الإجراءات التى نصت عليها وهى :-

أ - تبادل المعلومات :-

١ - تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

أ - أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها وأماكن تركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التى تستخدمها، من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب- وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قياداتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

٢- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في إقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، على أن تبين في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣- تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وإن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

٤- تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى، بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها :

أ- أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بإرتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو

الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.
ب - أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

ه - تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.
ب - التحريات :-

تتعهد الدول المتعاقدة، بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة .

ج - تبادل الخبرات :-

١ - تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل مآلديها من خبرات في مجال مكافحة.

٢ - تتعاون الدول المتعاقدة، في حدود إمكانياتها، على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

ثم تعرضت الاتفاقية بالتنظيم لأحكام تسليم المجرمين وإجراءات الإنابة القضائية وسبل التعاون القضائي بين الدول العربية ثم أفردت نصوصاً خاصة بعوائد الجريمة الإرهابية ومتحصلاتها وكيفية تسليمها وإجراءاتها وتبادل الأدلة. كما نظمت الاتفاقية أيضاً آليات تنفيذ الاتفاقية بداية من إجراءات التسليم، وإجراءات وقواعد حماية الشهود والخبراء.

ومع ذلك فإننا نرى أنه يجب ألا تقتصر مواجهة العنف على المواجهات الأمنية التي قد تؤدي لانحسار العنف والتطرف مؤقتاً ولكنها لاتعنى اقتلاع جذوره حيث أن العنف باعتباره فعلاً سياسياً خارج عن الشرعية ليس مجرد نوع من الجريمة المنظمة فقط بل هو نتاج تطرف تغذية عوامل متعددة، لذا فالحل الأمني لهذه المشاكل قد يحقق نجاحاً مؤقتاً لايمكن التاكيد من استمراره فترة طويلة لأنه يعتمد على التعاطي مع أعراض المشكلة وليس مع مسبباتها، ولذا فإنه لايجب الاعتماد على الحل الأمني فقط بل يجب تضافر عدة جهود في عدة اتجاهات للعمل على تحجيم هذا العنف^(١).

(١) فمثلاً إذا كانت الساحة في مصر تروج بالعديد من الجماعات والتنظيمات الاسلامية غير الشرعية والتي تمتنق العنف طريفاً ويزيد عددها عن ٢٠ تنظيمياً وجماعة بعضها هامشي وبعضها تنظيمات رئيسية أبرزها جماعات :-

- | | | |
|----------------------|---------------------------------------|--------------------------------|
| ١ - الجهاد الاسلامي | ٢ - الجماعة الاسلامية | ٣ - الشوقيين |
| ٤ - التبليغ | ٥ - حزب الله المصري | ٦ - التكفير والهجرة (المسلمون) |
| ٧ - الغرياء | ٨ - الواثقون من النصر | ٩ - السماوية |
| ١٠ - تكفير الكافر | ١١ - التوقف والتبين (الناجون من النار | ١٢ - الفرماوية |
| ١٣ - الجماعة الشيعية | | |

فقد شملت المواجهة الأمنية لهذه التيارات ضمن ما شملته لمواجهة زيادة نشاطها وتماديها في العنف خاصة في السنوات الخمس ١٩٩٢-١٩٩٧ إحالة بعض قضايا العنف إلى القضاء العسكري كان من بينها ٢٨ قضية إرهاب شملت ٧٣٢ متهماً.

وقد صدرت أحكام المحاكم العسكرية في هذه القضايا على النحو التالي:-
٧٨ حكماً بالاعدام منها ٤٩ لعناصر تنظيم الجماعة الاسلامية و ٢٥ لعناصر تنظيم الجهاد و ٤ لتنظيم الشوقيين.

٤٠٩ حكماً بالسجن والأشغال: منها ١٧٩ لعناصر تنظيم الجماعة الاسلامية و ١٤٥ لتنظيم الجهاد و ٢١ لعناصر تنظيم الشوقيين و ٢٤ لعناصر جماعة الإخوان
٢٤٥ حكماً بالبراءة: منهم ٨٩ لعناصر الجماعة الاسلامية و ١١٥ لعناصر تنظيم الجهاد و ٧ لعناصر تنظيم الشوقيين و ٢٤ لعناصر تنظيم الإخوان.

ومع ذلك فإن هذه الإجراءات والأحكام لم تضع حداً لتيار العنف الذي تمارسه هذه الجماعات وإن كانت قد ساهمت مع باقي الإجراءات الأمنية في الحد منه لحد ما

ولعل من وسائل المواجهة الأمنية التى تستخدم حالياً فى مواجهة نشاط هذه الجماعات هو القيام بمحاولات لقطع التمويل والدعم المالى الذى يتوفر لهذه الجماعات باعتبار أنه من أهم عناصر الدفع فى حركة الجماعات الحالية^(١).

فبالإضافة إلى الدعم اللوغستى التى توفره الجماعات الاسلامية لبعضها البعض وتبادل الخبرات، ونتائج التجارب - بالرغم من الخلافات السياسية والفقهية والعقائدية بينها - ذلك من منطلق المساندة الاسلامية، فإنها أيضاً تساعد فى توفير الدعم المالى اللازم لبعضها البعض، ومن أهم مصادر التمويل والدعم المالى فى هذا الصدد هو:-

أ - التمويل الذاتى:- وهو التمويل الذى توفره الجماعات لنفسها وينفسيها عن طريق:-

- العوائد التجارية:- حيث تقوم بعض الجماعات بممارسة الأعمال التجارية والتعامل بأنشطة اقتصادية متعددة تؤمن لها عوائد وأرباح مالية تستخدم فى تمويل أنشطة هذه الجماعات.
- تبرعات شخصية:- وهى التبرعات التى يقدمها أعضاء الجماعات

(١) فى أعقاب قرار المحكمة الدستورية فى تركيا فى يناير ١٩٩٨ يحل حزب الرفاه الاسلامى وحرمان قيادته من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات والاستيلاء على مقار الحزب وفحص مستنداته تبين للسلطات التركية أن الجماعات الاسلامية التركية قد تلقت مبلغ ٢٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ من الشركات والمؤسسات المالية الاسلامية الأمر الذى أتاح لها مصدر تمويل لأنشطتها وهو ما حدا بالسلطات التركية إلى أن تسارع بإعداد قانون يلغى الامتيازات السابق تقديمها للشركات والمؤسسات المالية الاسلامية وتشديد الرقابة على المؤسسات التجارية الملوكة للعناصر الاسلامية حتى لا يتسرب منها أى دعم للجماعات الاسلامية التركية أو غيرها.

الذين يتم إلحاقهم بوظائف وأعمال تدر عائداً مجزياً يستقطع منه جزء لصالح الجماعة.

- عمليات الاستحلال:- وهى العمليات التى تتم بناء على فتاوى فقهية باستحلال عمليات السرقات والنهب والاستيلاء على الأموال الخاصة أو العامة للانفاق منها على أنشطة الجماعات وتمويلها.

ب - دعم وتمويل حكومى:- وهو الدعم الذى تقدمه بعض الحكومات لبعض الجماعات الاسلامية لخدمة أغراضها السياسية، مثل الدعم الذى قدمته بعض الحكومات للجماعات الاسلامية فى صراع المجاهدين الأفغان مع الجيش السوفيتى السابق أو الدعم الذى قدمته الحكومات الاسلامية لمسلمى البوسنة والهرسك.

ج - الدعم المالى الاغاثى:- وهو الدعم المالى الذى توفره هيئات وجهات غير حكومية فى إطار عمليات المساندة والمساعدة الاسلامية على هيئة تبرعات إغاثة لهذه الجماعات وعناصرها ثم تتولى هذه الجماعات الانفاق منه وفق خططها وتلبية لحاجاتها.

سابعاً : مآزق الجماعات الاسلامية الحالى :-

وحيث أن الجماعات الاسلامية تهدف كما تعلن لإقامة الدولة الاسلامية، ولكنها فى نفس الوقت لم توضح وتعرض أفكاراً لتنظيم السلطات فى دولتهم ولم تبلور برنامجاً لإقامة هذه السلطات وحدود العلاقة بينها، أى أنها لاتعرف كيف تقيم وتنظم سلطات الدولة التى يسعون اليها بالإضافة

إلى ما يدور في محيط الجماعات الإسلامية وما حولها، يؤكد على أنها تعيش مأزقاً تعددت أسبابه وتداخلت، الأمر الذي تعدى حدود انسداد الأفق السياسى لها بل أيضاً أكد على فشل استراتيجيات العنف الذى تمارسه فى تحقيق أهدافها بعد أن تجاوز هذا العنف حدود المعقول إلى حدود غير المقبول، وترك جملة آثار عديدة ومتنوعة منها ما يمس استقرار الأمن الداخلى فى بعض الدول، أو ما ينعكس على اقتصادها القومى ، مما أفقد هذه الجماعات المصداقية وثقة الأفراد فيها والتعاطف معها، بل واستعدى عليها المجتمع ، وكذا ترك بصماته على تفكك الجماعة نفسها وانقسامها وتمزقها وفقد سيطرة قادتها على عناصرها وكوادرها فضلاً عن الاساءة الى الاسلام وتشويهه وإزاء هذا المأزق بدأت بعض الجماعات فى القيام :-

١ - إعادة النظر والتفكير فى استراتيجيتها ، خاصة عقب تزايد حدة الانتقادات ضد عمليات العنف البشع والمجازر التى ترتكبها بعض الجماعات وتحول هذه الانتقادات الى نقمة عارمة تتجاوز المحيط المحلى الذى توجد فيه هذه الجماعات الى المطالبة بموقف دولى من هذه الجماعات وعناصرها ، كما أنه أيضاً فى أعقاب تزايد الملاحظات الأمنية لكوادر هذه الجماعات فى العديد من البلاد تحاول هذه الجماعات إتباع أساليب تضمن تخفيف الضغط على عناصرها وإمتصاص الغضب العام على أساليبها، من خلال:-

١ - التخفيف وحلحلة بعض مواقف الرفض للأنظمة القائمة في المجتمعات والتي تراها هذه الجماعات مجتمعات جاهلية فمثلاً :-

أ - بدأت بعض الجماعات تقبل قيام حزب اسلامى يسعى للوصول للحكم عن طريق العمل السياسى بعد أن كانت ترفض هذا الأسلوب باعتبار أن الانشغال بالسياسة يلهى عن حقيقة الجهاد وأنه سيساهم فى تعزيز دولة الكفر حيث يشارك الحزب فى عضوية البرلمانات التى تشترع من دون الله.

ب - بل أن البعض من الجماعات زاد عن ذلك بالاعلان عن قبول بعض التشريعات والقوانين فى المجتمع مادامت متوافقه مع الشريعة الاسلامية بعد أن كان يرفض كل تشريع بشرى.

ج - وطورت بعض الجماعات من مواقفها وبدأت تعلن بأنها تقبل بوجود سلطة تشريعية فى المجتمع ولاتمانع حتى من تكونها بالانتخاب الشعبى وأن يكون عملها سن القوانين المطلوبة لاستمرار وانتظام الحركة فى المجتمع من خلال إعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الأساسى والأول لاستنباط هذه القوانين .

٢ - اعلان بعض هذه الجماعات عن مبادرات للهدنة ووقف عمليات العنف والاقتتال بل واعلان البعض منها التبرؤ من أعمال العنف وشجبتها واتخاذ اجراءات ضد مرتكبيها، وإن كان بعض مبادرات الهدنة ووقف العمليات قد أحاط بها العديد من الاعتبارات لعل أهمها، أن مستقبل نجاحها ولد مهترأ لأسباب منها عدم جدية هذه المبادرات أو اطلاقها مرتبطة بشروط تراها هذه الجماعات، فضلاً عن عدم إلتزام بعض عناصرها بها ورفضها ، وما آل اليه حال الجماعات من تعدد القيادات وتضارب قراراتها فأصبحت هناك قيادات الداخل وقيادات الخارج ، أو قيادات تاريخية وأخرى شابة وقيادات الأجنحة العسكرية والمسؤولين التنظيميين والأمراء مما أدى إلى تضارب الاتجاهات داخل الجماعة الواحدة ، وهو ما تبلور بعض قيام بعض الكوادر بعمليات عنف ومجازر في مصر والجزائر بعد الاعلان عن مبادرات هدنة اعلنتها كان أبرزها حادث الأقصر البشع بمصر في عام ١٩٩٧ والمجازر البشعة في الجزائر اعتباراً من شهر يناير ١٩٩٨ .

٣ - إعادة هيكلة هذه الجماعات وتنظيم وترتيب صفوفها : حيث تبين أن تصاعد الخلافات داخل هذه الجماعات كان في الأصل بسبب خلافات على السلطة والنفوذ داخل الجماعة

تحول إلى أزمة عقائدية وفقهية وتنظيمية وقيادية بين أطراف
الجماعة الواحدة أدى إلى:-

أ - زيادة انشقاق الجماعة وتمزقها وانشطارها وسيطرة
بعض العناصر على قيادة الجماعة وخروج العناصر
المتأزمة عن الجماعة وتشكيل جماعة جديدة تفترق عن
الجماعة الأم عند نقطة الخلاف.

ب - اتباع أساليب التصفية الجسدية والدموية لحل الخلافات
بين عناصر الجماعة مما أدى لتزايد عمليات العنف.

ثامناً : مستقبل الجماعات الإسلامية :-

ولانتشيب في القول أن الجماعات الإسلامية تجد صعوبة بالغة تصل لدرجة
غير الممكن أو المستحيل لوصولها للحكم، بالرغم من التسويغ الديني الذي
تغلف به حركتها، وحتى في حالة ما إذا قدر لأحد الجماعات الإسلامية أن
تصل إلى السلطة في بلد ما ويأى وسيلة كانت استيلاءً بانقلاب عسكري
... أو عنفاً مسلحاً ... أو ثورة شعبية ... أم استحقاقاً من خلال
الديمقراطية وعبر صناديق الانتخابات « وحتى بفرض نجاحها في الوصول
للحكم فإن الأمر لا يخرج عن :-

١- إتجاه بعض هذه الجماعات في هذه الأحوال إلى توفير أفكارها
ومضمون فلسفتها مع ما هو قائم فعلاً من دستور وقوانين وتصحيح
عاجزة عن نفس هذا الأرث وإستبداله بأخر قائم على ماسبق وتتادات به
من فكر ومارفحته من شعارات .

٢- بل أن هذه الجماعات إذا ما وصلت إلى السلطة وتتحول إلى سلطة حاكمة عند ذلك تكون لها قوانينها الذاتية التي تخدم مصالحها وتقوى نفوذها وتؤمن لها إستمراريتها فى إطار تسويق دينى يتفق مع خدمة تلك المصالح، فإنها تفرز ما يعرف بالتحول السلطوى للفكر حيث يصبح الفكر هو السلطة فيعمل على تكريس وجوده والاستئثار بها ولو بنهج يخالف ما كان يطرحه ويتبناه من معتقدات مما يطرح معه مايلى :-

أ - عدم إمكانية تطبيق الشعارات والمبادئ التي كانت ترفعها هذه الجماعات قبل وصولها للحكم .

ب - تحول فكر هذه الجماعات فى إطار التحول السلطوى للفكر إلى نوع من دكتاتورية الحكم الايديولوجى يقارب فى أساليبه ومناهجه أساليب الحكم الايديولوجية كالحكم الماركسى أو الفاشى مما يقلب مضمون فكر الجماعات عند تطبيقه.

٣- أن استمرار هذه الجماعات فى السلطة بفرض وصولها للسلطة يصبح أيضاً وهماً... وخيلاً وستنتهى إلى مأزق وإنسدادات نحكم عليه بالفشل للأسباب الآتية :-

أ - أن هذه الجماعات لم تطرح حتى الآن برنامج حكم حقيقى ومشروع سياسى يهدف إلى تعديل الأوضاع وتحقيق آمال الناس والأفراد مما يجعلهم يلتفون حوله ويقاثلون فى سبيله .

ب - أن هذه الجماعات لا تملك السياسات والبرامج اللازمة لحكم

يستطيع حل هموم ومتاعب الناس الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية والسياسية .

ج - وعلى إفتراض وجود هذه البرامج والسياسات فإن هذه الجماعات لم تستطع - ولم يكن فى مقدورها - إفرار القيادات والكوادر التى تستطيع أن تنفذ هذه البرامج والسياسات وتنقلها للواقع الملموس، فى إطار تدعيم الأفراد لهذه القيادات.

٤ - أن هذه الجماعات لم تستطع أن تنشئ لنفسها ركيزة أو قوة فى المجتمعات التى توجد فيها وتكون قادرة على مساندتها فى معركتها لإقامة الدولة الإسلامية وحتى على فرض وجود نوع من التعاطف مع الإسلاميين فى هذه المجتمعات فإن هذا التعاطف لم يتحول إلى قوة حقيقية ملموسة تكون دعماً وعوناً فى قلب موازين القوى فى المجتمع كالتجربة الإيرانية مثلاً ...

٥ - تتأفر الجماهير من التعاطف مع الجماعات الإسلامية وافتقاد تلك الجماعات للدعم الشعبى للعديد من الأسباب أهمها:-

أ - تخوف الأفراد من مظاهر وتشدداتها، شكلاً وموضوعاً ورفضها للحياة العصرية ...

ب - طغيان صورة العنف الذى تستخدمه ووقوع كثير من الضحايا الأبرياء لهذه العمليات.

وفى نفس الوقت فإن ما تقوم به هذه الجماعات من عنف يؤثر سلباً

ليس فقط على مصداقية هذه الجماعات، وإنما أيضاً على صورة الاسلام والمسلمين ككل ... ولايكفى القول عندها بأن براقش قد جنت على نفسها ... ولكن على كافة اخواتها ... وابنائها ... وعشيرتها... فضلاً عن أن الاقتتال بين الجماعات الاسلامية وبعضها مؤثر سيئ للمسلمين وتشويه لحقيقة الاسلام.

ج - أن فكر هذه الجماعات... فكر حالم لا يمت للواقع بصلة،، حيث تؤمن بأنها تملك وحدها الحق والقدرة على الافتاء فى كل شئ... دون معقب... بداية بمسائل الحيض والنفاس وتقبيل المرأة الأجنبية، مروراً بالتحريم والتحليل للأفكار...، انتهاءً بوسائل الوصول للسلطة... لإقامة الدولة الاسلامية

د - إيقان الأفراد بأن حركة هذه الجماعات وصراعها فى حقيقة الأمر ليس صراعاً من أجل إقامة الدولة الاسلامية بقدر ما هو صراع على السلطة لا أكثر وأنها تحاول خلق التسويغ الدينى لحركتها ...

هـ - ترسخ شك تحول إلى يقين لدى الأفراد والأهالى فى مدى إمكانية تحقيق هذه الجماعات المجتمع الأفضل من المجتمع الحالى .

و - الحملات الاعلامية الضخمة التى تكشف الأهداف الحقيقية لهذه الجماعات وإبراز أثار العمليات الوحشية التى يتعرض لها الأبرياء على أيديها ومدى ابتعادها فكراً وأسلوباً عن جوهر الاسلام ...

ز - إيقان الأفراد بعدم قدرة هذه الجماعات وأعضائها على القيام

بأعباء الحكم وممارسته خاصة في إطار محاولة أعضاء هذه الجماعات فرض مظاهر شكلية لأنماط من الحياة لا يمكن أن تكشف عن قدرة الداعين لها على التكيف مع تطور الحياة وتقديمها وإصرارهم على مظاهر تشير بأن العقول قد تحجرت ... والحياة قد ثوقت

٦ - بات واضحاً أيضاً أن هذه الجماعات تعيش حالة من الخلط بين حقائق الدين وثوابته الخالدة السامية المقدسة وتصورات الإنسان لها، وهي تصورات نسبية قابلة للخطأ، وهذا الخلط يؤدي إلى نقل صفات القداسة والمصادقية والسمو والتي هو جوهر الدين وحقيقته إلى التصورات الشخصية النسبية لأصحابها، بحيث يعتقد الشخص أن الخروج عن هذه التصورات هو الخروج عن الدين ويغض النظر عن مدى موافقة هذه التصورات لجوهر الدين وحقائقه، وقد ترتب على هذا الخلط أخذ بعض الجماعات بمواقف لاتجد قبولاً لدى الكافة خاصة في قضايا :-

١ - الثرات والحداثة :-

فباعتبار أن الموروثات التي نكونت عن رؤى شخصية إنسانية لحقائق الدين واختلطت بجوهره وبراها هذه الجماعات هي لب الدين، قد تتعارض في نفس الوقت مع الحداثة والحضارة المعاصرة التي يسعى الناس للتمتع بها حالياً مما وصف موقف الجماعات بأنه ينادى بالتعايش في ظل التقليد الضيق والموروث

من السلف وغلقت الأبواب في وجه التيارات الحديثة بتفاعلاتها وأفكارها وأيضاً عدم تقبل الحضارة بكل أبعادها السلبية والايجابية وثقافتها ورفض مناقشة أى أفكار تشير إلى أن التراث الذى تختلط فيه تفسيرات الإنسان بحقائق الدين قد تكون عقبة في مسيرة الحضارة الانسانية لإختلاف ظروف الزمان والبيئة التى تمت فيها عن الوقت الحاضر لذا يجب تجاوزها...

٢ - النقل والعقل:-

وذلك باعتبار ضرورة نقل التراث كما هو دون المساس بجوهره وعدم أعمال العقل البشرى في التعامل مع هذا التراث.

٧ - وأيضاً فإنه يمكن القول أن الجماعات الاسلامية اذا قدر لها أن تنجح في هدم كيان دولة ما فإنه من الواضح أنها تفشل في إقامة دولة بديلة حتى وفق رؤيتها في إقامة الدولة الاسلامية وذلك لأنه هذه الجماعات تغلب الاعتبار الدينى على الاعتبار الاجتماعى والسياسى في اقامة الدولة وذلك لعدم تفرقتها بين المشروعية السياسية والشرعية الدينية، فالمشروعية السياسية تقوم على أن الدولة كيان بشرى يستند إلى إرادة الناس التى تضفى المشروعية على الحكم، فى حين أن الشرعية الدينية لاعلاقة لإرادة الأفراد بها فإرادة الناس لاتضفى شرعية دينية على أحد لأن الشرعية الدينية نابعة من التزام بالعقيدة.

فضلاً عن أنه أيضاً نظراً لتغليب الطابع الدينى لدى هذه الجماعات فإن

مفهوم الدولة لديهم لا تكون لها الوضع الثابت الذى يجب الحفاظ عليه، بل أن لها طابعاً زائلاً...

واستكمالاً لفرض وصول هذه الجماعات للسلطة والحكم فى بلد ما فإنه يمكن استقراء مواقفها على النحو التالى:-

أ - منح الفصائل والجماعات الاسلامية من الدول الأخرى كافة أنواع الدعم المادى والمعنوى والمساعدات اللازمة لهذه الجماعات وحتى تتمكن من تكرار التجربة فى بلاد أخرى.

ب - توفير المأوى الأمن وحق الإقامة المستقرة وحق الحماية لأفراد الجماعات من الدول الأخرى وأيضاً حق اللجوء السياسى لهم.

ج - السعى إلى فرض تصوراتها للإسلام ومفهومها للدولة الاسلامية وإلى تصدير التجربة التى خاضتها إلى غيرها من الدول الاسلامية وإلى تطبيق النموذج الاسلامى الذى تطبقه وبغض النظر عن قربه أو بعده من المفهوم الصحيح للإسلام أو مدى تلائمة وتوائمة مع الظروف البيئية فى المجتمعات الأخرى مما يؤدي لتضارب بين الفكر والمجتمع المراد تطبيق هذا الفكر فيه...

المراجع

١ - المؤلفات

- ١ - د . إبراهيم درويش علم السياسة القاهرة ١٩٧٥
- ٢ - ابن الله الملمستقاني تنقيح المقال فى أصول الرجال بيروت ١٩٨٢
- ٣ - ابن تيمية الفتاوى الكبرى
- ٤ - أبو الأعلى المودودي نظرية الاسلام السياسية - مترجم دمشق ١٩٧١
- ٥ - أبو الأعلى المودودي نحو الدستور الاسلامى - مترجم دمشق ١٩٧١
- ٦ - أبو الأعلى المودودي منهاج الانقلاب الاسلامى دمشق ١٩٧١
- ٧ - أبو الأعلى المودودي الحكومة الاسلامية ترجمة المختار الاسلامى القاهرة ١٩٨٠
- ٨ - أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان الارشاد فى تاريخ حجج الله على العباد بيروت
- ٩ - أبو الحسن الماوردى الأحكام السلطانية القاهرة بدون تاريخ
- ١٠ - التفتازانى تقريب المرام فى شرح تهذيب الكلام القاهرة ١٩٥٤
- ١١ - د . أحمد فتحي سرور الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية القاهرة ١٩٧٩
- ١٢ - د . أحمد كمال أبو المجد الرقابة على دستورية القوانين القاهرة ١٩٦٠
- ١٣ - د . أحمد مسلم أصول المرافعات القاهرة ١٩٦٨
- ١٤ - الخونسارى روضة الجنات بيروت ١٩٨٣
- ١٥ - الأمام الخنوي منهاج الصالحين - مدينة القلم قم - مترجم بيروت ١٩٩١
- ١٦ - د . الشافعى أبوراس التنظيمات السياسية الشيعية القاهرة ١٩٧٤
- ١٧ - د . ثروت بدوى النظم السياسية القاهرة ١٩٧٢
- ١٨ - د . ثروت بدوى أصول الفكر السياسى والنظريات والمذاهب القاهرة ١٩٦٧
- ١٩ - د . حامد سلطان أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية القاهرة ١٩٧٤
- ٢٠ - الشيخ حسن البنا وسائل الامام الشهيد حسن البنا بيروت ١٩٨١
- ٢١ - د . حسن حنفى الحركات الدينية المصرية القاهرة ١٩٨٨
- ٢٢ - خالد محمد خالد من هنا نبدأ القاهرة ١٩٦١
- ٢٣ - د . رمزى الشاعر النظرية العامة للقانون الدستورى القاهرة ١٩٨٣

- ٢٤- د . رمزي الشاعر المسئولية عن أعمال السلطة القضائية القاهرة ١٩٨٣
- ٢٥- د . رمزي الشاعر الايديولوجيات السياسية القاهرة ١٩٨٣
- ٢٦- د . سليمان الطماوى ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم القاهرة ١٩٦٥
- ٢٧- د . سليمان الطماوى السلطات الثلاث فى الدساتير العربية القاهرة ١٩٨٦
- ٢٨- د . سليمان الطماوى المعاصرة وفى الفكر السياسى عمر بن الخطاب وأصول السياسة القاهرة ١٩٧٦
- ٢٩- د . سعيد أمين سراج الرأى العام وأثره فى النظم السياسية القاهرة ١٩٧٨
- ٣٠- سيد قطب معالم فى الطريق القاهرة ١٩٧٩
- ٣١- سيد قطب فى ظلال القرآن القاهرة ١٩٧٩
- ٣٢- سيد قطب العدالة الاجتماعية فى الاسلام القاهرة ١٩٦٤
- ٣٣- سيفيا جيلانس أفغانستان بين الشيوعية والحرية (ترجمة) بيروت ١٩٩٧
- ٣٤- د . صلاح الدين المنجد الاسلام عند الماركسيين والاشتراكيين العرب القاهرة ١٩٦٧
- ٣٥- د . عبد الحميد متولى القانون الدستورى والنظم السياسية الاسكندرية ١٩٦٣
- ٣٦- د . عبد الحميد متولى مبادئ نظم الحكم فى الاسلام الاسكندرية ١٩٧٨
- ٣٧- د . عبد الحميد متولى المفصل فى القانون الدستورى الاسكندرية ١٩٥٢
- ٣٨- د . عبد الحميد متولى الاسلام هل هو دين ودولة الاسكندرية ١٩٧١
- ٣٩- عبد الرحمن تاج الدين السياسة الشرعية والفقه الاسلامى القاهرة ١٩٥٣
- ٤٠- د . عبد الرازق السنهورى فقه الخلافة وتطورها القاهرة ١٩٨٩
- ٤١- د . عبد الفتاح ساير داير مبادئ القانون الدستورى القاهرة ١٩٥٩
- ٤٢- عبد القادر عودة الاسلام وأوضاعنا السياسية القاهرة ١٩٥١
- ٤٣- الشيخ عبد الوهاب خلاف أصول السياسة الشرعية القاهرة ١٩٢١
- ٤٤- د . على ابراهيم حسن النظم الاسلامية القاهرة ١٩٥٨
- و د . حسن ابراهيم حسن
- ٤٥- د . على الباز الرقابة على دستورية القوانين القاهرة ١٩٧٨
- ٤٦- د . على عبد الواحد مقدمة ابن خلدون القاهرة ١٩٥٨
- ٤٧- الشيخ على عبد الرازق الاسلام وأصول الحكم القاهرة ١٩٢٥

١٩٦٢	القاهرة	الملكية الفردية وتحديداتها فى الاسلام	٤٨- الشيخ على الخفيف
١٩٦٤	القاهرة	الديمقراطية فى الاسلام	٤٩- عباس محمود العقاد
	مكة المكرمة بدون	المخطوط العريضة لأسس الشيعة	٥٠- محب الدين الخطيب
١٩٦٩	القاهرة	التكافل الاجتماعى فى الاسلام	٥١- الشيخ محمد أبو زهرة
١٩٢٥	القاهرة	حقيقة الاسلام وأصول الحكم	٥٢- الشيخ محمد بخيت المطيعى
١٩٨٥	القاهرة	خواطر مسلم عن الجهاد	٥٣- محمد جلال كشك
١٩٦٦	القاهرة	أصول الاقتصاد	٥٤- د . محمد حلمى مراد
١٩٩٧	القاهرة	المقالات اليابانية	٥٥- محمد حسنين هيكل
١٩٩٥	بيروت	التدين	٥٦- محمد خاتمي
١٩٨٩	القاهرة	الاسلام السياسى	٥٧- المستشار محمد سعيد العشماوى
١٩٧٠	القاهرة	القضاء فى الاسلام	٥٨- د . محمد سلام مذكور
١٩٥٢	القاهرة	النظريات السياسية الاسلامية	٥٩- د . محمد ضياء الدين الرئيس
١٩٨٦	القاهرة	مبادئ القانون الدستورى	٦٠- د . محمد عبد الحميد أبو زيد
١٩٧١	القاهرة	القانون الدستورى	٦١- د . محمد كامل ليلة
١٩٦٨	القاهرة	النظم السياسية الدولة والحكومة	٦٢- د . محمد كامل ليلة
١٩٥٨	القاهرة	الإدارة الاسلامية	٦٣- د . محمد كرد على
١٩٦٧	القاهرة	المدخل لدراسة القانون	٦٤- د . محمد لبيب شنب
١٩٦٥	القاهرة	تاريخ الفكر الاقتصادى	٦٥- د . محمد لبيب شقير
		قبعة وعمامة	٦٦- مزيد ريك معتوق
١٩٩٧	بيروت	المدخل إلى الحركات الاسلامية فى تركيا	
١٩٨٣	القاهرة	الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر	٦٧- د . نبيلة عيد الحليم كامل
١٩٧١	القاهرة	الرأى العام	٦٨- د . نعمة العبد
١٩٨٨	القاهرة	تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامى فى مصر	٦٩- نعمة الله جنيينة
١٩٧٦	القاهرة	نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية ترجمة محمد عبد العظيم	٧٠- هندي لاوست

٢- رسائل علمية

- ١ - طاهر كوكيتيش رسالة ماجستير فكرة الكرامة عند ابن تيمية جامعة الازهر ١٩٩٧
- ٢ - د . فوزى محمد طایل رسالة دكتوراه أهداف ومجالات السلطة في الدولة الاسلامية - جامعة القاهرة ١٩٨٦
- ٣ - محمد المبارك رسالة دكتوراه آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي - جامعة دمشق ١٩٧٠
- ٤ - د . محمد فتحي رسالة دكتوراه النظرية الاسلامية لاسامة استعمال الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٢١
- ٥ - د . نايف محمود معروف رسالة دكتوراه الخوارج وتشأتهم وعقائدهم الجامعة اليسوعية - بيروت ١٩٧٧
- ٦ - د . نفين عبد الخالق مصطفى رسالة دكتوراه المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي - جامعة القاهرة ١٩٨٥

٣- دراسات وأبحاث غير منشورة

- ١ - د . حلمى القاعود محاضرات غير منشورة الكلية المتوسطة الرياض ١٩٩١
- ٢ - د . عبد اللاه المؤيد مدير مكتب رابطة العالم الاسلامي عن التطور الاسلامي الرياض ١٩٩١
- ٣ - د . على ابراهيم النملة محاضرات غير منشورة جامعة الامام محمد بن سعود الرياض ١٩٩٠
- ٤ - الشيخ الدكتور مانع القطان مدير الدراسات العليا بجامعة الامام محمد بن سعود الرياض ١٩٨٩
- ٥ - عبد الرحمن عبد الله الدهيمي محاضرات غير منشورة الشيعة بين التطرف والاعتدال - المباحث العامة بدولة قطر - الدوحة ١٩٨٨

٤- دراسات ودوريات منشورة

- ١ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية الحالة الدينية في مصر ١٩٩٧

- ٢ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجى العلمى
القاهرة الأعداد من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٦
- ٣ - ترجمة تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش-لندن من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧
- ٤ - تقارير منظمة أمنستى
لندن من عام ١٩٩٤
- ٥ - نبيل شبيب دراسة عن الأصولية الاسلامية مجلة الرائد الاسلامية - المانيا الغربية ١٩٨١
- ٦ - د . الوليد بن عبد الرحمن الغويان - عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالرياض ١٩٩٧
- ردأ على كتاب الصراط للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق المطبوع فى السعودية ١٩٩٧

فهرس
الجزء الثانى
تنظيم سلطات الدولة فى فكر
الجماعات الاسلامية

٩	الفصل الأول : الجماعات الاسلامية (النشأة والأصل)
٩	أولاً : التعريف بالجماعات الاسلامية
١٠	الاتجاه الأول
١٣	الاتجاه الثانى
١٦	الاتجاه الثالث
١٨	الاتجاه الرابع
١٩	الأحزاب السياسية
٢٢	جماعات الضغط
٢٣	ظهور الجماعات الاسلامية
٣١	ثانياً : الخوارج وأثرهم فى ظاهرة الاسلام السياسى
٤٠	ثالثاً : الشيعة وأثرهم فى ظاهرة الاسلام السياسى
٤٢	١ - الشيعة الامامية
٤٣	٢ - الشيعة الزيدية

٤٧	نظرتهم لمصادر التشريع الاسلامى
٤٩	نظرتهم للشريعة والحقيقة
٥٠	تقديس رجال الدين
٥٠	الطاعة والولاء
٥٢	ظاهرة الجماعات الدينية
٥٦	الفصل الثانى : الأصول الفكرية للتيارات السياسية الاسلامية
٥٧	أولاً : أفكار ابن تيمية
٦٦	ثانياً : فى فكر أبو الأعلى المودودى
٦٦	١ - فكرة الحاكمية لله
٧١	٢ - الطاعة ومفهومها
٧٣	٣ - مفهوم الحكم والخلافة
٧٥	٤ - الدولة الاسلامية
٧٦	٥ - الحكومة الاسلامية
٧٧	٦ - الانقلاب الاسلامى
٨٠	ثالثاً : أفكار الاخوان المسلمين
٨٢	النشأة والفكرة
٨٣	مراحل عمل الاخوان
٨٤	الفكر السياسى لجماعة الإخوان

٨٤	١ - الدولة الاسلامية
٨٦	٢ - فكرة الجهاد
٨٨	٣ - الحكومة فى الاسلام
٨٩	٤ - دعائم الحكم الاسلامى
٩٠	٥ - الموقف من الدستور
٩١	٦ - فكرة القانون
٩٢	٧ - حقوق الأقليات
٩٣	٨ - الوصول للحكم
٩٤	تنظيم السلطات فى فكر الاخوان المسلمين
١٠٥	رابعاً : أفكار سيد قطب

١١٢	الفصل الثالث : تنظيم سلطات الدولة فى فكر الجماعات الاسلامية
١١٢	أولاً : فى مصر
١١٢	١ - تنظيم الفنية العسكرية
١١٨	تنظيم سلطات الدولة فى هذا الفكر
١٢٠	٢ - التكفير والهجرة
١٢٥	تنظيم سلطات الدولة فى هذا الفكر
١٢٧	٣ - تنظيمات الجهاد
١٣٠	الاطار الفكرى للجهاد

١٣٦ شكل الدولة الاسلامية فى فكر الجهاد

١٣٧ سلطات الدولة فى فكر الجهاد

١٣٩ الخلاف بين تنظيم الجهاد والتنظيمات الاسلامية

الأخرى

١٤٢ ٤ - الجماعة الاسلامية

١٥١ ٥ - الجماعات السماوية

١٥٢ الفكر السياسى وتنظيم سلطات الدولة فى فكرها

١٥٢ ٦ - الناجون من النار

١٥٣ الخلاف بين التنظيم والتنظيمات الاسلامية الاخرى

١٥٤ ثانياً : فى بعض الدول العربية

١٥٤ ١ - موريتانيا

١٥٥ ٢ - المغرب

١٥٧ ٣ - الجزائر

١٧٨ ٤ - تونس

١٨٠ ٥ - ليبيا

١٨٢ ٦ - السودان

١٨٥ ٧ - اليمن

١٨٩ ٨ - دول الخليج العربى

١٩٠ * - الكويت

١٩٢	* - البحرين
١٩٣	٩ - السعودية
١٩٤	١٠ - العراق
١٩٩	١١ - الأردن
٢٠٥	١٢ - سوريا
٢١١	١٣ - الصومال
٢١٩	ثالثاً : فى بعض الدول الاسلامية
٢١٩	١ - أفغانستان
٢٢٩	٢ - الشيشان
٢٣٩	٣ - البوسنة والهرسك
٢٤٥	٤ - تركيا
٢٥٢	رابعاً : التجربة الايرانية
٢٥٢	الدستور الايرانى
٢٥٤	نظام الحكم
٢٥٥	الهوية الاسلامية للنظام الايرانى
٢٥٧	التضامن مع الشعوب الاسلامية
٢٥٧	الحقوق والحريات العامة
٢٦٠	السيادة والسلطات فى الدولة
٢٦٢	أولاً : الفقيه والقائد ومرشد الثورة

- ٢٦٧ ثانياً: السلطة التشريعية
- ٢٧١ رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية
- ٢٧٥ ثالثاً: السلطة التنفيذية
- ٢٧٥ أ - رئيس الجمهورية
- ٢٧٩ معاون الأول لرئيس الجمهورية
- ٢٨٠ ب - الوزارة
- ٢٨١ اتهام رئيس الجمهورية والوزراء
- ٢٨١ واجبات الحكومة
- ٢٨٣ الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية
- ٢٨٥ رابعاً: السلطة القضائية
- ٢٨٥ ١ - استقلال القضاء واختصاصاته
- ٢٨٥ ٢ - اختيار القضاة وضماناتهم
- ٢٨٧ ٣ - ضمانات العدالة
- ٢٨٧ أنواع القضاء
- ٢٩٠ خامساً: المجالس ذات الصلاحيات الخاصة
- ٢٩٠ ١ - مجلس صيانة الدستور
- ٢٩٢ ٢ - مجلس تشخيص مصلحة النظام
- ٢٩٣ ٣ - مجلس إعادة النظر في الدستور
- ٢٩٥ ٤ - مجلس الأمن الوطني الأعلى

٢٩٧ الهيئة العليا لحسن احترام الدستور

والالتزام بالقانون

٣٠٤ الخاتمة

٣٠٥ القسم الأول حقائق التاريخ

٣١٠ القسم الثاني رؤيا مستقبلية

٣٤٩ المراجع

الكتاب فى سطور

...إذا كان...الدين...والسلطة... يشكّلان طرفى علاقة كانت ولا تزال دوماً مشار الجدل الواسع الممتد، وذات الآثار الهامة على حياة الإنسان...

فإن الإسلام كدين لم يكن بعيداً عن أمور السلطة أو غريباً عنها، فمتذ أحداث الفتننة الكبرى، بدأت تظهر بعض الفرق والجماعات الطامعة فى الحكم، والسلطة، تتخذ من الدين لبوساً ومن القرآن علماً، رافعة شعار الإسلام، داعية إلى الحكم باسمه، تكفر من يرفض دعواها، وتقاتل من يتساهل أسانيداً،... وغالت فى ذلك غلواً شديداً... حتى تولدت فيها حدة العنف وروح التشدد وكانت تستند إلى تفسيرات وتأملات فقهية تهدف إلى إيجاب تسويغ دينى لتبرير هذا المتهج...

وحديثاً فإن صراعات السلطة الممتزجة بالدين فى بعض البلاد العربية والإسلامية تأخذ حجماً ودويماً أظهرت الإسلام بغير حقيقته... بل وشوهت صورته... عندما استخدمت فيها أدوات العنف الذى أريق معه الكثير من دماء الضحايا من المسلمين وغير المسلمين.

وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات العديدة حول الإسلام كان من بينها :

- هل الإسلام دين ودولة أم دين مستجوى فقط؟...
- وهل عرف الإسلام نظام الدولة ؟ وكيف أقام الإسلام نظام الدولة ؟ وكيف نظمها... وما هو شكل ونظام الحكم الذى أتى به الإسلام ؟

- وهل الدولة فى الإسلام تحمى الحريات وتصور الحقوق... وكيف...
- وما هى تلك الجماعات التى تسمى نفسها جماعات إسلامية... وما هى جذورها وكيف نشأت...

... وهل لديها التصور اللازم لإقامة سلطة الدولة؟ وما هى ملامح تنظيم هذه السلطات لديها ؟... وغير ذلك من الأسئلة المتعددة...

تحاول هذه الدراسة فى الجزء الأول أن تتناول ذلك من خلال الدراسة التأسيسية لتنظيم السلطات فى الدولة الحديثة وما تفصله الدساتير ومقارنته بما توصل إليه الفكر الإسلامى من خلال تطبيقه فى الدولة الإسلامية الأولى ثم يجيب عن نفس هذه التساؤلات، ومن خلال فكر بعض الجماعات الإسلامية باختلاف اتجاهاتها فى الجزء الثانى...

المؤلف فى سطور

- د. محمد محمد الشافعى.
- حاصل على دكتوراه فلسفة القانون.
- له بعض الأبحاث فى مجال النظم السياسية والقانونية.
- يعمل حالياً مديراً لأحد المراكز المتخصصة فى توثيق المعلومات والبيانات.



هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مواجهة المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل مصر وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز ودورها الفريد فى المنطقة.. بل وفى العالم بأسره.

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ المعـــــادى - ت : ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشرى على السلسلة: فريد زهران